

جامعة مولود معمري تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية
مدرسة الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية



الأمن الجزائري في إطار استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط
بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية
تخصص دراسات متوسطة ومغربية في التعاون والأمن

إشراف:

أ.د. عمر بغزوز

إعداد الطالب:

جلال حدادي

لجنة المناقشة

أ.د/ كريم خلفان: أستاذ التعليم العالي جامعة الجزائر.....رئيسا

أ.د/ عمر بغزوز: أستاذ التعليم العالي جامعة تيزي وزو.....مشرفا ومقررا

أ.د/ عبد الناصر جندلي: أستاذ التعليم العالي جامعة باتنة.....ممتحنا

د/ محمد سي بشير: أستاذ محاضر (أ) جامعة تيزي وزو.....ممتحنا

تاريخ المناقشة: 2015/05/31م

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين
- حفظهما الله - وإلى كل أفراد العائلة، وبالأخص أخي بلال
وأختاي شميرة وليندة متمنيا لهن مزيدا من النجاح والتفوق في
مسارهن العلمي والعملية. كما أتوجه بالإهداء إلى كل الأصدقاء
وإلى كل طلاب العلم.

محمد حاددي جلال

شكر وعرفان

أشكر الله تعالى وأحمده على أن وفقني لإنجاز هذا العمل الذي ما كان ليتم لولا مشيئته وتوفيقه. أشكر أستاذي الفاضل " البروفيسور بغزوز عمر " على تقبله مسؤولية الإشراف على هذا البحث، على نصائحه، توجيهاته وتشجيعاته. كما أتوجه بالشكر الخالص إلى كل الأساتذة الذين ساهموا في تأطير مشواري الدراسي، من الطور الابتدائي حتى الجامعي. والشكر الجزيل والمسبق للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة ولما سببونه من ملاحظات وتوجيهات.

محمد حدادي جلال

مقدمة

يبين تاريخ العلاقات الدولية بأن تحقيق الأمن يعد مصلحة أولوية في سياسة الدول، ولبلوغ هذا الهدف غالبا ما وجدت كل دولة نفسها أمام منافسة غيرها من الدول الأخرى، وبذلك ارتبط الأمن بالقوة وأصبح يتحدد دور الدول في هندسة الأمن بمركزها في ميزان القوى الإقليمي و/أو الدولي. كذلك إن سعي الدول القوية أو القوى الفاعلة في تعظيم أمنها وفي الحفاظ على مصالحها حتى ولو كانت تتعارض مع أمن ومصالح الدول الأخرى، يدفعها إلى الاعتماد على استراتيجيات نفوذ تهدف إلى اقناع، وحتى ارغام الدول الأخرى بضرورة الاستجابة لمطالبها وعدم معارضة مصالحها، وهذا ما يجعل دولة مثل الجزائر أمام "معضلة أمنية"، فإن هي قبلت وأيدت هذه الاستراتيجيات فذلك لن يخدم أمنها لتضارب المصالح بين الطرفين، وإن هي رفضت واعترضت فذلك أيضا لن يخدم أمنها بفعل الضغوطات و التهديدات التي يمكن أن تتلقاها من قبل القوى الفاعلة.

تبرز هذه المعضلة الأمنية التي تعيشها الجزائر بوضوح في إطار عمقها الاستراتيجي المتوسطي، هذا العمق الذي طالما كان فضاء لبسط النفوذ الأجنبي وجبهة انكشاف استراتيجية للأمن الجزائري، فإذا كانت استراتيجيات النفوذ في هذا الفضاء قد ارتكزت سابقا على الاستخدام المباشر للقوة الصلبة (الاستعمار)، فإن الأمر حاليا قد تغير إذ أصبح بسط النفوذ يتم بطريقة غير مباشرة و باعتماد آليات وأدوات أذكى وأنجع، و من بينها المشاريع والمبادرات الأمنية والتعاونية العمودية المنشئ، التي تتم هندستها في مخابر دول الضفة الشمالية لتطرح بعدها للنقاش أمام دول الضفة الجنوبية، والتي غالبا ما لا تجد هذه الأخيرة أية حيلة إلا قبولها والانخراط فيها.

تزيد حدة هذه المعضلة أكثر بانخراط فاعلين جدد لا ينتمون (جغرافيا) للفضاء المتوسطي في عملية التنافس الاستراتيجي بهذا الفضاء، وهذا ما يتجلى أساسا في ازدياد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها قوة عظمى بمسألة بسط النفوذ، وتأدية أدوار مباشرة لحماية مصالحها المتعاضمة في المنطقة المتوسطية، الأمر الذي برز أكثر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م بعد إعلانها الحرب ضد ما يسمى بـ: "الإرهاب الدولي".

إذن هذا الواقع الذي يعيشه الفضاء المتوسطي، وضع الجزائر أمام مسألة كيفية التفاعل مع استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة بهذا الفضاء.

1- أهمية الموضوع: تبرز هذه الأهمية بعد الإجابة على السؤال التالي: ما هي القيمة المضافة

التي يمكن تحقيقها من خلال دراسة هذا الموضوع؟ يمكن تحقيق هذه القيمة في جانبين:

1-1- القيمة النظرية:

- المساهمة في بناء تراكمية معرفية حول موضوع الأمن الجزائري، خاصة في بعده المتوسطي.
- تتبع التطور الحاصل في مجال نظريات العلاقات الدولية عموماً وفي مجال الدراسات الأمنية خصوصاً، مع محاولة معرفة مدى تلائم هذا التطور مع الواقع الجزائري من جهة، وفي قدرته التفسيرية للعلاقات الجزائرية في بيئتها المتوسطة من جهة أخرى.

2-1- القيمة العملية:

- فهم، إدراك وتحليل معضلة الأمن الجزائري الناشئة عن استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة في الفضاء المتوسطي.
- مناقشة، تحليل وتقييم المقاربة الجزائرية في تفاعلها مع استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة في الفضاء المتوسطي.
- إبراز أهم التحديات والرهانات التي تفرضها هذه الاستراتيجيات على الأمن الجزائري.

2- مبررات اختيار الموضوع:

1-2- المبررات الموضوعية:

- عملية المسح البليوغرافي أكدت نقص الدراسات الأكاديمية والعلمية المهمة بهذا الموضوع.
- دراسة موضوع الأمن الجزائري، في إطار استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة في الفضاء المتوسطي يدخل في نطاق تخصص الباحث (الدراسات المتوسطة والمغربية: تعاون وأمن).

2-2- المبررات الذاتية:

- إشباع رغبة علمية نتجت عن مصادفة بعض الأسئلة المعقدة والمحيرة حول كيفية تأثير استراتيجيات النفوذ للقوى الكبرى على أمن الجزائر.
- محورية البعد المتوسطي للأمن الجزائري.
- إن تفحص الأدبيات السابقة التي تدرس العلاقات الأورو - متوسطة و/أو الأورو - مغربية تؤكد بأن أغلبها قد تمت في مراكز بحوث غربية، وهذا ما يثير خطر تموقعها ضمن ما يسمى بـ:"

الدراسات ما بعد الكولونيالية-Post Colonial Studies"، وهذا ما يحتم على مشاريع البحث المحلية في المنطقة الاهتمام بمثل هذه المواضيع.

3- أدبيات الدراسة: تجدر الإشارة إلى أن الطالب لم يصادف انتاجا علميا ذو صلة مباشرة بموضوع دراسته كما تضمنه عنوانها المبين ، فكل ما وجده كان عبارة عن تقاطعات لمواضيع أسست منطلقا لدراسات ومحاولات بحثية قائمة بذاتها، وشكلت في الوقت نفسه أجزاء من دراسته، ومن بين أهم هذه الأدبيات يمكن ذكر:

3-1- كتاب "البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي"¹، حاول الباحث في بداية هذا الكتاب تكوين تصورا واضحا عن الأمن القومي الجزائري في عالم متغير، من خلال تحديد معالمه، محدداته، مدركاته والاهتمامات الأمنية الجزائرية في الراهن، مع نظرة استشرافية بتحليل بعض القضايا، من أجل تكوين صورة واضحة عن الشكل الذي قد تأخذه بعض التطورات الأمنية الإقليمية في المستقبل القريب وتداعياته على أمن الجزائر، مركزا في ذلك على البعد المتوسطي للأمن الجزائري باعتباره محورا استراتيجيا للجزائر، نظرا لثقل انعكاساته السلبية في حالة عدم الاستقرار أو في حالة تهديد الجناح الشمالي لأمنها، أو إيجابية في حال تطور التعاون الأمني مع بلدان الضفة الشمالية للمتوسط.

تجدر الإشارة بأن الطالب قد استفاد كثيرا من الأفكار التي احتواها هذا الكتاب، إذ كان حاضرا في مختلف مراحل هذه الدراسة في ظل ندرة المراجع التي تتناول موضوع البعد المتوسطي للأمن الجزائري.

3-2- كتاب: "Europe et Maghreb : voisinage immédiat, distanciation

stratégique"². شارك في إعداد هذا الكتاب مجموعة من الباحثين من خلال 17 دراسة موزعة على ثلاثة أجزاء، خصص الجزء الأول إلى مناقشة وتحليل حصيلة العلاقات الأورو - مغربية في إطار نظرة استشرافية لمستقبلها، أما الجزء الثاني فقد درس الرهانات الأمنية في المتوسط الغربي، أين تم تقديم تحليلات حول مزايا وحدود فصل المتوسط الغربي عن المتوسط الشرقي، وانعكاسات ذلك على العلاقات

¹ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005م.

² -Abdenmour Benantar et autres, Europe et Maghreb : voisinage immédiat, distanciation stratégique. Algérie : Centre de recherches en économie appliquée pour le développement (CREAD), Septembre 2010.

الأورو - متوسطة وعلى العلاقات الأورو - مغربية، أما الجزء الثالث والأخير فقد تم تخصيصه لدراسة العلاقات الأورو - مغربية باعتماد مقارنة ثنائية، أين تم دراسة علاقة كل بلد من بلدان المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا) مع الاتحاد الأوروبي، وهذا الجزء يبين واقع التعامل المنفرد لبلدان الضفة الجنوبية الخمس مع بلدان الضفة الشمالية الموحدة وانعكاسات ذلك على الطرفين. لقد استفاد الطالب من أفكار بعض الدراسات التي ركزت أساسا على دراسة العلاقات الجزائرية-المغربية/الأوروبية.

3-3- كتاب: "L'année stratégique 2013 : analyse des enjeux intrnationaux"¹

يحتوي هذا الكتاب على معلومات ومعطيات، جاءت في شكل بطاقات تقنية عن معظم دول العالم بما فيها الجزائر. تجدر الإشارة بأنه قد تم الاستفادة كثيرا من هذا الكتاب في البحث، من خلال توظيف البيانات التي احتوى عليها (نظرا لحداتها)، في دراسة مستويات القوة بالقضاء المتوسطي و في إبراز مكانة الجزائر بينها.

3-3- دراسة بعنوان: "معضلة الأمن الوطني الجزائري في ظل استراتيجية النفوذ للقوى العظمى"². يرى

الباحث في هذه الدراسة بتفاقم الإشكالية الأمنية في إطار العلاقة بين العالمي والمحلي، حينما حاولت القوى العالمية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية أن تعطي الطابع العالمي لما هو محلي لديها، من أجل تحقيق مصالحها الخاصة في إطار ما يسمى بـ"عولمة المصالح المحلية". كما تساءل في إطار الإشكالية التي طرحها عن مدى اعتبار تصور القوى الكبرى للتهديدات كاستراتيجية من استراتيجيات الهيمنة والنفوذ؟ ثم تساءل عن ما موقع الجزائر في ظل استراتيجية نفوذ هذه القوى؟ أما في خاتمة هذه الدراسة فقد توصل الباحث إلى أن المحاور المتعددة التي تقودها الجزائر جعلت منها ركيزة جيواستراتيجية بالنسبة للقوى الكبرى، بالإضافة إلى ما تملكه من موارد طاقوية هامة خاصة النفط والغاز الذي اعتبره مجال تنافس كبير لأصحاب المصالح والنفوذ. أما فيما يخص علاقة هذه الدراسة بالبحث، فقد يشتركان في نفس الفكرة الأساسية، ويختلفان في كون صاحب الدراسة لم يعالج هذه المسألة بطريقة موسعة ودقيقة، كما لم يعالجها في إطار البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الأمر الذي تم التطرق إليه في هذا البحث.

¹ - Pascal Boniface et autres, L'année stratégique 2013 : analyse des enjeux intrnationaux. Paris : Armand Colin (Institut de Relations Internationales et Stratégiques), 2013.

² - مبروك بشانية، "معضلة الأمن الوطني الجزائري في ظل استراتيجية النفوذ للقوى العظمى". مجلة المدرسة العليا الحربية، العدد الرابع، الجزائر، جوان 2011م.

4-3- L'Algérie : quelle sécurité dans l'ensemble méditerranéen? دراسة حاملة لعنوان:

¹ ترى الباحثة في مقدمة هذه الدراسة بأن الفضاء المتوسطي يتميز بالتعقيد، إذ ينظر إليه على أنه فضاء واحد متكامل من قبل البعض، كما ينظر إليه على أنه متعدد ويميزه التنازع من قبل البعض الآخر، وما يزيد من تعقیده هو أهمية المنطقة وتعدد المتنافسين. تؤكد الباحثة بأن رهانات المصالح في هذه المنطقة أمر ثابت عبر التاريخ، ولكن الأمر المتغير هو تبدل وتعدد الفواعل وحاليا حسبها أن الأمن في هذه المنطقة لا تتحكم فيه الدول المتوسطية فقط، وإنما هناك قوى لا تنتمي إلى الفضاء المتوسطي أصبحت تتدخل فيه، تحقيقا لأهدافها ومصالحها ووفقا لمنطقها الخاص. كما أن المقاربات الأمنية المتنافسة والمصالح الجيوسياسية المتعارضة ومستويات التنمية غير المتساوية، وبما أن المتدخلين في هذا الفضاء لديهم غالبا تصورا سلبيا اتجاه بعضهم البعض، فكل هذا يجعل من بناء منطقة للسلم والازدهار في الفضاء المتوسطي أمرا عسيراً، رغم أن كل الفواعل واعون بأن في زمن العولمة، الأمن غير قابل للتجزئة. ومن أجل استقرار الواقع الأمني الحالي في حوض المتوسط بشكل عام، والسياسة الأمنية الجزائرية في إطاره بشكل خاص، قسمت الباحثة الدراسة إلى ثلاثة أجزاء، وضحت في الجزء الأول الأهمية الاستراتيجية التي تمثلها المنطقة المتوسطية بالنسبة للقوى الفاعلة، وبينت في الجزء الثاني موقف الجزائر حيال هذه القوى، وفي الجزء الثالث والأخير أكدت على ضرورة تخلص المتوسط من نفوذ القوى غير المتوسطية، بهدف السماح لتحقيق التحام بين المتوسطيين وتحقيق الاستقرار في المنطقة، والوقاية من النزاعات وضمان التنمية للجميع. ما يلاحظ حول هذه الدراسة أنها قد ركزت بشكل كبير على مزايا انخراط الجزائر في المبادرات الأمنية المتوسطية، وأهملت إلى حد ما الانعكاسات السلبية على الأمن الجزائري التي يمكن أن تنتج عن مثل هذه العلاقات.

5-3- Quelle politique de défense en Algérie ? دراسة تحمل عنوان:

² من بين ما توصل إليه الباحث في هذه الدراسة والذي له علاقة مباشرة بالبحث، هو أن هناك ثلاث أنواع من

¹ - Fatma Zohra Filali, « L'Algérie : quelles sécurité dans l'ensemble méditerranéen ? ». Revue Algérienne de communication, N°21, (Editée par le Département des Sciences de l'Information et de la Communication ; Faculté des Sciences Politiques et de l'Information –Université d'Alger 3-), 1^{er} Semestre 2011.

² - Smail Djouhri, « Quelle politique de défense en Algérie ? ». Algérie : Institut National d'Etudes de Stratégie Globale, Département de Relations Internationales et de Défense, Juillet 2012.

التحديات الأمنية التي تشكل خطرا على الأمن الجزائري وهي: التهديدات التماثلية (إمكانية تهديد عسكري لدولة جارة "المغرب الأقصى مثلا") ، التهديدات اللاتماثلية (التهديدات العابرة للأوطان: الارهاب، الإجرام بكل أنواعه...)، وأخيرا التهديدات ما فوق تماثلية (إمكانية تهديد دولة غربية أقوى بكثير من الجزائر أو تحالف مجموعة من الدول). يرى الباحث بأن النوعين الأولين يمكن إلى حد ما مواجهتهما، أما التهديد الأخير فلا يمكن مواجهته إلا في حالتين: امتلاك الرعب النووي و/أو أسلحة غير تقليدية؛ و/أو تقوية التماسك الوطني.

3-6- أطروحة دكتوراه حاملة لعنوان: "استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر: 2006-2011م"¹. حاولت هذه الأطروحة أن تجيب على سؤال الإشكالية الرئيسي التالي: في ظل التغيرات الدولية والإقليمية المتوالية منذ نهاية الحرب الباردة، وما صاحبها من تغير في مفاهيم الأمن ومحدداته وطبيعته مهدداته،...كيف تقيم الجزائر استراتيجية أمنها بما يستطيع معه تحقيق أمنها الوطني، في امتداداته العبر وطنية والإقليمية؟ وما هي حدود نجاعتها في تحقيق "أمن الجزائر: نظاما..ومجتمعاً..ودولة..؟" رغم عدم تركيز هذه الأطروحة على البعد المتوسطي للأمن الجزائري، إلا أن الطالب قد استفاد منها كثيرا، خاصة فيما يتعلق بالجانب المنهجي، وبعض المعلومات المهمة عن الجزائر.

3-7- مذكرة ماجيستر حاملة لعنوان: "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"². حاولت هذه المذكرة الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: كيف يتحدد تأثير أمن الجزائر القومي - بشتى قطاعاته ومرجعياته- وسلوكها الأمني والاستراتيجي بالتهديدات (الجديدة والتقليدية) والتفاعلات الأمنية (سيما ذات البعد التعاوني) التي تحصل فيما يحيط وتنتمي إليه من دوائر جيوسياسية منذ بداية التسعينات من القرن العشرين؟. يتقاطع موضوع هذه المذكرة مع موضوع البحث في اهتمامهما بالدائرة المتوسطية للأمن الجزائري، ويختلفان في أن الموضوع الأول حاول أن يبين النقاطات بين كل الدوائر الجيوسياسية للأمن الجزائري، في حين الموضوع الثاني يركز على مسألة تفاعل الدولة الجزائرية بالأساس مع دائرتها المتوسطية في إطار استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة.

¹ - منصور لخضاري، "استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011م". أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيمات السياسية والإدارية، 2013م.

² - حمزة حسام ، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010/2011م.

4- الإشكالية:

تعالج هذه الدراسة إشكالية الأمن الجزائري، في إطار استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، والتي يمكن صياغتها في السؤال التالي:

إلى أي مدى يخدم تفاعل الدولة الجزائرية مع استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة في الفضاء المتوسطي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م الأمن الوطني/القومي؟

تندرج ضمن هذه الإشكالية ثلاثة أسئلة فرعية تهدف إلى توضيحها أكثر وهي:

4-1- الأسئلة الفرعية:

4-1-1- هل فهم البعد المتوسطي للأمن الجزائري يمكن من إدراك عملية تفاعل الأمن الوطني/القومي مع استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة في الفضاء المتوسطي؟

4-1-2- على أي أساس تهندس استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة في الفضاء المتوسطي وعلى أي أساس يتحدد موقع الجزائر فيها؟

4-1-3- كيف يمكن تحديد طبيعة تفاعل الأمن الجزائري مع استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة في الفضاء المتوسطي؟

4-2- تحديد مجال الإشكالية:

4-2-1- المجال المكاني: يتحدد في دراسة الأمن الجزائري في إطار الفضاء المتوسطي أو ما يسمى بالدائرة الجيوسياسية المتوسطية للأمن الجزائري، لكن هذا لا يعني عدم التطرق إلى الدوائر الأخرى، خاصة الإفريقية (فضاء الساحل الإفريقي) والمغاربية نظرا للتقاطع الحاصل بينها.

4-2-2- المجال الزمني: يتحدد بدراسة الموضوع بعد فترة 11 سبتمبر 2001م إلى غاية الفترة المعاشة، لكن هذا لا يعني عدم الرجوع في بعض الأحيان إلى ما قبل هذه الفترة، لأنه لا يمكن ضبط المجال الزمني لهذه الدراسة بشكل جامد، لأن الحركية والاستمرارية في الزمن هما خاصيتين أساسيتين من خصائص الظاهرة في العلوم الانسانية. تجدر الإشارة هنا إلى أن اختيار فترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م كفترة لبداية الدراسة يرجع إلى أن هذا الحدث مفصلي في العلاقات الدولية، وهذا ما تجلّى خصوصا بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية الحرب ضد ما أسمته بـ "الإرهاب الدولي"، "محور الشر"، "الدول المارقة"... أين أصبحت عولمة المصالح واشتداد التنافس بين القوى الفاعلة من مميزات النظام الدولي، وهذا ما تكون له انعكاسات على النظام الإقليمي المتوسطي ومنه على الأمن الجزائري.

أما فيما يخص ترك مجال الدراسة مفتوحا حتى الفترة المعاشة فيرجع إلى مواكبة الأحداث المهمة التي عرفتھا الفترة الأخيرة والتي لها انعكاسات مباشرة على الأمن الجزائري (الحراك العربي، أزمات منطقة الساحل الصحراوي، التدخل الأطلسي في ليبيا...)

5- الفرضيات:

5-1- لا يمكن إدراك عميلة تفاعل الأمن الوطني/القومي مع استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة في الفضاء المتوسطي، إلا بعد فهم البعد المتوسطي للأمن الجزائري.
5-2- كلما كان ترتيب الفواعل في مستوى القوة المتوسطي أفضل كلما كان إدراكه للمصالح أكبر، و زاد اهتمام استراتيجيته بالجزائر أكثر.

5-3- كلما تفاعلت الجزائر منفردة مع استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة في الفضاء المتوسطي كلما أصبحت تتأثر بهذه الاستراتيجيات أكثر مما تؤثر.

6- الإطار النظري للدراسة: لما كان دراسة أي موضوع في العلاقات الدولية من منظار واحد يبعد الباحث عن الاقتراب من الحقيقة، استلزم هذا البحث توظيف مجموعة من المقاربات النظرية، التي يمكن تلخيص طبيعة الاستفادة منها فيما يلي:

6-1- المقاربات الأمنية: يمكن تقسيمها إلى قسمين: مقاربات تقليدية وأخرى حديثة. تندرج ضمن المقاربات الأولى كل من المقاربة الواقعية، الليبرالية والمعارية. أما القسم الثاني فيتضمن كل من المقاربة البنائية، النقدية والتوسعية. تم الاستفادة منها في محاولة تحديد مفهوم شامل للأمن، أي تجنب حصره في جانب دون آخر، وهذا ما يمكن بدوره في فهم الأمن الجزائري في إطار أبعاده الشاملة، تجدر الإشارة بأنه تم التركيز في إطار هذه المقاربات على اقتراب "مركب الأمن" لباري بوزان، الذي تم الاستعانة به في فهم "ظاهرة علائقية الأمن - Relational security phenomenon" في المنطقة المتوسطية.

6-2- المقاربة الجيوسياسية: تم توظيف هذه المقاربة في تحديد مفهوم المتوسط، وفي إبراز إشكالية هويته الإقليمية، وكذلك في تحديد موقع الجزائر وامتداداته الجيوسياسية، كما تم اعتمادها في البحث عن خصوصيات المنطقة المتوسطية الجيوسياسية التي جعلت منها منطقة جاذبة للقوى الفاعلة، ومركزا لتنافس وتزاحم سلطاتها واستراتيجياتها.

3-6 - المقاربة الجيو - اقتصادية: تم الاستعانة بأفكار هذه المقاربة في البحث عن مدى أهمية المنطقة المتوسطة عامة والجزائر خاصة، من الناحية الاقتصادية، وذلك حتى يتمكن من فهم وتحليل التنافس الاقتصادي بين القوى الفاعلة في المنطقة وانعكاساته على الأمن الجزائري.

4-6 - المقاربة الجيو - استراتيجية: تم توظيف هذه المقاربة في دراسة مستويات القوة في الفضاء المتوسطي، ومكانة الجزائر فيها.

5-6 - المقاربة القانونية: تم اعتماد هذه المقاربة في فهم المرجعية الدستورية للأمن الجزائري، وفي تحليل بعض الاتفاقات التي وقعت عليها الجزائر في إطار علاقاتها المتوسطة.

7 - المناهج المعتمدة في الدراسة: منهجيا من غير الممكن معالجة ظاهرة في العلوم الانسانية من خلال استعمال منهج واحد، فخلال كل مراحل الدراسة يجد الباحث نفسه ملزما بعرض امتدادات الظاهرة عبر الزمن، وهو ما يحتم عليه استعمال المنهج التاريخي، كما قد يتحتم عليه تقديم احصائيات وبيانات فيجد كذلك نفسه مجبرا على استعمال المنهج الإحصائي، والمنهج المقارن في نفس الوقت¹. وعليه تصبح اتباع طريقة "التكامل المنهجي" ضرورة في إعداد أي بحث علمي في العلوم الانسانية. يوجز بيان أهم المناهج العلمية المعتمدة في هذه الدراسة فيما يلي:

1-6 - المنهج المقارن: غلب استخدامه في هذه الدراسة ومن أوجه استعمالاته يمكن ذكر:

- المقارنة بين مختلف أفكار المقاربات النظرية التي حاولت تحديد مفهوم الأمن.
- المقارنة بين مستويات القوة في الفضاء المتوسطي.
- المقارنة فيما بين استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة في المنطقة المتوسطة.
- اعتماد طريقة "الديالكتيك" التي يتميز بها المنهج المقارن أساسا، في تقديم "الفكرة - La thèse" والاجتهاد في عرض "تقيضها - L'antithèse" قبل استخلاص "الطرح المركب - La synthèse"، وهذا ما تجلّى أساسا في البحث من خلال محاولة تقييم المقاربة الأمنية الجزائرية، في إطار العلاقات الأورو - متوسطة والأطلسية بعرض، مناقشة وتحليل إيجابياتها وسلبياتها، مع محاولة التركيب بينهما بتقديم طرح آخر يعظم الإيجابيات ويقلل من السلبيات.

¹ - محمد شليبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقتربات، والأدوات. ط4، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2002م، ص 54.

6-2- المنهج الإحصائي: تم الاستعانة بهذا المنهج في تقديم قراءة تحليلية للأرقام والاحصائيات والمؤشرات، وتحويلها من دلالات صماء إلى بيانات علمية تفيد البحث. ومن بين المواضيع الأساسية في البحث أين تم استخدام هذا المنهج، يمكن الإشارة إلى دراسة القدرات العسكرية للجزائر ودول الجوار وبعض دول الضفة الشمالية، أين استلزم تقديم معطيات وبيانات تم تفرغها وتلخيصها في شكل جداول إحصائية، ثم تمثيلها في شكل دوائر نسبية بهدف شرحها، تفسيرها، تحليلها ثم استخلاص النتائج.

6-3- المنهج التاريخي من مواطن استعمال هذا المنهج في الدراسة، تتبع جذور ومسارات التطورات التاريخية لبعض ما اقتضت ضرورة البحث الرجوع إليه مثل:

- تتبع الجذور التاريخية لاهتمامات القوى الفاعلة بالمنطقة المتوسطة.
- البحث في الخلفيات التاريخية التي تؤثر على العلاقات الجزائرية المتوسطة.
- تتبع التطور التاريخي لهندسة العلاقات الأمنية في الفضاء المتوسطي.

8- الإطار المفاهيمي للدراسة:

8-1- الأمن: هو قدرة الدولة على استعمال مصادر قوتها الداخلية والخارجية في شتى القطاعات، بهدف مواجهة الأخطار التي تهددها من الداخل وكذلك من الخارج في السلم وفي الحرب، وذلك مع استمرار هذا الفعل في الحاضر والمستقبل، مما يمكنها من تحقيق تنميتها، وحماية سيادتها، وضمان العيش في طمأنينة لشعبها.

8-2- الأمن الجزائري: يعني قدرة الدولة الجزائرية على حماية القيم المركزية من التهديد: الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، السيادة الوطنية، الاقتصاد الوطني... كما يعني غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع، أي ضمان العيش في طمأنينة للشعب. أما الوسائل والأدوات التي تضمن هذا الأمن كما ينص عليها الدستور فهي الشعب، مؤسسات الدولة والجيش الوطني الشعبي*.

8-3- الاستراتيجية: هي فن وعلم استخدام و تطوير قوى الدولة في كل المجالات (السياسية، العسكرية، المعنوية...) أثناء السلم والحرب، لدعم أهداف الدولة بما يحقق في الأساس أمنها وتنميتها في فترة تاريخية معينة عادة ما تكون طويلة¹.

*أنظر دستور 1996م، المعدل في سنتي 2002م و 2008م، سيما المواد التالية: 8، 9، 10، 12، 13، 14، 17، 24، 27، 28، من 32 إلى 41، 178.

¹- جمال عبد الملك، السياسة والاستراتيجية في الحربين العالميتين الأولى والثانية. بيروت: دار الجبل للنشر، ص ص 14-19.

4-8- النفوذ: هو قدرة أحد الفواعل على تغيير قيم أو سلوك طرف آخر، سواء عن طريق التهريب أو الترغيب¹.

5-8- القوى الفاعلة: هي تلك القوى التي تمتلك مصادر القوة والقدرة على تحويل هذه المصادر إلى قدرة، أي قدرة على التأثير في النظام الدولي/الإقليمي، وهذا التأثير يبرز من خلال القدرة على دفع الطرف الآخر إلى أن ينتهج سلوكا ما كان ليقوم به لولا امتلاك الطرف الأول للقوة، ولولا قدرته في جعل هذه القوة تخدم مصلحته عن طريق تحويلها إلى تأثير. ومع هذا يبقى تأثير الدولة في العلاقات الدولية نسبيا مرتبطا بمكانتها في ميزان القوى: قوة عظمى، كبرى، متوسطة أو صغرى.

6-8- المتوسط: هي منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهو يتوسط ثلاث قارات: إفريقيا، أوروبا وآسيا.

7-8- القوى الفاعلة بالمتوسط: يمكن اعتماد التصنيف التالي²:

1-7-8- القوى العالمية: تتجسد في الولايات المتحدة الأمريكية (من حيث أنها القائدة للنظام العالمي و لأداته الصلبة (حلف شمال الأطلسي).

2-7-8- القوى الكبرى: تتجسد أساسا في الاتحاد الأوروبي انطلاقا من قوته اللينة (الأداة الاقتصادية) التي يتحرك من خلالها للتأثير في الفضاء المتوسطي، بالإضافة إلى امتلاكه للأداة الصلبة من ناحية عضوية بعض أعضائه في النادي النووي، و انتماء أعضاء منه (فرنسا و بريطانيا) إلى نادي "الفيثو" الأممي في مجلس الأمن، و انتماء كثير من أعضائه لمجموعة الكبار في العالم (السبعة ثم الثمانية، إلى جانب روسيا)، و هي: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا. و يمكن إدراج الصين ضمن هذه القوى، لما لها من تأثير في هذا الفضاء الذي يتزايد عاما بعد عام.

3-7-8- القوى المتوسطة: و هي القوى التي تؤدي أدوارا إقليمية في المتوسط و تجتمع في مؤشر مهم و هي كونها قوى غير عربية: تركيا (الدولة المتوسطية العضو في حلف شمال الأطلسي)؛ إسرائيل

¹ - عامر مصباح، معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. ط1، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009، ص 303.

² - Organski, A.F.K, **World politics**, New York: éditions Alferd A . Knof, 1958, in Barbara Marque, **nouveau paradigme stratégique des puissances moyennes**, Note d'analyse 16, Université catholique de Louvain, Chaire Union Européenne - Chine, Mars 2011,p09.

نقلا عن محمد سي بشير، "إشكالية الأمن و القوة في العلاقات الدولية، دراسة حالة المبادرات الأمنية في غرب المتوسط و سلم القوى بين ضفتي المتوسط". مرجع سابق الذكر، ص ص 04، 05.

(المتوسطة جغرافيا، لكن المرفوضة من جانب الضفة الجنوبية و المرفوضة من قبل القوى العالمية والكبرى)؛ و إيران (غير المتوسطة) المضطلة بأدوار بعض منها في المتوسط (غزة و جنوب لبنان أساسا بالإضافة إلى الدور المحوري لها في سوريا الآن)؛

8-7-4- القوى الصغرى: تجتمع في إطارها جميع القوى التي تشترك في أداء أدوار في أنظمة إقليمية جوارية على غرار الجزائر و المغرب في النظام الإقليمي المغاربي-الساحلي، و مصر في النظام الإقليمي لوائي النيل.

8-8- طبيعة أحداث 11 سبتمبر 2001م: تنصرف هذه العبارة إلى أحداث الهجمات بالطائرات المدنية التي وقعت على الولايات المتحدة الأمريكية في مدينتي نيويورك وواشنطن¹، ومباشرة بعد هذه الاعتداءات أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية على لسان رئيسها وبلكر جورج بوش " حرب القرن الواحد والعشرين الأولى" ضد ما سماه بـ "الإرهاب الدولي" "محور الشر"، "الدول المارقة"...، والتي بدأت بشن حملات عسكرية ضد أي دولة، أي منظمة أو أي فرد يشتبه فيه معادات المصالح الأمريكية². هذه الأحداث كان لها انعكاسات مباشرة على النظام الدولي ومنه النظام الإقليمي المتوسطي، وحتى على العلاقات الجزائرية - الأمريكية.

9- خطة الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة تم صياغة خطة بحث مكونة من ثلاث فصول هي:

الفصل الأول: إطار مفاهيمي ونظري للبعد المتوسطي للأمن الجزائري. استلزم في بداية هذا الفصل تحديد مفهوم الأمن بالاستعانة على أهم أفكار المقاربات التي يزخر بها حقل العلاقات الدولية، ثم التطرق إلى التحليل الجيوسياسي للمتوسط بتحديد مفهومه، ومناقشة إشكاليته الإقليمية والبحث في أهميته الاستراتيجية، خاصة في ظل التحولات التي عرفت السياسة الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م. ليتم بعدها التطرق إلى مفهوم البعد المتوسطي للأمن الجزائري من خلال تبيان موقع الدائرة المتوسطية بين الدوائر الجيوسياسية الأخرى ، مع تحديد أهم التهديدات التي مصدرها هذه الدائرة.

¹ - عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 05.

² - Michael Parenti, « la conscience de l'Amérique sur les attentats et la réaction du gouvernement états-unien », in l'empire en guerre : le monde après le 11 septembre, EPO : le temps des cerises, Novembre 2001, p205.

الفصل الثاني: الجزائر واستراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة في المتوسط: أي انعكاسات على الأمن الجزائري؟ يهتم هذا الفصل بدراسة مكانة الجزائر في المتوسط انطلاقا من تحديد كل من عوامل قوتها وضعفها، ثم الانتقال إلى تحديد موقعها في هندسة استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالفضاء المتوسطي، ليتم في الأخير دراسة مظاهر التنافس في هذه الاستراتيجيات وتوضيح انعكاساتها على الأمن الجزائري.

الفصل الثالث: تفاعل الدولة الجزائرية مع استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة في المتوسط: ما مدى خدمته للأمن الجزائري؟ يعالج هذا الفصل تفاعل المقاربة الأمنية الجزائرية في إطار العلاقات المتوسطية، وهذا ما استلزم دراستها في علاقتها الأورو - متوسطية، وكذلك في علاقاتها مع حلف شمال الأطلسي، ليتم في الأخير التوصل إلى تبيان أهم التحديات والرهانات التي تفرضها استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالفضاء المتوسطي على الأمن الجزائري.

الفصل الأول:

إطار مفاهيمي ونظري للبعد

المتوسطي للأمن الجزائري

المبحث الأول:

مفهوم الأمن من منظورات العلاقات الدولية

تبعد دراسة أي موضوع في العلاقات الدولية وفق زاوية واحدة الباحث عن الاقتراب من الحقيقة، كما تقوم بتقييد الدراسة، وعلى هذا الأساس يصبح فهم الأمن مرتبطا إلى حد كبير بالاستفادة من الكم النظري الذي تزخر به العلاقات الدولية عموما والدراسات الأمنية خصوصا، وهذا ما سيتم التطرق إليه في إطار هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب.

المطلب الأول:

فحص ابستمولوجي لمفهوم الأمن

ترجع أسباب فحص مفهوم الأمن ابستمولوجيا إلى:

- وجود معاني متباينة لهذا المفهوم.
- ليس من الهين تقديم تعريف جامع مانع لظاهرة مركبة تتسم بالشمول والتعقيد في آن واحد، مثل ظاهرة الأمن، إلا أن التحليل الابستمولوجي الذي يستلزم اتباع منهجية نقدية تفكيكية، ومنطلقات مختلفة، تمكن من دراسة هذه الظاهرة في بنيانها اللغوي والاصطلاحي، كما تمكن من اتباع تاريخ تطور الأفكار حولها بالرجوع إلى مصادرها (التاريخ الموضوعي للعلم).
- إن هدف الابستمولوجيا هو رصد وتحديد ما هو موجود من ركائز ومعاني علمية تؤسسها وتعطيها معقوليتها وانسجامها المنطقي¹، وهذا ما يضيف نوع من الموضوعية واليقظة النقدية² في دراسة موضوع الأمن.

أولا- التعريف اللغوي للأمن:

جاء في المجلد الأول من لسان العرب لابن منظور أن: "الأمن من الأمان والأمانة. وقد أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري من الأمن والأمان. والأمن: ضد الخوف، أمن فلان يأمن أمنا وأمنا. والأمانة:

¹ - عبد القادر بشة، الابستمولوجيا. ط1، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، أيلول 1995م، ص79.

² - Dalila Arezki, **Méthodologie de la recherche graduée et post-graduée**. Tizi-Ouzou : Editions l'Odyssée, 2008, p37.

الأمن"¹. كما يربط تعريف الأمن في اللغة العربية بالطمأنينة، بمعنى اطمأن فلان أي آمن، ويقال استأمن فلان أي طلب الأمان (الطمأنينة) فهو آمن أو مطمئن.

أما بالعودة إلى النص القرآني فإن مادة أمن وردت في صيغ شتى بنسبة تواتر وتوارد، والسبب في ذلك لأنها المادة التي اشتق منها الايمان. إذا تم استثناء مفاهيم الايمان والأمانة والأمن الواردة في النص القرآني فإن كلمة الأمن وردت خمس مرات بهذه الصيغة، وسبع مرات بصيغة آمنين، ومنها ثلاثة ذكر فيها الأمن في مقابل الخوف² وهذا ما تجلى في قوله تعالى:

" فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف"³؛ وقوله: "...وليبذلهم من بعد خوفهم أمنا..."⁴، و في قوله تعالى: "... و إذا جاءهم أمر من الأمن والخوف أذاعوا به..."⁵.

يستنتج من خلال ما ورد في ألفاظ اللغة العربية وما ورد في النص القرآني بأن الأمن هو ضد الخوف، فهو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله وكذلك بالغير وهذا ما ينجر عنه راحة النفس.

أما أصل الأمن في بعض اللغات الأجنبية (اللغات المشتقة من اللغة اللاتينية) يرجع إلى الكلمة اللاتينية « securus ». ففي اللغة الفرنسية، مثلاً جاء في قاموس: « le Petit Robert » بأن الأمن هو: " حالة ذهنية تعطي الثقة بالشعور بالأمان والاطمئنان للفرد بعدم وجود خطر يهدده مادياً ومعنوياً"⁶. وفي اللغة الانجليزية يعرف الأمن في قاموس: « Oxford » : " يكون الفرد آمناً عندما لا يشعر بالتهديد والقلق أو بوجود خطر"⁷.

بناء على ما سبق يتضح بأن الأمن لغة هو حالة شعورية يحس فيها الانسان بانتقاء مصادر الخوف، مما يجعل حياته مطمئنة.

ثانيا - التعريف الاصطلاحي للأمن:

يتفق معظم الباحثين على أن الأمن هو مفهوم مثير للجدل، ولذلك يتطلب فهم بنائه الاصطلاحي شرح، مناقشة و تحليل أهم التعاريف التي حاولت توضيحه، تحييده وضبطه.

¹ - أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب. المجلد الأول، الطبعة السابعة، بيروت: دار صادر، 2011م، ص162.

² - رياض حموش ، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية. جريدة الشعب، العدد04، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية ، جوان 2008م، ص 16.

³ - قرآن كريم، سورة قريش، الآية 2-3-4.

⁴ - قرآن كريم، سورة النور، الآية55.

⁵ - قرآن كريم، سورة النساء، الآية83.

⁶ - Le nouveau Petit Robert, Dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française. Paris : Paul Robert, 2009, p 2339.

⁷ - Joel Krieger, The Oxford companion to politics of the world. Second ed, Oxford : University Press, 2001, p758.

يعرف الأستاذ "عمر سعد الله" الأمن بأنه: "حالة ترى فيها الدولة أنه ليس ثمة أي خطر في هجوم عسكري أو ضغط سياسي أو إجبار اقتصادي بحيث تتمكن من المضي بحرية في العمل على تنميتها الذاتية وتقدمها"¹. الملاحظ هو أن هذا التعريف اعتبر الأمن حالة شعورية تعيشها الدولة، وحصر الأخطار المهددة له في ثلاث جوانب هي: العسكرية، السياسية والاقتصادية، كما قارنه بحرية الدولة في العمل على تحقيق التنمية والتقدم، أي تأمين السيادة الوطنية أو ما يصطلح عليه بالأمن الوطني.

تعرف دائرة المعارف البريطانية من جهتها الأمن بأنه: "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية"²؛ هذا التعريف يركز على كيفية حماية الأمة، أو ما يصطلح عليه بالأمن القومي، ضد أي عدوان محتمل من قبل أي قوة أجنبية، ويكون ذلك بقدرة الأمة على استعمال مصادر قوتها لصد هذا العدوان. أما "أرنولد ولفرز" فيعرف الأمن بأنه: "في أي معنى موضوعي، يقاس بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، و في أي معنى ذاتي، يتجلى في غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم".

يلاحظ من خلال هذا التعريف أن "ولفرز" قسم الأمن إلى شقين أحدهما موضوعي والآخر ذاتي، وربط هذين الشقين بقيم مركزية هي محور الأمن، لكن هذه القيم تبقى محل إشكال، بعبارة أخرى فيما تتجلى هذه القيم؟ البقاء الدولاتي، الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية، الحريات الأساسية...؟، وما هو موضوع الأمن أو الوحدة المرجعية: الدولة-الأمة، الانسانية، الفرد؟ وما هي أنواع التهديدات التي يجب على الوحدة المرجعية أن تحمي نفسها منها؟ وهل هذه التهديدات موجودة موضوعيا أم ذاتيا؟، إلخ³.

يرى "باري بوزان" من جهته بأن الأمن يعني: "العمل على التحرر من التهديد"⁴، ومن هذا التعريف يبرز المفهوم الموسع للأمن، أي أن "بوزان" لم يحصر الأمن في مستوى الدولة فقط أو في بعد من الأبعاد و إنما وسعه ليشمل خمسة أبعاد أساسية هي: البعد العسكري، البعد السياسي، البعد

¹ - عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 240.

² - حمدوش رياض، مرجع سابق الذكر، ص16.

³ - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق الذكر، ص14.

⁴ - Barry Buzan, **People, states and fear : an agenda for international studies in the post cold war era**. 2^e ed, Boulder : Lynne Rienner Publishers, 1991, pp 18 ,19.

الاقتصادي، البعد الاجتماعي وأخيرا البعد البيئي. وهذه الأبعاد الخمس لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض، بل كل منها تحدد نقطة مركزية في الاشكالية الأمنية، وكذا الطريقة التي تترتب بها الأولويات¹.

يلاحظ من التعاريف السابقة، أنها لم تركز على عامل التنمية كعامل أساسي في تحقيق الأمن، وعكس هذا ما يتضح في تعريف "روبرت ماكنمارا" في كتابه "جوهر الأمن"، أين يعرفه من خلال التنمية وفي هذا الصدد يقول: " في أي مجتمع يمر بمرحلة التحول إلى مجتمع عصري فإن الأمن معناه التنمية، والأمن ليس المعدات العسكرية و إن كان قد يتضمن المعدات العسكرية، والأمن ليس هو القوة العسكرية، و إن كان قد يتضمنها والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي و إن كان قد يشملها؛ إن الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكنها ببساطة أن تظل آمنة بسبب أن مواطنيها لا يمكنهم أن يتخلوا عن طبيعتهم الانسانية"².

يستخلص من خلال التعاريف السابقة، بأنها لم تتفق على تعريف موحد لمفهوم الأمن، إلا أنها أجمعت بأنه يدل على خلو التهديد للقيم الرئيسية، ولكن هناك خلاف رئيسي عرفه التطور التاريخي لمفهوم الأمن حول ما إذا كان التركيز يجب أن ينصب على أمن الأفراد أو الدول أو العالم ككل.

ثالثا - التطور التاريخي لمفهوم الأمن:

التسليم بحدثة موضوع الأمن في الدراسات العلمية على اختلاف تخصصاتها لا يحجب حقيقة قدم "الأمن" كظاهرة انسانية ارتبط ظهورها بأبسط أشكال التجمعات البشرية، أما بظهور الأنظمة السياسية، وامتداد وظائفها لتشمل مختلف جوانب الحياة الاجتماعية وأنشطتها، قد اكتسب الأمن مضمونا سياسيا، وهذا ما تجلى واضحا بنشأة الدولة القومية في أوروبا مع معاهدة "وستفاليا" سنة 1648م.

انشغل الانسان على الدوام بالأمن، نظريا وعمليا، فقد عالجت الأفكار السياسية الأولى ضرورة الأمن للإنسان والمجتمع، من خلال معالجتهم لدواعي قيام المجتمع السياسي وشروط استقراره. فكتب " سن تسو" الصيني كتابه "فن الحرب" شارحا ضرورة الأمن وشروط تحقيقه، مع تركيزه على الشروط الاستراتيجية العسكرية. وفي الحضارة اليونانية التي اتخذت فيها الأفكار والدراسات السياسية شكلا فلسفيا، اشترط الفلاسفة اليونانيون، لوجود مجتمع متحضر وأمن، ارتباطه بالإطار السياسي الذي يجعل منه (دولة مدينة)، ليكون الانسان المجتمعي المتحضر الآمن، هو وحده إنسان (دولة المدينة) ومواطنها³.

¹ - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق الذكر، ص16.

² - روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن. ترجمة يونس شاهين، مصر: الهيئة المصرية العامة للتأليف و النشر، 1970م، ص 125.

³ - عبد الله محمود مسعود، علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي: مقارنة نظرية تطبيقية. ط1، ليبيا: دار الكتب الوطنية، 2006م، ص ص 17، 18.

أعطت من جهتها المدارس الفلسفية والقانونية والسياسية في الامبراطورية الرومانية طابعا عالميا للأمن تناسبا والطبيعة العالمية للدول الامبراطورية، كما ربطته بالاستقرار الداخلي للدول التي كانت تحت سيطرتها. أما في الحضارة الاسلامية، ارتبط الجانب الأساسي لمفهوم الأمن ومتطلباته و تطبيقاته في البداية، بالدفاع عن العقيدة الدينية، ثم مع قيام الدولة الإسلامية في المدينة وتوسعها تطور المفهوم الأمني الإسلامي وتطبيقاته، ليشمل نشر الإسلام، وبذلك أصبح يكسب طابعا عالميا. وينطبق ذلك أيضا على مفاهيم الأمن في العالم الأوروبي، بعد اعتناق مجتمعاته وأنظمتها الحاكمة للمسيحية، ليصبح نشرها والدفاع عنها، أحد شروط الأمن ومتطلباته في العالم المسيحي الغربي.

تابع الفكر الانساني في العصور الحديثة اهتمامه بالأمن وتطبيقاته من زوايا مختلفة، منها أفكار "ميكافيلي" التي أكدت على ضرورة اتباع الحاكم أو الأمير لكل السبل، واستخدامه لكل الوسائل، لضمان أمن نظامه ودولته. وفي إطار نظرية العقد الاجتماعي، قدم "توماس هوبز" تصوره الذي ربط فيه بين مرحلة الطبيعة التي يعيش الناس فيها (حرب الكل ضد الكل) في ظل غياب السلطة الحاكمة، والمرحلة المدنية التي يسعى الناس فيها لإنهاء هذه الحرب والعيش بأمان في ظل وجود السلطة الحاكمة، التي رأى أن أولى مسؤولياتها هو تحقيق الأمن. فقد مهدت أفكار "ميكافيلي" و"هوبز"، وغيرهما لجدال فكري ونظري حول مفهوم الأمن¹.

يربط الباحث "شارلز فليب دافيد - Charles-Philippe David " آلية تطور الجدل الفكري والنظري حول مفهوم الأمن وانتقاله من مرحلة لأخرى، ب بروز أحداث دولية مفصلية كان لها الأثر الكبير في تحديد وتغيير طبيعة العلاقات الدولية، حددها أساسا بالحربين العالميتين: الأولى والثانية، وحرب أكتوبر 1973م التي أعقبتها أزمة النفط الأولى، وكذا نهاية الحرب الباردة. والمخطط التالي يلخص تطور النقاش الفكري حول تحديد مفهوم الأمن حسب تصور هذا الباحث².

¹ - نفس المرجع، ص ص 20، 18.

² - Charles-Philippe David, **La guerre et la paix: approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie**. Paris : Presses de Sciences Po, 2000, P 22.

نقلا عن:

منصور لخضاري، مرجع سابق الذكر، ص 43.

الشكل رقم(01): ملخص مراحل تطور النقاش الفكري حول مفهوم الأمن حسب تصور الباحث "شارلز فيليب دافيد"



المصدر: منصور لخضاري، مرجع سابق الذكر، ص 43.

شرح وتحليل المخطط:

يلاحظ بأن المرحلة الأولى تمتد من 1919-1939م أي الفترة الواقعة بين الحرب العالمية الأولى والثانية أين أدار الجدل والنقاش الفكري بين أتباع المدرسة المثالية ونظراؤهم من الواقعية، بينما دار الجدل والنقاش في المرحلة الثانية التي امتدت من فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى أزمة النفط الأولى سنة 1973م بين التقليديين والعلميين، أين تمحور النقاش حول فشل مشروع الأمن الجماعي الذي نادى به عصبة الأمم المتحدة بعد نشوب حرب عالمية ثانية، أما الفترة التي أعقبت أزمة النفط الأولى التي شهدت ميلاد ما اصطلح على تسميته "سلاح النفط" دار النقاش حول مفهوم الأمن ومحدداته وطبيعته ما بين الواقعيين والليبراليين والراديكاليين.

أما آخر المراحل فقد أنتجت جدلا بين المقاربات أكثر منه بين المدارس، غذته أساسا طبيعة العلاقة بين الأخطار والفواعل الجديدة المهددة للأمن¹.

يستنتج مما تقدم بأن الأمن كظاهرة، قد لازمت الانسان في حياته منذ العصور الأولى، أما باعتباره كمفهوم ومصطلح فقد اختلف حوله الباحثين، وهذا ما يفسره وجود العديد من النظريات الأمنية في حقل العلاقات الدولية التي حاولت أن تفسر ظاهرة الأمن وتضبط مفهومه.

¹ - نفس المرجع، ص 44.

المطلب الثاني:

مفهوم الأمن من المنظورات التقليدية

تمثل كل من المقاربة الواقعية، الليبرالية والمعارية المنظورات التقليدية الأساسية في حقل العلاقات الدولية عموما وفي حقل الدراسات الأمنية خصوصا، التي يمكن الاستناد عليها لفهم ولو جزئيا مفهوم الأمن. وفيما يلي سنتطرق لأهم أفكار هذه المقاربات.

أولا- مفهوم الأمن من منظور المقاربة الواقعية:

1- الواقعية التقليدية (الكلاسيكية): تركز هذه المقاربة في تحليلها للأمن على مجموعة من المسلمات الأساسية هي¹:

- فوضوية النظام الدولي: غياب سلطة مركزية ومشتركة تنظم العلاقات التنافسية بين الدول.
 - الدول تسعى لتطوير قدراتها العسكرية من أجل الدفاع أو من أجل زيادة نفوذها.
 - الشك والريبة: بفعل الأنانية وغياب الثقة التي تميز العلاقات بين الدول.
 - يرتبط استقرار أو عدم استقرار النظام الدولي أساسا ببنيتها.
 - الدولة هي فاعل وحدوي وعقلاني و يبقى تحقيق الأمن من بين أولوياتها الثابتة.
- يستنتج من خلال هذه المسلمات بأن المقاربة الواقعية الكلاسيكية للأمن ترى بأن الموارد المادية هي التي تتحكم في سلوك الدول، والمصالح هي دائما أولى من الاعتبارات الايديولوجية. أي أن الأمن باعتباره مصلحة أولوية تتحدد في إطار القوة، فكلما كان ترتيب الدولة في مستوى القوة أفضل كلما زادت قدرتها على مواجهة التهديدات الأمنية؛ إلا أن العلاقات بين الدول إذا كانت تتم في بيئة لا توجد بها سلطة مركزية فإن كل دولة تجد نفسها في خطر دائم بسبب إمكانية سعي دولة أخرى إلى استخدام القوة – العسكرية أساسا - ضدها، وهذا ما ينشئ ما يسميه "جون هرز - John Hertz" بـ: "المأزق الأمني أو المعضلة الأمنية - Security Dilemma"².

¹- Charles-Philippe David et Jean-Jacques Roche, **Théories de la sécurité : définitions, approches et concepts de la sécurité internationale**, Paris : Edition Montchrestien, 2002, p90.

² - Dario Battistella, **Théories des relations internationales**. 3^e éd, Paris : Presses des Sciences Po, 2009, pp 511, 512.

باختصار، يركز منطق المعضلة الأمنية على الأمن الوطني، أمن الدولة الوطنية وقيمها المركزية التي تتمثل في البقاء الدولاتي، الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية في عدم تعرضها لأي تهديد من قبل الدول الأخرى عن طريق استخدام القوة العسكرية.

2- الواقعية الجديدة: تستند هذه المقاربة في تحليلها للأمن على مجموعة من الفرضيات هي¹:

- إن النظام الدولي هو نظام فوضوي، أي لا توجد سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدولة.
- الحفاظ على السيادة وتوسيع نطاقها يتطلب بناء قدرات عسكرية هجومية.
- إن الريبة أمر متأصل في النظام الدولي و تؤدي إلى فقدان الثقة ، فليس باستطاعة الدول التأكد من نوايا جيرانها ولذلك يتوجب عليها دائما أن تكون متيقظة.
- ترغب الدول في الحفاظ على سيادتها واستقلالها ونتيجة لذلك فإن الرغبة في البقاء تبقى القوة الدافعة الرئيسية التي تؤثر في سلوكها.
- بالرغم من عقلانية الدولة فإن هناك دائما مجالا للخطأ في التقدير، ففي عالم يعاني من نقص في المعلومات يلجأ أحد الخصوم المحتملين إلى التضليل حول إمكانياته، و هذا ما يقود إلى خطأ في تقدير المصالح " الحقيقية" للدولة.

يجادل أصحاب هذه المقاربة بأن هذه الافتراضات مجتمعة تثير رغبة الدول في التصرف بعدوانية اتجاه بعضها البعض. ويستنتج من فرضياتها بأن الأمن القومي أو انعدامه يتعلق إلى حد كبير ببنية النظام الدولي (لذا يسمى أنصارها بـ: "الواقعيون البنيويون").

3- الواقعية الدفاعية: ترجع جذور هذه المقاربة إلى فكرة " معضلة الأمن" لصاحبها "جون هرز"، وتستند

في نظرتها للأمن على مجموعة من الفرضيات الأساسية هي²:

- يلجئ القادة السياسيون إلى اعتماد دبلوماسية عدوانية أو استراتيجية هجومية فقط إذا شعروا بأنهم مهددين.
- في مواجهة أي خطر خارجي، الحكومة تجند مجموع إمكانياتها العسكرية، الاقتصادية والبشرية.

¹ - جون بيليس وستيف سميث، *عولمة السياسة العالمية*. ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط1، الإمارات العربية المتحدة: مركز

الخليج للأبحاث والنشر، 2004م، ص 417.

² - Jean-Jacques Roche, *théories des relations internationales*. 5^e éd, Paris : Edition Montchrestien, 2004, pp 62,63.

➤ كلما تحقق الأمن عن طريق الحصول على مكاسب نسبية كلما أصبحت الدولة تلجئ للمفاوضات للاعتراف لها بهذه الميزة.

لتدعيم هذه الفرضيات، هناك مجموعة من الحجج تستند عليها¹:

➤ بما أن بنى السياسة الدولية تمنع البحث عن الأمن المطلق، فإن هذا يقلل من الشك والريبة في اتخاذ القرار. (منطق توازن التهديد - The balance of threat logic).

➤ الأخذ في الحسبان التوزيع النسبي للسلطات، أي القدرات التي يملكها الخصم.

➤ بما أن القادة السياسيون هم من يوجهوا السياسات، فإن هذا يعطي البعد الانساني للسياسة الدولية مما يجعلها تتصف بالمنطقية والواقعية.

يستنتج من خلال أفكار الواقعية الدفاعية بأن الأمن يتجلى أساسا في البقاء الدولاتي، أي أن الهدف الأساسي للدولة في إطار النظام الفوضوي هو في كيفية الحفاظ على وجودها، وبذلك عادة ما تسعى الدول إلى بناء ترسانات عسكرية ذات طابع دفاعي في الأساس تحافظ من خلالها على أمنها وتقلل من تكاليف التوسع التي لا تخدم مصلحتها، لأن في كثير من الأحيان ما يكون للخصم القدرة على الدفاع وبذلك تصبح كلفة التوسع أكثر من المكاسب التي يمكن تحقيقها، وهذا ما يعطي نوع من العقلانية والواقعية لصناع القرار تجعلهم يعتمدون سياسات حذرة اتجاه بعضهم البعض.

4- الواقعية التعاونية: يحبز أنصار هذه المقاربة التعاون من أجل التقليل من الأخطاء في تصور و حسابات الدول، اتجاه بعضها البعض بهدف تحقيق مكاسب مشتركة بدلا من مكاسب نسبية. تعتبر مسألة "الأمن التعاوني" أحد المسائل الأساسية التي تبحث فيها هذه المقاربة، بحيث ترى بأن تحقيق الأمن يكون عن طريق التعاون، خاصة في مجال مراقبة التسليح، إلا أنه من بين المسائل التي تشكل عائقا يقف في وجه التعاون بين الدول حسب أنصار الواقعية التعاونية، هناك مسألتان: الغش و المكاسب النسبية².

5- الواقعية الهجومية: ترتكز هذه المقاربة في تحليلها الأمني على مجموعة فرضيات أساسية هي³:

➤ تشترط بنى السياسة الدولية على القوى الكبرى أن تتحمل مسؤوليتها الواسعة.

¹ - Ibid, p63.

² - Ibid, p 64.

³ - Ibid, p 65.

➤ القوة قبل كل شيء هي تعبير عن إرادة الدولة.

➤ بروز قوى جديدة هي ظاهرة طبيعية لا تؤدي حتما إلى المواجهة إذا تمت إدارة فترة

التحول بشكل جيد لأن الدول في مرحلة الانحطاط أوتوماتيكيا تقل ارتباطاتها الدولية.

يستنتج بأن هذه المقاربة تركز على القوى الكبرى في استتباب الأمن بسبب أن هذه الدول لها تأثير كبير على ما يحدث في السياسة الدولية، وأن الدول الضعيفة تكون تابعة لها، كما تركز على القوة للتعامل مع بنية النظام الدولي الفوضوي من جهة، وتحقيق الهيمنة على الدول الأخرى من جهة ثانية.

ثانيا - مفهوم الأمن من منظور المقاربة الليبرالية: تستند المقاربة الليبرالية في تحليلها للأمن على المسلمات الأساسية التالية¹:

➤ إمكانية التخفيف من حدة العلاقات الصراعية بين الدول بتشجيع التقارب بينها، عن طريق تشجيع التبادل و إيجاد انسجام في القيم والمعايير، و إيجاد ميكانيزمات للعمل المتعدد الأطراف.

➤ تتزايد مكاسب التعاون بالنسبة للدول بمأسسة الأمن، وتقليل خطر التضليل والغش.

➤ يقلل نشر القيم الديمقراطية من النزوع إلى الصراعات المسلحة (نظرية السلام الديمقراطي: كلما زاد انتشار القيم الديمقراطية في العالم كلما أدى ذلك إلى تحقيق المزيد من السلم).

➤ تجعل التجارة من المصلحة الخاصة تندمج في المصلحة العامة، (نظرية الاعتماد المتبادل: كل طرف بحاجة إلى الطرف الآخر).

يسلم مؤيدو المؤسسات الليبرالية بكثير من افتراضات مذهب الواقعية بشأن استمرار أهمية القوة العسكرية في العلاقات الدولية، لكنهم يجادلون بأنه بوسع المؤسسات أن توفر إطارا للتعاون، مما يساعد في التغلب على أخطار المنافسة الأمنية بين الدول، ويشير مؤيدو هذه الأفكار إلى أهمية المؤسسات الأوروبية الاقتصادية والسياسية في التغلب على العداوة التقليدية بين الدول الأوروبية، فلو كانت هذه الدول تتأثر فقط بالحسابات الضيقة للقوة، لتلاشى الاتحاد الأوروبي، ولكن الذي حدث في الواقع هو العكس (عملية توسع الاتحاد الأوروبي)².

يرى أنصار الفكر الليبرالي المؤسسات أن المؤسسات إذا كانت لا تمنع الحروب فإن بوسعها تخفيف مخاوف الغش وتلطيف المخاوف التي تنشأ في بعض الأحيان من المكاسب غير المتكافئة

¹ - Charles-Philippe David et Jean-Jacques Roche, op cit, p 97.

² - جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق الذكر، ص 428.

الناجمة عن التعاون. وبالتالي إذا كان من غير المحتمل أن تستأصل المؤسسات الدولية الحروب من النظام الدولي، فإنها تستطيع أداء دور في تحقيق المزيد من التعاون بين الدول¹.

ثالثا - مفهوم الأمن من منظور المقاربة المعيارية: تركز هذه المقاربة على المسلمات التالية²:

- يحصل الأمن الشامل/الجماعي عن طريق التخلي عن الحرب واعتماد الحل السلمي للنزاعات.
- استخدام ميكانزمات التحكيم يسمح للدول بإيجاد مخرج قانوني، وليس عسكري، لحل المسائل الأمنية.
- يضع القانون الدولي قواعد قانون عالمي معترف بها عالميا (القانون الانساني).
- الحد من التسلح يعتبر الوسيلة المثلى للتقليل من العنف.
- الحركات الدولية السلمية، خاصة المنظمات الدولية غير الحكومية تشكل " مجتمع مدني دولي " يمكن أن يكون له ثقل موازن للدول، وجود مثل هذه المنظمات يشجع بروز ثقافة سلمية عالمية. يستنتج من خلال هذه المسلمات التي تبنى عليها المقاربة المعيارية تحليلها للأمن، بأنها تركز على ضبط النزاعات الدولية بالاعتماد على الطرق القانونية والسياسية، مثل إعطاء دور للمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة والفروع التابعة لها والمنظمات غير الحكومية، بإضافة اللجوء إلى القضاء الدولي عن طريق محكمة العدل الدولية، أو التحكيم الدولي، أما بالنسبة للأدوات السياسية، فإنها تضم مجموعة من الطرق مثل التوفيق الدولي والوساطة الدولية والتحقيق الدولي والمفاوضة. يقترح أنصار النظرية المعيارية طريقة أخرى لتهدة النزاعات القائمة على الحد من أضرارها الانسانية، تتمثل في قوات حفظ السلام³.

يستخلص مما سبق بأن الطرح التقليدي للأمن سواء الواقعي، الليبرالي والمعياري قد حصر مفهوم الأمن في أمن الدولة، مركزا على البعد العسكري دون الأبعاد الأخرى، مما جعل مفهوم الأمن يرتبط بمفهوم الدفاع، توازن القوى والتحالفات. أما المقاربة الليبرالية والمعيارية رغم عرضهما لنوع من التصور

¹ - نفس المرجع، 427.

² - Charles-Philippe David et Jean-Jacques Roche, op cit, p102.

* قوات حفظ السلام هي عبارة عن قوات عسكرية محايدة يتم نشرها ما بين الأطراف المتنازعة تكون مهمتها محددة في فك الاشتباك و إيجاد منطقة منزوعة السلاح. تعمل هذه القوات تحت قيادة هيئة الأمم المتحدة.

³ - عامر مصباح، نظريات التحليل الاستراتيجي و الأمني للعلاقات الدولية. ط1، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010م، ص ص

التوسيعي لمفهوم الأمن، من خلال إدخال عوامل أخرى في التحليل كالسياسية والقانونية والاقتصادية، طروحات السلام الديمقراطي، إلا أنها لم تخرج عن دائرة الحدود الضيقة لمفهوم الأمن. ارتكزت كذلك المقاربات التقليدية للأمن حول تصور عقلاني تفسيري للواقع الدولي، أي كلها اعتبرت بأن واقع العلاقات الدولية هو معطى ثابت لا يمكن تغييره، و إنما يجب تفسيره وتطوير آليات التعامل معه. وهذا ما حاولت المقاربات الحديثة تفكيكه.

المطلب الثالث:

مفهوم الأمن من المنظورات الحديثة

شكل واقع ما بعد "الحرب الباردة"، أرضية خصبة لتنامي النقاشات النظرية حول مفهوم الأمن، بسبب فشل المقاربات الأمنية التقليدية في حقل العلاقات الدولية من التنبؤ بتفكك الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفياتي سابقا، وكذلك بسبب الانسجام وطبيعة التوجهات الديناميكية المعاصرة، خاصة فيما يتعلق بالتهديدات الأمنية الجديدة*، و تزايد الاعتماد المتبادل الدولي وظهور فواعل جديدة إلى جانب الدول على غرار المنظمات الدولية، و غير الحكومية، حيث شكل هذا الواقع ظهور طروحات حديثة اعتبرت بمثابة تحدي للمقاربات التقليدية تجلت أساسا في المقاربة البنائية، النقدية، وأخيرا التوسيعية.

أولا- مفهوم الأمن من منظور المقاربة البنائية: برزت البنائية كمقاربة نظرية مستقلة في حقل العلاقات الدولية في سنوات الثمانينات. يعتبر "تيكولا أونيف - Nicholas Onuf" أول من أطلق مصطلح "البنائية" على هذه المقاربة سنة 1989م في كتابه المعنون "عالم من صنعنا - World of our making"¹.

ترى البنائية بأن العالم هو عبارة عن بناء اجتماعي ينتج من خلال "تذاتانية التفاعل"، أي أن سلوك الدول مثلا في النظام الدولي هو محصلة لتفاعل مجموعة من العناصر المهمة على غرار الهوية،

*التهديدات الأمنية الجديدة التي عرفتتها حقبة ما بعد "الحرب الباردة" هي تلك التهديدات التي أصبحت تتجاوز التهديدات ذات الطابع العسكري المرتبطة بالدولة إلى التهديدات ذات الطابع الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي، البيئي... المرتبطة بالإنسان أساسا والمتجاوزة لحدود الدولة.

¹ - Paul D. Williams, **Security studies : an introduction**. London and New York : Taylor & Francis Group, 2008, p59.

المعايير والأفكار المرتبطة بخصوصيات كل دولة، وبالتالي ففهم العلاقات الدولية لا يكون بحصرها في الجانب المادي فقط كما ذهب إليه أنصار الاتجاه الواقعي، ويستدلون على ذلك بأن أنصار هذا الاتجاه لم يفلحوا في التنبؤ بتفكك الاتحاد السوفياتي. فحسب البنائيون يرجع هذا الفشل إلى إهمال التحليل السوسيولوجي، خاصة في فهم البنية الاجتماعية الداخلية للاتحاد السوفياتي وكذلك تحول ذهنيات وأفكار القادة السوفيات (أفكار غورباشوف حول التعايش السلمي).

يطرح البنائيون في تحليلهم لمفهوم الأمن في العلاقات الدولية مسألة أصول الأمن من خلال محاولة الإجابة على السؤال التالي: هل يسبق الواقع الفكر أم العكس؟¹

يرى البنائيون بأن الأمن هو قبل كل شيء مسألة إدراك، أي أن صناع القرار هم من يعطي معنى للتهديدات الأمنية وانعكاساتها على الأمن وكذلك الطريقة المناسبة لمواجهة هذه التهديدات، وبالتالي فمعضلة الأمن ليست ظاهرة حسية تجريبية وإنما هي تصور عقلي. وفي هذا الإطار يرى "الكسندر واندت - Alexander Wendet" في دراسته الصادرة سنة 1992م، الموسومة بـ: "الفوضى هي ما تصنعه الدول: البناء الاجتماعي لسياسة القوة - Anarchy is what states make of it : the social construction of power politics" بأن الأمن: "هو قبل كل شيء ما تريد الدول أن تفعله".

ترتكز المقاربة البنائية في تفسيرها لمفهوم الأمن على مجموعة مسلمات أساسية هي:²

➤ بنى النظام الدولي هي نتاج تفاعل اجتماعي، والفوضى ليست معطى موضوعي ولكنها بناء ذاتي.

➤ الشروط المادية ليست وحدها من يحدد الأمن، وإنما للأفكار والمعايير دور مهم في ذلك.

➤ النخب السياسية لها دور مهم في بناء الخطاب الأمني عن طريق المفاوضات وتبادل الحجج، ويتحول مفهوم الأمن ويتغير بتغير أساليب التفكير.

يستنتج من خلال أفكار المقاربة الأمنية البنائية بأنها تنظر إلى الأمن على أنه يتم بنائه عن طريق التفاعل الاجتماعي، الأفكار، المعايير والخطاب، فهي لم تتعامل مع الواقع الأمني وكأنه معطى ثابت لا يمكن تغييره كما جاء مع أفكار الطروحات التقليدية، فالمقاربة البنائية في تحليلها الأمني تنطلق من الوضع القائم إلا أنها تسعى لتغييره، وبذلك يطلق عليها بجسر "الهوة الأمنية" أي أنها تمزج بين أفكار

¹ - Charles-Philippe David et Jean-Jacques Roche, op cit, 104.

² - Ibid, p105.

المقاربات التقليدية بانطلاقها من الواقع والمقاربات التأملية التي تنطلق من الفكر في تفسيرها للوضع الأمني، بعبارة أخرى المقاربة البنائية تقع موقعا وسطا في الإجابة على إشكالية من يسبق هل الفكر أم الممارسة؟. و إذا كانت المقاربة البنائية أحدثت تحولات في النظرة للأمن فإن المقاربة الأمنية النقدية هي الأخرى ساهمت في السجال الفكري حول إعادة صياغة مفهوم الأمن.

ثانيا - مفهوم الأمن من منظور المقاربة النقدية: انتقدت المقاربة النقدية العديد من عناصر النظريات التقليدية واقتрحت تعديلات عديدة، أهمها¹:

➤ جعل الانسان الهدف الأساسي للأمن، و أمن الدولة ليس بالضرورة يؤدي إلى أمن الانسان، بل في كثير من الأحيان ما تكون الدولة كمصدر تهديد للفرد، وهنا يستدلون ببعض الممارسات التي تنتهجها الأنظمة السياسية في بعض الدول والتي تؤدي إلى تقويض أمن الأفراد.

➤ إعادة بناء الخطاب الأمني باعتماد منهجية نقدية لتقويض المسلمات التي بنى عليها الخطاب الأمني التقليدي وبلورة خطاب أمني جديد عن طريق تشجيع كل من يهتمهم تحرير الانسان من كل أشكال التهديد، وذلك من خلال نشر قيم جديدة تدعو للسلم بدلا من الحرب.

➤ إدراج دور المرأة في بناء المقاربات الأمنية (المقاربة النسوية) لأن السياسات التي ولدت العنف كان ورائها الرجال، كما أن عدم المساواة بين الجنسين هو من بين أسباب اللأمن، بالإضافة إلى أن النساء كن الضحايا الأوائل للعنف، وعليه المرأة يجب أن تكون أكثر حضورا ونشاطا في أبحاث السلام، ويجب أن يؤخذ برأيها في بناء الخطاب الأمني.

➤ توسيع مفهوم الأمن بعدم اختزاله في بعد من الأبعاد، أو في مستوى من المستويات، أي يجب توسيع مفهومه ليشمل أمن الانسان.

انطلاقا من الأفكار التي جاءت بها المقاربة النقدية، هناك من يرى بأنها تتصف بست خصائص أساسية هي²:

1- **العالمية - Universalist** : أي أن بحثها حول الأمن ينطلق من الخبرات والتجارب الانسانية عموما والهدف هو تحقيق الأمن العالمي.

2- **المعيارية - Normative** : تبحث في ما يجب أن يكون من خلال عدم تسليمها بالمنطقات الفكرية التي بنى عليها أنصار الاتجاه التقليدي تحليلهم للأمن.

¹ - Ibid, pp 106,107.

² - Ken Booth, **Theory of world security**. Cambridge : University Press, 2007, pp 38,39.

- 3- **الانعتاق أو التحرر - Emancipatory** : أي تحرر الانسان من كل أشكال التهديد سواء تلك الآتية من داخل الدولة أو من خارجها، فالإنسان عندهم هو غاية الأمن والدولة ما هي إلا أداة لتحقيقه.
- 4- **التدرجية - Progressive**: تغيير الوضع القائم يكون تدريجيا من خلال نشر القيم والمعايير وتشجيع الممارسات التي تهدف إلى خدمة الأمن الانساني.
- 5- **النقد - Critical**: اعتماد منهجية نقدية في تحليل المسائل الأمنية، ويستدلون بعبارة المفكر النقدي "روبرت كوكس -Rebert Cox": " النظرية دائما لشخص ما ومن أجل هدف معين".

« Theory is always for someone and for some purpose »

- 6- **القطعية - Inclusive**: أي أن الأفكار تتميز بالنسبية و كل شيء قابل للنقد، وهذا ما ينادي به أنصار ما بعد الحداثة في تحليلهم للعلاقات الدولية عموما والأمن خصوصا.

يمكن إيجاز أهم الأفكار التي ينادي بها أنصار الاتجاه ما بعد الحداثي في النقاط التالية:

➤ **النقد الاستيمولوجي لأفكار الاتجاه التقليدي (التفسييري العقلاني):** يرى "ريتشارد آشلي -

Richard Ashly" أحد مفكري اتجاه ما بعد الحداثة بأن الاتجاه الواقعي هو اتجاه إيديولوجي

ينظر لبنية النظام الدولي بنظرة وضعية، أي أنه معطى ثابت لا يمكن تغييره، كما يوجه مشروعا شموليا يخدم أطرافا معينة فحسب، وهذا ما يقوض إرساء نظام دولي يعزز الأمن ويحفظه¹.

➤ **استراتيجيات التناص - Intertextuality strategies** : أي جعل من اللغة وسيلة لفهم

و إدراك الواقع الاجتماعي، وذلك بتفكيك و إعادة بناء الخطاب الأمني المتداول في العلاقات

الدولية بما يخدم السلم العالمي، في هذا الإطار يرى "لاسي - J.W.Lacey " بأن: "أفضل مجاز

للحقيقة هو النص - The best metaphor for reality is text"².

➤ **المعرفة و البحث في الحقيقة:** المعرفة الأمنية يجب أن يعتمد في كسبها على الحياد والتخلي عن

أي أحكام مسبقة، والحقيقة تبقى نسبية ولا يمكن بلوغها، وبالتالي لا يجب احتكارها.

➤ **النزعة الاجتماعية الانسانية:** تتضح هذه النزعة من خلال نقدها للأفكار المادية ومحاولتها تغيير

الواقع الاجتماعي والدولي بما يحقق تحرر الانسان من كل أشكال التهديدات الأمنية³.

¹ - Paul R. Viotti & Mark V Kauppi, **International relations theory: realism, pluralism, and globalism and beyond**. USA, Boston: Allynand Bacon, 1997, P 430.

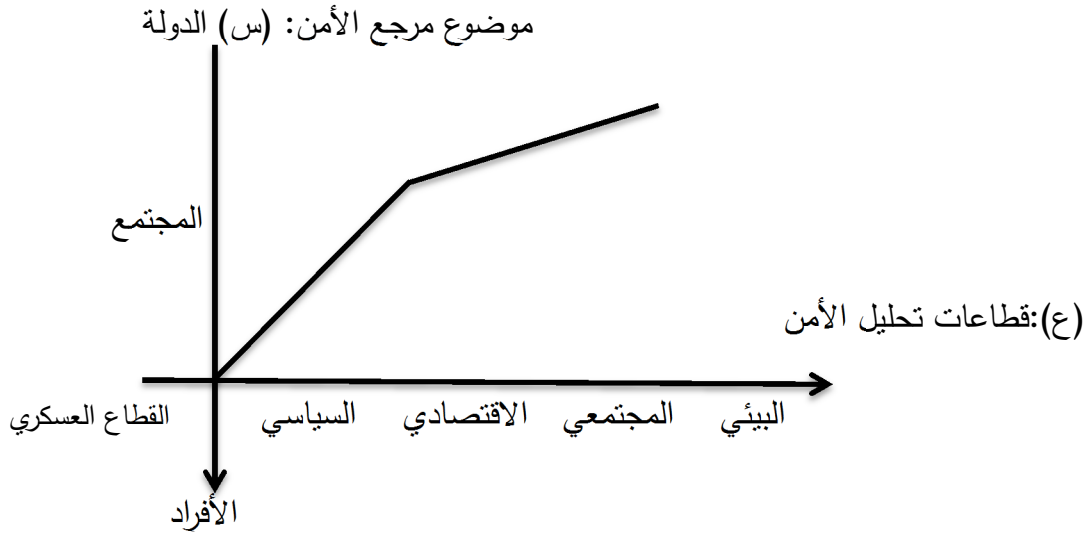
²- Scott Burchill and others, **Theories of international relations**. Third ed, New York : Palgrave Macmillan, 2005, p168.

³ -Ibid, p 162.

يستنتج بأن المقاربة النقدية وكذلك أفكار أنصار ما بعد الحداثة يطرحان وجود تحديات جديدة للأمن تتجاوز الطابع العسكري التقليدي لتشمل كل التهديدات التي تمس مختلف مناحي حياة الإنسان. إذن أنصار المقاربة النقدية وأنصار ما بعد الحداثة قد حاولوا توسيع مفهوم الأمن ليشمل أمن الإنسان عموماً، وهذا ما يتوافق وأفكار المقاربة التوسيعية لمفهوم الأمن.

ثالثاً - مفهوم الأمن من منظور المقاربة التوسيعية: يشير معنى التوسيع، كما يوضحه المخطط أسفله إلى التحرك الأفقي انطلاقاً من القطاع العسكري التقليدي إلى القطاعات السياسية، والاقتصادية، والمجتمعية، والبيئية، كمجالات لدراسة الأمن (المحور "ع")، أما التعميق فيشير إلى التحرك العمودي انطلاقاً من الدولة نزولاً إلى المجتمع ثم الأفراد كموضوعات مرجعية للأمن (المحور "س")¹.

الشكل رقم (02): مستويات وقطاعات تحليل الأمن



المصدر: - سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي (دراسة استراتيجية). العدد 169، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1994م، ص 14.

بدأ الحراك التوسيعي النظري بنشر "باري بوزان" كتابه المعنون: "الشعب، الدول والخوف - **People, States and Fear**" الذي ناقش فيه فكرة توسيع مفهوم الأمن إلى ما بعد القطاع العسكري ليشمل القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إلا أن بوزان رأى بأن سياق الفوضوية يفرض اعتبار الدولة هي الموضوع المرجعي الرئيسي للأمن، ولكن بداية التسعينات، ومع تصاعد وتيرة النزاعات العرقية في أوروبا الشرقية، وتواصل نشاطات الإبادة في إفريقيا السوداء، وتزايد نسب الهجرة

¹ - سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي (دراسة استراتيجية). العدد 169، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1994م، ص 12، 13.

غير الشرعية، ومشكلات الاندماج والفقر، وارتفاع مستويات الجريمة، كلها أظهرت طبيعة جديدة و متغيرة من التهديدات إذ لم يعد الأمن القومي قادرا على التعامل معها¹.

بناء على هذه التحولات قدم "بوزان" مع " أولي وايفر" في إطار عملهما في معهد "كوبنهاغن لأبحاث السلام" مقاربتين نظريتين لفهمه و إعادة مفهمة الأمن والظواهر المتصلة به. الأولى كانت نتاجا جماعيا للمشروع المطور داخل المعهد تحت إشراف "بوزان"، وهو ما يعرف بـ: "الأمن المجتمعي"، فيما كانت الثانية متمثلة في الفكرة التي قدمها " وايفر" حول الفعل التواصلي للأمن أو ما أصبح يعرف بـ: "نظرية الأمانة" - **Securitization Theory**².

1- الأمن المجتمعي: يعرفه "بوزان" بأنه: "الاستمرارية ضمن الشروط المقبولة للتطور، للأنماط التقليدية، للغة والثقافة والهوية الدينية والقومية والعادات". حسب هذا التعريف يصبح المجتمع أو الجماعات الاجتماعية هي الطرف المعرض للتهديد، كما تصبح الهوية هي القيمة المهددة. وبذلك وضع مفكري مدرسة كوبنهاغن "المجتمع" كموضوع مرجعا للأمن في مواجهة الدولة التي أصبحت، حسب رأيهم، المصدر الأساسي للتهديد. وفي هذا الصدد يرى "واين جونز" بأن: "الدولة ذات السيادة... هي أحد الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن، وهي جزء من المشكلة بدلا من حلها".

2- نظرية الأمانة: يرى "وايفر" بأن تحديد المشكلة الأمنية يعد الخطوة الأولى لحدوث الأمانة، يتم تحديد المشكلة الأمنية من قبل الدولة، وبشكل محدد من قبل النخب أو أصحاب السلطة، بإضفاء الطابع الأمني على بعض المشكلات دون أخرى. وهكذا يصبح الهدف الأساسي للأمانة هو تشريع استعمال الإجراءات الاستثنائية، فبمجرد ذكر ما هو الموضوع المرجع المعرض للتهديد الوجودي، فإن ادعاءات تأمينه تعطي السلطة الحق في استعمال الإجراءات الاستثنائية لتأمين بقاءه.

3- مقارنة الأمن الانساني: يركز مفهوم الأمن الإنساني على الفرد كوحدة تحليل أساسية بدلا من الدولة، ويعتبر تقرير التنمية البشرية لـ: منظمة الأمم المتحدة لسنة 1994م من أبرز التقارير التي اهتمت بالدراسة لأول مرة هذا المفهوم ، جاء في هذا التقرير بأن مفهوم الأمن الإنساني يركز على أربعة خصائص هي³: العالمية؛ الشمولية؛ الوقائية؛ وأخيرا يأخذ الفرد كوحدة تحليل أساسية.

¹ - نفس المرجع، ص ص 22، 23.

² - نفس المرجع ، ص ص 25- 27.

³ - United Nations Development Programme, **Human development report**. New York: Oxford University Press, 1992, pp 22 ,23.

4- مقارنة الأمن الشامل: ترى بأن المسائل الأمنية لا يجب أن تركز على الأمن القومي الضيق المبني على القوة، ولا على الأمن الدولي باعتباره تسوية بين الدول، بل أصبح العالم يحتاج إلى أمن شامل أو عالمي وهذا ما عرضته "لجنة بالم" حول الأمن العالمي سنة 1982م، وما جاء في تقرير خبراء أودع في سنة 1983م لدى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، بناء على طلب من الجمعية العامة¹.

أصبح التركيز على القوة في عالم يتميز بمستويات عالية من التسليح، وتضبطه حركية الاعتماد المتبادل يشير إلى أن السعي المنفرد للدول لتعزيز أمنها، سوف يقلص في نهاية المطاف من أمن الدول الأخرى، فضلا عن ذلك فإن التركيز على المخاطر العسكرية في التعامل مع المعضلات الأمنية غير واقعي، إذ توجد أشكال أخرى من المخاطر تهدد الدول، وهي ذات طبيعة اقتصادية، بيئية وحتى ثقافية، كما قد يكون وراءها فاعلون آخرون غير الدولة، كل هذا أدى إلى تبني مفهوم موسع للأمن أخذ تسميات متعددة²:

- **الأمن المتكامل - Comprehensive Security** حيث يتضمن كل أشكال التهديد.
 - **الشراكة الأمنية - Security Partnership** حيث تتم بشراكة مجموعة من الدول.
 - **الأمن المتبادل - Mutual Security** يتم فيه التخلي نسبيا عن نزوع الدول منفردة إلى تعظيم أمنها على حساب الدول الأخرى.
 - **الأمن التعاوني - Cooperative Security** يعتمد على تقاسم الأعباء الأمنية لاحتواء التهديدات.
- يستنتج بأن الأمن الشامل يعكس الحاجة إلى توسيع مفهوم الأمن وتعميقه، فتحليلات الأمن الوطني يجب أن تشمل كافة القضايا ذات الصلة به، بما فيها الأمن الاقتصادي، البيئي، أمن الطاقة، الأمن الإنساني والأمن المجتمعي. فالتهديدات العسكرية التقليدية التي كانت توجه وفق منطق المواجهة، أخذت تفقد مكانتها بعد فترة التسعينات، بل تم توجيه اتهام للبيروقراطيات التي تشكل المركبات الصناعية العسكرية والتي تحاول الإبقاء على مثل هذه التهديدات مقابل إغفال التهديدات الحقيقية التي تهدد البشرية، كالتحديات الناتجة عن التخلف، الانفجار الديمغرافي وتدهور المحيط، الأمر الذي يفرض التعاون أكثر من الصدام.

¹ - تيرى ديمو ريال، جان كلين ، موسوعة الإقتوا تيجيا . ترجمة علي محمود مقلد، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2001، ص 258.

² - عادل زقاغ ، "المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمننة و صناعة السياسة العامة". المجلة الجزائرية للسياسة العامة، العدد الأول، سبتمبر 2011م، ص ص 63، 64.

يمكن توضيح في إطار الجدول التالي نقاط التشابه والاختلاف بين كل من مقارنة الأمن الإنساني ومقاربة الأمن الشامل¹:

جدول رقم(01): مقارنة بين مقارنة الأمن الانساني ومقاربة الأمن الشامل

التهديد			
تهديد فزيائي	تهديد فزيائي + غير عسكري		
أمن الفرد	أمن إنساني	الفرد	الموضوع
أمن الدولة	أمن شامل	الدولة	

المصدر: Amitav Acharya, **Human security : East versus West**, in *International Journal*, vol.56, été 2001, p 453.

Charles-Philippe David et Jean-Jacques Roche, op cit, p 111.

نقلا عن:

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن كلتا المقاربتين تركزا على نوعين من التهديد، الأول يشمل التهديد الفزيائي، أي ما يتعلق ببقاء الفرد والدولة معا، أما التهديد الثاني يشمل التهديد الفزيائي، بالإضافة إلى التهديدات غير العسكرية، أي تلك التي تتجاوز البعد العسكري وتتجاوز الحدود الإقليمية للدولة، وبذلك كلتا المقاربتين تشتركان في النظرة التوسيعية لمفهوم الأمن. أما فيما يخص الاختلاف بينهما، يبرز في أن مقارنة الأمن الإنساني تنطلق من أمن الفرد للوصول إلى أمن الإنسان، في حين أن المقاربة الثانية تنطلق من أمن الدولة وصولا للأمن الشامل.

بناء على ما سبق، يمكن القول بأنه من الصعب الفصل بين أمن الفرد وأمن الدولة لأن هناك علاقة تكامل طردية بينهما، فالفرد لا يكون آمنا إلا إذا كانت الدولة التي يعيش فيها آمنة، ولا يمكن الحديث عن دولة آمنة إذا كان الفرد فيها غير آمنا.

5- الاعتماد الأمني المتبادل (علائقية الأمن): تتضح علائقية الأمن في فكرة مركب الأمن الإقليمي لصاحبها "باري بوزان" الذي يرى بأن العلاقات بين الدول تؤسس شبكة واسعة من الصداقات والتحالفات مع تلك التي تشعر بالخوف، وهذه الشبكة حسب "بوزان" لا يمكن إرجاعها إلى توازن القوى، لأن القضايا التي يمكن أن تؤثر على علاقة الصداقة أو العداوة بين الدول قد تكون مرتبطة بالإيديولوجية الاثنية والخلفيات التاريخية، وهذا ما يعتبر بديلا عن نموذج الصراع من أجل القوة كوسيلة لتفسير الديناميكية

¹ - Charles-Philippe David et Jean-Jacques Roche, op cit, p 111.

الأساسية للسياسة الدولية¹.

يشرح بوزان فكرته حول مركب الأمن الإقليمي بأنها: "مجموعة من الدول ترتبط مخاوفها الأمنية ارتباطا وثيقا فيما بينها، مما يجعل من غير الممكن النظر واقعا لأمن الدول بمعزل عن أمن الدول الأخرى"². يستنتج من خلال فكرة مركب الأمن الإقليمي لبوزان، بأن إقليمية الأمن هي خاصية جوهرية تستند على الاعتقاد بأن الأمن ظاهرة علائقية، وبما أن الأمن علائقي لا يمكن إدراك الأمن القومي لأي دولة دون فهم الخط الدولي لاعتماد "الأمن المتبادل – Security intrdependence" غير القابل للتجزئة. على هذا الأساس سيتم دراسة البعد المتوسطي باعتباره بعد من الأبعاد الإقليمية للأمن الجزائري، وهذا ما سيتم التطرق إليه في إطار ما يلي من المبحث.

المبحث الثاني:

التحليل الجيوسياسي للمتوسط

تمكن مقارنة التحليل الجيوسياسي في دراسة المتوسط من تحديد مفهومه ومناقشة إشكالية هويته الإقليمية، كما تساعد على إدراك أهميته وفهم مختلف التحولات في السياسة العالمية (بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م) وعلاقتها بالمنطقة المتوسطية، وهذا ما سيتم معالجته في إطار الثلاث مطالب الآتية:

المطلب الأول:

مفهوم المتوسط و إشكالية هويته الإقليمية

أولا - المعيار الجغرافي في تعريف المتوسط:

ينسب مفهوم المتوسط إلى البحر الأبيض المتوسط الذي يتوسط ثلاث قارات هي كل من : إفريقيا، أوروبا وآسيا؛ فمن الناحية الاليتيمولوجية هو بحر محاصر من قبل أراض، تاريخه لا يمكن فصله

¹ - Barry Buzan and Ole Weaver, **Regions and power: the structure of international relations**. UK : Cambridge Univercity Press, 2003, p45.

² - Barry Buzan, Op cit, 106.

عن تاريخ هذه الأرض المحيطة به¹؛ فقد أطلق عليه الرومان عندما كانوا في أوج قوتهم ، تسمية "ماري نوستروم -Mare Nostrum" أي بحرنا، أما التسمية المعروفة به الآن مشتقة من كلمتين لاتينيتين هما: "ميدياس -Medius" أي المتوسط، و"تيرا-Terra" أي الأرض. كان يطلق على البحر المتوسط، حتى القرن السادس عشر، المتوسط دون إضافة البحر إليه، لأن الاستكشافات الجغرافية آنذاك لم تكتشف وجود بحار غيره، وبذلك الاعتقاد الذي كان سائدا هو أن ما يحيط باليابسة ليس إلا كلا مائيا ممتدا ومتصلا، وعليه لم تكن الحاجة لتخصيص تعبير البحر لوصف المتوسط².

يمتد هذا البحر على مساحة تقارب 2.966.000 كلم 2 تصل أقصى امتداداته من السواحل السورية شرقا إلى جبل طارق غربا على مسافة 3.800 كلم، ومن خليج جنوة شمالا إلى السواحل التونسية جنوبا على 700 كلم. يتصل البحر المتوسط بمساحات مائية أخرى تتمثل في: البحر الأسود من شماله الشرقي عبر مضيق البوسفور والدرديل؛ البحر الأحمر من الجنوب الشرقي عبر قناة السويس*؛ المحيط الأطلسي غربا عبر مضيق جبل طارق و الذي يفصل أوروبا عن إفريقيا بما لا يزيد عن 14 كلم.و نظرا لقلة المنافذ المائية التي تربط البحر المتوسط بالمساحات المائية، أي إحاطته باليابسة من كل الجوانب، يوصف بأنه "حوضا"، أي بحرا مغلقا، وهذا ما توضحه الخريطة التالية:

الخريطة رقم(01): خريطة البحر الأبيض المتوسط



المصدر : Google images (manuel.Gonzales.free.fr)

¹ - Jean Marie Crouzatier, **Géopolitique de la méditerranée**. Paris : centre régional des lettres de Midi-Pyrénées, 1988, p11.

² - Yves Lacoste, **Géopolitique de la méditerranée**. Paris : Armand Colin, 2006, p17.

* قناة السويس هي منفذ اصطناعي يبلغ طوله 164 كلم يربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر تم خرقه سنة 1869م، تحت إشراف رجل الأعمال الفرنسي "فرديناند دي ليسيس-Ferdinand de Lesseps" بهدف فتح طريق جديد نحو الهند والشرق الأقصى، يكون بديلا عن طريق الرجاء الصالح (عبر شواطئ جنوب إفريقيا)، وبذلك يتم اختصار مسافة نقل السفن المتجهة من الهند والصين والشرق الأقصى... نحو أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والعكس صحيح.

فحسب المعيار الجغرافي، الذي يتلخص في أن كل دولة لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط تعتبر دولة متوسطة¹ تطل على هذا الحوض كما هو موضح في الخريطة، مجموعة من الدول القارية يصل عددها إلى 19 دولة و دولتين جزيرتين؛ في قارة إفريقيا توجد كل من مصر، ليبيا، تونس، الجزائر و المغرب؛ بينما في قارة أوروبا فهناك كل من إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة و الهرسك، جمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية، ألبانيا و اليونان؛ أما في قارة آسيا، فهناك تركيا، سوريا، لبنان، إسرائيل وفلسطين؛ بينما الدولتان الجزيرتان هما قبرص و مالطا، و بالتالي توجد 21 وحدة سياسية في هذا الحوض. لكن الإشكال القائم يدور حول مدى متوسطة بعض الدول التي لا تستوفي شروط المعيار الجغرافي لكن الجوار أو المصالح الحيوية جعلتها تدخل ضمن نطاق الدول المتوسطة.

ثانيا - المعيار الاستراتيجي في تعريف المتوسط:

عند الأخذ بالمعيار الاستراتيجي لتعريف الدول المتوسطة و الذي يقول بـ " وجود مجموعة من العلاقات و الارتباطات ذات النمط التعاوني في النواحي السياسية و الاقتصادية... المختلفة تجعل مجموعة من الدول ترتبط على المدى الطويل بالدول المتوسطة (بتعريفها الجغرافي) و تعمل على تعزيز التعاون معها في منطقة المتوسط "²، على خلاف المعيار الجغرافي، المعيار الاستراتيجي لا يمكن أن ينحصر في مجموعة من الدول فهو يتسع ويضيق وفقا لرؤية، أهداف ومصالح الدول في التعاون المتوسطي.

يتضح من كلا التعريفين الجغرافي والاستراتيجي أنهما يمكن تطبيقهما على حالة دراسة الدول المتوسطية، مع التأكيد أن المعيار الجغرافي يبدو أنه معيارا واضحا ومحددا ويحتفظ بخصوصية الدول المتوسطية من حيث أنه يشترط وجود ساحل أو منفذ على مياه المتوسط حتى توصف الدول بالمتوسطة، أما المعيار الاستراتيجي يعتمد عند ذكر نشاط تلك الدول وعلاقاتها في مجال التعاون المتوسطي.

بالإضافة إلى هذين المعيارين هناك من يريد تحديد المتوسط وفق الأجندة الأمنية، مثل تقسيم المتوسط إلى قسمين: شرقي وغربي؛ في الأول يشهد عدة صراعات كالصراع التركي اليوناني، الصراع

¹ - عبد الحق زغدار، "إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط". أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2010م، ص 143.

² - نفس المرجع، ص 144.

العربي الاسرائيلي، والأزمة البلقانية، الخ؛ أما في المتوسط الغربي المشكل الأكبر يكمن في العلاقات اللامتكافئة التي تجمع دول المغرب العربي المنفردة مع أوروبا الموحدة. على هذا الأساس تحديد المتوسط من الناحية الجغرافية البحتة أمر ممكن، إلا أن تحديده من منظار الجيو-استراتيجية فإنه أمر صعب، إذ يصطدم دوماً بالانشغالات الأمنية للقوى الكبرى.

ثالثاً - إشكالية الهوية الإقليمية للمتوسط:

إذا كان المتوسط ببساطة هو ذلك الفضاء البحري ونقطة التقاء ثلاث حضارات وقارات، فإن دراسة المتوسط كجهة أو كإقليم شامل يشمل الضفتين والحضارات التي تحيط به؛ يطرح إشكالية مرجعيته أو هويته الإقليمية¹. عموماً، هناك تصورين مختلفين لدراسة الهوية الإقليمية* المتوسطة²:

التصور الأول: يعتبر المتوسط فضاءً يحوي مجموعة أقاليم فرعية هي: الإقليم الفرعي لجنوب أوروبا ويشمل دول جنوب غرب أوروبا: إيطاليا، فرنسا، إسبانيا والبرتغال، دول جنوب شرق أوروبا: مالطا، قبرص واليونان، وبشكل أقل أجزاء أخرى مثل تركيا؛ الإقليم الفرعي لشمال إفريقيا المتكون من: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، وموريطانيا؛ وأخيراً، إقليم الشام المتكون من: مصر، إسرائيل، مناطق السلطة الفلسطينية، الأردن، لبنان وسوريا.

التصور الثاني: يعتبر المتوسط وسيطاً ما بين مناطق متماسكة، في شكل وحدة جغرافية تربط الأمم المشاطئة من خلال الانشغالات، الاهتمامات والمصالح المشتركة. اختلف في إطار هذا التصور الثاني في تصنيف المتوسط كإقليم اعتباراً باصطدام القضايا السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية التي تؤثر على المنطقة جمعاء.

بناءً على ما تقدم، يمكن تلخيص الأسباب التي تعرقل بناء هوية إقليمية متوسطة فيما يلي:

➤ أهمية المنطقة وتعدد المتنافسين مع اختلاف إدراكاتها للمصالح³.

¹ - نفس المرجع، ص 145.

*الهوية الإقليمية هي الشعور الجماعي أو الحس الجماعي المشترك من خلال الأصول العرقية، التاريخ، اللغة، الدين، العادات والبنية الاقتصادية والسياسية المشتركة.

² - Michelle Pace, **The politics of regional identity: meddling with mediterranean**. London & New York : Rontledge, 2006, p,43.

³ - Fatma Zohra Filali, Op. cit , p23.

- وجود قوى لا تنتمي للمتوسط بالمعيار الجغرافي لديها رهانات ومصالح تنافسية¹.
 - مستويات تنمية غير متكافئة بين الضفتين (شمال متقدم وجنوب متخلف)، تعقد التفاعلات ذات الطابع النزاعي (النزاع العربي الفلسطيني) ، عدم الانسجام في المصالح الحيوية وعدم وجود قيادة إقليمية تحظى بالإجماع .
 - التصورات السلبية للفواعل: الضفة الشمالية تنتظر للضفة الجنوبية بأنها ضفة غير مستقرة ومنبع للتهديدات والأخطار، ومن جهتها دول الجنوب تنقد دول الشمال لعدم تضامنها معها².
 - غياب نوع من التجانس السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي...³
- جعلت هذه الأسباب مجتمعة وأخرى، من الصعب إيجاد صيغة مشتركة و إجماعية لبناء هوية إقليمية مشتركة في المتوسط، وبالتالي يبدو المتوسط كمجال للتنوع الإقليمي أكثر منه إقليم شامل موحد. إلا أن ما تجدر الإشارة إليه هو أن هذه الأسباب المعرقة لبناء هوية إقليمية متوسطة مشتركة لا تمنع الفواعل المتوسطة من التفكير في كيفية تجاوزها، لأن في زمن العولمة و بتزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل وبروز التهديدات ما فوق دولانية أصبح من غير الممكن على الدولة أن تتعامل منفردة مع هذا الوضع، بل كل دولة هي بحاجة إلى التعاون والتنسيق مع الدول الأخرى في تحقيق أهدافها، مصالحها ورهاناتها⁴.

¹ - Ibid, p 23.

² - Ibid,p24.

³ - عبد الحق زغدار، مرجع سابق الذكر، ص 146.

⁴ - Fatma Zohra Filali, Op.cit, p 24.

المطلب الثاني:

أهمية المنطقة المتوسطية

أولا- الأهمية الجيوسياسية:

قبل التطرق إلى الأهمية الجيوسياسية للمنطقة المتوسطية، من الأجدر أولاً معرفة ما المقصود بالجيوسياسية؟* وهذا ما سيحاول توضيحه بإيجاز فيما يلي: يتحدد تعريف أي مصطلح بالتاريخ والجغرافيا أو بالزمان والمكان والجيوسياسية أو الجيوبوليتيك لا يخرج عن هذا الاستثناء¹، فهو اصطلاح مكون في الأصل من كلمتين اغريقيتين هما (Géo) وتعني الأرض، أما (politics) تفني أمرًا متعلقًا بالدولة وعلى الوجه الأخص سياستها².

يعرف المعجم الدبلوماسي الجيوسياسية بأنها: "علم يحاول تفسير السياسة الداخلية والخارجية التي تنتهجها كل دولة بالاستناد إلى أوضاعها الجغرافية بمختلف مظاهرها الطبيعية والسكانية والاقتصادية"³. وفي هذا الإطار يرى الأستاذ سعد حقي توفيق بأن الجيوبوليتيك هو: "العلم الذي يبحث في تأثير الظروف الجغرافية الطبيعية على حياة الدولة السياسية وعلى علاقتها الخارجية"⁴. أما الباحث "صوفي شوتارد - Sophie Chautard" في كتابه "جيوبوليتيك القرن العشرين" يرى بأن الجيوبوليتيك ليست بالعلم وإنما هي عبارة عن مجموعة من القواعد المنظمة تتعلق بدراسة العلاقات بين المكان والسياسة⁵. وعليه، الجيوسياسية، كما يرى "إيف لأكوست" في كتابه "جيوسياسية المتوسط" لديها العديد من الاستعمالات تشير إلى كل ما يتعلق بالمزاحمة حول السلطة و/أو النفوذ على أقاليم أو على السكان الذين

* يعد العالم السويدي "رودولف كيلين - Rudolf Kjellen" (1864-1922م) أول من استخدم لفظ الجيوبوليتيك في كتابه عن القوى الكبرى الصادر في السويد عام 1905م، الذي ترجم للغة الألمانية عام 1914م.

¹ - Gearoid Tuathail and others, **Geopolitics reader**.second ed, New york : Taylor & Francis Group, 2003, p01.

² - محمد أحمد السامرائي، موسوعة المصطلحات العلمية في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك، ط1، بغداد: الذاكرة للنشر والتوزيع، 2012م، ص87.

³ - سموحي فوق العادة، المعجم الدبلوماسي والشؤون الدولية. بيروت: المكتبة اللبنانية للنشر والتوزيع، 2007، ص184.

⁴ - سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية. ط3، عمان: دار وائل للنشر، 2006، ص131.

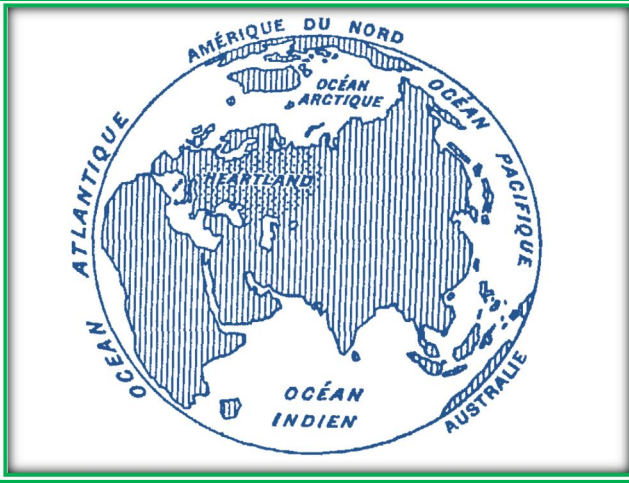
⁵ - Sophie Chautard, **Géopolitique du XXème siècle**. France : Groupe Studyrnma, 2007, p11.

يعيشون عليها، هذه المنافسة تكون إما باستخدام الوسائل السلمية أو العنيفة، كما لا تكون فقط بين سلطات الدول و إنما يمكن أن تكون بين سلطات أخرى: بين حركات سياسية أو مجموعات عسكرية¹...

بعد تحديد ما المقصود بالجيوستراتيجية، سيتطرق فيما يلي إلى إبراز الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة المتوسطية وذلك بالاستناد على أفكار أهم النظريات الجيوستراتيجية:

حسب أفكار "هالفورد جون ماكيندر - Halford John Mackinder" (1861-1947م)

الخريطة رقم(02): الجزيرة العالمية التي تصورها ماكيندر



المصدر: Pierre Célérier, **géopolitique et géostratégie**. 3^{ème} éd, Paris : presses universitaires de France, 1969, p13.

الجيوستراتيجية، فإن جغرافية العالم (كما توضحه الخريطة) تنقسم إلى مناطق محورية، ومناطق الأحزمة الداخلية ومناطق الأحزمة الخارجية.

يعتبر "ماكيندر" الكرة الأرضية كتلة واحدة من اليابسة ويطلق على مجموع القارات الثلاث : أوروبا وآسيا ، و إفريقيا اسم "الجزيرة العالمية" **World Island** ، ويرى أن مركز هذه الكتلة هو أهم منطقة بها والتي يسميها "قلب الأرض - **Heartland**" والتي حولها تدور كل الصراعات الاستراتيجية في العالم، هذه المنطقة المحورية

أو منطقة القلب كما توضحه الخريطة أعلاه تقع في الجزء الشرقي لأوراسيا، وحسب ماكيندر السيطرة عليها يتطلب السيطرة على المناطق المحورية، وللسيطرة على المناطق المحورية يجب السيطرة على أوروبا الشرقية، وهذا ما صاغه في مقولته الشهيرة: "إن من يسيطر على أوروبا الشرقية يسيطر على قلب الأرض، ومن يسيطر على قلب الأرض يحكم الجزيرة العالمية ومن يمتلك هذه الجزيرة العالمية يحكم العالم"².

¹ - Yves Lacoste, **Géopolitique de la méditerranée**, op. cit, p 05 .

² - Pierre Célérier, **Géopolitique et Géostratégie**. 3^{ème} éd, Paris : presses universitaires de France, 1969, p13.

« Who rules the East Europe commands the Heartland ; Who rules the Heartland commands the World -Island ; Who rules the World -Island commands the World »¹

بناء على هذا التصور يعد "البحر الأبيض المتوسط" الممر المائي المهم الذي يتوسط الجزيرة العالمية، وأي تحالف يمكن أن يقع بين أي قوة/قوى بحرية تأتي من هذا الممر وقوة/قوى برية تأتي من أوروبا الشرقية فإن هذا ما سيمكن هذه القوة/القوى من السيطرة على العالم².

انتقد نيكولا سبيكمان - **Nicholas Spykman** (1893-1943م) من جهته في كتابه المعنون: " **جغرافية السلام - The geography of peace** " المنشور سنة 1944م أفكار ماكيندر، فقد رفض منطق التعارض بحر-أرض كقاعدة للفكر الجيوسياسي، كما انتقد فكرة ماكيندر التي تعطي أهمية أكثر من اللازم لمنطقة "قلب الأرض - **Heartland**"، وذكر بأن السيطرة الحقيقية موجودة في الحزام المحيط "**Rimland**" أي المنطقة الوسيطة بين "**Heartland**" والبحار المحيطة بها (البحر الأبيض المتوسط)، كما ذكر بأن القوة التي تسيطر على هذا الحزام هي التي ستسيطر على العالم كله³.

يعتبر "ألفرد ماهان - **Alfred Mahan** (1840-1914م) أيضا من بين المفكرين الجيوسياسيين الأمريكيين الأساسيين الذين ركزوا على دور "القوة البحرية - **Sea Power**" في تحقيق النصر⁴. نشر في 1897م، مقال يحمل عنوان " **مصلحة أمريكا في القوة البحرية - The interest of America in sea power** " بين فيه أن المذهب الذي يجب على بلده أن تتبعه في سياستها الخارجية إذا أرادت أن تصبح قوة عالمية، هو التحكم في البحار ومنها "البحر الأبيض المتوسط".

بناء على ما تقدم يتضح بأن الفكر الجيوسياسي أدرك أهمية البحر الأبيض المتوسط في معادلة السيطرة العالمية، إذ اعتبره الممر المائي المهم بحيث الذي يسيطر عليه سيسيطر على العالم.

¹ - Semra Rana Gokmen, **Geopolitics and the study of international relations**. A thesis submitted for the partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of philosophy, graduate schoole of social sciences of middle east technical university (Ankara), department of international relations, August 2010, p32.

² - Pascal Lorot, François Thual , **La géopolitique**. 2^{ème} éd, Paris : Montchrestien, 2002, , pp25,26.

³ - Ibid ,p33.

⁴ - Ibid, p28.

ثانيا - الأهمية الاقتصادية للمنطقة المتوسطية:

يمكن تلخيص هذه الأهمية في النقاط التالية:

1- المنطقة المتوسطية غنية بالثروات الطبيعية والمعدنية: تزخر منطقة حوض المتوسط بثروات طبيعة ومعدنية حيوية، سواء لاقتصاديات دول الضفة الشمالية أو لاقتصاديات دول الجنوب. تتركز هذه الثروات أساسا في الضفة الجنوبية لحوض المتوسط وتتمثل في النفط والغاز.

2- المتوسط ممر حيوي للتجارة العالمية: حوالي أربعة ملايين برميل تعبر يوميا المتوسط عبر قناة السويس، 2,5 منها عبر أنابيب بالتوازي مع القناة، و 1,5 مليون برميل تعبر القناة بشكل مباشر، وبالتالي فإن مسألة أمن الممرات والطرق البحرية هي حيوية بالنسبة لنقل البترول والطاقة في هذا الفضاء¹.

3- للمتوسط مكانة مهمة في التبادلات التجارية: تمثل نسبة مساهمة الفضاء المتوسطي في التجارة العالمية بحوالي 15%؛ 12% منها هي من نصيب دول الضفة الشمالية في حين حصة دول الضفة الجنوبية لا تتعدى 3%². من هذا المنطلق يبرز بأن الفضاء المتوسطي كفضاء جيو اقتصادي يعاني الانقسام وعدم التجانس وفق منطق مركز - محيط -، أي وفق منطق شمال متقدم وجنوب متخلف والعلاقة التي تربطهما هي علاقة تبعية بدلا من علاقة اعتماد متبادل.

لإبراز الهوة الموجودة بين الفضائين سيتم اختيار عينة لخمس دول من الشمال وخمس دول من الجنوب (دول 5+5) وإقامة المقارنة بينهما من خلال أربع مؤشرات متكاملة هي: عدد السكان، نصيب كل دولة من الناتج الداخلي الخام سنويا، نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام وأخيرا نسبة مساهمة كل دولة في الناتج الداخلي الخام العالمي، وهذا ما سيتم توضيحه في إطار الجدول التالي.

¹ - فيليب سيبيل لوبيز، جيوبوليتيك البترول. ترجمة صالح نيوف، باريس: أرماند كولا، 2006م، ص30.

² - Ibid32.

الجدول رقم(02): مقارنة بين دول (5+5) من حيث أربع مؤشرات*.

الدولة	عدد السكان (ن)*	ن.د.خ / د.س*	ن.د.خ / ف*	م.ن.د.خ.ع. (%)*
اسبانيا	46081600	1395019	30273	2,21
فرنسا	64876600	2562759	39502	4,06
ايطاليا	60483500	2060887	34074	3,27
مالطا	413000	8125	19673	0,01
البرتغال	10042800	228984	21515	0,26
المجموع 1	181897500	6255774	145037	9,81
الجزائر	35468200	160779	4533	0,25
ليبيا	6355100	80442	12658	0,13
المغرب	31951400	90803	2842	0,14
موريتانيا	3459800	3626	1048	0,01
تونس	10549100	44278	4197	0,07
المجموع 2	87783600	379928	25278	0,6
المجموع الكلي (م+2م)	269681100	6635702	170315	10,41

المصدر: إعداد الطالب بالاستناد على معلومات موجودة في الكتاب التالي:

Pascal Boniface, **l'Année stratégique 2013 : analyse des enjeux internationaux**. Paris :

Armand Colin,2012.

شرح وتحليل الجدول:

يلاحظ من خلال معطيات الجدول ما يلي:

- يفوق عدد سكان دول الضفة الشمالية الخمس نظيرتها في الضفة الجنوبية بـ 94.113.900 نسمة أي بفارق ما نسبته 34,89%، في الحقيقة هذا التباين يبقى نسبي مرتبط بمجال المقارنة فلو أدخلت مصر مثلا، في هذا المجال بدلا من موريتانيا لتقلص هذا التباين لأن عدد سكانها يقدر بـ 81.121.100

* عدد السكان بالنسمة.

* الناتج الداخلي الخام بالدولار سنويا.

* توزيع الناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد.

* المساهمة في الناتج الداخلي الخام العالمي بالنسبة المئوية.

نسمة¹ في حين الدول الأوروبية الأخرى، المطلة على الضفة الشمالية للبحر المتوسط، لا يتعدى عدد سكان الواحدة منها اثن عشر مليون نسمة.

- تفوق قيمة الناتج الداخلي الخام لدول الضفة الشمالية الخمس نظيرتها الجنوبية بـ 5.875.846 دولار سنويا أي بأكثر من ستة عشر مرة .

- نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في الدول الأوروبية الخمس، يفوق نظيره في الدول المغاربية بحوالي ستة مرات.

- نسبة مساهمة دول الضفة الشمالية الخمس في الناتج الداخلي الخام العالمي تقدر بـ 9,21% مقابل 0,6% بالنسبة لدول الضفة الجنوبية، أي الدول الأولى تساهم في الناتج الداخلي الخام العالمي بأكثر من ستة عشر مرة مقارنة بالثانية.

انطلاقا من هذه الملاحظات يتبين بأن هناك تباين شديد في الوضعية السوسيو-اقتصادية بين الدول الأوروبية الخمس ونظيرتها المغاربية، أي أن هذه الوضعية في دول الشمال هي أحسن بكثير من دول الجنوب. وهذا ما دفع البعض إلى القول بأن الفضاء المتوسطي يسوده نوع من الانقسام الحاد بين شمال متقدم أكثر تكاملا وجنوب متخلف متشتت. وعليه حالة اللاتكفؤ الاقتصادية هذه تتركس التبعية وفق منطق محيط-مركز أكثر من الاعتماد المتبادل وفق منطق خذ وأعطي/رابع-رابع.

ثالثا - الأهمية الحضارية للمنطقة المتوسطية:

عرف تاريخ منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط تعاقب عدة حضارات أهمها: بابل، الفرعونية، ما بين النهرين، الفينيقية، الإغريقية، الرومانية، العربية الإسلامية و الأوروبية المعاصرة. شكلت هذه الحضارات، حسب البعض، نسيجاً تاريخياً طبع علاقات شعوب المنطقة بسمات سواء الإيجاب أو السلب. كما أن منطقة البحر الأبيض المتوسط هي مهد التوحيد أي أنها مهبط الديانات السماوية الثلاث: اليهودية، المسيحية والإسلام. وفيها أوحى الله لموسى عليه السلام بأرض سيناء، وفيها ولد

¹ - Pascal Boniface, *l'Année stratégique 2013 : analyse des enjeux internationaux*. Paris : Armand Colin, 2012, p303.

عيسى عليه السلام بفلسطين، وكانت أرض الحجاز شاهدة على ميلاد وانتشار الرسالة المحمدية. هذا ما أعطى للمنطقة ثقل ديني وحضور وجداني عند الملايير من مؤمني هذه الديانات الثلاث¹.

يرى المؤرخ الفرنسي " فرنان بروديل " بأن الحضارات التي تركت بصماتها في منطقة البحر الأبيض المتوسط هي ثلاث: أولا الحضارة المسيحية الرومانية الكاثوليكية ومقرها روما، الممتدة إلى غاية أمريكا اللاتينية والعالم البروتستانتية المنشق عنها في القرن 16م. ثانيا الحضارة الإسلامية التي قبلتها مكة المكرمة، التي تمتد من السنغال إلى إندونيسيا ومن الأورال إلى جزر القمر. ثالثا الحضارة المسيحية الشرقية الأرثوذكسية ذات الصبغة الإغريقية والتي انتقل مركزها من القسطنطينية عند فتحها بيد الأتراك سنة 1453م إلى موسكو، روما الثالثة².

منذ القديم ومنطقة البحر الأبيض المتوسط تعيش حروبا وصراعات بين الدول التي تنتمي إلى مختلف الحضارات المذكورة، ومن بينها: الحروب بين الفرس والإغريق، الحروب البونيقية الثلاثة بين الرومان والقرطاجيين (من 264 ق.م إلى 146 ق.م)، الحروب الصليبية بين المسلمين والمسيحيين، التنافس العثماني-الإسباني، الحركة الاستعمارية الأوروبية ابتداء من حملة " نابليون بونابرت - Napoléon Bonaparte " على مصر بين 1798م و1801م، واحتلال فرنسا للجزائر سنة 1830م إلى استقلال هذه الدول في منتصف القرن 20م، انتهاء إلى حروب البلقان في البوسنة والهرسك بين الصرب والكروات من جهة والمسلمين من جهة أخرى (1992م-1995م).

جدير بالذكر، بأن حوض البحر الأبيض المتوسط كان مسرحا لحروب وصراعات لم تكن الدول المشاطئة له أطرافا فيها، كالصراع بين دول المحور (ألمانيا و إيطاليا) والحلفاء (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وفرنسا) أثناء الحرب العالمية الثانية، والصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا في إطار "الحرب الباردة"، أين أدت هذه الصراعات إلى نمو واتساع هوة الخلاف بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط: دول الضفة الشمالية تحاول إبقاء هيمنتها على دول الضفة الجنوبية،

¹ - أحمد كاتب، "خلفيات الشراكة الأوروبية -المتوسطية". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع علاقات دولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2001م، ص 24.

² - Fernand Braudel, **La Méditerranée, L'espace et l'Histoire**. Paris : Flammarion, 1986, pp. 158-160.

بينما تحاول هذه الأخيرة صيانة وحماية سيادتها ومصالحها من مطامع الدول الأوروبية والولايات المتحدة، كما تحاول دول الضفة الجنوبية جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط بعيدة عن مطامع الدول الكبرى وحساباتها المصلحية الضيقة¹.

المطلب الثالث:

تحولات في السياسة الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م وعلاقتها بالمنطقة المتوسطية

أولا - طبيعة أحداث 11 سبتمبر 2001م:

تتصرف هذه العبارة إلى أحداث الهجمات بالطائرات المدنية التي وقعت على الولايات المتحدة الأمريكية في مدينتي نيويورك وواشنطن²؛ أين تم تحويل أربع طائرات مدنية في يوم 11 سبتمبر 2001م محملة بغاز قابل للاشتعال، من قبل محتجزو الرهائن (أربعة أو خمسة رهائن كانوا على متن كل واحدة منها) الذين استولوا على أجهزة التحكم و بعدها قادوا الطائرات إلى مهمة الانتحار، ثلاث طائرات بلغت هدفها : مبنى مركز التجارة العالمي في نيويورك، ومبنى البننتاغون بواشنطن؛ أحدث الصدام خرق في المبنيين تبعه انفجار، خلف هذا الهجوم أكثر من ثلاثة آلاف ضحية (3000) بالإضافة إلى عدد كبير من الجرحى والمرعوبين، كما أن شبكة الطيران والمؤسسات المالية الأمريكية عرفت شللا لمدة لا تقل عن أسبوع، بالإضافة إلى خسائر اقتصادية معتبرة³.

عموما، يمكن تصنيف النماذج التحليلية التي قدمت لتفسير طبيعة أحداث 11 سبتمبر 2001م في ثلاث اتجاهات متميزة⁴:

¹ - نفس المرجع، ص ص 25-26.

² - عمر سعد الله، مرجع سابق الذكر، ص 05.

³ - Immanuel Wallerstein, « Cinq commentaires à propos des événements survenus depuis le 11 septembre », in l'empire en guerre : le monde après le 11 septembre, EPO : le temps des cerises, Novembre 2001, p93.

⁴ - السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001م، الإشكالات الفكرية والاستراتيجية. ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم، ص ص 12، 13.

الاتجاه الأول: يعتبر هذه الأحداث تكريسا لمشهد الهيمنة الأمريكية الأحادية، الذي كان يحتاج إلى خطر خارجي يوفر له الغطاء الاستراتيجي والفعالية الهجومية.

الاتجاه الثاني: وثيق الصلة بالأول، يتمثل في اللجوء إلى براديجم " الصراع الحضاري " بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية، بحجة أن الحضارة الأولى هي من ينتج الأصولية التي وفرت الأرض الخصبة للإرهاب.

الاتجاه الثالث: يرى بأن هذا الحدث مبشر لنهاية الهيمنة الأمريكية، ومظهرا بارزا لضعف وهشاشة القوة المتحكمة في العالم، وبداية أفولها¹.

يستنتج من خلال هذه الاتجاهات أن تحليل طبيعة أحداث 11 سبتمبر 2001م يختلف باختلاف مرجعية كل طرف و المصلحة التي يدافع عنها ؛ فإذا كانت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تستنكر هذه الأحداث وتجعل منها ذريعة في حربها العالمية على الإرهاب، فإن الأطراف الأخرى، والتي على رأسها الدول الإسلامية، و إن كانت تستنكر هذه الأحداث، إلا أنها تشكك في تنفيذها وترفض أي تدخل في شؤونها الداخلية بحجة مكافحة الإرهاب، كما تنادي بعدم ربط الإرهاب بالإسلام.

ثانيا - تحولات في السياسة الدولية:

حسب نعوم تشومسكي، 11 سبتمبر 2001م هو حدث تاريخي لأنه أدى إلى التغيير²، فمباشرة بعد هذه الاعتداءات أعلن الرئيس الأمريكي "ويلكر جورج بوش" " حرب القرن الواحد والعشرين الأولى"، هذه الحرب التي لاقت دعم الكونغرس الأمريكي ماليا ومعنويا، والتي بدأت بشن حملات عسكرية ضد أي دولة، أي منظمة أو أي فرد يشتبه فيه معادات المصالح الأمريكية حتى في غياب الأدلة على ذلك؛ هذه الأحداث في تصور " بوش" والمحافظين الجدد المساندين له هي "فرصة ممتازة" من أجل تقوية أمريكا³.

¹ - نفس المرجع، ص14.

² - Noam Chomsky, « **La nouvelle guerre contre la terreur** ».in l'empire en guerre : le monde après le 11 septembre, EPO : le temps des cerises, Novembre 2001, p21.

³ - Michael Parenti, « **La conscience de l'Amérique sur les attentats et la réaction du gouvernement états-unien** »,in l'empire en guerre : le monde après le 11 septembre, EPO : le temps des cerises, Novembre 2001, p205.

بذلك تم خرق القوانين الدولية- ميثاق هيئة الأمم المتحدة- بدعوى الحرب العالمية على الإرهاب الدولي الذي لا يعادي مصالح الولايات المتحدة الأمريكية فقط، و إنما يهدد الأمن والسلم الدوليين؛ هذا ما لاقى الرفض من قبل العديد من المفكرين والباحثين، ومنهم الباحث الأمريكي "توم تشمسكي" الذي يقول في هذا الصدد بأن: "الإرهاب الدولي هو حقيقة، والولايات المتحدة الأمريكية إحدى رعاياه الأساسية"¹، أي أن الممارسات الانفرادية للهيمنة والسيطرة التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية على مختلف دول العالم بدعوى الحرب على الإرهاب تعطي الشرعية للممارسات الإرهابية بدل القضاء عليها.

يمكن تلخيص أهم مظاهر التحولات في السياسة الدولية بعد فترة أحداث 11 سبتمبر 2001م في شقين، الشق الأول يتعلق بالفكر، أي بمختلف النظريات التي لاقت إقبال المفكرين والممارسين، أما الشق الثاني فيتعلق بالممارسة، أي بالوقائع التي عرفها ميدان السياسة الدولية:

1- مظاهر التحولات الفكرية: تتجلى في أفكار النظريات التالية:

1-1- نظرية صناعة العدو: تكمن الفكرة الأساسية لهذه النظرية في أن الغرب لا يستطيع أن يعيش دون تهديد (أو ما يسمى بفراغ التهديد) آت من عدو خارجي، سواء أكان هذا العدو حقيقياً أم وهمياً، المهم يحقق الإشباع الغربي في التعبئة والتماسك، أي وفق مبدأ التحدي والاستجابة². ترتبط هذه النظرية كذلك بفكرة "الفوضى" التي تفترض بأن هيمنة الأقوياء ترتبط بخلق الفوضى والاضطرابات، بهدف تضليل الرأي العالمي عن مصالحها وأهدافها من جهة، وبهدف بسط هيمنتها في مختلف مناطق العالم من جهة أخرى³. يرى البعض بأن الغرب يهدف من خلال إعادة تشكيل العدو (الإرهاب) إلى الانتشار الاستراتيجي وبسط النفوذ على كامل العالم، مستغلاً في ذلك قوته العسكرية والاقتصادية⁴.

¹- Jean-Pierre Garnier, « **Manhattan Transfert** », in l'empire en guerre : le monde après le 11 septembre, EPO : le temps des cerises, Novembre 2001, p131.

²- محمد بن مشيرح ، " نظرية صناعة العدو وانعكاساتها على مستقبل العلاقات الدولية". مداخلة أقيمت في إطار الملتقى الوطني حول " استعمال القوة في العلاقات الدولية بين قوة القانون وهيمنة القوة"، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019، 03 ص.

³-Mustapha Cherif, " « **La théorie du chaos : l'avenir des relations internationales** ». Algérie : Journal l'Expression, 04-10-2007.

⁴- محمد بن مشيرح ، مرجع سابق الذكر، ص 10.

1-2- نظرية صراع الحضارات: يرى "صامويل هنتنغتون" أن الصراع في العالم الجديد لن يكون إيديولوجيا أو اقتصاديا، بل الانقسام الكبير بين البشر، والمصدر الغالب للصراع سيكون ثقافيا. لقد وضع هذا الباحث تسلسلا لمراحل الصراع في التاريخ. فكان قديما بين الملوك والأباطرة، ثم بين الشعوب، أي بين الدول القومية، ثم بين الإيديولوجيات. ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة سينشئ الصراع حسبته بين الحضارات، وفي هذا الصدد يقول: "ما يهم الناس ليس هو الإيديولوجية أو المصالح الاقتصادية، بل الايمان، والأسرة، والدم، والعقيدة فذلك هو ما يجمع الناس، وما يحاربون من أجله، ويموتون في سبيله"¹.

1-3- نظرية نهاية التاريخ: اعتمد "فرانسيس فوكوياما" في فكرته "نهاية التاريخ" على فلسفة "كانط، هيجل، ماركس"، فهو يرى أن كل من هيجل وماركس كانا يريان أن التاريخ سيصل إلى نهايته حينما تصل البشرية إلى شكل من أشكال المجتمع الذي يشبع فيه الاحتياجات الأساسية و الرئيسية للبشر، فهو عند هيجل الدولة الليبرالية وعند ماركس المجتمع الشيوعي، وبنفس منهج التحليل يرى "فوكوياما" بأن ليس ثمة ما هو أنجح في مجال الحداثة من الأسلوب الديمقراطي الليبرالي الرأسمالي، لأن حسبته العالم الليبرالي الحديث خال من التناقضات². يحمل هذا الخطاب الإنتصاري "لفوكوياما" في طياته روحا عدائية لكل ما هو غربي فهو يعتقد بأن أوروبا و أمريكا هما مركز التاريخ الإنساني لأنهما مهد فكرة الحرية الإنسانية، وعلى العوالم الأخرى أن تتبعه فهي محكوم عليها بالتبعية للغرب لأنه المجسد الوحيد للتاريخ العالمي، وفي هذا عدم الاقرار بحق الشعوب الأخرى في خصوصيتها و في تميزها الثقافي.

2- مظاهر التحولات في الممارسة: تتجلى من خلال:

1-2- الحرب على الإرهاب الدولي: قد بادر الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش" اثر هجمات 11 سبتمبر إلى إطلاق لفظ "الحرب العالمية ضد الإرهاب"، وقال في خطابه أمام الكونغرس بتاريخ 20 سبتمبر 2001م: "إن حربنا ضد الإرهاب تبدأ بالقاعدة ولكنها لا تنتهي عندها، و كل أمة تستمر في احتضان أو دعم الإرهاب ستعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية نظاما معاديا لها"³. كما قد عبرت وثيقة

¹ - صامويل هنتنغتون، صدام الحضارات: إعادة صنع للنظام العالمي. ترجمة طلعت الشايب، ط2، PDF Books.net/vb،

1999م، ص10.

² - فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر. ترجمة حسين أحمد أمين، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993م، ص 128-132.

³ - السيد ولد أباه، مرجع سابق الذكر، ص 79.

"الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الإرهاب" ووثيقة "الاستراتيجية الوطنية لمواجهة أسلحة الدمار الشامل" الصادرتان عام 2002م عن هذه العقيدة الاستراتيجية الجديدة التي يوضحها نص التقرير الذي وجهه الرئيس "بوش" إلى الكونغرس في 20 سبتمبر 2002م: "يكمن الخطر الأعظم الذي تواجهه أمتنا عند مفترقي طرق الراديكالية (الإرهاب) و التكنولوجيا".¹، وترجمة لهذا الخطاب على أرض الواقع تم غزو أفغانستان شهرين بعد الأحداث ومن بعدها العراق سنة 2003م.

2-2- الحرب الوقائية: لقد كان تداول هذا المصطلح قبل هجمات 11 سبتمبر على نطاق ضيق، إذ لم يكن ليخرج إلى العلن في وقت ظلت نكسة فيتنام ثم الصومال ماثلتان، يتحجج بهما بعض صناعات القرار في المؤسسات الأمريكية لمعارضة إرسال قوات عسكرية إلى دول أخرى. إلا أن بعد هذه الهجمات قامت الولايات المتحدة الأمريكية بصياغة استراتيجية الحرب الوقائية، التي بدأتها بالحرب على الإرهاب وتقديم ضربات استباقية لما وصفته بالدول المارقة* ومحور الشر* والدول التي تشكل مصدر قلق*، الغاية من هذه الاستراتيجية هي عدم منح فرصة لأعداء أمريكا الجدد من أن يوجهوا إليها ضربة مشابهة لتلك التي حصلت في 11 سبتمبر 2001م أو استهداف مصالحها في الخارج من سفارات ووحدات بحرية وغيرها، وبالتالي فهي تمنع تجسيد هذه المخاطر باللجوء إلى تنفيذ ضربات ضد عدو محتمل².

3- الاستفراد في استخدام القوة وخرق مبادئ الشرعية الدولية: بناء على مضمون المادة 51 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة فإن فرضية العدوان المسلح غير موجودة في هجمات أحداث 11 سبتمبر 2001م، باعتبار أنها نفذت من قبل أفراد عاديين ينتمون إلى جماعة إرهابية وليس من قبل أي دولة. كما أنها لم تنفذ بوسائل عسكرية أو مسلحة، وإنما استخدمت طائرات مدنية أمريكية الجنسية وعلى الأراضي الأمريكية، وبالتالي فوصف الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب في

¹ - نفس المرجع، ص 80.

*الدول المارقة- **Rogue State** : يسمح هذا المفهوم لأمريكا بفرض عقوبات اقتصادية وعسكرية ضد بعض الدول دون اللجوء إلى المؤسسات الدولية.

*محور الشر: شاع استخدام هذا المفهوم منذ تاريخ 31 جانفي 2002م حينما وصف الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن" كل من "العراق، إيران وكوريا الشمالية بأنها تقع ضمن محور الشر الذي يسلح نفسه لتهديد سلام العالم، أي أن تلك الدول تسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وبالتالي تشكل خطرا ليس على الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل على العالم.

*دولة تشكل مصدر قلق: تخلت واشنطن عن مصطلح دولة خارجة عن القانون واستبدلته بـ"دولة تشكل مصدر قلق" متجهة بذلك نحو مزيد من المرونة في علاقاتها مع بعض الدول.

² - بوعلام ب، "الحرب الوقائية". مجلة الجيش الوطني الشعبي، العدد 438، أكتوبر 2003م، ص 14.

أفغانستان بأنها تقع في نطاق العدوان المسلح الذي يجيز حق الدفاع الشرعي عن النفس غير وارد، وهذا ما يبين استفاد الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام القوة مما يعتبر خرقاً لمبادئ الشرعية الدولية¹.

ثالثاً - علاقة التحولات الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م بالمنطقة المتوسطية:

يمكن إبراز هذه العلاقة في إطار المستويات التالية:

1- المستوى الأمني: سارعت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م إلى الاعتراف بأن ظاهرة الإرهاب في منطقة المتوسط تشكل خطراً حقيقياً، إذ أيدت الطروحات الجزائرية في مكافحة هذه الظاهرة بعدما كانت تؤيده في معسكرات أفغانستان². رفعت هذه الدول الحظر في مجال الأسلحة على الجزائر وبدأت تزودها بمعدات عسكرية متطورة، وطائرات عمودية هجومية مخصصة لمواجهة حرب العصابات، سيما تلك المتعلقة بكشف وترقب حركات الوحدات المسلحة، بشرط ألا تستخدم هذه المعدات ضد جيرانها³.

هذا وباعتبار أن الجزائر كانت قد انضمت في مارس 2000م للحوار الأطلسي المتوسطي، فإن أحداث سبتمبر أكدت مقاربة الجزائر في الاقرار بضرورة التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب كظاهرة معولمة ليست أية دولة في مأمن عنها، وما يبين بأن هذه الأحداث زادت في التقارب الجزائري مع الحلف الأطلسي زيارة الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" إلى مقر الحلف في بروكسل مرتين في ظرف سنتين (10 ديسمبر 2001م، 20 ديسمبر 2002م)⁴. يلاحظ بأن أحداث 11 سبتمبر 2001م شكلت عاملاً حاسماً في تغيير التعامل الغربي مع الجزائر، حيث أصبحت أطروحاتها بخصوص الأبعاد الدولية للإرهاب تجد آذاناً صاغية في مراكز صناعة القرار في العواصم الغربية.

2- المستوى الجيوسياسي: أصبح الإرهاب بعد هذه الأحداث أحد المؤشرات والعوامل الأساسية التي تحدد العلاقات بين دول جنوب وشمال المتوسط، فالجنوب يعتبر منطقة تهديد لدول الشمال

¹ - شافعة عباس ، "الظاهرة الإرهابية بين القانون الدولي والمنظور الديني". أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم القانون، تخصص قانون دولي وعلاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2010-2011م، ص235.

² - Lakhdar Ben Chiba, « Les mutations du terrorisme algérienne ». revue de la politique étrangère, Algérie, 2009, pp 340,341.

³ - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق الذكر، ص 78.

⁴ - نفس المرجع، ص 214.

(الدول الغربية). إذ صرحت مستشارة الولايات المتحدة الأمريكية حول إفريقيا "سوزان رايس" بأن: "الاتجاه الإسلامي الراديكالي الأكثر عدوانية للولايات المتحدة الأمريكية ينشط أكثر فأكثر في إفريقيا، من الجنوب إلى السودان، من نيجيريا إلى الجزائر"¹.

جدير بالذكر أن أحداث 11 سبتمبر 2001م إذا كانت قد وجهت نظرة دول شمال المتوسط لدول الجنوب على أنها مرتع للإرهاب فإنها أعطت للأنظمة العربية التي من بينها أنظمة دول جنوب المتوسط، قوة تفاوضية في مواجهة الغرب، أي أن المطلب الديمقراطي الغربي عوض بالمطلب الأمني². كما أعطت هذه الأحداث فرصة "لأيمن الظواهري" "الرجل الثاني بتنظيم القاعدة" وأنصاره لعقد تحالف بين ما يسمى "بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" و"الجماعة السلفية للدعوة والقتال" ضد ما يطلقون عليه بـ"أعداء الإسلام- Les ennemis de l'Islam"³.

اعتمدت هذه الجماعتين على استراتيجية ما تسميه "الجهاد الهجومي-Djihad offensif" و "الجهاد الدفاعي- Djihad défensif" لمواجهة ما تطلق عليهم "أعداء الإسلام"⁴، الأول يستهدف الغرب في بلدانهم مثل اعتداءات 11 سبتمبر 2001م ومن بعدها اعتداءات "مادريد" (العاصمة الإسبانية) في 11 مارس 2004م...، أما الثاني موجه لمساعدة الجهاديين في صراعهم ضد الأنظمة الحاكمة وذلك عن طريق تجنيد أكبر عدد من الشباب في صفوفهم، ومنع المساعدات الغربية لهذه الأنظمة.

3- المستوى الاقتصادي والتجاري: أكدت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م بأن تحرير التجارة العالمية هو ذات أهمية محورية في حربها ضد الإرهاب، على سبيل المثال فقد صرح الممثل التجاري الأمريكي "زوليك" مباشرة بعد هذه الأحداث بأن: "المهارات القيادية للولايات المتحدة الأمريكية في مجال التجارة قد تساعد على بناء تحالف مع دول المنطقة (دول الشرق الأوسط وشمال

¹ - Lakhdar Ben Chiba, Op.cit. p344.

² - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق الذكر، 213.

³ -Boubekeur A, « L'eupéanisation de l'islam de crise ». In Musulmans de France, Dirigé par Amel Boubekeur, Abderrahim Lamchichi, Dossier spécial de la revue Confluences Méditerranée, Printemps 2006, p 57. Cité par :

Louisa Dris Ait Hamadouche, « Les relations euro-maghrébines sous le prisme de l'islamisme ». In Europe et Maghreb : Voisinage immédiat, distanciation stratégique, sous la direction de Abdenmour Ben Antar, Algérie : CREAD, Septembre 2010.p213.

⁴ - Ibid, p213.

إفريقيا) لمكافحة الإرهاب". وبذلك للتعامل مع هذه الدول اعتمدت أمريكا على ثلاث أدوات دبلوماسية تجارية متكاملة مع بعضها البعض هي¹:

- **الاتفاقيات الاطارية للتجارة والاستثمار**: هي عبارة عن آلية استشارية تتيح للولايات المتحدة الأمريكية مناقشة المسائل التي من شأنها التأثير على النشاطات التجارية والاستثمارية مع دولة/دول أخرى، ومن بين الدول التي عقدت معها مثل هذه الاتفاقيات هي: المملكة العربية السعودية، الجزائر، تونس، تركيا...

- **اتفاقيات المناطق الصناعية المؤهلة**: تسمح بدخول السلع المنتجة بصورة مشتركة إلى المنطقة الحرة في الولايات المتحدة الأمريكية (هذه الاتفاقيات تجسدت أكثر بين: إسرائيل، الأردن ومصر).

- **الاتفاقيات الخاصة بالتجارة الحرة**: تعتبر مبادرة "ايزنشات" مشروعا اقتصاديا أمريكيا أعيد إحيائه بمسمى جديد هو (البرنامج الاقتصادي الأمريكي من أجل شمال إفريقيا) كمثال عن هذه الاتفاقيات، يهدف إلى خلق شراكة ومنطقة تبادل حرة أمريكية - مغربية.

أما فيما يتعلق برد فعل أوروبا اتجاه هذه الأحداث فقد جعلتها تستجيب للمطلب الجزائري بإدراج قضية الإرهاب في اتفاق الشراكة المتفاوض عليه بعد أن كانت ترفض ذلك، إذن بعد هذه الأحداث أقر الأوروبيون بصواب الطرح الجزائري وهكذا خصص البند 90 من اتفاق الشراكة لـ "التعاون في مجال مكافحة الإرهاب"².

4- المستوى الثقافي: لقد تم استغلال أحداث 11 سبتمبر 2001م لممارسة المزيد من الضغط على الدول الإسلامية بما فيها الجزائر لإحداث تغييرات عميقة في منظوماتها التربوية ابتداء بتغيير برامج التعليم ، ففي الجزائر مثلا تم إلغاء بكالوريا العلوم الإسلامية في ديسمبر 2004م. كذلك لقد مست سياسة نقل المعايير الأوروبية قانون الأسرة في الجزائر، إذ اعترضت الأحزاب والتيارات ذات التوجه الإسلامي على قانون الأسرة الجديد الذي تم الشروع في العمل به ابتداء من سنة 2003م، سيما في بعض بنوده المتعلقة بحقوق المرأة، أما الأحزاب والتيارات العلمانية فإنها ترى بأن قانون الأسرة لم يرتق، بل ولا يزال غريبا عن روح القانون الدولي لأنه يشرع التمييز بين المرأة والرجل³.

¹ - رياض الخوري، "أوراق كارنيغي: تقويم اتفاقيات التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من جهة وبعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من الجهة الأخرى". العدد 8، لبنان: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، جوان 2007، ص 5، 6.

² - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق الذكر، 215.

³ - صالح زيانى وأمال حجيح، "الأمن الثقافي والاجتماعي الجزائري: التهديدات، السياسات والآفاق". المجلة الجزائرية للاتصال: تصدر عن جامعة الجزائر 3، العدد 21، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم علوم الإعلام والاتصال، السداسي الأول، 2011م، ص 89، 90.

ترى كذلك الدول الغربية بأن دول جنوب حوض المتوسط تمتاز بالتطرف الإسلامي الديني الذي هو وقود الإرهاب، وهذا ما أكدت عليه الولايات المتحدة الأمريكية عندما أشارت إلى أن برامج التعليم هي التي تؤثر في تنشئة اجتماعية وسياسية متطرفة بهذه البلدان لذلك يجب تغييرها.

بيد أن الإرهاب في المتوسط ليس ناتجا عن التطرف الموجود فقط في دول الجنوب، لكن التطرف موجود أيضا في الشمال وهذا ما أشارت إليه الجزائر في إطار مشاركتها في اجتماع وزراء حوض المتوسط في "البندقية" على هامش الدورة 14 لندوة وزراء الداخلية لدول غرب المتوسط، أين صرح وزير الداخلية الجزائري بأن: "في بعض دول الضفة المقابلة للمتوسط يتم التفكير فقط في التطرف الإسلامي غير أن هناك بعض الإيديولوجيات المتطرفة و المتعصبة التي تستمد أصولها من المسيحية واليهودية تغذي ما يسمى بالنواة الإيديولوجية للإرهاب"¹. إن عقد الجزائر لمثل هذه الاجتماعات لمناقشة المسائل الأمنية في المتوسط و الدفاع عن أطروحاتها يوحي بأهمية البعد المتوسطي للأمن الجزائري، وهذا ما سيتم دراسته في إطار المبحث التالي.

¹ - عاطف قدارة، "وزراء حوض المتوسط يوافقون على تجريم دفع الفدية". جريدة الشروق ، العدد 258، الجزائر، جانفي 2010م،

المبحث الثالث:

مفهوم البعد المتوسطي للأمن الجزائري

يتطلب فهم البعد المتوسطي للأمن الجزائري أولا فهم الأمن الجزائري عموما، وهذا ما سيتطرق إليه في المطلب الأول، كما يستلزم تبيان موقع الدائرة المتوسطية بين الدوائر الجيوسياسية الأخرى للأمن الجزائري، وهذا ما سيبين في إطار المطلب الثاني، وأخيرا يقتضي فهم أهم المهددات الأمنية متوسطة المصدر وهذا ما سيحاول المطلب الثالث إبرازه.

المطلب الأول:

صعوبة تحديد مفهوم الأمن الجزائري

يجب التنويه هنا إلى أنه لا يوجد تعريف محدد ومتوافق عليه لمفهوم الأمن الجزائري، وعليه يصبح من الأجدر تبيان محددات الأمن الجزائري، وكذلك مناقشة وتحليل أهم المواد القانونية المدونة في الدستور التي لها صلة بالأمن.

أولا- محددات الأمن الجزائري:

يتحدد الأمن القومي لأي بلد بالجغرافيا والتاريخ، وبحكم الموقع المركزي للجزائر في منطقة المغرب العربي بين جناحيه الشرقي والغربي، وتوسطها لجسمين ضخمين، الأول بحري شمالا وهو المتوسط والثاني بري جنوبا والمتمثل في الصحراء الكبرى، فإن الجزائر تقع في نقطة تقاطع استراتيجية تجعل أمنها القومي منكشفا على كل الجبهات خاصة مع شساعة مساحتها وطول حدودها البرية والبحرية¹؛ فتاريخ الجزائر هو عبارة عن مراحل متعاقبة من الغزو والاحتلال الأجنبيين، المقاومة والاستقلال، فمن المنظار الجيوسياسي شكلت الأجنحة الثلاث الشمالية، الشرقية والغربية جبهات تعرض وانكشاف بالنسبة لأمنها.

يرى الأستاذ عبد النور بن عنتر في كتابه "البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي" بأن تبلور عقيدة الأمن* القومي الجزائري يرجع إلى السنوات الأولى التي أعقبت الاستقلال حتى السبعينات متأثرة بمشاكل الحدود، وساهمت عوامل جديدة في تشكيلها، أهمها العامل

¹ - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق الذكر، ص ص45، 46.

* يقصد بالعقيدة الأمنية للدولة مجموع الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة والتي تتمحور

أساسا بتعريف التهديدات والمخاطر والتحديات التي تواجهها الدول. **نقلا عن:**

صالح زباني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة. مجلة المفكر الجزائرية، العدد الخامس. 2010م، ص 290.

التاريخي حيث أدت الثورة التحريرية دورا مهما و أساسيا في بلورة هذه العقيدة الأمنية للبلاد و إعطائها شرعية إقليمية، و حتى الثقل السياسي، التاريخي، الاقتصادي، الجغرافي و السكاني وظف في صياغة التصور الأمني الجزائري، وهو الأمر الذي عبر عنه الرئيس الراحل "هوارى بومدين" بـ "التوازن الطبيعي" في المغرب العربي.

يضيف الأستاذ بأن الجزائر لم تعقد اتفاقات أو معاهدات دفاعية مع قوى أجنبية أو منح تسهيلات أو قبول وجود قواعد عسكرية لها على أراضيها، وهذا ما يتناسب مع الخطاب الرسمي والتوجهات السياسية الاستقلالية للبلاد؛ كذلك سعي الجزائر إلى لعب دور إقليمي من الدرجة الأولى يتناسب و ثقلها مع الإرادة المغربية للعب نفس الدور وفي نفس المنطقة الجغرافية، أدى إلى تنافس حاد بين البلدين، والنزاع مع المغرب كان المحدد الأساسي ليس فقط لبلورة العقيدة الأمنية للجزائر، بل أيضا لطبيعة تطور قواتها المسلحة، أين تم التركيز على بناء القوات البرية لمواجهة أي تهديد قد يأتي من الحدود الجزائرية الطويلة.

كما أن انفجار نزاع الصحراء الغربية عام 1976م بعد الانسحاب الإسباني واتفاق المغرب وموريتانيا على تقسيم الإقليم في غياب الجزائر زاد من حدة التوتر الإقليمي، ورأت الجزائر في هذا التطور تهديدا لأمنها القومي وتشجيعا للتوجهات التوسعية المغربية، خاصة وأن هذا التطور يدخل في نطاق منطقة حيوية بالنسبة إليها والتي كان قد حددها "بومدين" بقوله: "إن المغرب العربي والمنطقة الفاصلة بين القاهرة وداكار تمثل منطقة أمن بالنسبة للجزائر، وأنه لا يمكن أن يحصل أي تغيير في هذه المنطقة دون اتفاق مع الجزائر"¹.

بناء على ما تقدم، إن تحديد معالم أمن أي دولة يتحكم فيه كل من الجغرافيا و التاريخ إلا أن الدستور باعتباره القانون الأسمى في الدولة هو الآخر يحدد معالمه، وعلى هذا الأساس يمكن استنباط المعالم الأساسية للأمن الجزائري بتحليل ومناقشة بعض المواد القانونية المتعلقة بالأمن المدونة في الدستور.

ثانيا - المرجعية الدستورية للأمن الجزائري:

جاء في ديباجة دستور 1996م، المعدل في 2002م و2008م بأن: "الجزائر، أرض الاسلام، وجزء لا

¹ - نفس المرجع، ص 43.

يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية، وبلاد متوسطية و إفريقية¹... من هنا يمكن استنتاج أهم دوائر الأمن الجزائري وهي كل من: الدائرة الاسلامية، المغاربية، العربية، المتوسطية والافريقية، أما فيما يخص الدوائر الحيوية لأمن الجزائر يلخصها الأستاذ عبد النور بن عنتر في أربع دوائر هي كل من الدائرة المغاربية، العربية، الافريقية والمتوسطية ويرى بأن كل هذه الدوائر تتقاطع مع أبعاد استراتيجية فمثلا المتوسطية تتقاطع والأبعاد السكانية(كون المناطق الساحلية ذات كثافة سكانية عالية)، الاقتصادية (مبادلات الجزائر مع العالم الخارجي تتم عبر المتوسط)، الطاقوية(تصدير النفط والغاز يتم عبر المتوسط)، إلخ². كما نصت العديد من المواد المدونة في هذا الدستور على أهم معالم عقيدة الأمن الجزائري، وفيما يلي يشار إلى أهمها:

المادة الأولى: الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية، وهي وحدة لا تتجزأ. يلاحظ من خلال هذه المادة إقرار المشرع على الطابع الجمهوري الديمقراطي الشعبي للجزائر، كما أقر بحزمة الإقليم باعتبار أن الجزائر هي وحدة لا تتجزأ ، وهذا ما تؤكد المادة 178 في بندها الأول، الثاني و السادس بنصها على عدم إمكانية أي تعديل دستوري أن يمس : الطابع الجمهوري للدولة، النظام الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية، وسلامة التراب الوطني ووحدته، إذ لا يجوز البتة التنازل أو التخلي عن أي جزء من التراب الوطني(المادة 13).

المادة 8 : يختار الشعب لنفسه مؤسسات، غايتها ما يأتي : المحافظة على الاستقلال الوطني، ودعمه؛ المحافظة على الهوية، والوحدة الوطنية، ودعمهما؛ حماية الحريات الأساسية للمواطن، والازدهار الاجتماعي والثقافي للأمة؛ القضاء على استغلال الإنسان للإنسان؛ حماية الاقتصاد الوطني من أي شكل من أشكال التلاعب، أو الاختلاس، أو الاستحواذ، أو المصادرة غير المشروعة. تؤكد هذه المادة الطابع الشعبي الذي يركز عليه الأمن الجزائري، وذلك من خلال دور الشعب باعتباره مصدر كل سلطة ومالك السيادة الوطنية (المادة 06) والسلطة التأسيسية(المادة 07) في اختيار المؤسسات الكفيلة بتحقيق الاستقرار والأمن الداخليين.

المادة 12 : تمارس سيادة الدولة على مجالها البري، و مجالها الجوي، وعلى مياهاها كما تمارس الدولة حقها السيد الذي يقره القانون الدولي على كل منطقة من مختلف مناطق المجال البحري التي ترجع إليها.

¹ - مولود ديدان، نصوص القانون الدستوري الجزائري. الجزائر: دار بلقيس، 2008، ص ص 05، 06.

² - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق الذكر، ص ص 49، 50.

تبين هذه المادة النطاق الذي تمارس فيه الدولة سيادتها، وأن من يضطلع بحماية هذه السيادة في الأساس هو الجيش الوطني الشعبي، إذ تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها، وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي، و تتمثل مهمته الدائمة في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية(المادة 25)؛ بالإضافة إلى هذا فإن الدولة مسؤولة عن أمن الأشخاص والممتلكات، وتتكفل بحماية كل مواطن في الخارج (المادة 24)، وعليه فالأمن الجزائري لا يقتصر فقط على تأمين الإقليم، بل يتعداه إلى أمن الأشخاص والممتلكات والمواطنين.

المادة 28 : تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه¹. أي أن الجزائر تتبنى مبادئ التعايش السلمي على الصعيد الدولي، كما أنها متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري (المادة 27)².

ثالثا: خلاصة واستنتاجات حول مفهوم الأمن الجزائري

بناء على ما تقدم، تتحكم في الأمن الجزائري كل من الجغرافيا والتاريخ، و يرسم الدستور أهم معالمه، فالأمن الجزائري يعني حماية القيم المركزية من التهديد: الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، السيادة الوطنية، الاقتصاد الوطني...، كما يعني غياب الخوف، أي ضمان العيش في طمأنينة للشعب، أما الوسائل والأدوات التي تضمن هذا الأمن كما نص عليها الدستور تتجلى في الشعب، مؤسسات الدولة والجيش الوطني الشعبي. إلا أن ما تجدر الإشارة إليه هو أن من بين العناصر الأساسية التي يمكن

¹- أنظر دستور 1996 المعدل سنتي 2002 و 2008م.

* المواد القانونية الأساسية المتعلقة بالأمن والدفاع المدونة في الدستور الجزائري لسنة 1996م المعدل في سنتي 2002 و 2008م هي:

أ - المواد التي لها صلة بالعقيدة: 1، 12، 13، 24، 28، 178؛

ب - متعلقة بالاستقرار و الأمن الداخليين: المواد 8، 9، 14، 17، 24، 32 إلى 41،

ج - لها صلة بالإستراتيجية الكبرى: المادة 27.

ملاحظة: هذا التصنيف هو للأستاذ بن ساسي (أستاذ بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر)، قدم في إطار الدرس الافتتاحي الموجه لطلبة الماستر، تخصص دفاع وأمن، مقياس: الدفاع والأمن الوطنيين في التصور الجزائري، 2013م.

التأكيد عليها في تعريف الأمن الجزائري هو عامل التنمية لأن غيابها في الكثير من الأحيان ما يؤدي إلى الفوضى و منه غياب الأمن، وفي هذا الصدد يقول وزير الدفاع الأمريكي السابق روبرت ماكنمارا¹:

أنه: "إذا كان الأمن يتضمن شيئا فهو يتضمن القدر الأدنى من النظام والاستقرار، وإذا لم توجد تنمية داخلية أو على الأقل درجة أدنى منها فإن النظام والاستقرار يصبحان أمرا مستحيلا، والسبب في استحالتهم أن الطبيعة الإنسانية لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية خاضعة للإحباط، إن رد الفعل نتيجة حتمية نابعة من هذه الطبيعة، وهذا ما لا تفهمه دائما حكومات الدول التي تتطور إلى دول عصرية، ولكن بتأكيدي أن الأمن ينشأ من التنمية فإنني لا أنكر أن أية دولة مختلفة يمكن أن يحدث فيها التخريب من الداخل، أو أن تكون ضحية للعدوان والتخريب معا؛ إن ذلك كله يمكن أن يحدث وحتى يمكن منع وقوع كل هذا أو بعضه فإن الدولة تحتاج إلى قدرات عسكرية مناسبة لتعالج المشكلة المعينة التي تواجهها، ومع هذا فإن المشكلة العسكرية المعينة إن هي إلا وجه سطحي ضيق لمشكلة الأمن الكبرى، فالقوة العسكرية يمكن أن تساعد في توفير القانون والنظام، ولكن ذلك لا يتحقق إلا بقدر يتناسب مع الوجود الفعلي لقاعدة صلبة للقانون والنظام في المجتمع النامي، ورغبة أساسية في التعاون من جانب الشعب؛ والقانون والنظام هما الدرع الذي يمكن أن نحقق خلفه التنمية وهي الحقيقة الأساسية للأمن".

أخيرا وليس آخرا، الأمن الجزائري كما يرى الأستاذ عبد النور بن عنتر واسع وشامل ومتعدد الأبعاد ولا ينحصر في الجوانب العسكرية فقط، بل ينحو لأن يكون من قبل الأمن اللين لولا وجود ثلاث بؤر توتر (ليست كلها جغرافية الطبيعة) في المنطقة؛ نزاع الصحراء الغربية ولازمته (المطالب الترابية للمغرب)؛ الصراع العربي الاسرائيلي، وأخيرا النهج الأوروأطلسي في المتوسط المثير للقلق والقاضي بنزع تسليح أحادي الطرف².

¹ - روبرت ماكنمارا، مرجع سابق الذكر، ص ص 125، 126.

² - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق الذكر، ص ص 47-49.

المطلب الثاني:

موقع الدائرة المتوسطية بين الدوائر الجيوسياسية للأمن الجزائري

يتطلب تبيان موقع الدائرة المتوسطية للأمن الجزائري بين الدوائر الجيوسياسية الأخرى معرفة الموقع الجيوسياسي للجزائر، ثم تحديد امتداداتها الجيوسياسية وأخيرا إبراز الأهمية الاستراتيجية لهذه الدائرة بالنسبة للأمن الجزائري.

أولا - الموقع الجيوسياسي للجزائر:

الخريطة رقم (03): خريطة الجزائر السياسية



المصدر: <http://www.embassyconsulates.com/algeria/maps-of-algeria.html>

تقع الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، كما توضحه الخريطة شمال غرب القارة الإفريقية ما بين خطي طول 12° شرقا و 9° غربا ودائرتي عرض 37° شمالا و 19° جنوبا. يمر بها "خط غرينيتش" بولاية مستغانم و"مدار السرطان" بولاية

تمنراست. تبلغ مساحتها **2.381.741 كلم²**¹. تمتد أبعادها من أقصى نقطة شمالا إلى أقصاها جنوبا

على مسافة **1955 كلم**، ومن أقصى نقطة شرقا إلى أقصاها غربا على امتداد **1829 كلم**.

¹ - <http://www.elmouradia.dz/arabe/algerie/geographie/algeriear.htm>

نقلا عن:

منصور لخضاري، "الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر"، مرجع سابق الذكر، ص 07.

تتفتح الجزائر على سبع دول وعلى واجهة بحرية ممتدة على طول " البحر المتوسط " بشريط ساحلي مسافته **1200 كلم**. يحدها من الشرق كلا من: "الجمهورية التونسية" بشريط حدودي يمتد على مسافة **965 كلم**، و"الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى" على امتداد **982 كلم**. و من الجنوب كلا من: جمهوريتي "مالي" على امتداد **1376 كلم**، "النيجر" على امتداد طوله **956 كلم**، وكل من "الجمهورية الإسلامية الموريتانية" على امتداد **463 كلم**، و"الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" على امتداد **42 كلم** من الجنوب الغربي، لتكتمل حدودها غربا مع "المملكة المغربية" بشريط حدودي يمتد على مسافة **1559 كلم**¹.

يمتد إذن طول الشريط الحدودي البري للجزائر على مسافة **6343 كلم**، أما شريطها البحري فيمتد على مسافة **1200 كلم**، وبالتالي محيط الحدود الإجمالي للجزائر يبلغ **7543 كلم**².

أدى الامتداد الكبير للجزائر على دوائر العرض وكذا امتدادها في مناطق جيولوجية قديمة التكوين وأخرى حديثة التكوين إلى تنوع تضاريسها ومناخها*.

¹ - <http://www.ar.wikipedia.org>

نقلا عن نفس المرجع، ص 07.

* قد تم ترسيم وتعليم الحدود الإقليمية مع الدول المجاورة باتفاقيات ثنائية رسمية لرسم الحدود يوجز بيانها فيما يلي: 1- اتفاق رسم الحدود مع "الجمهورية التونسية" موقع بتاريخ 06 جانفي 1970م، ألحق باتفاق لتعليمها بتاريخ 19 مارس 1983م، ليلحق باتفاق لتعليم الحدود البحرية بتاريخ 11 جويلية 2011م. 2- اتفاق رسم الحدود مع "المملكة المغربية" موقع بتاريخ 15 جوان 1972م. 3- اتفاق تعليم الحدود مع "جمهورية النيجر" موقع بتاريخ 05 جانفي 1983م. 4- اتفاق تعليم الحدود موقع مع "جمهورية مالي" بتاريخ 08 ماي 1983م. 5- اتفاق تعليم الحدود مع "الجمهورية الإسلامية الموريتانية" موقع بتاريخ 13 ديسمبر 1983م، لتبقى الحدود الجزائرية الليبية من دون اتفاق ثنائي رسمي لرسم الحدود وتعليمها.

² - نفس المرجع، ص 07.

* يمكن التمييز في تضاريس الجزائر بين إقليمين كبيرين: 1- الإقليم الشمالي: يمتد من البحر المتوسط شمالا إلى سلسلة الأطلس الصحراوي جنوبا ومن الحدود التونسية شرقا إلى الحدود المغربية غربا على مساحة تقدر بـ 300 ألف كلم²، يتميز بحدثة تكوينه، مما يجعله أكثر تعرضا للزلازل لعدم تماسك صخور قشرته الأرضية، كما يتميز بتعقيدات سطحه الذي يطغى على قسمه الشمالي الطابع الجبلي الذي لا يفسح المجال لامتداد السهول إلا في نطاق ضيق على السواحل أوفي الداخل. 2- الإقليم الصحراوي: يمتد إلى الجنوب من الإقليم الشمالي، على مساحة تقدر بحوالي 2 مليون كلم² من الحدود التونسية والليبية شرقا إلى الحدود المغربية، الصحراوية الموريتانية غربا ومن الأطلس الصحراوي شمالا إلى حدود النيجر ومالي جنوبا، مستقر بفعل قدم تكوينه. أما بالنسبة للمناخ فيمكن التمييز بين ثلاث أنواع هي كل من: 1- مناخ البحر الأبيض المتوسط، 2- مناخ قاري جاف، 3- وأخيرا مناخ صحراوي.

يبلغ عدد سكان الجزائر **35.468.200** نسمة بكثافة سكانية تقدر بـ **14.9 نسمة/كلم²**¹. هذه النسبة لا تعكس حقيقة التوزيع الجغرافي للسكان الذين يزدحمون في الشمال لأسباب متعددة منها ما هو مرتبط بطبيعة الظروف المناخية، وما هو اقتصادي أنتجته الظروف الطبيعية التي وفرت ظروفا أليق وشروطا أحسن للعيش والاستقرار بالمناطق السهلية والسهبية مقارنة بالمناطق الصحراوية على شساعتها، و إلى هذا تشير بعض المصادر إلى أن ما نسبته **94%** من مجموع السكان يقطنون المناطق الشمالية التي لا تزيد نسبتها عن **20%** من المساحة الإجمالية للبلاد.

يتوزع سكان الجزائر حسب فئات أعمارهم إلى **68،4%** للبالغين ما بين **15** و**65** سنة، أما الذين تقل أعمارهم عن **15** سنة فيقدرون بـ **27،00 % نسمة**، و**4،6%** لمن تزيد أعمارهم عن **65** سنة. يصل متوسط العمر عند النساء **75 سنة** و إلى **71،9** عند الرجال². تتنوع عناصر الهوية الوطنية في تناغم أقرب ما يكون إلى التكامل منه إلى التنافر، وقد كان للحقب التاريخي التي مرت بها الجزائر والتي تعود إلى مرحلة ما قبل التاريخ الأثر على صقل الشخصية الوطنية وتعزيز مقوماتها.

ثانيا: الامتدادات الجيوسياسية للجزائر

بناء على التقديم المسحي لجغرافية الجزائر يمكن استخلاص امتدادات الجزائر الجيوسياسية³:

1- امتداد قاري: يقوم على انتمائها الجغرافي للقارة الإفريقية، وهو الفضاء الذي يحوي في إطاره امتدادين فرعيين مهيمينين ما يجعلهما يبرزان كامتدادين قائمين بذاتيهما هما: - امتداد مغربي - يتغذى من الارتباط التاريخي والاجتماعي أكثر مما يقوم على الامتداد الطبيعي. - امتداد على دول الساحل الإفريقي - وهو البعد الذي ألقى تزايد أهميته تطورات الأحداث المتسارعة في المنطقة التي تنفتح عليها الجزائر طبيعيا واجتماعيا بفعل الحدود المشتركة للجزائر بدول الساحل من جهة، وما يشكله "الطوارق" من قواسم مشتركة على صعيد النسيج البشري الاجتماعي للمنطقة من جهة ثانية.

2- امتداد إقليمي: يتمثل في الانفتاح على حوض المتوسط، وهو الامتداد الطبيعي المستمد جغرافيا من الوقوع الجغرافي على الضفاف الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

¹ - Pascal Boniface, Op. cit, p300.

² - Ibid, p 300.

³ - منصور لخضاري، "الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر". مرجع سابق الذكر، ص11.

3- امتدادات روحية: تتمثل في الانتماء إلى الوطن العربي والعالم الإسلامي، وهو الامتداد الناتج عن الاندماج الطبيعي في الأمتين العربية والإسلامية بفضل الانتماء العرقي والديني، والمعبر عنه مؤسساتيا عبر الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

بناء على ما تقدم، يبرز بأن الدوائر الجيوسياسية للأمن الجزائري هي أربعة: الدائرة العربية، الإفريقية، المتوسطية والإسلامية. وبما أن هذا المطلب يبحث عن موقع الدائرة المتوسطية بين هذه الدوائر الجيوسياسية للأمن الجزائري، سيتم التركيز فيما يلي على هذه الدائرة دون إهمال علاقة التأثير والتأثر التي تربطها بالدوائر الأخرى.

ثالثا - الأهمية الاستراتيجية للدائرة المتوسطية بالنسبة للأمن الجزائري:

يبين تاريخ الجزائر بأنها لم تكن بمعزل عن التفاعلات التي جرت بالمتوسط، فمنذ خضوعها لسلطة الفينيقيين تحت إمارة قرطاجة (814 ق.م) إلى غاية الحملة الاستعمارية الفرنسية (1830م) مروراً بحملات الرومان، الوندال، البيزنطيين والعثمانيين؛ شكل المتوسط الجهة الأساسية (إذا تم استثناء الفتح الإسلامي الذي جاءها برا من جهة الشرق) التي ربطت الجزائر بتفاعلات العالم الخارجي، كما كانت الجزائر في خضم الحروب والنزاعات التي دارت في حوض المتوسط (بين قرطاجة وروما، بين المسلمين والصليبيين، بين العثمانيين والأوروبيين وبين الجزائريين والفرنسيين) .

ترك هذا التاريخ من الغزوات المتتالية، بصماته في المخيلة الجمعية للجزائريين، إذ جعل المتوسط مرادفا للغزو ونقطة سوداء في تاريخ الأمن الجزائري، بيد أنه كان أيضا ميدانا لاستعراض وسيادة القوة البحرية الجزائرية إبان الحكم العثماني¹. فقد استطاعت الجزائر بفضل امتلاكها أسطولا بحريا قويا أن تفرض إرادتها على الدول الأوروبية وترغمها على دفع ضرائب مقابل ضمان الأمن والسلام لمراكبها في حوض البحر الأبيض المتوسط².

اتضح بعد استقلال الجزائر من الاستعمار الفرنسي أن الشواغل الأمنية الجزائرية شمالية-بحرية التوقع بسبب مطامع الدول الكبرى، سيما في ظل الحرب الباردة، وغربية-بحرية التوضع جراء المطالبات الترابية المغربية.

¹ - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق الذكر، ص 46.

² - صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر. الجزء الأول، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999م، ص 81.

أصبحت على هذا الأساس، مسألة تأمين المتوسط بالغة الأهمية بالنسبة للجزائر ليس فقط لأنه شكل على مر العصور جبهة انكشاف استراتيجية، ولكن أيضا لأن الأمن الجزائري عموما والاقتصادي خصوصا مرهون اليوم بالاستقرار فيه، ذلك لأن المتوسط يشكل الطريق الوحيد تقريبا الذي عبره تتم مبادلات الجزائر التجارية مع الخارج منذ الاستقلال، سواء بالنسبة ل وارداتها (المواد الغذائية والسلع المصنعة) أو صادراتها (البتروال والغاز الطبيعي بالأساس)¹.

تعتبر الجزائر ثالث ممون للاتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي بعد روسيا والنرويج. في سنة 2006م، احتلت الجزائر المرتبة الأولى متوسطيا في تصدير المحروقات، ما تقدر نسبته بـ 61% يتم تصديره عبر أنابيب الغاز التي تقطع حوض المتوسط انطلاقا من الجزائر نحو أوروبا²، ومن بين البلدان الأوروبية التي تعتمد على الجزائر أساسا في التزود بالطاقة هناك: اسبانيا بـ 52%، إيطاليا بـ 39%، البرتغال بـ 39% (هذه البلدان، الجزائر تعتبر الممول الأول لها)، فرنسا بـ 39% (الجزائر ممول ثاني لها)، بلجيكا بـ 17% (الجزائر هي الممول الثالث لها)³. تبين هذه الأرقام بأن الجزائر تساهم بصفة ملحوظة في الأمن الطاقوي الأوروبي إلا أن الأمن الجزائري خاصة في شقه الاقتصادي هو في تبعية لأوروبا لأن ما تزيد نسبته عن 97% من الميزانية السنوية للجزائر مصدره الجباية النفطية، كما أن الجزائر تعاني من تبعية غذائية وصحية إذ 60% من الحبوب و 85% من الأدوية تستوردها الجزائر سنويا من خارج المتوسط .

من زاوية أخرى بما أن الجزائر تمتد حدودها الشمالية على شريط ساحلي يقدر بـ 1200 كلم، لذلك تعتبر كبوابة مفضلة للمهاجرين الجزائريين أو غيرهم من المهاجرين الآتين من البلدان الإفريقية الصحراوية القاصدين الضفة الشمالية للمتوسط⁴.

يتبين مما تقدم، بأن معظم مبادلات الجزائر مع العالم الخارجي تتم عبر المتوسط، وهذا ما يبرز الأهمية الاستراتيجية التي تشكلها الدائرة المتوسطية بالنسبة للأمن الجزائري. رغم هذه الأهمية الاستراتيجية للدائرة المتوسطية إلا أن الجزائر أعطت أهمية أكبر للدوائر المغاربية، العربية والإفريقية

¹ - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق الذكر، ص 47.

² - Fatima Zohra Fillali, Op.cit,p41.

³ - Nouara Boukrif, « Le gaz algérien dans l'équation de l'approvisionnement du marché Européen ».Algérie : Recherches économiques et managériales, N°4, Décembre 2008, p 19.

⁴ - Fatima Zohra Fillali, Op.cit,p42.

التي تعتبرها مترابطة وكجزء من العالم الثالث الذي تلعب فيه دورا بارزا، وبذلك ظل المتوسط البعد الغائب في دوائر أمنها القومي¹.

يفسر عدم الاكتراث الاستراتيجي هذا -حتى مطلع السبعينات- بالمتوسط وتهميش الجزائر لبعدها المتوسطي بعاملين أساسيين. أولهما، ثقل الماضي التاريخي (الغزوات المتتالية والاستعمار الفرنسي)، فالمتوسط كان دائما بالنسبة لها جبهة تعرض وانكشاف، وثانيهما، حجم التهديد البري على الجناح الغربي أرغمها على تركيز جهودها على هذه المنطقة، وهذا ما يفسره تحركها الجيوسياسي إفريقيا نظرا لأهمية البعد القاري بالنسبة للتوتر مغاربيا (قضيته الحدود مع المغرب والصحراء الغربية).

يبرز من خلال تحليل الخطاب السياسي بأن المتوسط ظهر كبعد مستقل للأمن القومي الجزائري مع مطلع السبعينات عندما اقترح الرئيس الجزائري الراحل "هواري بومدين" في أفريل 1972م عقد مؤتمر للأمن في المتوسط خارج الحلفين (وارسو والأطلسي) على أساس شعار "المتوسط للمتوسطين"، أي معارضة وجود قوات بحرية أجنبية في المتوسط، إلا أن مناخ الحرب الباردة أجهض هذا الاقتراح، ومن خلال نشاط الجزائر إبان تحضيرات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي انعقد في هلنسكي، وفي الثمانينات تم التأكيد على البعد المتوسطي للأمن الجزائري رغم تحفظ الجزائر على الاقتراح الفرنسي لإنشاء مجلس للأمن والتعاون في غرب المتوسط، إلا أنه مع تحسن العلاقات الجزائرية - المغربية في نهاية الثمانينات، وبعد قيام اتحاد المغرب العربي تخلت الجزائر عن تحفظاتها حيال الاقتراح الفرنسي وقبلت بإطار غرب المتوسط الذي انبثقت عنه مجموعة 5+5.

بدأت بذلك الجزائر تعطي نوع من الاعتبار التدريجي للدائرة المتوسطية وهذا ما تكرر مع دستور 1996م حيث جاء في ديباجته بأن: "الجزائر أرض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية، وبلاد متوسطية وإفريقية". أي أن البعد المتوسطي سبق في الترتيب البعد الإفريقي مما يشكل قطيعة مع التراتبية المعتادة. إنه تطور كبير في التصور الجزائري للمتوسط.

يرجع هذا الاعتبار التدريجي للدائرة المتوسطية، سيما في فترة التسعينات، إلى ثلاثة عوامل

رئيسية²:

¹ - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق الذكر، ص 50.

² - نفس المرجع، ص 53.

1- الانفتاح السياسي في الجزائر مما سمح بنوع من التصالح مع التاريخ وتقبل فكرة متوسطة الجزائر، لأن الاستقطاب الإيديولوجي محليا (جزائريا) وعربيا ودوليا حال دون إدراج المتوسط في دوائر التحرك الجيوسياسي للجزائر كون المتوسطية دافع عنها ووظفها الاستعمار لمحو الهوية العربية و الإسلامية للجزائر، فكان قد أقصى الخطاب السياسي للجزائر البعد المتوسطي.

2- نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي، ومن ثم نهاية المواجهة الإيديولوجية مما فتح صفحة جديدة للعلاقات مع الغرب.

3- التوجه الأوروأطلسي جنوبا وما انجر عنه من مخاطر تدخل في المنطقة خاصة وأن التمرکز الأوروأطلسي جاء في وقت كانت الجزائر قد غرقت في دوامة عنف داخلي من جهة، ومن جهة أخرى تتالي المبادرات الأمنية والتعاونية الغربية إقليميا، مما اقتضى الاستجابة لها.

بناء على ما تقدم يمكن الوصول إلى نتيجة مفادها أن الموقع الجغرافي للجزائر الذي أوجدها على الضفاف الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط ما كان ليجعلها على هامش حركيته التاريخية، بل كانت في تفاعل (تأثير وتأثر) دائم معها. فالجزائر ترتبط بدول الجنوب منه وتتقاطع معها في دوائر جيوسياسية: مغربية، عربية، إفريقية و إسلامية، وترتبط بشماله بعلاقات تمتد إلى قرون من الزمن عرفت مختلف أشكال الحرب، والغزو والاستعمار...وهو ما كان وراء وجود انعكاسات على الأمن الجزائري.

هذا وفي ظل بروز فواعل وأخطار أمنية عبر وطنية تشكل اهتماما ورهانا متوسطيا مشتركا كالإرهاب، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة...تحتّم إيجاد أطر بنيوية وهيكلية للتعبير عن التعاون المتوسطي، خاصة وأن إرساء الأمن في المتوسط يبقى مسؤولية تضامنية وتشاركية تستلزم التعاون والتنسيق¹.

¹ - منصور لخضاري، "الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر". مرجع سابق الذكر، ص 17.

المطلب الثالث

مهددات الأمن الجزائري متوسطة المصدر

يخصص هذا المطلب إلى دراسة كل من الإرهاب، الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة ، كما سيتطرق إلى الانعكاسات الأمنية لمنطقة الساحل الصحراوي على الجزائر باعتبارها تقع في الحدود الجنوبية لها و للمنطقة المتوسطية، أما التهديدات الناتجة عن تنافس القوى الفاعلة بالمنطقة المتوسطية وتأثيراتها على الأمن الجزائري، سيتم التطرق إليها في إطار الفصل الثاني.

أولا- الإرهاب: يشكل الإرهاب في حوض المتوسط خطرا جديا، تغذيه التوترات السياسية والتباينات الاقتصادية والاجتماعية...، وله انعكاسات وخيمة على أمن دول المتوسط واستقرارها، فهو يعرض تدميرها للخطر ويخل بتماسكها الاجتماعي... وظاهرة الإرهاب غير جديدة في بعض بلدان المتوسط، فقد تعرضت إليها دولا منها الجزائر التي عانت من ويلات لها لمدة تزيد عن عشر سنوات (العشرية السوداء)¹.

بينما كانت الجزائر في مواجهة الإرهاب في مرحلة العشرية السوداء (1990-2000م)، اعتقدت بلدان المغرب الأخرى بأنها محصنة اتجاهه، فالمغرب اعتقد بأن المذهب الديني الذي يتبعه (الملك باعتباره أمير المؤمنين – الموجه الديني الذي لا يجوز الخروج عنه -) كفيل بتجنب آفة الإرهاب، أما تونس فرأت بأنها قادرة على مواجهة هذه الآفة. إلا أن الاعتداءات التي ضربت مدينة "جربة التونسية" (2002م)، "الدار البيضاء المغربية" (16 ماي 2003م) ومدينة "المغيطي الموريتانية" (جوان 2005م) وضعت حد للمبررات التي كانت تستند عليها أنظمة هذه الدول بأنها محصنة ضد الإرهاب².

بذلك لم تعد الجزائر لوحدها "مخبر الإسلاميين" كما وصفها الملك المغربي "حسان الثاني"، بل المغرب كله أصبح مهددا بظاهرة تعرف تحولات سريعة وعميقة.

¹- Lakhdar Ben Chiba, « **Les mutations du terrorisme algérienne** ». Revue de la politique étrangère, Algérie, 2009, p341.

²- Aomar Baghzouz, « **Le Maghreb, le Sahara occidental et les nouveaux défis de sécurité** ». L'Année du Maghreb [En ligne], 2007, mis en ligne le 07 juillet 2010, consulté le 05 juin 2014. <http://anneemaghreb.revues.org>.

تجلى في البداية بأن الإرهاب في الجزائر قد حقق انتصارات سياسية وعسكرية ولكن سرعان ما شهد تراجعاً وانحطاطاً، عندما بدأ يهاجم أفراد المجتمع، خاصة الشباب الجزائري الذي كان يؤدي واجب الخدمة الوطنية، فبمجرد أن يعودوا إلى منازلهم يتم اغتيالهم، وبذلك تم قتل العديد منهم في مناطق عديدة من أرض الوطن على غرار منطقة الجزائر العاصمة وضواحيها، منطقة القبائل، بعض مناطق الغرب الجزائري (تيزازة، البليدة، عين الدفلة...).

حسب السلطات الجزائرية، في سنة 2006م ما يقارب عن 600 إرهابي كانوا قد لا يزالون يمارسون نشاطهم في معاقلمهم، بعدما كان عددهم يقدر بـ28000 في منتصف سنوات التسعينات. هذا التفهقر تفسره المجهودات المبذولة من قبل الدولة الجزائرية في إطار مواجهة الإرهاب، وكذلك إجراءات الرحمة التي أشرف عليها الرئيس السابق "ليامين زروال" سنة 1995م، وقانون الوئام المدني الذي أشرف عليه الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، ومن بعده مشروع المصالحة الوطنية.

رغم هذه الإجراءات التي اعتمدتها الدولة الجزائرية في مكافحة الإرهاب لم تقضي تماماً على هذه الظاهرة، بل بقيت نواة صلبة رفضت وضع الأسلحة واختارت تحدي النظام حتى النهاية¹.

ما يوضح ذلك الاعتداءات التي استهدفت في 11 أبريل 2007م قصر الحكومة في الجزائر العاصمة، وفي مارس 2007م، عمال روس وأوكرانيين بالقرب من عين الدفلة على بعد 160 كلم غرب الجزائر العاصمة، وفي 2011م تم الاعتداء على ثكنة "شرشال" بولاية تيزازة، وأخيراً في 2014م، تم الاعتداء على المجمع الغازي "لتغنتورين" بعين "أميناس"... ناهيك عن الاغتيالات التي ترتكبها هذه الجماعات مراراً وتكراراً في حق أفراد الجيش الوطني الشعبي، وعن الاختطافات والاضغوطات والاكراهات التي تفرضها على بعض المواطنين (طلب الفدية) التي لا تزال حتى اليوم الحالي.

تجدر الإشارة إلى أن سنة 2006م وبداية سنة 2007م عرفنا تقوية التحالف بين الجماعات الإرهابية في المغرب العربي من جهة، وبين هذه الجماعات والقاعدة من جهة أخرى، بعد انتشار "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" (GSPC) في كل المغرب تم الاتصال مع كل من "الجماعة الإسلامية للمقاتلين المغاربة" (GICM)، و"الجماعة الإسلامية للمقاتلين الليبيين" (GICL)، و"الجماعة

¹ - Ibid.

الإسلامية التونسية" (GIT)، وكذلك "الجماعة الموريتانية للوعظ والجهاد" (GMPJ) من أجل تنسيق العمليات الإرهابية ضد المصالح الوطنية والأجنبية.

في مارس 2005م، تم توقيف 10 أعضاء من (GIT) من قبل عناصر الأمن الجزائري، ما يدل على وجود اتصال بين الإرهابيين التونسيين ونظرائهم في (GSPC) اللتان تضم في معاقلهما مدربين أفغان، من جهة أخرى عناصر الجماعة الإرهابية التي اشتبكت مع مصالح الأمن التونسية في 23 ديسمبر 2006م وفي 03 جانفي 2007م في "حمام ليف وسليمان" تم الكشف عن هويتها: إرهابيين لديهم علاقات مع (GSPC) الجزائرية و(GICM) المغربية، كذلك فيديوهات تم وضعها على شبكة الأنترنت من قبل هذه الجماعات تبين بوضوح الاتحاد الحاصل بينها، مما يؤكد حركيتها الجهوية على كامل المغرب العربي.

إذن خطر "مغرب الإرهاب" هو أمر واقع، وغياب التعاون والتنسيق بين مصالح الأمن والشرطة المغربية، وعدم وجود ثقة متبادلة بين هذه الدول مكن هذه الجماعات من حرية التنقل من بلد لآخر مستغلة في ذلك تكنولوجيا الاتصالات، وميوعة الحدود، وبذلك تحول الحديث من "بناء اتحاد مغربي للشعوب" إلى الخوف من أن يتحول هذا الفضاء إلى "اتحاد مغربي للإرهاب".

ظل المغرب العربي حتى سنة 2006م بعيدا نسبيا عن خطر نشاط القاعدة، إلا أن تاريخ 2006/09/11م سجل انضمام رسمي لـ(GSPS) إلى منظمة أسامة بن لادن، وكان لهذا التاريخ بعد رمزي هو الاحتفال بالذكرى الخامسة للاعتداءات التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية، وفي نفس الوقت تم الاعلان عن تحذيرات جديدة للعالم أجمع. تم نشر فيديو في يوم هذا الاحتفال من قبل الرجل الثاني في القاعدة، المصري "أيمن الظواهري" أشار فيه إلى استهداف الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وهذا ما تجلّى من خلال تصريحه: "هذا الاتحاد المبارك سيكون عظم في حلقوم الصليبيين الأمريكيين والفرنسيين". إلا أن هذا لا يعني بأن هذه الجماعات تستهدف فقط الأجانب، بل كذلك ما تسميهم بـ: "الأنظمة الفاسدة المتواطئة مع الكفار"، أي أنظمة الدول المغربية¹. وبدخول ظاهرة "التفجيرات الانتحارية - Kamikaz" كطريقة عملياتية للمنظمات الإرهابية في المغرب العربي أصبح هذا الأخير في مواجهة جيل جديد من الإرهاب مستعد للتضحية بحياته من أجل أفكاره.

¹ -Ibid.

أخفقت بلدان المغرب العربي في العديد من المناسبات من تنسيق مجهوداتها في محاربة الإرهاب. فمثلا اتفاقية الجزائر ضد الإرهاب التي تم عقدها بمناسبة عقد قمة الاتحاد الإفريقي التي دخلت حيز التنفيذ سنة 2002م، لم توقع عليها موريتانيا والمغرب بسبب حضور سلطة الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية (RASD)، بالنسبة للمغرب مقاتلي "البوليزاريوا" ليسوا إلا إرهابيين مرتزقة يعملون لحساب الجزائر، بالرغم من أن "Kamikaz" الذين يقومون بتفجيرات بالدار البيضاء أو في الجزائر يقتسمون نفس الرغبات ونفس الأهداف. والسؤال الذي يطرح هنا هل هذه الدول ستستمر في إدارة ظهرها لهذه التهديدات أم أنها ستتخبط في تقوية التعاون فيما بينها لمواجهتها؟

يلاحظ واقعا بأن هذه الدول تلجئ للتعاون مع الدول الخارجية (الولايات المتحدة الأمريكية) أكثر من التعاون مع بعضها البعض في مواجهة التهديدات الإرهابية. فالولايات المتحدة مثلا منذ أحداث 11 سبتمبر 2001م أعلنت عن إرادتها في إنشاء قيادة عسكرية موحدة خاصة بإفريقيا، باحثة في ذلك عن الاستفادة من مساهمة وخبرات البلدان المغاربية خاصة الجزائر التي لديها تجربة في مكافحة الإرهاب، في حين بلدان المغرب العربي فيما بينها لم تسعى بجدية إلى العمل بمنطق في "الاتحاد قوة" لمحاربة هذه الظاهرة¹.

يمكن الوصول بناء على ما سبق إلى نتيجة مفادها أن الإرهاب في منطقة المتوسط، وبالأخص في منطقة المغرب العربي يشكل تهديدا حقيقيا لأمن الجزائر، ومواجهته تتطلب حولا شاملة، وتعاوننا متعدد الأطراف خاصة على المستوى المغاربي، والأمر نفسه للتهديدات الأخرى كالهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة.

ثانيا - الهجرة غير شرعية والجريمة المنظمة:

عرفت الهجرة بين دول البحر الأبيض المتوسط خاصة من دول الضفة الجنوب نحو دول الشمال تطورا كبيرا ابتداء من نهاية الحرب العالمية الثانية، أين كان الهدف من استقبال دول الشمال للسكان المهاجرين، جلب اليد العاملة التي يحتاجها التطور الاقتصادي الذي كانت تعرفه الدول الأوروبية، كانت توظف هؤلاء العمال أساسا في الأعمال الشاقة التي يترفع عنها سكانهم، لذلك شجعت دول الشمال الهجرة إليها بانتهاجها سياسات خاصة لذلك، على غرار سياسة الهجرة العائلية أين يسمح للمهاجر الهجرة هو

¹ - Ibid.

وأولاده...إلا أنه مع فترة التسعينات بدأت الدول الأوروبية تشدد على المهاجرين الوافدين من دول الضفة الجنوبية لدواعي أمنية (الأزمة الجزائرية)، اقتصادية(الهجرة الانتقائية)، اجتماعية (توتر العلاقات بين مجتمع الإقامة والمهاجرين بفعل صعود الحركات الأصولية المتطرفة سواء في الشمال والجنوب)...هذه الاجراءات أدت إلى التقليل من المهاجرين¹.

إلا أنه بدأ نوع جديد من الهجرة يبرز هو الهجرة غير الشرعية التي يصعب تحديد طبيعتها نظرا لكون وضع المهاجر السري يشمل أصنافا متباينة من المهاجرين فمنهم²: الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة غير قانونية؛ الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية ويمكنون هناك بعد انقضاء مدة الإقامة؛ الأشخاص الذين يشتغلون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها؛ الأشخاص الذين يشغلون منصبا دون المنصوص عليه في عقد العمل. وترجع أسباب الهجرة غير الشرعية لمجموعة من العوامل: اقتصادية (غياب التنمية، البحث عن الدخل المرتفع ...)، سياسية(الأزمات السياسية، غياب الحكم الراشد...)، تكنولوجية وإعلامية (توفر وسائل النقل والاتصال...) جغرافية(القرب الجغرافي)، قانونية (الاجراءات القانونية المشددة للهجرة العادية، اجراءات الهجرة الانتقائية...).

بالنسبة لتأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن الجزائري يمكن ملاحظته من خلال تحول الجزائر من منطقة عبور إلى بلد مصدر للهجرة غير الشرعية، وهذا ما يحمل في طياته الكثير من الدلالات الخطيرة كون أهم عنصر في هذه المعادلة هو فقدان العنصر البشري خاصة المؤهل منه الذي يعتبر الرأسمال الحقيقي للدولة، وما زاد من تعقيد هذه الظاهرة تحالفها مع الجريمة المنظمة.

تعتبر الجريمة المنظمة ظاهرة تتعدى حدود الدول، والمنطقة المتوسطية كباقي مناطق عديدة يوجد بل يكثر بها الاجرام بسبب وجود جماعات إجرامية منظمة عابرة للأوطان من بينها جماعة "كامورا" **« Camorra »** كأكبر جماعة إجرام تنشط بشكل منظم مقرها ومركزها بإيطاليا. ترى الدول المتوسطية بأن هذه الآفة تهدد أمنها، فدول الضفة الشمالية تعتبر جنوب المتوسط هو أساس وملجأ الظاهرة الإجرامية ومنطقة لانطلاق أعمالها، فحسب تقرير صدر عن اجتماع من تنظيم وزارة الدفاع بفرنسا جمع مجموعة من الباحثين توصلوا إلى أن التطورات الحاصلة في دول جنوب المتوسط يمنح ويسهل تطور

¹ - Michel Poulain, « Les flux migratoires dans le bassin méditerrané ». Revue de la politique étrangère, France, 2004, p689.

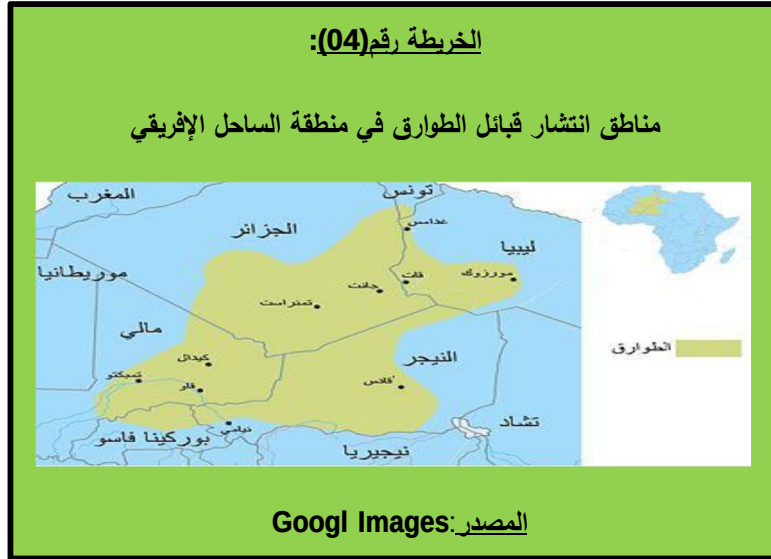
² - جدو فؤاد، "الهجرة السرية: الأسباب واستراتيجيات مواجهتها". جريدة الشعب، العدد 04، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، جوان 2008م، ص10.

كيانات إجرامية ذات طبيعة منظمة وذلك لعدة أسباب: الزيادة المحتملة للمناطق الرمادية؛ الزيادة في تدفق الهجرة غير الشرعية وارتباطاتها بالجماعات الاجرامية المنظمة؛ ارتباط الجريمة المنظمة بالإرهاب وتهريب المخدرات؛ ميوعة الحدود التي يصعب التحكم فيها¹...

يبرز في منطقة الساحل الصحراوي (حدود المنطقة المتوسطية) مثلا التداخل بين عصابات الجريمة المنظمة العابرة للدول، والمهاجرين غير الشرعيين، وتهريب المخدرات، والجماعات الإرهابية... هذه الأخيرة تقدم خدمات للعصابات الاجرامية مقابل دفع الأموال مثل مرافقتها للقوافل التي تمر عبر الصحراء المحملة بقناطير المخدرات لتأمينها، وكذلك تقوم عصابات الجريمة المنظمة بمد الجماعات الإرهابية بأسلحة في إطار السوق السوداء لبيع الأسلحة²، وهذا ما يؤثر سلبا على الأمن الجزائري.

ثالثا- واقع منطقة الساحل الصحراوي: تمثل هذه المنطقة بالنسبة للجزائر عمقها الاستراتيجي، وحزامها الأمني ومعبرها الحيوي إلى القارة السمراء، وبالتالي فأى تهديدات أمنية تمس هذه المنطقة فإنها بالضرورة تهدد الأمن الجزائري. يمكن إيجاز أهم التهديدات الأمنية التي تعيشها منطقة الساحل في النقاط التالية:

1- امتدادات قبائل الطوارق³: تشترك الجزائر في تشكيل الفضاء الجغرافي العبر وطني الذي تستوطنه



قبائل الطوارق بالساحل الإفريقي كما توضحه (الخريطة رقم: 04=).

إن امتداد قبائل الطوارق على إقليم أكثر من دولة يطرح مشكلة الولاء.

أي هل ولاء الطوارق أساسه وطني أم عرقي أم ديني؟...تصبح هذه

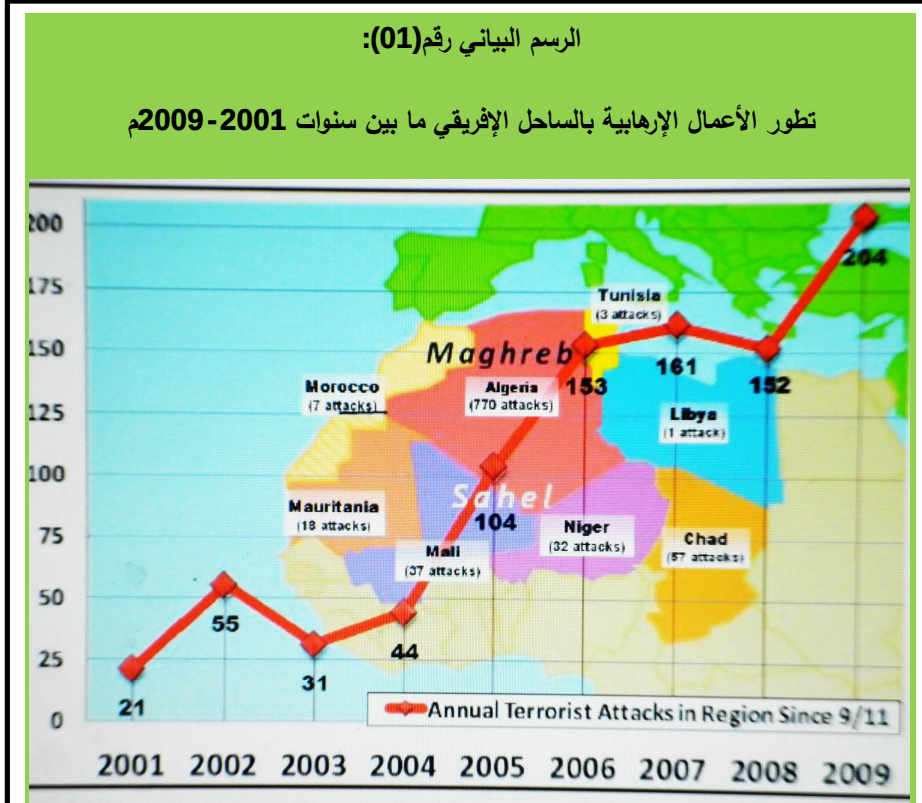
¹ - Marc Hessin, **Les nouvelles menaces :les relations nord-sud des années 1980 à nos jours**. Paris : éd Karthala,2001, p44.

² - Mounir B, **Le Sahel devenu une poudrière d'El Quaida : entre otage et cocaïne**. Journal Liberté, N°5300, Algérie, 07/02/2010,p03.

³ - منصور لخضاري، استراتيجية الأمن الوطني الجزائري. مرجع سابق الذكر، ص210.

المشكلة تهدد الأمن الجزائري كلما شعر طوارق الجزائر بأن انتمائهم لنظرائهم في البلدان الأخرى هو أكثر من انتمائهم للدولة الجزائرية، وما يحيي هذا الشعور ضعف التنمية بالمنطقة ، بالإضافة إلى إمكانية استغلال بعض الدول الأجنبية لهذا الواقع لتفكيك لحمة الدول الوطنية بهذه المنطقة (أحياء مشروع الدولة الصحراوية القديم الذي يعود إلى العشرينات من القرن العشرين).

2- تزايد النشاط الإرهابي¹: عرفت الأعمال الإرهابية في منطقة الساحل ارتفاعا ملحوظا منذ سنة



2001م كما يوضحه

الرسم البياني (رقم: 01)

قدر مجموع العمليات

الإرهابية المسجلة في

هذه المنطقة منذ سنة

2001م حتى سنة

2009م بـ 925 عملية.

السنوات التي شهدت

أكبر عدد من العمليات

هي : 2009م بـ 204

2007م بـ 161، 2006م

بـ 153، 2008م بـ 152

و 2005م بـ 104. أي

بمجموع 774 عملية ، يرجع هذا الارتفاع إلى التقارب الذي حصل بين الجماعات الإرهابية وتنظيم القاعدة إذ في سنة 2006م تم الإعلان عن انشاء "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي"، كما يرجع

المصدر: International Center for terrorism studies at the Potomac Institute for Policy studies, « Maghreb & Sahel terrorism :Addressing the Rising Threat From al-Qaeda & other Terrorists in North & West/Center Africa ».U.S.A, January 2010,p2.

نقلا عن: منصور لخضاري، استراتيجية الأمن الوطني الجزائري، مرجع سابق الذكر، ص212.

¹ - منصور لخضاري، استراتيجية الأمن الوطني الجزائري. مرجع سابق الذكر، ص 211.

إلى التحالف الذي أقامته هذه الجماعات وشبكات الإجرام الدولي، بالإضافة إلى انتشار الأسلحة (الأزمة الليبية) وقدرتها على التجنيد (استغلال التواجد الأجنبي، وفشل الأنظمة السياسية في تحقيق التنمية... في إقناع الشباب بأن أفعالها شرعية – الجهاد في سبيل الله - ...)

كان لتزايد وتيرة النشاط الإرهابي بمنطقة الساحل الإقليمي ارتدادا استراتيجيا وأثرا مباشرا على الجزائر، إذ بعد عملية اختطاف 32 سائحا ألمانيا بالجنوب الجزائري في فيفري 2003م من قبل الفرع الصحراوي لما كان يعرف بـ " الجماعة السلفية للدعوة والقتال" الناشط تحت إمارة المدعو: "عبد الرزاق بارة"، بدأت سلسلة أخرى من اختطاف الأجانب خاصة الأوروبيين - سياحا أو متعاملين أو مقيمين... - لغرض مقايضة حرياتهم بالمال المعبر عنه عند هذه الجماعات بـ "الفدية" التي وجدوا فيها مصدرا تمويليا مهما. الأمر الذي رأت فيه الجزائر بأنه يقوي هذه الجماعات والحل إذن ليس في مقايضتها و إنما في تجريم دفع الفدية لتجفيف منابع تمويلها، وهو ما اقترحتة الجزائر بل وأقنعت الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية على تبنيه، وكانت وراء هندسة قرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ 17 ديسمبر 2009م تحت رقم "1409" المانع تقديم الفدية للإرهابيين¹.

3- الهجرة غير الشرعية: تعيش دول الساحل الصحراوي في وضع يسوده الفقر، الجهل، الحروب... وهذا ما دفع سكانها إلى الهجرة إلى بلدان أخرى، وبذلك أصبحت الجزائر قبلة لهؤلاء المهاجرين ، حسب معلومات ميدانية، قد تم ترحيل ما معدله من 300 إلى 600 شخص من مرة إلى مرتين أسبوعيا ما بين شهري ديسمبر 2004م و جانفي 2005م بالمركز الحدودي "تينزاواتين" التابع إقليميا لولاية تمنراست والواقع أقصى الجنوب الجزائري مع الحدود المالية، ما يعني بأن ما معدله 3000 حالة شهريا تتم على مركز حدودي واحد². إلا أن ما تجدر الإشارة إليه هو أن الهجرة غير شرعية لديها عواقب وخيمة على الأمن الجزائري نظرا للتهديدات التي تفرزها على غرار انتقال الأمراض، أخطار الارهاب والتخريب والجريمة المنظمة العابرة للحدود...

¹ - Mhand Berkouk, «Il faut revoir notre concept de sécurité nationale». : journal El-Watan, Algérie, 27 octobre 2010.

نقلا عن:

منصور لخضاري، استراتيجية الأمن الوطني الجزائري. مرجع سابق الذكر، ص 211.

² - Ali Bensaâd , **Le Maghreb à l'épreuve des immigrants subsahariennes: immigration sur émigrations**. Paris: éditions Karthala, 2009, P 18.

نقلا عن:

منصور لخضاري، نفس المرجع، ص 215.

استنتاجات الفصل الأول:

➤ اتضح بعد فحص الأمن ابستمولوجيا بأنه مفهوم مثير للجدل، ففي شقه الاصطلاحي مثلا لا يوجد تعريف موحد متفق عليه من قبل جل الباحثين، وهذا ما دفع بغية فهمه إلى مناقشة مجموعة من التعاريف، كما استوجب تتبع تاريخ تطور الأفكار حوله.

هذا الاستنتاج يقود إلى طرح استنتاج ابستمولوجي آخر هو هل هناك علوم أمنية مستقلة بذاتها، أي لها منهج وموضوع خاص بها؟ الإجابة على هذا السؤال حسب ما جاء في البحث هي بلا، لأن الأمن كموضوع لديه العديد من الأبعاد (عسكري، سياسي، اقتصادي، اجتماعي...) جعله محل دراسة العديد من التخصصات على غرار العلوم السياسية والعلاقات الدولية، العلوم العسكرية والاستراتيجية، العلوم الاقتصادية، العلوم الاجتماعية... وفي حقل العلاقات الدولية مثلا النظريات التي تدرس الأمن لا يمكن فصلها عن تلك التي تدرس مواضيع أخرى كالنزاع، التعاون، القوة و المصلحة... إذن، إذا أريد أن يكون للدراسات الأمنية حقلا علميا مستقلا فالرهان هو في تطوير مناهج علمية عابرة للتخصصات.

➤ بينت دراسة مفهوم الأمن من مناظير العلاقات الدولية بأن الدراسات الأمنية قد عرفت "قطيعة معرفية"، فإذا كان أنصار الاتجاه التقليدي يحصرون الأمن في الدولة كمرجع وكوحدة تحليل أساسية، ويدرسون الواقع الأمني باعتباره شيء معطى وثابت لا يمكن تغييره و إنما الرهان فقط هو في كيفية تفسيره وقدرة التعامل معه، فإن أنصار الاتجاه المعاصر يرون بعكس ذلك، إذ يركزون في دراستهم للأمن على الانسان كوحدة تحليل أساسية، كموضوع وكهدف، كما اعتبروا بأن الواقع الأمني ليس معطى أو شيئا ثابتا، بل يمكن تغييره وإعادة بنائه.

➤ برز من خلال التحليل الجيوسياسي للمتوسط إشكاليين، الإشكالية الأولى تتعلق بتعريفه، أما الثانية تتجلى في هويته الإقليمية. فتعريف الفضاء المتوسطي يتراوح بين معيارين، المعيار الأول جغرافي لا يثير أي إشكال باعتبار أن الدول المشاطئة لحوض البحر المتوسط هي فقط الدول المتوسطية أما المعيار الثاني فهو استراتيجي يعرف الدول المتوسطية على أساس المصلحة بدلا من الجغرافية، وهنا تبرز إشكالية تعريف المتوسط أي مدى متوسطية الدول غير المشاطئة والتي تربطها المصلحة بالمتوسط. أما فيما يخص الإشكالية الثانية تبرز من خلال عدم وجود هوية إقليمية متوسطية مشتركة، مما جعل المتوسط يبدو كمجال للتنوع الإقليمي أكثر منه إقليم شامل موحد.

كما بينت الدراسة بأن أهمية المنطقة المتوسطية تبرز في عدة أبعاد على غرار البعد الجيوسياسي، الاقتصادي والحضاري، وما زاد من أهميتها التحولات في السياسة العالمية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م.

تجلى كذلك من خلال دراسة مفهوم البعد المتوسطي للأمن الجزائري بأن المتوسط كان عبارة عن جبهة انكشاف أمنية للجزائر عبر التاريخ، كما اتضح بعد استقلال الجزائر من الاستعمار الفرنسي بأن مسألة تأمين المتوسط بالغة الأهمية بالنسبة للجزائر، لأن الأمن الجزائري عموما والاقتصادي خصوصا مرهون اليوم بالاستقرار في المتوسط وهذا الأخير يشكل الطريق الوحيد تقريبا الذي عبره تتم مبادلات الجزائر التجارية مع الخارج منذ الاستقلال، سواء بالنسبة للواردات أو الصادرات. وما يثير إشكالية الأمن الجزائري أكثر في الفضاء المتوسطي هي استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة فيه وهذا ما سيتم التطرق إليه فيما يلي من البحث.

الفصل الثاني:

الجزائر واستراتيجيات النفوذ للقوى
الفاعلة في المتوسط: أي انعكاسات على
الأمن الجزائري؟

المبحث الأول:

الجزائر المتوسطة بين عوامل القوة والضعف

يتطلب فهم عوامل قوة وضعف الدولة الجزائرية في منطقة حوض المتوسط، دراسة هذه العوامل في أبعادها الجيوسياسية، الجيواقتصادية والجيواستراتيجية، وهذا ما سيتم التطرق إليه في إطار الثلاث مطالب التالية.

المطلب الأول:

العوامل الجيوسياسية

أولا- أهمية الموقع المتوسطي للجزائر:

يعتبر الموقع الجغرافي لأي دولة من بين المعطيات الثابتة في معادلة قوتها*، ومن خلال هذا الموقع تتحدد سياسات الدول الأخرى اتجاهها. فعلى هذا الأساس تبرز أهمية الجزائر في نظر الدول الأخرى من خلال أهمية موقعها المتوسطي الذي يتجلى في العناصر التالية:

1- تحتل الجزائر المرتبة التاسعة عالميا من حيث المساحة والأولى إفريقيا ومغاربيا، تشكل ما نسبته 40% من مجموع مساحة فضاء المغرب العربي و 47% من عدد سكانه ، كما أن الجزائر هي الدولة

* يرى "أحمد داود أوغلو" بأنه يمكن تطوير تعريفات مختلفة لتحديد ثقل الدولة وقوتها النسبية في مجال العلاقات الدولية، فإذا رمزنا لعناصر القوة في نظر دولة ما بالرموز التالية: القوة (ق)؛ المعطيات الثابتة (م ث)؛ التاريخ (ت)، الجغرافيا (ج)، عدد السكان (ع)، الثقافة (ف)؛ معطيات القوة المتغيرة (م ت)؛ القدرة الاقتصادية (ق ت)، القدرة التكنولوجية (ق ك)، القدرة العسكرية (ق ع)، يمكن التوصل إلى المعادلة التالية:

$$ق = (م ت + م ت) \times (ذ س \times خ س \times ر س)$$

يعبر (ذ س) عن الذهنية الاستراتيجية، و (خ س) عن التخطيط الاستراتيجي، و (ر س) عن الإرادة السياسية في هذه المعادلة.

$$(م ت) = (ت) + (ج) + (ع) + (ف)$$

$$(م ت) = (ق ت) + (ق ك) + (ق ع)$$

وبذلك تصبح المعادلة على الشكل التالي: $ق = [(ت + ج + ع + ف) + (ق ت + ق ك + ق ع)] \times (ذ س \times خ س \times ر س)$. لشرح أكثر أنظر: أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**. ترجمة محمد جابر تلجي وطارق عبد الجليل، ط2، بيروت: مطابع الدار العربية للعلوم، 2011م، ص35.

الوحيدة التي لديها حدود مع كل الدول المغاربية(تونس، ليبيا، المغرب، وموريطانيا)¹.

2- موقع الجزائر الوسط جعل منها نقطة اتصال ومحور التقاء بين قارتي إفريقيا وأوروبا، وفي هذا الإطار صرح الرئيس الأمريكي السابق "جون كينيدي" سنة 1963م بأن: "الجزائر تمثل مفتاح إفريقيا وشغلنا الأساس هو مضاعفة نفوذنا اتجاه هذه الدولة"².

3- امتداد الجزائر على شريط ساحلي يقدر بأكثر من 1200 كلم، جعلها تشكل واجهة بحرية تقدر بـ 57% من الطول الإجمالي للضفة الجنوبية للحوض الغربي للمتوسط من رأس "سبارتيل" (المغرب) إلى رأس "تيب" (تونس)، وبالتالي فهي من أهم مناطق الحركة البحرية على مستوى المتوسط³.

4- امتداد الجزائر جنوبا في الصحراء وامتدادها الواسع من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، أدى إلى تنوع أقاليمها المناخية و إلى تنوع البنية الجيولوجية التي ترتب عنها تنوع الموارد الطبيعية⁴.

5- يحمل سكان الجزائر الشمالية خصائص جنس البحر المتوسط المستمدة من البعد الجغرافي (لون بشرة تميل إلى اللون الأبيض) ومن البعد الحضاري (تعاقبت على الجزائر العديد من الحضارات كانت المنطقة المتوسطية قاسمها المشترك كالحضارة الفينيقية، الرومانية والحضارة العربية الإسلامية)⁵.

ثانيا - المكانة الدبلوماسية المتوسطية للجزائر:

تستمد الدبلوماسية الجزائرية قيمتها ومكانتها من الدور الذي أدته أثناء الثورة التحريرية أين تمكنت من إيصال صوت ثورة نوفمبر 1954م إلى الرأي العام العالمي والدولي. وبعد استقلال الجزائر مباشرة أدت دورا بارزا في مساندة قضايا التحرر، وقضايا العالم الثالث، وتقوى هذا الدور مع وصول الرئيس الراحل "هوراي بومدين" إلى السلطة في 19 جوان 1965م أين أصبحت الجزائر توصف بـ"معقل الثوار"، في هذه الفترة حقق الدبلوماسيون الجزائريون عدة انتصارات على غرار إعلان قرار تأميم المحروقات

¹ - Abdelhamid Merouani, « La dimension stratégique de l'Algérie dans l'ensemble méditerranéen : atouts, enjeux et limites ». In le Maghreb stratégique, 1^{er} partie, Jean Dufourcq , Collège de Défense de l'OTAN : Research Branche, Rome, Juin 2005, p 19.

² - Ibid.

³ - سمايل. ج، "العلاقات الدولية أمام رهان جديد: التحكم في الطرق البحرية وحمايتها". مجلة الجيش الوطني الشعبي، العدد 55، جوان 2009م، ص49.

⁴ - مبروك بشانية، مرجع سابق الذكر، ص71.

⁵ - <http://WWW.onefd.edu.dz>

المعلن عنه في 24 فيفري 1971م؛ التواجد في هيئة الأمم المتحدة والخطاب التاريخي للرئيس "بومدين" أمام الجمعية العامة لهذه الهيئة في أبريل 1974م، الداعي إلى إعادة بناء نظام دولي جديد عادل يقلص الهوة بين الشمال والجنوب¹. كما أبرز دورها في الوساطة والمصالحة بين العراق و إيران في إطار الحرب التي كانت بينهما والتي دامت ثمانية سنوات (1980م-1988م) للمجتمع الدولي مكانة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات.

إلا أن الفترة الممتدة بين سنة (1988م-2000م) عرفت الدبلوماسية الجزائرية تراجعاً بسبب الأزمة التي عاشتها البلاد (العشرية السوداء) أين اقتصر وانحصر هدفها ودورها في تجنب انهيار الدولة الجزائرية وفي تجنب العزل الدولي، وكذا الدفاع عن مبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية. بعد وصول الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في أبريل 1999م إلى السلطة ومع تراجع حدة الأزمة الأمنية نجح الدبلوماسيون الجزائريون في ارجاع الصورة الإيجابية للجزائر في المحافل الدولية، خاصة بعد الوساطة الناجحة بين إثيوبيا وأريتيريا التي كللت بعقد اتفاق سلم بينهما بالجزائر في 2000/12/12م.

كذلك، إن انتماء الجزائر إلى عدة فضاءات جيوسياسية اسلامية، مغربية، عربية، متوسطة وإفريقية مكنها بأن تكون نشطة في عدة منظمات دولية على غرار: "اتحاد المغرب العربي (UMA)"; "منظمة المؤتمر الإسلامي (OCI)"; "جامعة الدول العربية (LA)"; "الاتحاد الإفريقي (UA)"; "مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا (NEPAD)"; "الشراكة الأورو - متوسطة"; "الحوار المتوسطي مع حلف الناتو (NATON)"; "مجموعة الدول الأورو - مغربية (5+5)"... بالإضافة إلى عضوية الجزائر ومشاركتها في العديد من المنظمات الدولية على غرار: "منظمة الأمم المتحدة (ONU)"; "منظمة البلدان المصدرة للبترول (OPEP)"; "حركة عدم الانحياز (MNA)"... كما شاركت الجزائر كعضو ملاحظ في العديد من الاجتماعات الدولية على غرار "مجموعة الثمانية (G8)", "المبادرة الأمريكية حول الشرق الأوسط الكبير"²...

دخلت الجزائر على مستوى المتوسط في علاقات صداقة وحسن الجوار مع الدول المتوسطية

¹ - Akram Belkaid, « La diplomatie algérienne à la recherche de son âge d'or ».Revue de la politique étrangère française, 2009, p337.(<http://www.cairn.info>).

² - Abdelhamid Merouani, Op cit,p19.

ومشاركتها في مختلف المبادرات في هذا الفضاء بتركيزها على ضبط الخلافات والوقاية من التوترات. فهدف الدبلوماسية الجزائرية في المتوسط هو خلق انسجام بين المبادرات التي تم إعلانها بما يخدم المصلحة المشتركة، شريطة أنها تتماشى ومبادئها السياسية المؤسسة على مكافحة الإرهاب، وكل أشكال الجريمة المنظمة وكذلك مواجهة الفقر، الأمراض والآفات التي تحد من التنمية بالمنطقة¹.

ثالثا - محدودية العوامل الجيوسياسية:

1- العوامل المتعلقة بخصوصية الإقليم:

- **التصحّر:** تحتل الصحراء نسبة مرتفعة جدا من مساحة البلاد تقدر بـ 82,95%، وبذلك بات مشكل التصحر يمثل خطرا محدقا على الأقاليم المتاخمة للصحراء.

- **الجفاف:** تتعرض الجزائر لهذه الظاهرة نتيجة التذبذب الكبير الذي تعرفه كميات تساقط الأمطار في مختلف مناطقها، بحيث بلغت نسبة العجز في معدل تساقط كمية الأمطار بين (2001م-2002م) في كل من منطقة الشرق بـ (19,2%) ومنطقة الوسط بـ (14,8%)، ومنطقة الغرب بـ (24%). بالإضافة إلى هذه الظواهر الطبيعية التي تعاني منها الجزائر هناك ظواهر أخرى تؤثر سلبا على إقليمها على غرار: التلوث، الانجراف، زحف الجراد...

- **التوزيع غير المتوازن للسكان:** يزدحم سكان الجزائر في الشمال إذ ما نسبته 94% من مجموع السكان يقطنون المناطق الشمالية التي لا تزيد نسبتها عن 20% من المساحة الإجمالية للبلاد².

2- العوامل المتعلقة بمشكلة الحدود: فيما يخص مسألة الحدود، بعد استقلال الجزائر وبالضبط في

سنة 1962م أعلنت تطبيق مبدأ الإبقاء على "الوضع القائم" « **L'uti-possidetis** »، فقد أكدت الحكومة الجزائرية آنذاك بأن: "حدود الدول الحديثة يجب أن توضع وفق الحدود القديمة للمستعمرات السابقة التي استخلفتها الدول"، وهذا ما أكدت عليه في إطار منظمة الوحدة الإفريقية سابقا سنة 1963م (التأكيد على مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار)، فالجزائر ترى بأنه من دون

¹ - Fatma Zohra Fillali, Op cit, pp 42,43.

² - منصور لخضاري، "الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر". مرجع سابق الذكر، ص08.

استقرار الحدود فإن الدول بأكملها لن تستقر وبذلك أعلنت بأن ترسيم الحدود يحقق: تأكيد الاستقلال+ الأمن+ السلام. وبعد الترسيم تأتي مرحلة مد جسور التعاون لمحاولة تجاوزها¹.

إلا أن مسعى الجزائر هذا اعترضته العديد من المشاكل على غرار المطالبات الترابية المغربية والتي أدت إلى "حرب الرمال" سنة "1963م"، وما زاد من تأزم الوضع بين الجزائر والمغرب مسألة النزاع حول الصحراء الغربية؛ كذلك لا تزال الحدود البرية مع ليبيا غير مرسمة، وحدود المياه الإقليمية مع تونس غير متوافق حولها. أما الشريط الحدودي الصحراوي يطرح العديد من المشاكل على غرار: الاختراق (الطابع الخاص للمناطق الصحراوية صعبة المراقبة)؛ بعد مراكز التجمعات السكانية؛ خصوصية بعض السكان الرحل الذين يستمرون في حالة التنقل يجوبون المناطق حسب تقاليدهم متجاهلين الحدود الدولية. كذلك، إن استغلال الثروات والموارد الطبيعية والمعدنية القريبة من الحدود تثير نوع من الخلاف بين الجزائر ودول الجوار خاصة مع تونس وليبيا لأن التنقيب على النفط مثلا (خاصة التنقيب الأفقي) في منطقة حدودية يمكن أن يؤدي إلى نفاذ هذا المورد من أراضي دولة معينة إلى أراضي دولة أخرى.

3- العوامل المتعلقة بشؤون الحكم:

أ- الطبيعة شبه التسلطية للنظام السياسي الجزائري: يصف البعض النظام السياسي الجزائري، بأنه نظام هجين "شبه تسلطي" قام بانفتاح مراقب ومنافسة محدودة كوسيلتين يهدف من خلالهما للحفاظ على الوضع القائم بأقل التكاليف. في هذا الإطار النظام الجزائري طور قدرات لتحقيق هذا الهدف باستغلاله للمكاسب المعنوية (الشرعية الثورية، الشرعية المستمدة من إعلان الحرب ضد الإرهاب...) والمكاسب المادية (الريع النفطي)². أما العوامل التي يستند عليها النظام السياسي الجزائري للحفاظ على بقائه هي:

- **العوامل التاريخية:** يعتبر التاريخ عامل بنيوي ومحدد للممارسة السياسية الجزائرية، خاصة من حيث الاستناد والتحجج بالشرعية الثورية، وما يدل على ذلك هو عجز النظام على التجدد وهذا ما يتضح في

¹ - إبراهيم سعادة ، "الجزائر والأمن الإقليمي". رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2003م، ص35.

² - Louisa Dris Aït Hamadouche et Chérif Dris, « **De la résilience des régimes autoritaires : la complexité algérienne** ». L'Année du Maghreb [En ligne], VIII | 2012, mis en ligne le 09 octobre 2012. consulté le 05 juin 2014. (<http://anneemaghreb.revues.org/1503>).

التباعد بين قيادة شائخة (أغلبها تنتمي إلى ما يسمى بالعائلة الثورية) ومجتمع شاب.

- **العوامل السوسيو-اقتصادية:** البنية القبلية والجهوية للجزائر، بالإضافة إلى الريع النفطي.

- **العوامل السياسية والأمنية:** إذا كانت الشرعية الثورية قد ساهمت في تكريس الطبيعة شبه التسلطية للنظام الجزائري فإن أمانة الحياة السياسية خاصة بعد حرب الجزائر ضد الارهاب، هي الأخرى تبرر الممارسات التسلطية لهذا النظام بحجة الحفاظ على الأمن الوطني¹.

ب - هشاشة نظام الحكم: تبرز هشاشة النظام السياسي الجزائري من خلال ضعف درجة مشروعيته الناتجة عن ضعف فعاليته، وهذا ما تجلى بوضوح في سنوات التسعينات عندما تم إيقاف المسار الانتخابي في ديسمبر 1991م، أين دخلت الجزائر في عشرينية سوداء كادت أن تسقط النظام، بل أكثر من ذلك الدولة الجزائرية في حد ذاتها كانت مهددة بالانهيار، وذلك نظرا للانتكاسات التي خلفتها هذه الحرب (الآلاف من الضحايا، تخريب الاقتصاد الوطني، تمزيق المجتمع وغرس ثقافة ملؤها الحقد والكراهية...)، رغم تراجع هذا الوضع الأزموي نهاية التسعينات إلا أن النظام السياسي الجزائري لم يفلح في تحقيق التنمية ودفع عجلة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد على محرك واحد وهو النفط بنسبة كبيرة جدا تقدر بـ 97%.

ج - التحديات الداخلية والخارجية للنظام السياسي الجزائري: يعتبر تحقيق الأمن والتنمية من التحديات الأساسية التي تواجه النظام السياسي الجزائري، فحسب بعض الإحصائيات تقع الجزائر في المرتبة 93 حسب "مقياس التنمية على مستوى العالم لسنة 2013م" من بين 187 دولة شملها التصنيف، كما تقدر نسبة السكان تحت خط الفقر بـ 23% سنة 2006م، وبالنسبة للشفافية تقع الجزائر في المرتبة 94 من بين 177 دولة، مما يعني تفشي الفساد والرشوة؛ ارتهان الاقتصاد الجزائري كله لتصدير الطاقة مما يكرس تبعيته للخارج... كما يعرف المشهد السياسي مؤخرا بعض الاحتجاجات (حركة بركات) تنادي بعدم تمديد العهدة الرئاسية و بانتخاب رئيس للجمهورية غير قادر صحيا على تدبير شؤون الحكم... أما التحديات الخارجية التي تقف أمام النظام السياسي الجزائري في الراهن هي الأزمات التي تعيشها دول الجوار وانعكاساتها السلبية على الأمن الجزائري (الأزمة الليبية، التونسية، المالية...) ².

¹ - Ibid.

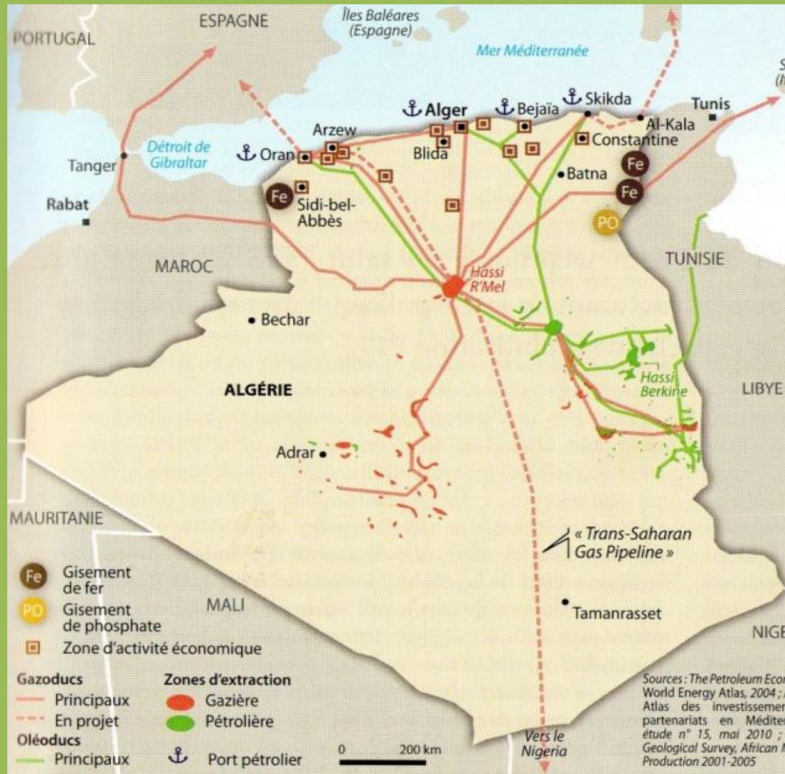
² - سيدي أحمد ولد أحمد سالم، فعاليات حلقة نقاشية: التحولات السياسية في الجزائر في سياق ترشح بوتفليقة لولاية رابعة. مركز الجزيرة للدراسات، 23 مارس 2014م، ص 03.

المطلب الثاني:

العوامل الجيو -اقتصادية*

أولا: المكانة والأهمية الطاقوية للجزائر

الخريطة رقم(05):أهم الموارد الطاقوية في الجزائر



المصدر:

<http://www.elmouradia.dz/arabe/infos/actualite/actualite.htm>

تمتلك الجزائر ثروات طبيعية

مهمة ومتنوعة (كما توضحه

الخريطة رقم(05)). تعد

احتياطات الجزائر من حيث

الغاز الطبيعي من بين

الاحتياطات الأولى عالميا

كما تملك ثروات باطنية

هائلة (البترول، الفوسفات،

الحديد، الزنك، الذهب،

اليورانيوم، التنغستن...).

*الجيواقتصاد هو مزج بين مصطلحين ذوي طبيعتين مختلفتين: الجغرافية والاقتصاد ، وهو ما يعني التعبير عن العلاقات الموجودة بين الفضاء الجغرافي والقوة والاقتصاد، كما يعبر عن انتشار الموارد الاقتصادية على تنوعها من موارد وثروات طاقوية وأسواق استثمارية واستهلاكية... على الأرض وربطها بالقوة، سواء قوة امتلاكها أو احتكارها أو استعمال القوة العسكرية أو الدبلوماسية للوصول إليها والتحكم فيها، فالجيواقتصاد يعنى بدراسة ظاهرة السعي لتوسيع الفضاءات الحيوية للدول لتأمين الموارد المختلفة. إن التحولات الجديدة التي ظهرت مع نهاية الحرب الباردة أدت إلى ظهور مصطلحات جديدة باتت تشكل صلب موضوعات الجيواقتصاد على غرار : جيوبوليتيك الطاقة، الرهانات الطاقوية، السلاح الاقتصادي... وهذا بعد بروز الاقتصاد كمحدد رئيسي للقوة على الساحة الدولية.

للتعمق في دراسة مفهوم الجيواقتصاد أنظر في المرجع التالي: جاك فونتانال، **العولمة الاقتصادية والأمن الدولي: مدخل إلى الجيواقتصاد**. ترجمة محمود براهيم، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009م.

-الاحتياطات الطاقوية: تحتل الجزائر في المشهد الطاقوي العالمي المرتبة الخامسة عشر فيما يخص الاحتياطات البترولية، والمرتبة الثامنة عشر من حيث الانتاج، والثانية عشر من حيث التصدير، أما قدراتها فيما يخص تكرير البترول تقدر بـ22مليون طن/سنويا. كما تحتل المرتبة السابعة في العالم من حيث الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي، والمرتبة الخامسة من حيث الانتاج، والمرتبة الثالثة من حيث التصدير بعد كل من روسيا وكندا. انطلاقا من هذه الأرقام تبرز الجزائر كبلد طاقي مهم في الفضاء المتوسطي، مكانتها مهيمنة، خاصة من حيث انتاج الغاز الطبيعي. فالجزائر هي المورد الثالث للاتحاد الأوروبي من حيث الغاز الطبيعي والرابع من حيث التزود بالطاقة.

-الطاقات المتجددة: تزخر الجزائر بموارد جد مهمة من حيث الطاقات المتجددة خاصة فيما يتعلق بكل من الطاقة الشمسية والهوائية. إمكانات الطاقة الشمسية تتراوح بين 2650 و3500 ساعة /سنويا، أما فيما يخص المتوسط السنوي لانتشار أشعتها تتراوح بين 1700كيلوواط/م²/سنويا في المناطق الساحلية و 2650 كيلوواط/م²/سنويا في المناطق الجنوبية والمناطق الصحراوية. فيما يتعلق بالطاقة الهوائية سرعة الرياح تتراوح حسب المناطق بين 2 إلى 8 م/ثا¹. رغم هذه الإمكانيات إلا أن استغلالها يبقى محدودا...

ثانيا - أداء الاستثمار الأجنبي المباشر:

جدول رقم(03): يبين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين 1995 و2010م (الوحدة: مليار دولار)

السنوات(م)	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
التدفق	0,25	0,27	0,26	0,50	0,507	0,438	1,96	1,065	0,634	0,882
السنوات(م)	2005	2006	2007	2008	2009	2010				
التدفق	1,081	1,79	1,66	2,59	2,76	2,29				

المصدر: لوعيل بلال، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي". مجلة الاقتصاد، العدد04، 2008، الجزائر، ص135.

¹ -Lyes Berrached, « Etude prospective de la demande d'énergie finale pour l'Algérie à l'horizon 2030 ». Mémoire présenté en vue de l'obtention du diplôme de Magister , option Management des projets énergétiques , université M'Hamed Bouguara- Boumerdes-, Faculté des sciences de l'Ingénieur, Ecole Doctorale en énergétique et développement durable,2010,pp 16,17.

يمثل الجدول رقم(03) مقدار تدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (1995-2010م) حيث شهد ارتفاعا ملحوظا هذه الفترة إذ انتقل من 0,25 مليار دولار سنة 1995م ليصل إلى 0,507 مليار دولار سنة 1999م، ثم انخفض سنة 2000م إلى 0,432 مليار دولار ليرتفع بعدها بوصوله إلى 2,9 مليار دولار سنة 2009م. وفي سنة 2001م كانت الجزائر ثالث وجهة لهذا الاستثمار في إفريقيا بعد كل من جنوب إفريقيا والمغرب الأقصى مع العلم بأن إفريقيا على المستوى العالمي ليست منطقة جاذبة للاستثمار مقارنة مع أوروبا الوسطى والشرقية وآسيا إذ سجل 2% فقط من التدفقات العالمية. كما تعددت الدول المستثمرة في الجزائر، ومن أهم الدول المستثمرة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة الممتدة من سنة 2000م إلى سنة 2005م هناك فرنسا بـ 339183 مليار دولار، الصين بـ 210548 مليار دولار، الهند بـ 177294 مليار دولار، مصر بـ 2902,25 مليار دولار...

تجدر الإشارة بأن نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر تعرف تطورا ملحوظا نتيجة لعدة أسباب على غرار تحسن الأوضاع الأمنية، انتهاج سياسة اقتصاد السوق، انخفاض قيمة اليد العاملة، انخفاض سعر الطاقة... لكن هذه النسبة تبقى ضئيلة مقارنة بالإمكانات المتوفرة في الجزائر: سوق الاستهلاك، سوق العمل، سوق المواد الأولية¹...

ثالثا - محدودية العوامل الجيواقتصادية: نقمة الموارد الطبيعية

تعتبر نظرية "المرض الهولندي"^{*} من بين النظريات المهمة التي قدمت تفسيرات لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية. ترى هذه النظرية بأن ارتفاع أسعار أو مخرجات قطاع الموارد الطبيعية يؤدي إلى

¹ - عبد الحميد حمشة ، "دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر -". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم الاقتصاد، 2012-2013م، ص115.

^{*} في أعقاب التجربة التي شهدتها هولندا خلال الفترة الممتدة من (1959-1975م) أين تم اكتشاف كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي في المناطق التابعة لها في بحر الشمال والتي سرعان ما ترتب عنها تراجع كبير في الاقتصاد الهولندي وانكماش في قطاع الصناعة التحويلية خاصة. فكانت المجلة البريطانية "The Economist" في أحد أعدادها الصادرة سنة 1977م هي أول ما أطلق تسمية المرض الاقتصادي الهولندي على هذه الأعراض التي ظهرت في الاقتصاد الهولندي، وهذا ما دفع بالعديد من الاقتصاديين حينها لمحاولة فهم هذه الظاهرة الغريبة التي تتلخص في التأثيرات السلبية لتضاعف صادرات الموارد الطبيعية على قطاعات الاقتصاد الأخرى وخاصة قطاع المنتجات الصناعية. وبما أن انتعاش صادرات الموارد الطبيعية وارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية ظاهرة دورية تحدث في المدى القصير ، لهذا يسمى "بالمرض-Disease".

ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وتراجع في انتاج وصادرات القطاع المنتج (الصناعي والفلاحي) والذي يؤدي في المدى الطويل إلى انخفاض في النمو الاقتصادي، كما ترى بأن للجانب السياسي دور مهم في تفسير ضعف الأداء الاقتصادي لمعظم البلدان المصدرة للموارد الطبيعية، لأنه في الواقع وفرة الموارد تؤدي إلى زيادة تدفقات الإيرادات المالية في يد الحكومة، وهذا له تداعيات على الإدارة الاقتصادية والمالية في هذه البلدان، لأن هذا الربح يعيد توجيه الحوافز الاقتصادية للأفراد للمشاركة في التنافس على الوصول إلى الإيرادات النفطية (سلوك البحث عن الربح - Rent Seeking) بعيدا عن الأنشطة الانتاجية التي تدعم النمو الاقتصادي، والجزائر تعتبر من بين هذه الدول التي تمتلك وفرة في الموارد البترولية من جهة وتراجع في التنمية الاقتصادية من جهة أخرى¹.

يعتبر قطاع المحروقات محرك الاقتصاد الجزائري، فنسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام لم تتوقف عن الارتفاع حيث قفزت من 29% سنة 1995م إلى 48,86% في سنة 2005م، كما أن الصادرات خارج نطاق المحروقات بقيت مستقرة عند مستويات منخفضة، بينما أدت مساهمة صادرات البترول في مجموع الصادرات 98,05% سنة 2005م، كما أن الجباية البترولية تمثل أكثر من 70% من مداخيل الدولة وهذه الوضعية لهيكل الاقتصاد الجزائري لم تتغير منذ الاستقلال حتى الوقت الحالي.

نتج في الجزائر عن الاعتماد على ريع الموارد الطبيعية ما يسمى "بالعقلية الريعية - Rentier Mentality" وهي عقلية ناتجة عن وجود خلل في العلاقة السببية بين العمل والعائد، أين يصبح الدخل أو العائد لا يرتبط بالعمل في الدوائر الانتاجية أو تحمل المخاطرة، وإنما يصبح بمثابة "ربح مفاجئ - Windfall Gain" يرتبط بالحظ أو بالوضعية الاجتماعية، ووجود هذه العقلية الريعية إلى جانب إرث الاديولوجية الاشتراكية يمثلان عاملين مهمين في تفسير فهم الصعوبات التي تواجه الاقتصاد الجزائري حاليا في التحول نحو اقتصاد السوق².

إن الاقتصاد المسير مركزيا يعتبر أهم مصدر للريع، فالحصول على مناقصة مثلا في ظل هذا النظام لا يخضع للمنافسة باعتبار أن في هذا النظام لا وجود لقانون المنافسة، وإنما الأمر يتطلب وسيط، وبالتالي يصبح الفساد كشكل خاص من أشكال البحث عن الربح في ظل الاقتصاد المركزي،

¹ - سيدي محمد شكوري ، "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري". أطروحة مقدمة لنيل شهادة

الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2011-2012م. ص04.

² - نفس المرجع، ص107.

وبالتالي من المفروض أنه بتطبيق الاقتصاد الحر الذي يستند على قوانين المنافسة تتخفف معه ظاهرة الفساد، لكن المفارقة في الجزائر كانت توسع وانتشار ظاهرة الفساد خلال مرحلة الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق.

يبين "مؤشر إدراك الفساد - **Corruption Perception Index**" الذي تنشره سنويا المنظمة غير الحكومية لمكافحة الفساد (الشفافية الدولية) أن تقيط الجزائر انخفض من 3,2 إلى 2,8 من 10، ويرى محلي مخاطر الفساد والخبراء في مناخ الأعمال أن نقطة أقل من 3 من 10 تعني مستوى جد مرتفع للفساد في مؤسسات الدولة.

اعتبر ممثل الشفافية الدولية أن الفساد في الجزائر بلغ مستوى خطيرا وأن الجزائر أصبحت من بين أكبر البلدان فسادا في العالم، حيث انتشرت الرشوة في مختلف دواليب الدولة والمؤسسات وازدادت الخروقات المسجلة في الصفقات العمومية خلال السنوات الأخيرة، نتيجة إقدام بعض المسؤولين على منح صفقات عمومية بالتراضي، على غرار الفساد الذي مس شركة صوناطراك، و إنجاز الطريق الوطني شرق غرب، بالإضافة إلى الفضائح المالية و على رأسها فضيحة بنك الخليفة، والبنك الصناعي والتجاري الجزائري ، وصندوق الامتياز الفلاحي، وفساد قطاع الصحة الذي صنفته منظمة الشفافية الدولية في تقريرها الخاص بالفساد في قطاع الصحة في صدارة القطاعات الأكثر استفحالا لمظاهر الفساد والرشوة في الجزائر من خلال ما نعتة التقرير "ممارسات مالية شاذة" و"مظاهر اختلاس وسرقة وابتزاز" في تسيير أموال الصحة العمومية في الجزائر، خلال السنوات الأخيرة، كما ركز بوجه خاص على مختلف إدارات المؤسسات الاستشفائية العمومية وسوق الدواء معتبرا أنها "مسرح الفساد المفتوح وتحويل المال العام"¹...

بناء على ما سبق يتضح بأن اعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد الطبيعية فقط (البترول والغاز الطبيعي) ساهم إلى حد كبير في تكوين بنية مؤسساتية غير ملائمة يسودها الفساد، الرشوة، المحسوبية... والتي كانت من بين أهم الأسباب التي عرقلت سياسات الإصلاح الاقتصادي وأدت إلى إخفاق الجزائر في بناء اقتصاد منتج ومتنوع، وبالتالي فالاقتصاد الجزائري يعاني حقيقة من نقمة الموارد.

¹- نفس المرجع، ص 108.

المطلب الثالث:

العوامل الجيوستراتيجية

أولا - المكانة العسكرية للجزائر بين دول الجوار:

جدول رقم(04): مقارنة القدرات العسكرية للجزائر ودول الجوار

البلد	القوات البرية		القوات الجوية		القوات البحرية	
	الجند	المدرعات	الجند	الطائرات الحربية	الجند	البوارج و الغواصات
						البوارج
الجزائر	110000	1050	14000	125	6000	03
المغرب	175000	380	13000	55	8000	03
موريتانيا	15000	35	300	10	600	01
ليبيا	-	-	-	-	-	-
تونس	27000	80	4000	15	4500	06
مالي	7300	30	-	10	-	-
النيجر	5200	130	100	08	-	-
المجموع	339500	1705	31400	223	19100	13

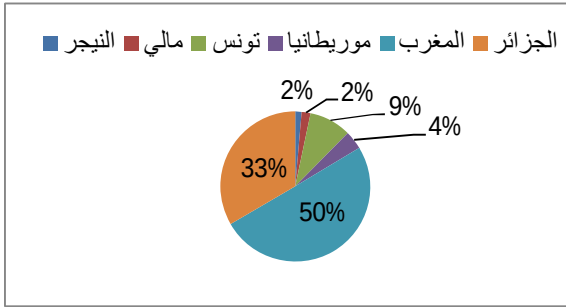
المصدر: إعداد الطالب بالاستناد على معلومات موجودة في المرجع التالي:

Pascal Boniface, op .cit pp 300, 311, 312, 313, 314, 377,381.

ملاحظة: فيما يخص ليبيا يرى الباحث (Pascal Boniface) بأنه لا توجد معلومات ذات مصداقية حولها خاصة في مجال التسلح بفعل الأزمة التي تعيشها منذ زوال نظام القذافي، هذه الأزمة جعلت النظام الليبي غير متحكم في السلاح الذي تسرب إلى جهات متعددة غير نظامية، وهذا ما منع من تقديم إحصاءات حول الترسانة العسكرية الليبية.

الرسم البياني رقم (02): دائرة نسبية تمثل عدد الجند لكل من

الجزائر ودول الجوار



المصدر: الجدول رقم (04)

يلاحظ من خلال الدائرة النسبية رقم (01) أن

الجزائر تحتل المرتبة الثانية من حيث عدد الجند بـ

130000 جندي أي ما يعادل نسبة 33% أما المرتبة

الأولى من نصيب المغرب بـ 196000 جندي ما نسبته

50% أي تفوق الجزائر بـ 66000 جندي أي بنسبة

17%، أما الدول الأخرى مجتمعة لا يتعدى عدد

جنودها 64000 جندي بنسبة تمثيل تقدر بـ 17%.

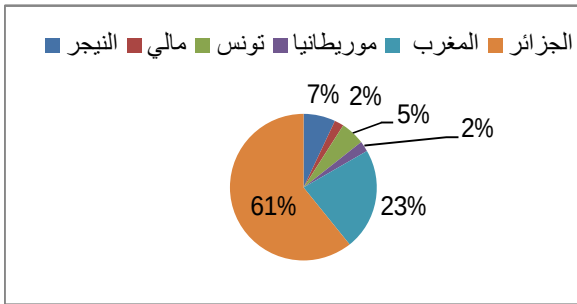
يستنتج بأن الجزائر لديها أقل عددا من حيث الجند بالمقارنة مع المغرب رغم أن مساحة هذا

الأخير التي تقدر بـ 544650 كلم² أصغر من مساحة الجزائر التي تقدر بـ 2381741 كلم²¹، وهذا ما

يعطي أفضلية للمغرب في التحكم في إقليمه مقارنة بالجزائر.

الرسم البياني رقم (03): دائرة نسبية تمثل العتاد العسكري

لكل من الجزائر ودول الجوار



المصدر: الجدول رقم (04)

أما فيما يخص العتاد، كما توضحه الدائرة النسبية رقم

(02) فإن الجزائر تحتل المرتبة الأولى بنسبة 61%

يليها المغرب بنسبة 23%، أما الدول الأخرى مجتمعة

لا يتعدى نسبة العتاد لديها 16%، ويستنتج من خلال

هذه المعطيات بأن الجزائر لديها أفضلية في مجال

التسلح. إذ الميزانية السنوية التي تخصصها الجزائر

للتسلح بلغت سنة 2013م 8610 مليون دولار ما يعادل نسبة 4,46% من الناتج الداخلي الخام (PIB)

بزيادة تقدر مقارنة بالسنة الماضية (2012م) بـ 43,7%، أما المغرب قدرت ميزانية تسلحه لنفس السنة

(2013م) 3340 مليون دولار ما يعادل نسبة 3,31% من (PIB) بزيادة تقدر بـ 1,1%. يلاحظ بأن

ميزانية تسلح الجزائر لسنة 2013م تفوق نظيرتها المغربية بـ 5270 مليون دولار أي بنسبة 72,05%.

¹ - Pascal Boniface, op .cit pp300-312.

هذه الزيادة في ميزانية التسلح الجزائرية يبررها زيادة مداخيلها بفعل ارتفاع سعر النفط من جهة وزيادة حجم التهديدات المحيطة بها من جهة أخرى.

تجدر الإشارة إلى أن الجزائر تكون أكثر قوة في إطار اتحاد المغرب العربي باعتبارها عضو في اتفاقية الدفاع المشترك التي تم المصادقة عليها في مراكش سنة 1989م. فإذا تم افتراض وجود جيش موحد في إطار هذا الاتحاد فإن عدد قوته ستفوق 372000 جندي مزود بـ 1545 مدرعة، و 205 طائرة حربية، و 13 بارجة بحرية و 04 غواصات. إلا أن تحقيق هذا الاتحاد يبقى أمر جد صعب لعدة أسباب منها غياب الإرادة السياسية و الصراع الجزائري المغربي حول الصحراء الغربية والتنافس بينهما حول الزعامة الذي يبرز في إطار تنافسهما في السباق نحو التسلح¹، ناهيك عن الأزمات التي تعيشها المنطقة حاليا (الأزمة الليبية، التونسية، تداعيات واقع الساحل الصحراوي، الارهاب، الجريمة المنظمة...)

ثانيا - التجربة الجزائرية في الحرب على الإرهاب:

ارتكزت الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في القضاء على "العصابات المسلحة" على عدة جوانب:

الجانب العسكري والسياسي: شكل اندلاع العنف المسلح حدثا مفاجئا بالنسبة للقيادة العسكرية خصوصا والنخبة الحاكمة عموما، كما لوحظ بأنه يوجد عجزا واضحا في التكيف مع طبيعة العمليات القتالية التي تستهدف قوات الأمن والدرك والجيش: حرب العصابات، حرب المدن، الاغتيالات، الهجوم على الثكنات، نصب الكمائن... لذلك أظهرت قوات الأمن والدرك ضعفا كبيرا في مواجهة هذه العصابات في الفترة (1992م-1993م) وهذا ما يؤكد الجنرال "محمد معيزة" بقوله: "لم يكن نظام تكوين الدرك والأمن يستجيب لهذه المعطيات الجديدة (حرب العصابات)"². كما أن قوات الجيش كانت متمركزة أساسا في الجنوب والجنوب الغربي، إذ كان ثلثا القوات متواجدة في قاعدتي بشار و تندوف، هذه القوات الثقيلة مدربة على خوض معارك كلاسيكية ضد جيوش أخرى عدوة، وبالتالي ليست مؤهلة لمواجهة حرب العصابات وحرب المدن التي تعتمد عليها العصابات المسلحة. فالقادة العسكريون كما يقول الجنرال

¹ - Habib Kherroubi, « **Frontière d'espoir de Mohamed VI** ». le Quotidien, N° 4228, Algérie, 08 Novembre 2008, p 02.

² - Mohamed Maiza, « **L'engagement de l'armée nationale populaire face au terrorisme** ». Algérie : colloque international sur le terrorisme du 1 à 2 Décembre 2002.

نقلا عن: عبد القادر مشري، "النخبة الحاكمة في الجزائر (1989-2002م)". أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007-2008م، ص 344.

"مجدوب لكحل عياط" : كانت لهم الشجاعة على توقيف المسار الانتخابي (سنة 1992م) لكن لم تكن لديهم ورقة طريق للمستقبل¹.

هذا الواقع دفع بقيادة الجيش الوطني الشعبي إلى إنشاء سنة 1993م وحدات مختصة بمكافحة العصابات المسلحة تحت قيادة الجنرال العماري، تتكون من أحسن عناصر قوات الجيش والأمن والدرك، قدر عددها عند انشائها بـ 20.000 جندي ووصلت إلى 60.000 جندي سنة 1996م والتي كان لها دور كبير في القضاء على العصابات المسلحة في المدن وطردها إلى الجبال، إلا أنها لم تستطع تخليص المناطق شبه حضرية والريفية من ضربات هذه العصابات ، وعليه تم الاهتمام إلى أسلوب آخر في مواجهتها يتمثل في خصخصة العنف المسلح، وذلك بإنشاء مليشيات الدفاع الذاتي.

إن إثبات فعالية الاستراتيجية الأمنية التي تبناها قادة الجيش الوطني الشعبي تبرز من خلال المقارنة الكمية بين التطور العددي لأسلاك الجيش والأمن والدرك والمليشيات من جهة، وبالتطور العددي في صفوف العصابات المسلحة من جهة أخرى كما يلي:

الجدول رقم (05): يمثل التطور العددي للعصابات المسلحة

السنة						اسم التنظيم المسلح
1992م	1993م	1994م	1995م	1996م	1999م - 2002م	
2000	4000	27000	40000	بعض العشرات	-	عدد أفراد الجيش الاسلامي للانقاذ
2000	3000	22000	10000	-	700	عدد أفراد الجماعات الاسلامية المسلحة

المصدر: « Algérie 1992-2002 : une nouvelle économie politique de » Marian R.Loui,

violence ».Maghreb-Machrak, N°175, Printemps2003, p63.

نقلا عن: عبد القادر مشري، مرجع سابق الذكر، ص347.

¹ - Mohammed Chafik Mesbah, « L'armée algérienne face au défi de la transition démocratique ». CIDOB : Institut Espagnol des Etudes Stratégiques, 13 Juin 2011, p05.

الجدول رقم(06): يمثل تطور القوة العددية للأسلاك النظامية وغير النظامية.

نوع السلك النظامي وغير النظامي	القوة العددية في الفترة(1992م-1998م)
الجيش الوطني الشعبي	160.000 إلى 200.000
الدرك الوطني	25.000 إلى 100.000
الأمن الوطني	20.000 إلى 125.000
وحدات النخبة المضادة للعصابات المسلحة	15.000 إلى 60.000
الحرس البلدي والمليشيات بكل أنواعها	15.000 إلى 300.000

المصدر: Marian Loui, op cit,p63 نقلا عن: عبد القادر مشري، مرجع سابق الذكر، ص348.

يتضح من معطيات هذين الجدولين ما يلي:

1- عرفت العصابات المسلحة زيادة في عناصرها إذ بلغت ما بين سنتي (1996-1998م) 40.000 عنصر بعدما كان عددها لا يتجاوز 2.000 عنصر سنة 1992م، يرجع سبب هذا الارتفاع إلى الاستراتيجية القمعية للنظام، بالإضافة إلى أن بعد الإفراج عن معتقلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحلة - الذين كان عددهم يقدر بنحو 27.000 معتقل - في دفعات متتالية أدى إلى التحاق أغليبتها بالجبال، إذ التحقت أكثريتهم بجيش الإنقاذ واختار بعضهم الجماعات المسلحة الأخرى¹.

2- يلاحظ بأنه هناك تجنيد كبير في صفوف القوات النظامية إذ انتقلت من 235.000 إلى 785.000 مجند، أي بزيادة تقدر بأكثر من ثلاثة مرات عما كانت عليه قبل بدأ العنف المسلح وتقوم قوات الجيش الإسلامي للإنقاذ والعصابات الإسلامية المسلحة بأكثر من 15 مرة، وهذا التفوق العددي للقوات النظامية سوف يعمل على ترجيح كفة الانتصار لصالحها على حساب العصابات المسلحة.

3- يلاحظ بأن عدد أفراد الجماعات الإسلامية المسلحة عرف تناقصا في الفترة الممتدة من (1995-1998م) بمعدل النصف أي من 22.000 إلى 10.000 عنصر ويرجع هذا الانخفاض إلى سببين رئيسيين، أولا: الضربات التي تلقتها هذه الجماعات من قبل أفراد الجيش الوطني الشعبي وأسلاك الأمن الأخرى، وثانيا عمليات الاختراق التي قامت بها أجهزة الأمن الوطنية، والتي أدت إلى تفكيك الجماعات المسلحة، ولم يبق في صفوفها سوى 700 عنصر سنة 2002م.

¹ - عبد القادر مشري، مرجع سابق الذكر، ص348.

بداية من سنة 1996م دخلت النخبة الحاكمة في تفاوض مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وفي صيف 1999م تم الاتفاق على حل الجيش الإسلامي للإنقاذ مقابل أن تضمن الدولة لعناصره العودة إلى الحياة المدنية العادية وهذا يدخل في إطار سياسة الوئام المدني التي انتهجتها النخبة الحاكمة آنذاك بهدف الكف عن إراقة الدماء و إرجاع السلم للبلاد¹. لقد نجحت القيادة السياسية والعسكرية على الصعيد الأمني بالقضاء على العصابات المسلحة بتفكيكها وعزل ما تبقى منها في الجبال من جهة، ومن جهة أخرى نجحت في اقناع قادة الجيش الإسلامي للإنقاذ على ترك القتال، كما فتحت بابا للإصلاح في إطار سياسة المصالحة الوطنية.

2- الجانب الاعلامي: اعتمدت القيادة السياسية والعسكرية في حربها ضد الجماعات الإسلامية المسلحة على استراتيجية الحرب الاعلامية والنفسية، وهذا ما سيوضح فيما يلي:

- إنشاء لجنة تفكير لإعداد مخطط يهدف إلى الدعاية بنشويه صورة الخصم و إضفاء الطابع الإرهابي على أعمال الجماعات الإسلامية المسلحة مع اقناع الرأي العام الوطني والدولي بذلك.
- التحكم التام في المعلومات الأمنية، بإنشاء مركز الاتصال والبيت التابع للمديرية العامة للبحث والأمن.
- تجريد أفعال هذه الجماعات عن طابعها الديني وربطها بأهداف ودوافع دنيوية محضة.
- الاستدلال بشهادات "التائبين" عن الأفعال الارهابية التي تقوم بها الجماعات الإسلامية المسلحة، فمثلا صرح أحد التائبين قائلا: "لقد عشت الفظاعة بدل الأخوة المزعومة للإخوان في الإسلام هم وحوش لا علاقة لهم بالإسلام، إنهم غير إنسانيين وغلاظ ويرفضون المناقشة المبنية على المنطق".
- عقد محاضرات تنتشطها شخصيات معادية للجماعات الإسلامية المسلحة تهدف إلى ضم وتحالف الأنتلجنسيا الوطنية و الغربية مع النظام وتأييده ونزع أي اتهامات عن الجيش...²

ما تجدر الإشارة إليه هو أن الاستراتيجية الإعلامية التي اعتمدتها القيادة السياسية والعسكرية قد نجحت إلى حد كبير في إحداث تصدعات وانقسامات طالت الجماعات المسلحة، كما أدت إلى إضعافها وتفكيكها ونزعت أي صفة شرعية عن أعمالها، بل أصبحت أعمالها تصنف في خانة الأفعال الارهابية.

3- الجانب الاقتصادي والاجتماعي: لما أثبت الواقع عدم جدوى سياسة "الكل الأمني" في القضاء على العصابات المسلحة، لجأت السلطات إلى انتهاج سياسة اقتصادية واجتماعية شملت ما يلي:

¹ - نفس المرجع، ص 349.

² - نفس المرجع، ص 360.

-استهداف البرجوازية الإسلامية المتوسطة من جهة والفئات الاجتماعية الفقيرة من جهة أخرى، فالأولى احتوتها الحكومة بفضل الليرة الاقتصادية لتجفيف الموارد المالية للعصابات المسلحة، والثانية تم تأطيرها بفضل سياسة الإعمار والتشغيل التي باشرتتها الحكومة منذ السنوات الأولى من الأزمة الأمنية، وبذلك سوف يتم تطويق العصابات المسلحة وعزلها بشكل نهائي عن المجتمع مما يمنع الدعم المالي والبشري والمعلوماتي لها، كما تم إدماج أمراء العصابات المسلحة "التائبين" في اقتصاد السوق وتبويض أموالهم عن طريق الاستثمار، مما يجنب إمكانية تحالف هؤلاء الأمراء مع المهربين وشبكات الاجرام...

- تجنيد الشباب البطل في صفوف قطاع الجيش الوطني الشعبي وأسلاك الأمن الأخرى، إذ وصل عدد المجندين سنة 1998م 785000 جندي بعدما كان عدد هم سنة 1992م يقدر بـ 235000 جندي، كما لجأت قيادة الجيش إلى محاولة إقناع المجندين في صفوفه والذين اقتربوا من إنهاء فترة الخدمة الوطنية بإمكانية الاحتفاظ بهم- عن طريق عقود عمل مؤقتة - لمواصلة العمل رفقة الجنود المحترفين. كما سعت الحكومة إلى توظيف أكثر من 400000 شخص عام 1995م، بالإضافة إلى رفع نسب النجاح في امتحان شهادة البكالوريا من أجل إدماج الشباب الثانوي في المنظومة الجامعية، وبالتالي تجنب ترك هؤلاء الشباب كأدوات يسهل التلاعب بها من طرف العصابات المسلحة وتجنيدتها في صفوفها.

- قامت الحكومة في الجانب الاجتماعي -في سعيها لكسب دعم الفئات الاجتماعية الفقيرة- إلى بناء المساكن، والتخفيف من أزمة السكن، وجندت لتحقيق هذا الهدف موارد مالية معتبرة بفضل دعم الدول الغربية، خاصة فرنسا، وتمكنت الحكومة في الفترة الممتدة (1994-1995م) من إنجاز حوالي 180000 وحدة سكنية بكلفة مالية تقدر بأربعة ملايين من الدولارات¹.

ما يمكن الوصول إليه هو أن العصابات المسلحة -مع التغيرات الداخلية والدولية- وجدت نفسها معزولة عن السكان ومحاصرة من قبل قوات الأمن مما أدى إلى القضاء على معظمها وما يدل على هذا هو تراجع نشاطاتها مقارنة بالسنوات الأولى لاندلاع الأزمة، وبذلك خرجت القيادة السياسية والعسكرية منتصرة من هذه الأزمة التي كلفت "عشرية سوداء" في تاريخ الجزائر راح ضحيتها الآلاف من أبناء الشعب الجزائري، ناهيك عن الخسائر المادية و الآثار المعنوية السلبية التي خلفتها. إلا أن ما تجدر الإشارة إليه هو أن رغم هذه السلبات التي خلفتها هذه الأزمة مكنت الدولة الجزائرية من اكتساب تجربة في التعامل مع النزاعات الداخلية، وفي كيفية مواجهة الجماعات الإرهابية.

¹ - لويس مارتيناز، الحرب الأهلية في الجزائر. ترجمة محمد يحياتن ، الجزائر: منشورات مرسى، 2000م، ص ص، 210، 211.

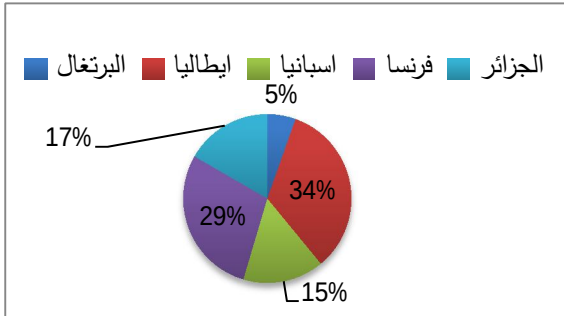
ثالثا - محدودية العوامل الجيوستراتيجية: الجزائر ودول الضفة الشمالية، ميزان قوى مختل

جدول رقم (07): مقارنة القدرات العسكرية للجزائر وبعض الدول من الضفة الشمالية

البلد	القوات البرية		القوات الجوية		القوات البحرية	
	الجند	المدرعات	الجند	الطائرات الحربية	الجند	البوارج و الغواصات
						البوارج
الجزائر	110000	1050	14000	125	6000	03
فرنسا	130500	250	52500	290	40500	18
اسبانيا	78000	450	21200	185	22000	11
ايطاليا	184500	320	43000	225	34000	06
البرتغال	25500	110	7200	30	9700	05
المجموع	528500	2180	137900	855	112200	43

المصدر: إعداد الطالب بالاستناد على معلومات موجودة في المرجع التالي: Pascal Boniface, op .cit pp.

الرسم البياني رقم (04): دائرة نسبية تمثل عدد الجند للجزائر وبعض دول الضفة الشمالية.



المصدر: الجدول رقم (07)

143,146,151,164.

يلاحظ من خلال الدائرة النسبية رقم: (03) أن

الجزائر تحتل المرتبة الثالثة من حيث الجند بنسبة تمثيل

تقدر بـ 17% أي ما يعادل 130000 جندي بعد كل من

إيطاليا (34%) وفرنسا (29%)، تليها كل من إسبانيا

بـ 15% وأخيرا البرتغال بـ 5%. يتجلى ضعف الجزائر

من حيث عدد الجند مقارنة بهذه الدول في مسألة تأمين إقليمها الشاسع الذي يبلغ 2381741 كم²، أما

مساحة هذه الدول مجتمعة تقدر بـ 1450300 كم²¹، أي أن الجزائر لوحدها تفوقها بـ 931441 كم²، في

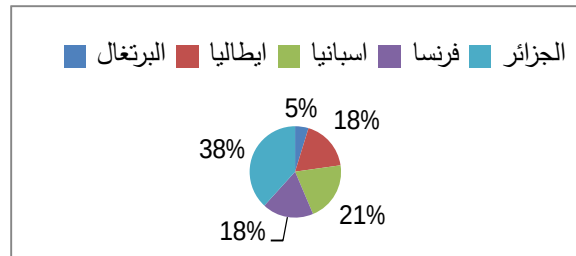
حين أن عدد جنود إيطاليا لوحدها يفوق عدد جنود الجزائر بـ 131500 جندي والأمر نفسه بالنسبة

¹ - Pascal Boniface, op .cit pp 143,146,151,164.

لفرنسا التي تفوقها بـ 93500 جندي، كذلك، إن الجزائر تعيش في ظل واقع تسوده العديد من المشاكل الأمنية (مشكلة الحدود، واقع منطقة الساحل الصحراوي، الأزمة الليبية والتونسية، الإرهاب...) في حين دول الشمال لا تعاني من حدة ونفس هذه المشاكل.

إن المقارنة بين فرنسا والجزائر مثلا من الناحية الجيوستراتيجية يبين بوضوح الاختلال في توازن القوى الموجود بين الجزائر ودول الضفة الشمال، ففرنسا دولة نووية، ومن بين الدول المتقدمة إذ يبلغ مساهمتها في الناتج الداخلي الخام العالمي بـ 4,06% أما الجزائر لا تساهم إلا بـ 0,25%، كذلك إن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في الجزائر يقدر بـ 4533 دولار، أما في فرنسا فيقدر بـ 39502 دولار أي تفوق الجزائر بأكثر من ثلاث مرات. كذلك إن ميزانية الدفاع الفرنسية السنوية تقدر بـ 58800 مليون دولار في حين نظيرتها في الجزائر تقدر بـ 8610 مليون دولار أي تفوقها بأكثر من ستة مرات¹.

الرسم البياني رقم (05): دائرة نسبية تمثل حجم العتاد العسكري لكل من الجزائر وبعض دول الضفة الشمالية.



المصدر: الجدول رقم (07)

أما فيما يخص المقارنة من حيث العتاد العسكري كما توضحه الدائرة النسبية رقم (04) يتبين بأن الجزائر تحتل المرتبة الأولى بنسبة تمثيل تقدر بـ 38%، تليها إسبانيا بـ 21%، ثم فرنسا وإيطاليا بنسبة تمثيل 18% لكل واحدة منهما، وأخيرا البرتغال بنسبة 5%.

تجدر الإشارة إلى أن هذا التفوق الجزائري من حيث العتاد العسكري مرده إلى امتلاك الجزائر لقوات برية تقدر بـ 1050 مدرعة في حين الدول الأخرى مجتمعة تمتلك 1130 مدرعة، أما فيما يخص القوات الأخرى (القوات الجوية والقوات البحرية) فإن الجزائر تحتل المرتبة الأخيرة كما هو موضح في الجدول رقم (07). و بذلك يظهر بأن طبيعة السلاح الذي تمتلكه الجزائر هو ذو طبيعة دفاعية ومعظمه مستورد ولا يفي لغرض تأمين إقليمها الشاسع ولا لمواجهة التحديات الأمنية التي تعيشها ، في حين أن دول الضفة الشمالية، فنوعية سلاحها هو ذو طبيعة هجومية ومحلي الصنع (السلاح الجوي والبحري) وذات نوعية جيدة باعتبار أن جل هذه الدول هي من بين الدول المتقدمة تكنولوجيا، وهذا ما يمكن أن يشكل خطرا على الجزائر، مع العلم بأن التاريخ يبين بأن هذه الدول سبق لها وأن احتلت دول الضفة الجنوب على

¹ -Ibid, pp 147-300.

غرار احتلال فرنسا للجزائر. بناء على ما سبق يتضح بأن محدودية العوامل الجيوستراتيجية تجعل الجزائر تواجه معضلة محدودية الامكانيات مقابل تعاظم التحديات الأمنية.

المبحث الثاني:

موقع الجزائر في هندسة استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط

يعالج هذا المبحث بالدراسة موقع الجزائر في هندسة استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة في الفضاء المتوسطي، والتي تم حصرها في كل من استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، الاستراتيجية الأوروبية، وأخيرا استراتيجيات القوى الصاعدة المؤثرة في المنطقة (روسيا، الصين، تركيا واسرائيل)، وهذا ما سيتم التطرق إليه في إطار الثلاث مطالب التالية.

المطلب الأول:

موقع الجزائر في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية

أولا - مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في المتوسط:

يمثل عام 1783 م بداية الاهتمام الأمريكي بمنطقة المتوسط، وهو تاريخ الإمضاء على اتفاقات تجارية مع بلدان المغرب العربي¹، هذا الأمر لقي معارضة من قبل بريطانيا وفرنسا اللتان رأتا فيه مزاحمة أمريكية لهما في هذه المنطقة إلى درجة أن تلقى فيها قنصل فرنسا بالجزائر عام 1786م، تعليمة من حكومته تحثه فيها على منع التغلغل الأمريكي بكل الوسائل، إلا أن أمريكا قامت بعدها بفتح أول قنصلية لها بالمغرب في 1791م وإرسال سفينة حربية -لأول مرة- إلى المتوسط عام 1794م، كما قامت الحكومة الأمريكية بالإمضاء مع "باي" تونس على اتفاق تجاري مقابل تسليح أمريكا جيش تونس مجانا، تبعه الإمضاء على اتفاقات مماثلة مع كل من المغرب، الجزائر وليبيا، ثم في عام 1803م أرسلت

¹ - امير بوزيد ، "البعد المتوسطي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي": تنافس في إطار التكامل".

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010م، ص 327.

الحكومة الأمريكية أسطولا حربيا إلى ليبيا لتأديبها ولردع "تابليون الأول" (1769-1821م) حتى يقبل بالوجود الأمريكي في المتوسط.

وفي وثيقة لمجلس الأمن القومي الأمريكي تحت رقم (N.12NSC) وردت الإشارة إلى خلفية الاهتمام الذي أبدته أمريكا بالمتوسط، إذ جاء فيها: "إن ضفاف شمال إفريقيا هي امتداد لضفاف أوروبا الأطلسية و إفريقيا المتوسطية، وعليه فإنه لا يمكننا السماح بأن تسقط هذه المناطق في يد قوة معادية أو حتى تحت نفوذها غير المباشر، وبناء على هذا فإننا معنيون مباشرة باستقرار هذه المناطق"¹.

هذا و مع بداية الحرب الباردة وتشكل الأحلاف العسكرية وبروز المعسكرين الشرقي والغربي، ومعهما الصراع الإيديولوجي شرق - غرب، أقامت الولايات المتحدة سلسلة من القوات في كافة دول أوروبا الجنوبية المطلة على المتوسط بدءا بالبرتغال، اسبانيا، إيطاليا، قبرص، اليونان وتركيا فضلا عن شبكة من البنى التحتية والهاكل والتسهيلات العسكرية الأخرى، التي تمتلكها منظمة حلف الأطلسي وأمريكا معا. بالإضافة إلى تواجد الأسطول السادس (حوالي 30 سفينة حربية + أكثر من 27 ألف جندي) الذي تم نشره بالمتوسط في نهاية الأربعينيات في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة، وهو الأسطول الذي تعد تلك القواعد المشار إليها بمثابة مراكز تموين وتزود وانطلاق استراتيجية له.

تشكل هذه القواعد حزاما أمنيا يحمي أوروبا من جنوبها ويطوق كل تهديد قد يأتي من جنوب المتوسط. كما أن التجهيزات المتطورة التي تتحلّى بها هذه المنشآت والقواعد تجعل من الولايات المتحدة تراقب وتتحكم في كافة الاتصالات (التنصت والمراقبة عن بعد)، وعمليات العبور والملاحة من غرب المتوسط حتى شرقه².

كذلك، ومن خلال قواعد أمريكا العسكرية* في كل من مناطق: "روتا - Rota" بجنوب اسبانيا، بجزر الكناري، بمدينة قنيطرة بالمنطقة الغربية للمغرب، والتي تشكل مثلث استراتيجي ثلاثي الأبعاد، تتمكن الولايات المتحدة من التحكم في المدخل الغربي للمتوسط عبر مضيق جبل طارق من جهة، وتأمين الفضاء المتوسطي بكامله من جهة ثانية، وكذا اتخاذ قاعدة انطلاق جد حيوية نحو ما يعرف "مسرح

¹ - Jean Francois Daguzan, **les Etats Unis et la méditerranée**. Paris : publisud, 2000, pp 141-146.

² - اعمر بوزيد ، مرجع سابق الذكر، ص328.

للمعرفة كيفية توزيع القواعد الاستراتيجية ونقاط المراقبة الأمريكية في المتوسط أنظر الملحق رقم (01).

عمليات المتوسط الموسع" (أي الموسع نحو إفريقيا وشرق المتوسط)، باعتباره أيضا مسرحا لانطلاق قوات حلف الناتو في كل الاتجاهات (المغرب العربي، منطقة الخليج، الشرق الأوسط، المحيط الأطلسي والهادئ، البحر الأحمر وبحر الشمال والبلطيق...) من جهة ثالثة.

إن التواجد الأمريكي في المتوسط لم ينقطع بل هو دائم عبر الأسطول السادس، فهذا التواجد التاريخي الممثل بقوة لا تضاهيها قوة أخرى (عسكريا) جعل من الولايات المتحدة الأمريكية فاعلا متوسطيا بامتياز، وهذا ما يتجلى من خلال مشاركتها المحورية في إدارة النزاعات والصراعات بالمنطقة (الصراع العربي الاسرائيلي، الصحراء الغربية، البلقان...)، بالإضافة إلى مساهمتها في العديد من المبادرات المتوسطية على غرار " الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي"، كذلك إن الولايات المتحدة هي من يقود الأوروبيين في المتوسط¹ خاصة من الناحية الأمنية، وهذا ما تجلى أساسا من خلال استراتيجية نفوذها في المتوسط بعد فترة الحادي عشر من سبتمبر 2001م.

ثانيا - الاستراتيجية الأمريكية للنفوذ في المتوسط وآليات تنفيذها:

تجدر الإشارة في البداية إلى أن الأهمية الاستراتيجية التي يمثلها البحر المتوسط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هو أنه معبرا مهما للموارد الطاقوية الآتية من الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، كما أنه فضاء مهما لحركة القوة البحرية الأمريكية، وهذا ما برز عندما استغلته في حربها ضد أفغانستان، إذ أن حريتنا العبور في المتوسط وفي قناة السويس كانتا ركيزتين أساسيتين لقدرة الانتشار السريع للقوات الجوية والبحرية الأمريكية في مسرح العمليات في منطقة جنوب غرب آسيا، وبذلك فإن التواجد البحري الأمريكي الدائم في المتوسط وفي البحر الأسود بواسطة الأسطول السادس هو ركيزة مهمة لتموقع الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، وبالتالي فإن حماية خطوط الاتصالات البحرية والجوية أهميتها قدر أهمية تأمين مواقع تواجد وإنتاج الطاقة².

يتطلب فهم استراتيجية نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في المتوسط فهم أهم معالمها على المستوى العالمي والتي تركز على مجموعة من العناصر الأساسية التي تتجلى في كل من: السيطرة على الاقتصاد العالمي والأسواق المالية؛ التحكم ومراقبة جميع مصادر الثروة من مواد أولية ومصادر الطاقة؛

¹ - Abdenmour Benantar, « Le rôle des Etats Unis en Méditerranée : quel rôle américain en Méditerranée ? ». Med 2009.p43.

² - Sami Makki, « La stratégie américaine en méditerranée ». Confluence Méditerranée - N°40, Hiver 2001-2002, pp 126-129.

نفوذ وفعالية الشركات متعددة الجنسيات، والتحكم في المنظمات الدولية السياسية والأمنية والاقتصادية؛ الغزو والاحتلال ومراقبة مصادر الثروة الطبيعية بواسطة شبكة من القواعد العسكرية المنتشرة في كل أركان الكرة الأرضية¹. بناء على هذا الأساس، سيحاول فيما يلي تحديد موقع المتوسط في استراتيجية النفوذ الأمريكية مع تبيان آلياتها، بالتركيز على فترة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001م.

لا يمكن فهم الاستراتيجية الأمريكية في المتوسط بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001م دون

تحليل مضمون وثيقة "استراتيجية الأمن القومي الأمريكي- **National Security Strategy** " الصادرة في سبتمبر 2002م ومن أهم ما جاء فيها والذي له علاقة باستراتيجية نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في المتوسط ما يلي: القيام بضربات استباقية ضد الجماعات الإرهابية والدول التي تقدم لها الرعاية؛ اجهاض أي محاولة لاكتساب أسلحة الدمار الشامل، خاصة إذا تعلق الأمر بالدول المارقة، والجماعات الإرهابية؛ اعتماد التعاون الدولي عن طريق العمل المتعدد الأطراف في مواجهة التحديات الأمنية التي تهدد المصالح الأمريكية لكن هذا لا يمنع الولايات المتحدة الأمريكية من الاعتماد على قوتها الخاصة في مواجهة هذه التحديات؛ نشر الديمقراطية في كل أرجاء العالم، خاصة في العالم الإسلامي². إن اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الاستراتيجية أنتج أنواعا عديدة من الارتباطات في المنطقة المتوسطية، على غرار "المسار العملياتي النشط للئاتو- **NOAE**" الذي تم انشاؤه بعد 11 سبتمبر بفترة وجيزة، وهو نظام للمراقبة البحرية في المتوسط يستلزم تعاونا بحريا مضاعفا بين الئاتو وقوات الجزائر، المغرب وتونس، كذلك في 2005م طرح برنامج آخر يعرف بـ "مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء- **TSCTI**" يشمل هذه البلدان والذي قدرت ميزانيته بـ 60 مليون دولار سنويا، و هذا البرنامج هو امتداد لما عرف بـ "مبادرة الساحل- **PSI**" في 2002م الذي استهدف تدريب وتجهيز قوات كل من: مالي، موريتانيا، النيجر، والتشاد³.

ومن بين المشاريع الأمريكية في منطقة الساحل (باعتبارها تخوم لمنطقة المتوسط) هناك مشروع "القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا- **AFRICOM**" الذي أعلنه الرئيس جورج بوش في فيفري 2007م بهدف خلق إطار مؤسساتي يستوعب السياسات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في القارة الإفريقية

¹ - مبروك بشاينية، مرجع سابق الذكر، ص 70.

² - Robert J.Lieber, **The American Era : power and strategy for the 21 ST Century**. Cambridge University Press.UK,2005, pp 40-45.

³ - Khadija Mohsen- Finan, « **Les défis sécuritaires au Maghreb** ». France : IFRI, juin 2008, p05.

ويدعم التعاون الثنائي، الإقليمي والمتعدد الأطراف. إلا أن هناك من يرى بأن أسباب تفكير الإدارة الأمريكية في إقامة هذه القيادة يرجع إلى ثلاث تحولات استراتيجية هي: أولا التحالف الإرهابي بمنطقة المتوسط تحت اسم " القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، وتغيير استراتيجيته من النشاط المحلي إلى النشاط الإقليمي واستهدافه للمصالح الأمريكية في المنطقة. ثانيا تأمين مصادر الطاقة وعمليات التنقيب عن النفط والمعادن الثمينة. ثالثا تعاضد دور بعض القوى العالمية كالصين، روسيا وتركيا مما يجعلها في موضع تنافس مع هذه القوى. أما فيما يخص الآليات التي تعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية في بسط نفوذها بالمتوسط هي¹:

أ - آلية التدخل العسكري: وذلك من خلال تثبيت تواجد الأسطول السادس الأمريكي بالبحر الأبيض المتوسط وكذلك عن طريق استخدام حلف الناتو، والتفكير في انشاء قواعد عسكرية بالمنطقة على غرار قاعدة الأفريكوم .

ب - آلية التدخل السياسي: تعتمد هذه الآلية على مجموعة من الوكالات على غرار الوكالة الأمريكية للتنمية، وكالة الاستعلامات الأمريكية وبعثاتها العاملة في الخارج بهدف الترويج للمبادئ الديمقراطية الغربية وتشكيل نخب جديدة موالية للولايات المتحدة الأمريكية، كما أدخلت قضايا المرأة ومؤسسات المجتمع المدني، وقضايا حقوق الانسان في منطقة المغرب العربي كوسيلة للضغط على الأنظمة القائمة للسير في فلك الديمقراطية الغربية، والقبول بالحلول الأمريكية في هذه المجالات.

ج - آلية التدخل الاقتصادي: في هذا المجال لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى دبلوماسية التجارة كأداة للنفوذ في المتوسط خاصة في منطقة المغرب العربي، والتي قد اتضحت ملامحها منذ سنة 1998م عندما سعت إدارة "كلينتون" إلى تأسيس شراكة أمريكية مغاربية جديدة ارتكزت على الموقع الاستراتيجي والثروات الطبيعية وخطوط التجارة، وذلك عن طريق مبادرة "إيزنستات" التي عملت على دفع عملية اندماج المغرب العربي في الاقتصاد العالمي عن طريق تشجيع التبادل التجاري والاستثمارات الأمريكية في المنطقة، خاصة في مجال المحروقات والطاقة والمصارف. وقد تكثفت العلاقات الاقتصادية منذ سنة 2001م عبر التعاون الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المغرب العربي الثلاثة : تونس، الجزائر والمغرب وذلك عن طريق ما يسمى "بالبرنامج الأمريكي لشمال إفريقيا" حيث اشتمل في البداية

¹ - محمد أمين لعجال، "مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الأبعاد الأمنية الجديدة للمتوسط". جريدة الشعب، العدد 04، الجزائر :

مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، جوان 2008م، ص 23.

على تمويل نقدي أمريكي مقدّر بـ 4 مليار دولار أمريكي، نصفها للجزائر والباقي مقسم بالتساوي بين تونس والمغرب، وذلك لتدعيم الشراكة الأمريكية المغربية.

يتضح مما سبق بأن الأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط يعتبر من أولويات استراتيجية نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما تجلّى من خلال آليات تطبيقها بغية تأمين مصالحها الاقتصادية (الموارد الطاقوية بالأساس)، واستعدادها العسكري الدائم للتعامل مع التهديدات المهددة لمصالحها، خاصة تلك المتعلقة بالإرهاب، ولبلوغها هذا الهدف أصبحت ترى بأن القضاء على هذه الظاهرة يتطلب التعاون مع الدول التي لديها خبرة في مجال مكافحة الإرهاب والتي على رأسها الجزائر.

ثالثا - اهتمام استراتيجية النفوذ الأمريكية بالجزائر: الجزائر دولة محورية؟

تجدر الإشارة بأن الجزائر في إطار فترة "العشرية السوداء" التي عاشتها كانت معزولة على المستوى الدولي، كما كان من بدائل السياسة الخارجية الأمريكية اتجاهها مساندة مشروع بناء دولة اسلامية تكون بمثابة حارس وضامن لتدفق الموارد البترولية إليها¹، ولكن الأمريكيين ببرامياتهم المعروفة، بالتدرّج غيروا من تصورهم اتجاه الجزائر التي أصبحت كشريك مهم خاصة بعد اعتداءات نيويورك. بذلك استغلت الجزائر الفرصة لمحاولة اندماجها في الشراكة الأمريكية في حربها العالمية ضد الارهاب والتطرف... التي قادتها إدارة بوش، و قد عرفت بعدها العلاقات الأمريكية الجزائرية تطورا ملحوظا في عدة قطاعات. فالأفضلية الطاقوية والجيوستراتيجية للجزائر مكنت هذه الأخيرة من أن تصبح دولة محورية في المذهب الجديد لواشنطن².

يأتي الاهتمام الأمريكي بالجزائر في إطار التصور الأمني الأمريكي، الذي لا يفصل منذ هجمات الحادي عشر سبتمبر بين مكافحة الارهاب وتأمين مصادر النفط وطرق الامداد، كما يكمن سر هذا الاهتمام في أن الجزائر عانت وتعاني من ويلات الارهاب والعنف وبالتالي فهي أكثر استعدادا من غيرها للانخراط في المخططات الأمريكية في المنطقة، ولذلك تحاول واشنطن الاستفادة من هذا الوضع ولكن أيضا من خبرة جزائرية في مجال مكافحة الارهاب كونها البلد الوحيد في المنطقة الذي عرف هذه الظاهرة

¹ - Chauprade A., Thual F, **Dictionnaire de géopolitique**, Paris :Ellipses, 2001. Cité par :

Aomar Baghzouz, « **La compétition transatlantique face à l'enjeu maghrébin** ». Op cit.

² - Aomar Baghzouz, « **La compétition transatlantique face à l'enjeu maghrébin** ». Op cit.

وبحجم منقطع النظير¹. كذلك إن حقول النفط والغاز، والثروات المعدنية الأخرى كاليورانيوم والذهب والكوبالت والحديد الخام، جعلت الطموحات الأمريكية في الصحراء الجزائرية تزداد وما إصرارها على إقامة "قيادة أفريكوم" في الجزائر وخاصة في منطقة الصحراء لدليل على ذلك، فالولايات المتحدة الأمريكية ترى بأن من يتموضع في الصحراء الجزائرية يسيطر استراتيجيا على منطقة الساحل بل و على غرب إفريقيا².

لذلك، جعل الموقع الاستراتيجي للجزائر مستقبلها السياسي موضع اهتمام كبير بالنسبة لأمريكا وحلفائها الأوروبيين، خاصة فرنسا وإسبانيا، وذلك أن احلال نظام أصولي متشدد معادي للغرب محل النظام القائم يهدد أمن المتوسط برمته، وسيسبب اضطرابا في الأسواق الدولية للنفط والغاز مما سيؤثر على المستهلك الأمريكي، وسيهدد حاجيات إسبانيا، إيطاليا وفرنسا الطاقوية والاستثمارات الأوروبية في هذا البلد. فانهيار النظام الحالي يقلل كثيرا من الأمن في غرب المتوسط، ويؤثر على جيران الجزائر بتشجيع العناصر الإسلامية المتشددة، وعليه فإن أمريكا والأوروبيين يرون بضرورة تحسين المستوى المعيشي للجزائريين وتشجيع التسوية السياسية للحفاظ على الوضع القائم³.

يتضح إذن، أن هذه المقاربة صيغت خدمة للمصالح الأمريكية، فلما يقال الجزائر دولة محورية فمحورية بالنسبة لمن ولمصلحة من؟ ثم من يقرر أن تلك الدولة محورية؟ وما هو حجمها الحقيقي أو المفترض؟ وليس لأن الآخرين يقولون ذلك فالأمر بالضرورة حقيقي وحتما شيئا جيدا بالنسبة للجزائر. وعليه، فإن لهذه الأخيرة يعود تقدير وزنها الحقيقي، وعليها ألا تدع نفسها تتساق نحو لعبة الإغراء السياسي و/أو أن تغرق في النرجسية السياسية. وفي هذا الصدد يقول الأستاذ عبد النور بن عنتر⁴:

"إذا كانت الجزائر تريد أن تصير قوة إقليمية، فعليها أن تعيد بناء قدراتها المدنية والعسكرية كما

يتعين عليها ألا تغويها مفردات مثل الدولة المحورية. علينا ألا نغفل التمييز الكبير بين إدراك

الآخرين للجزائر وبين ما تمثله هذه الأخيرة أو ما تفرضه فعلا، وما تسعى إليه حقا. على

الجزائريين ألا تصرفهم أحلام اليقظة (النرجسية) عن مواجهة الواقع (الاستراتيجي)، وهذا هو

السلوك الذي يتعين اتباعه إذا كانت الجزائر تريد فعلا أن تكون دولة ذات الكلمة الفصل".

¹ - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. مرجع سابق الذكر، ص 74.

² - مبروك بشانية، مرجع سابق الذكر، ص 72.

³ - نفس المرجع، ص 62.

⁴ - نفس المرجع، ص 63.

المطلب الثاني:

موقع الجزائر في الاستراتيجية الأوروبية

أولا- مكانة الاتحاد الأوروبي في المتوسط:

تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي الذي يضم في عضويته سبعة وعشرين دولة، يشكل نموذجا لتجربة واقعية رائدة في مجال التكامل والاندماج على صعيد القارة الأوروبية خصوصا وعلى مستوى العالم عموما، ومن الملفت للنظر في هذه التجربة التكاملية أنها تمت بين دول تختلف شعوبها عن بعضها البعض في اللغة والثقافة والتاريخ والقومية، بل أكثر من ذلك كانت فيما مضى تحارب بعضها بعضا، مثل ما حدث في الحرب العالمية الأولى وكذلك في الحرب العالمية الثانية .

إلا أن هذا لم يمنع المفكرين، الشعوب والدول الأوروبية من التفكير في كيفية تجاوز خلافاتها واختلافاتها لصالح بناء البيت الأوروبي الموحد، وهذا ما تجلّى في الواقع من خلال انتهاج نهج تكاملي وظيفي جعل من أوروبا قوة عالمية كبرى بتقدمها الاقتصادي والتكنولوجي، ويرجع هذا النجاح بالأساس إلى ملائمة المنهج المستخدم، القدرة على ابتكار حلول غير تقليدية للمعضلات التنظيمية وتوفير سياق ديمقراطي أحاط بالتجربة التكاملية برمتها ووفر لها الحماية والقدرة على الاستمرار. وبهذا أصبحت التجربة التكاملية الأوروبية كنموذج مرجعي يمكن أن يقتدى به في محاولة انجاح أي عملية تكاملية¹.

فيما يخص مكانة الاتحاد الأوروبي في الفضاء المتوسطي فإنه يبرز كقوة كبرى انطلاقا من قوته اللينة (الأداة الاقتصادية) التي يتحرك من خلالها للتأثير في هذا الفضاء، بالإضافة طبعا إلى امتلاكه للأداة الصلبة من ناحية عضوية، بعض أعضائه في النادي النووي و انتماء أعضاء منه (فرنسا و بريطانيا) إلى نادي "الفيتو" الأممي في مجلس الأمن (البلدين المذكورين) و انتماء كثير من أعضائه لمجموعة الكبار في العالم (السبعة ثم الثمانية، إلى جانب روسيا)، و هي: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا².

إن الاتحاد الأوروبي يؤدي دورا استراتيجيا وجيوسياسيا مهما في المتوسط وذلك يرجع بالإضافة إلى قوته خاصة في شقها المعياري (نقل المعايير في مجال العدالة والشؤون الداخلية مثلا) إلى العلاقات

¹ - حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004م، ص 581.

² - محمد سي بشير، مرجع سابق الذكر، ص05.

التاريخية، الاقتصادية، الاستراتيجية والثقافية التي تربط دوله بدول جنوب المتوسط. فالاتحاد الأوروبي هو المورد الأساسي لبلدان الضفة الجنوبية، كما يعتبر الوجهة المفضلة لهجرة سكان الجنوب¹...

إن الأفضلية التي منحها الاتحاد الأوروبي لأوروبا (توحيد البيت الأوروبي) لا يعني عدم وجود نقاط ضعف فيه ، فهناك من يرى بأن هذا الأخير شأنه شأن حلف الناتو حبيس إرادات دوله النافذة (فرنسا وألمانيا)، حتى وإن كان يريد أن يستقل بذاته مقدما نفسه كفاعل عالمي وكقوة معيارية، كما أنه عملاق اقتصادي قزم سياسي-عسكري، قام بوضع إمكاناته الاقتصادية تحت إدارة جماعية في إطار عملية تكامل واندماج هي الأرقى من نوعها في تاريخ البشرية، لكنه عجز إلى حد الآن عن استتساخ هذه التجربة سياسيا وعسكريا (خضوعه للحماية الأمنية الأطلسية)². فبناء على ما سبق يتضح بأن الاتحاد الأوروبي هو فاعل يعتمد بالأساس على قوته الاقتصادية والمعيارية في استراتيجيته نفوذه بالمتوسط.

ثانيا - الاستراتيجية الأوروبية للنفوذ في المتوسط وآليات تنفيذها:

إن أوروبا و بحكم الترابط الجغرافي - التاريخي الذي يجمعها بصفة المتوسط الجنوبية فإنه كان من البدهة أن تسعى إلى اتخاذ سلوك ما في التعامل مع الجار الجنوبي، وهو السلوك الذي يستدعي معه جملة من المواقف التي تعكس قناعة ما، أو سياسة ما، أو توجهها ما لدول الضفة الشمالية اتجاه مثيلتها الجنوبية، وعليه، فإنه يمكن القول أن لأوروبا سياسة متوسطة تقليدية تعود إلى أقدم العصور، لكنها كانت تفتقد إلى عنصري "النظامية" و"الشمولية" اللذان تعرفهما حاليا. إنها سياسة نشأت ثم تكونت، فتبلورت - وبعد ترسب تاريخي طويل لتبرز في نهاية مراحلها بطابعها النظامي الشامل، ثم و لتستقر بعد نضجها الكامل - وبغض النظر عن نقائصها والانتقادات الموجهة إليها - في تجلياتها النهائية الحالية في صورة ما يعرف بـ: "الشراكة الأور-متوسطة" بأبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، وبما تفرع عنها من سياسات تابعة أو مكملة (سياسة أوربا الجوارية + الاتحاد من أجل المتوسط).

¹ - Gérard Claude, *La méditerranée géopolitique et relations internationales*. Op cit, pp 203,204.

² - عبد النور بن عنتر، "الاتحاد الأوروبي: غلبة هموم الداخل على هموم الخارج". مركز الجزيرة للدراسات: تقارير، 04 مارس 2013م، ص06.

فالشراكة هذه تعد الخطوة التي انتهت أوروبا من خلالها إلى بلورة وتبني "سياسة متوسطة" واضحة المعالم، إما في أهدافها أو في مبادئها ووسائلها، وعليه فإن هذه السياسة ليست وليدة تاريخ محدد أو فترة محددة، وإنما هي نتاج سلسلة من التراكمات انتهت بعدها إلى صياغة واضحة وشاملة لها¹.

عموما هناك من يرى بأن أوروبا تسعى إلى تحقيق هدفين من خلال سياساتها و أدوات القوة التي تمتلكها، وهما: احتلال موقع القوة في النظام الاقتصادي العالمي و بالطبع في فضاء النفوذ التقليدي لها، أي الضفة الجنوبية عامة و المغاربية بصفة خاصة، و الانطلاق إلى احتلال موقع قوة في السياق العالمي للسيطرة/الهيمنة.

تكفي هنا الإشارة إلى المبادرات التي رسمت في الفضاء المتوسطي، للاطلاع على سياق الهيمنة الذي تنتهجه أوروبا في التعامل مع شؤون المتوسط، وكذلك لمعرفة استراتيجيات نفوذها. فقد تعددت تلك المبادرات و اتخذت أشكالا عديدة من حيث الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها لكن ذلك كله وفق منهجية مكرسة لهيمنة القوة و حماية وتوسيع مناطق النفوذ. وفيما يلي سيتم الإشارة إلى البعض من تلك المبادرات التي تعتبر بمثابة آليات لتنفيذ استراتيجيات النفوذ الأوروبية بالفضاء المتوسطي²:

- **الحوار العربي-الأوروبي:** انطلق في العمل مباشرة بعد التأثير الأوروبي من إجراءات الحظر العربي على النفط و الذي كان موجهها أساسا إلى أوروبا التي انحازت لإسرائيل في حرب أكتوبر 1973م.

- **مبادرة برشلونة المسماة بـ"الشراكة الأورو-متوسطة":** أثبتت فشلها بفعل اجترار أوروبا لسياق شراكة تحمي في إطاره مصالحها و بخاصة في الجانب الأمني، بالإضافة إلى تكريس عملية التطبيع الفعلي مع إسرائيل بدون رضوخ إسرائيل لشروط المبادرة العربية للسلام لعام 1982م (الأرض مقابل السلام).

- **السياسة الأوروبية للجوار:** اتخذها الاتحاد الأوروبي كأداة للتعامل مع حدوده الجديدة (توسعه في 2004م) ومعالجة المشاكل الخارجية الناتجة عن ذلك³، مع تثبيت الإدراك الأمني الأوروبي للتهديدات

¹ - بوزيد امعر، مرجع سابق الذكر، ص 147.

² - محمد سي بشير، مرجع سابق الذكر، ص ص 08-10.

³ - Abdenmour Benantar, « **Politique européenne de voisinage et le Maghreb** ». In Europe et Maghreb : voisinage immédiat, distanciation stratégique. Sous la direction de Abdenmour Benantar, CREAD, Septembre 2010, p 95.

و العمل على احتوائها في منشئها، وهذا ما لخصته سابقا الاستراتيجية الأوروبية لسنة 2003م* .

- **الاتحاد من أجل المتوسط:** هو المبادرة التي ولدت فاشلة باعتبار تحفظ ألمانيا عند إنشائها بإرادة "ساركوزية" خالصة، ثم باعتبار الانحياز الفرنسي لإسرائيل في حرب غزة لعام 2008-2009م ، و نتائج التغيير الذي حدث في الضفة الجنوبية بفعل سقوط النظام التونسي والمصري.

- **منتدى 5+5:** أنشئ بمبادرة فرنسية في عام 1990م، و توقف من جراء الأزمة الأوروبية-الليبية (بعد حادثة لوكربي و الحظر على ليبيا) و عاد للعمل في لشبونة البرتغالية عام 2001م شاملا لميادين أخرى غير "الدفاع و الأمن" و الذي كان الشغل الشاغل للطرف الأوروبي في المبادرة¹.

مما يلاحظ على تلك المبادرات أنها جميعا من رسم الجانب الأوروبي و بأنها الطرف المبادر بها مع غياب كلي للأطراف التي وصفت بأنها "الشريكة" فيها، مما يدل على أنها رسمت لبسط الهيمنة انطلاقا من أن الطرف الأقوى في المعادلة هو من يملك حق المبادرة بادراك شؤون المنطقة في كل النواحي، و تحويل تلك الادراكات إلى سياسات يكون على الطرف الأضعف أن يتلقى لها، ويقبل شروطها و ينفذ محتواها باعتبار أنه من يشترط عليه الرضوخ في المعادلة، ومما يزيد الأمر وضوحا الإشارة إلى أن مضمون جدول أعمال اجتماعات تلك المبادرات و مواعيد انعقادها لم يكن البتة من الشؤون التي تشترك في تحديدها الأطراف المعنية بها، بل تنفرد بها الأطراف المبادرة بها و هي الدول الأوروبية المتنفذة في سياق فرض السيطرة و/أو الهيمنة في الفضاء المتوسطي.

* حسب وثيقة الاستراتيجية الأمنية الأوروبية الصادرة سنة 2003م ، يمكن تلخيص التهديدات التي تواجه الاتحاد الأوروبي في كل من الإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل ، الصراعات الإقليمية، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، كما حددت أساليب التصدي لها في: التعاون الدولي عبر مقاربة مدنو-عسكرية، وبناء الأمن الجوّاري عبر تقوية التعاون العسكري مع دول الجوّار الأوروبي خاصة الجنوب متوسطة. وهذه الاستراتيجية كانت نتيجة لتبلور التقدير والتصور الأمني الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م. نقلا عن: عبد الرفيق كشوط، "مقاربة الاتحاد الأوروبي للأمن والدفاع وموقف الجزائر منها". جريدة الشعب، العدد 04، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، 04 جوان 2008م، ص30.

¹ - Salah Eddine Ben M'barek, « La coopération en Méditerranée Occidentale : 5+5, Bilan et perspectives », in VII Seminario Internacional sobre seguridad y defensa en el Mediterraneo. Conflictos regionales y setrategias de seguridad. Barcelona, CIDOB/Ministro de Defensa, PP 49-54.

ثالثا - الجزائر في اهتمامات استراتيجية النفوذ الأوروبية :

تجدر الإشارة في البداية إلى أن أوروبا هي الامتداد الجغرافي للجزائر عبر البحر الأبيض المتوسط، كما أن المصلحة التجارية وعامل الطاقة يربطهما (65% من التبادلات التجارية للجزائر تتم مع الاتحاد الأوروبي، النسبة الكبيرة من الطاقة الجزائرية تسوق إلى أوروبا)، وبالتالي يمكن اعتبار أن أهمية الجزائر بالنسبة للإدراك الأوروبي تتمثل في البحث عن تأمين موارد الطاقة التي تحويها الجزائر، تأمين السوق الجزائرية للسلع الأوروبية، ومحاولة التعاون لوقف التهديدات الأمنية والبشرية القادمة من جنوب المتوسط¹، إلا أن ما يجب التنويه إليه هو أنه لا يمكن فهم استراتيجية النفوذ الأوروبية اتجاه الجزائر، دون التطرق إلى دراسة الاستراتيجية الفرنسية باعتبار هذه الأخيرة تسعى دائما لأن تبقى منطقة المغرب العربي عموما والجزائر خصوصا منطقة نفوذها الخالصة، التي لا يجب أن يزاحمها فيها أحد.

أدت تصفية الاستعمار في أغلب المستعمرات الفرنسية والتي من بينها الجزائر إلى بروز حاجة ملحة للتفكير في استراتيجية احتواء هذه الدول الجديدة واستثمارها في تحقيق الأهداف العالمية لفرنسا سواء على مستوى عمليات الاستقطاب، التوقيع العسكري، ضمان الموارد الأولية الانتاجية أو الاستراتيجية واحتكار الأسواق المحلية لهذه الدول كمنافسة تجارية مربحة بحكم العلاقات التاريخية بين فرنسا وهذه البلدان، ووجود اتفاقيات ثنائية محافظة على المصالح الفرنسية. وهناك من يرى بأن فرنسا تريد من خلال بناء هذه الفلسفة الجديدة للتعامل مع مستعمراتها السابقة وعلى رأسها الجزائر تحقيق هدفين هما²:

1- المساهمة في تحمل المسؤولية التاريخية نحو المستعمرات السابقة بتقديم المساعدات المالية، التقنية والثقافية الضرورية لضمان استمرار الهياكل السياسية والإدارية والاقتصادية التي تخدم المصلحة الفرنسية.

2- خلق "مجال امتيازي - **Preferential Status** " لها في هذه الدول والاحتفاظ لنفسها بمكانة مهيمنة في تسيير واستغلال المجالات الاقتصادية لهذه الدول، أي أنها تريد أن تستبدل استراتيجية الهيمنة المباشرة باستراتيجية التحكم غير المباشر بتطوير آليات تشاور غير متكافئة قائمة على التعامل الظرفي في كل حالة بصفة تمكنها من استخدام آليات التهديد أو الاستمالة لتحقيق أعلى مستويات النفع في سلم العقلانية الفرنسية، ومن أجل تجسيد هذه الفلسفة على أرض الواقع تركز فرنسا على الأبعاد الاقتصادية

¹ - مبروك بشابينة، مرجع سابق الذكر، ص 72.

² - سالم برقوق، الاستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي. الجزائر: طاكسيج. كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2009م، ص 79.

والثقافية أساسا من أجل تحقيق مناطق نفوذ اقتصادية، واستمرار التبعية الثقافية للنخب الحاكمة في المستعمرات السابقة (الجزائر)، من أجل استمرار التواجد الثقافي الفرنسي الذي يشكل الوسيلة الأمثل لاحتواء المد اللغوي الأنجلوسكسوني والمد الثقافي الأمريكي اللذين يهددان مسار تحقيق "الاشعاع الثقافي العالمي الفرنسي - **La radiance culturelle universelle française** "، الذي يشكل الشرط الأول الضامن للارتقاء العالمي لفرنسا في ظل ضعفها المقارن اقتصاديا مع (الولايات المتحدة الأمريكية واليابان)، سياسيا (الولايات المتحدة) وعسكريا مع (الولايات المتحدة، روسيا وبريطانيا).

ولهذا عملت فرنسا على تبني مشاريع طموحة في المجال الثقافي سواء عن طريق انشاء شبكات المراكز الثقافية الفرنسية، أو عن طريق بناء شبكة تغطية إعلامية موسعة سواء عن طريق RFI و TV5، وأيضا بتقديم المساعدات المادية، التقنية والمعنوية للصحف المكتوبة باللغة الفرنسية لمنافسة تلك المكتوبة باللغة العربية. بالإضافة إلى تقديمها في إطار مؤسسات الفرنكوفونية دعما للإنتاج السمعي البصري والإبداعي القادر على ترقية رموز الثقافة الفرنسية وتخليدها، كما تعتمد فرنسا أيضا على المساهمة في إنشاء النخب الثقافية والاجتماعية والسياسية في هذه الدول عن طريق منح الدراسة الجامعية، أو منح التدريب العسكري والإداري أو عن طريق تمويل مشاريع المجتمع المدني خاصة تلك المرتبطة بالمرأة وحقوق الإنسان¹.

أما على المستوى الاقتصادي فكل المؤشرات التجارية والمالية تؤكد ثلاثة حقائق أساسية: استمرار التمرکز السلعي (المحروقات في الجزائر)، واستمرار التمرکز المعاملاتي بحيث تبقى فرنسا المتعامل الدولي الأول للجزائر واستمرار اختلال الميزان التجاري الجزائري في تعاملاتها التجارية مع فرنسا هو لصالح هذه الأخيرة. وحتى في إطار مشاركة فرنسا مع الاتحاد الأوروبي في رسم سياسة الشراكة الأوروبية متوسطة وتنفيذها كأحد أساليب احتواء المد الألماني في شرق أوروبا وكأحد استراتيجيات الارتقاء بالاتحاد الأوروبي لقطب عالمي منافس للولايات المتحدة الأمريكية، يخلق منطقة أوروبية متوسطة تشكل مدا استراتيجيا خاصة بأوروبا عموما وفرنسا خصوصا².

إن استراتيجية النفوذ الأوروبية في إطار متعدد الأطراف (الاتحاد الأوروبي) اتجاه الجزائر لا تختلف كثيرا في إطارها الثنائي (الاستراتيجية الفرنسية مثلا)، وهذا ما يتجلى من خلال سياسة نقل

¹ - نفس المرجع، ص ص 165، 166.

² - نفس المرجع، ص 166.

المعايير في مجال العدالة والشؤون الداخلية التي يسعى من خلالها الاتحاد الأوروبي إلى توسيع أكبر للحدود القانونية الأوروبية، وإقامة حزام من الأصدقاء ودول ذات حكم راشد تطبق وتؤمن بالقوانين الجديدة على أساس أنها قوانين وطنية لا أوروبية.

ومن تداعيات السياسة الأوروبية لنقل المعايير على الأمن القومي الثقافي والاجتماعي الجزائري مثلا، تبني الجزائر لقانون تجريم الهجرة سنة 2008م، بعدما كانت ترفضه رفضا قاطعا وباتا. وعليه، يوضح هذا التحول ثقل القوة المعيارية الأوروبية ومدى اختراقها لقوانين ومعايير الدول المغاربية بما فيها الجزائر حيث تنص الفقرة الأخيرة من المادة 175 من قانون العقوبات الجزائري على " معاقبة كل شخص يغادر الاقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود، وبالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة مالية من 20 ألفا إلى 60 ألف دينار"¹.

كذلك من بين آليات النفوذ التي يعتمد عليها الاتحاد الأوروبي اتجاه ما يسمى بـ "البلدان الثلاثية المتوسطة - PTM -" والتي من بينها الجزائر آلية المشروطة السياسية، أو ما يسمى بالمشروطة الديمقراطية المرتبطة بمبدأ مشروطة المساعدات (تقديم المساعدات مرهون بديمقراطية النظام) التي تسمح للاتحاد الأوروبي بنشر القيم والمعايير الأوروبية وبسط هيمنته. لكن الملاحظ في الواقع أن الاتحاد الأوروبي يوظف هذه الآلية في إطار "سياسة الكيل بمكيالين"، أي أن الاتحاد الأوروبي يقدم مصالحه والاستقرار الجهوي على ديمقراطية هذه الدول، وهذا ما يتضح جليا من خلال موقفه المتساهل ضد الجرائم التي ترتكبها إسرائيل في حق الشعب الفلسطيني، فأين هي المعايير والقيم التي يدافع عنها هذا الاتحاد؟²

¹ - صالح زياتي و أمال حجيح، مرجع سابق الذكر، ص 85.

² - Rezki Kara, « La conditionnalité démocratique dans les rapports euro-méditerranéens : entre la théorie et la pratique ». Mémoire en vue de l'obtention du diplôme de Magister en sciences politiques, Option : Organisations Politiques et Relations Internationales, Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, Faculté de droit et des Sciences Politiques, Département des Sciences Politiques et des Relations Internationales, Ecole Doctorale de droit fondamental et sciences politiques. 2012, pp 123,124.

المطلب الثالث:

النفوذ في التصورات الاستراتيجية للقوى الصاعدة بالمتوسط وموقع الجزائر فيها

أولا - التصورات الروسية بين النظرة الأمنية والطموحات الاستراتيجية:

ترتبط النظرة الروسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط بالأبعاد الأمنية الجديدة التي تعرفها هذه المنطقة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، فبعد أن استرجعت توازنها بفعل سقوط الاتحاد السوفياتي فهي تتحرك ولو بطيئا لاسترجاع مكانتها وهيبته في المنطقة، فالاستراتيجية الروسية في منطقة المتوسط يمكن استنتاج بعض نقاطها من خلال تحليل بعض الخطابات والتصريحات المتوالية للمسؤولين السياسيين والعسكريين، كوزير الخارجية ووزير الدفاع وغيرهم، كذلك من خلال الزيارات الرسمية وغير الرسمية التي يقوم بها القادة الروس إلى المنطقة ويمكن أن توضح فيما يلي¹:

- التواجد بصفة مستمرة في المنطقة، من جهة لتطمئن حلفاءها بتواجدها ودعمها لهم ومن جهة أخرى حتى تشعر الأطراف الأخرى وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية بتواجدها الفعلي في المنطقة، وحتى تؤكد هذا التوجه الجديد قامت روسيا في شهر جانفي 2008م بأكبر استعراض عسكري لها في عرض البحر المتوسط.

- تسعى روسيا لاستغلال إمكانياتها في مجال الطاقة خاصة الغاز باعتبارها تملك أكبر مخزون عالمي من هذه المادة لربط علاقات مع دول جنوب المتوسط من جهة بهدف ضبط أسعار هذه المادة وكيفية تسويقها، ومن جهة أخرى تسعى لأن تبقى دول أوروبا الغربية تابعة لها في هذا المجال حتى تكون ورقة ضغط في يدها لتوظيفها في علاقاتها السياسية، خاصة أثناء الأزمات (الأزمة الأوكرانية).

- روسيا أصبحت لا تفوت أي فرصة من أجل التعبير عن رفضها للسياسة الأمريكية في المنطقة، حتى وإن كان هذا الرفض لا يزال ضعيفا وغير مستقر على أرض الواقع، غير أن مواقفها غير المؤيدة للولايات المتحدة الأمريكية خصوصا مع سوريا، القضية الفلسطينية وكذلك فيما يخص القوات الأمريكية

¹ - لمي مضر الإمارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009م، ص 366، 367.

المنتشرة في حوض المتوسط، وهو الأمر الذي يؤكد الإرادة السياسية للقادة الروس للعودة بقوة كفاعل رئيسي إلى الساحة الدولية بما فيها المنطقة المتوسطية.

- تعتمد الاستراتيجية الروسية في المنطقة على محاولة منع احتواء الولايات المتحدة الأمريكية للمتوسط وذلك من خلال تطويق الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلسي، ومن أجل بلوغ هذا الهدف تنتهج أسلوبا دفاعيا يتمحور حول تأمين أمنها من الجنوب خاصة فيما يتعلق بحماية حدودها والولوج إلى المياه الدافئة عن طريق مراقبة المضائق (البوسفور والدردينيل)¹، بالإضافة إلى تعميق و تأمين حرية الملاحة وحركة التجارة مع الدول المتوسطية بما يكفل الحفاظ على المصالح الروسية.

بناء على ما تقدم يبرز بأن القادة الروس يفكرون دائما حول دائرة النفوذ والسيطرة، ويطمحون لأن يجعلوا بلدهم أكثر تأثيرا سواء في فضائه الإقليمي والعالمي².

أما فيما يخص اهتمامات روسيا بالجزائر فيبرز من خلال اعتبار هذه الأخيرة الشريك العسكري الأول لروسيا (سوق مهم لبيع الأسلحة)، وهذا راجع إلى أن روسيا هي الوريث الحقيقي للاتحاد السوفياتي الذي كانت تجمعه بالجزائر عدة علاقات، ترجع جذورها إلى فترة ما قبل الاستقلال في إطار تدعيم الحركات التحررية، وبعد الاستقلال بتبني الجزائر النهج الاشتراكي. كما أن الأزمة الأمنية التي كانت تعيشها الجزائر في التسعينات، دفعت بالدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض حصار عليها في مجال بيع الأسلحة وبذلك أخذت الجزائر تبحث عن مصادر تمويل أخرى فوجدت روسيا التي مولتها بأسلحة ما يعادل قيمته 1,4 مليار دولار³.

¹ - Bastien Alex et autres, « **Ambitions stratégiques américaines, britanniques et russes en Méditerranée** ». Rapport final N°52, Paris : Institut de Relations Internationales et Stratégiques (IRIS), 2013, p31.

² - Victor Bernard et autres, « **Russie : quelle stratégie de puissance ?** ». France : base de connaissance (bdc), Décembre 2006, p01.

³ - Louiza Driss Ait Hamadouche, « **Les relations Algéro-Américaines sous la prise du terrorisme** ». in Les Etats Unies et le Maghreb, regain d'intérêts, sous la direction de Abdennour Benantar, CREAD (Algérie), 2007, p156.

ثانيا - الحضور الصيني والدور التركي:

منذ إعلان الإصلاحات الاقتصادية الكبرى من قبل "دان كسجو ينغ" سنة 1978م عرفت الصين مرحلة نمو اقتصادي لم يشهده التاريخ العالمي من (2001م إلى 2010م)، ارتفع المتوسط السنوي للنمو الاقتصادي الصيني إلى 10,48%، وبذلك سبقت الصين اليابان لتصبح ثاني قوة اقتصادية عالمية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ثلاث سنوات فيما بعد أصبحت الصين محل الولايات المتحدة الأمريكية كأول قوة تجارية عالمية¹.

هذا التغير على المستوى الاقتصادي أحدث تغييرا للصين على المستوى الاستراتيجي، فمن جهة عرفت زيادة في النمو الاقتصادي ومن جهة أخرى أصبحت تابعة كلية للتجارة الخارجية. لمواجهة هذه التحديات انتهجت الصين سياسة "الصعود السلمي" (طمأنة شركاء الصين بطبيعة قوتها السلمية) كما شرعت في تحديث ترسانتها العسكرية لتأمين فضائها وتأمين الطرق البحرية، بما فيها الطريق الذي يربط بين المتوسط وبحر الصين.

اهتمام الصين بهذا الطريق يرجع إلى تأمين مصالحها في دول المتوسط، والتي تتجلى أساسا في الموارد الطاقوية التي يحتاجها توسع الاقتصاد الصيني، بالإضافة إلى الاستثمار والأسواق لبيع البضائع الصينية. فالتجارة مثلا بين الصين ودول جنوب المتوسط يعرف تطورا ملحوظا إذ ارتفعت من 36,7مليار دولار سنة 2004م لتصل إلى 268,9مليار دولار سنة 2011م بزيادة تقدر بـ 36,5%. الوجهة الشمالية للمتوسط تمثل هي الأخرى منطقة استراتيجية بالنسبة للصين، فهذه الأخيرة هي المورد الأول والمستورد الرابع للاتحاد الأوروبي².

هذه المعطيات جعلت الحضور الصيني معتبرا في منطقة المتوسط، وحتى في القارة الإفريقية، ففي سنة 2011م بعثت قوتها البحرية للمتوسط بهدف إجلاء رعاياها أثناء الأزمة الليبية، كما قامت بمناورات بحرية تدريبية في شهري مارس و أبريل 2013م بالمتوسط إذ رست قوتها البحرية في العديد من موانئ الدول المتوسطية على غرار الجزائر، وهذا ما يدل على تطور القوة البحرية الصينية (ثالث قوة بحرية من حيث الحمولة بعد الولايات المتحدة وروسيا)، كما يدل على الاهتمام المتزايد للصين بالمنطقة

¹ - Bastien Alex et autres, op cit, p43.

² - Ibid, pp 45,46.

المتوسطة، وحتى بالقارة الأفريقية¹.

أما فيما يخص الدور التركي في المنطقة المتوسطية كما جاء على لسان وزير خارجيتها "أحمد داود أوغلو" يتمحور حول سعي تركيا لأن يكون لها دور فاعل خاصة فيما يتعلق بمسائل الأمن والتعاون²، ولتحقيق هذا الهدف انتهجت تركيا سياسة خارجية طموحة ترتكز على مجموعة من المبادئ منها: الدبلوماسية المتناغمة؛ السياسة الخارجية متعددة الأبعاد؛ تصفير المشاكل مع الجيران؛ التعاون الدولي؛ التوازن السليم بين الحرية والأمن... كما تسعى لتحقيق مصالحها بالمنطقة في إطار القيم المستمدة من عمقها التاريخي، وفي إطار استقلاليتها ونظرتها الاستراتيجية³.

فالاستراتيجية التركية في المنطقة المتوسطية تعتمد على استغلال موقعها الجيوستراتيجي لتعميق ارتباطاتها مع دول المتوسط والتي من بينها الجزائر، وذلك رغبة منها للتطلع للعب دور إقليمي، يمكنها بالمشاركة في إدارة الصراعات والنزاعات في المنطقة وفق ما يتلاءم والمنظور المصلحي التركي، كما تستغل تركيا شراكتها مع دول حلف شمال الأطلسي لتأمين والدفاع عن مصالحها الحيوية في المنطقة، والتي من بينها الوقوف في وجه النفوذ اليوناني في بحر إيجه وجزيرة قبرص وكذلك تأمين خطوط مواصلاتها⁴.

ثالثا - التصورات الإسرائيلية بين النظرة الأمنية والطموحات التوسعية:

يعد منطق التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي انعكاسا للوضعية أو الطريقة التي نشأت وتكونت بها إسرائيل. فهي على اختلاف الطريقة التي تشكلت بها دول العالم، صممت لشعب بلا أرض تجسيدا لمقولة (أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض)، و إذا كان المكون الأول غير متوفر بالنسبة لليهود وهو (الأرض) ضمن قياسات المكون التاريخي لقيام ونشوء الدول، فإن المقوم الثاني في قيام الدولة، وهو الشعب هو

¹ - Ibid, p47.

² "للاطلاع على قيمة المبادلات التجارية بين الصين ودول جنوب المتوسط (2007-2008م) وكذلك الاستثمارات الصينية في الجزائر وفي إفريقيا أنظر الملحقين رقم (02) و رقم (03).

³ - أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**. ترجمة محمد جابر تلجي وطارق عبد الجليل (مراجعة بشير نافع وبرهان كوروغلو)، ط2، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2011م، ص171.

⁴ - Ahmet Davutoglu, « **Les principes phares de la politique étrangère Turque dans une région en mutation** ». Turquie : centre de recherche stratégique, N° 03, Juillet 2012 .

⁵ - أحمد حلواني، "إشكالية الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط". دمشق: المركز العربي للدراسات المستقبلية، 2008م، ص

الأخر غير أصيل، ذلك أنه جاء في مرحلة تالية أو لاحقة على إقامة الكيان السياسي، هذه الوضعية التي نشأت فيها إسرائيل، ولدت شعورا دائما ومتأصلا لدى قادتها كونها تعيش في وسط عربي غريب عنها ومعاد لها، وهو شعور أسهم في خلق هاجس الخطر والتهديد الدائم الذي يتمحور أساسا في الأمن¹، أي استمرارية بقاء الكيان الصهيوني، وممارسة "رسالته الحضارية" المستمدة من الفكر اليهودي والصهيوني الذي يعتبر بأن اليهود هم "شعب الله المختار" ومهمتهم تختص بإدارة شؤون العالم².

يقول دافيد بن غريون: "إن أمن دولة إسرائيل الصهيونية ليس فقط قضية حماية الأراضي أو الحدود أو السيادة و إنما هي قضية البقاء على قيد الحياة من الناحية الفيزيائية، أي أن أمن إسرائيل ليس مسألة حدود مهددة أو الخوف من سيطرة الأجنبي، و إنما هو مسألة تمتد لتشمل الكيان نفسه"³. يستنتج من هذا القول بعض عناصر العقيدة الأمنية الإسرائيلية: أولا أمن إسرائيل مطلق لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال سيطرة إسرائيلية على المنطقة ورفض مطلق لأن يصاب الجيش بالهزيمة لأن الهزيمة تعني إبادة قومية وشخصية. ثانيا مفهوم الأمن الإسرائيلي لا يعني الدفاع عن أرض محددة، بل يتحقق على أساس ردعي يمنع نشوب أي حرب أخرى إلا إذا كانت بتدبير من إسرائيل. ثالثا مفهوم الأمن الإسرائيلي ليس مفهوما جامدا و إنما هو مفهوم حركي يتحدد في إطار المتغيرات الداخلية والخارجية. أما فيما يخص إدراكات إسرائيل في الفضاء المتوسطي تتجلى في مجموعة من النقاط هي⁴:

أولا إقامة دولة إسرائيل الكبرى كقوة إقليمية لها هوية خاصة مرتبطة بالفكر اليهودي وتختلف عن هويات الفواعل الأخرى كمصدر للتميز والقوة وبناء عناصرها وفق الترتيب والتوفيق بين عناصر الهوية والقوة المادية، والربط بينها لتحقيق المصالح العليا لإسرائيل التي على رأسها الأمن. ثانيا الحرص على تفوقها في كل نواحي القوة على الدول العربية والدول الإقليمية الأخرى وبالأخص إيران، وفي هذا الإطار تسعى إسرائيل لأن تبقى القوة النووية الوحيدة في المنطقة. ثالثا الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية في إبراز إسرائيل و إدخالها كطرف في كل المبادرات الأمنية بكل أبعادها في منطقة المتوسط، سواء

¹ - عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية. الأردن: دار مجدلوي للنشر والتوزيع، 2006م، ص ص 249-250.

² - أحمد داود أوغلو، مرجع سابق الذكر، ص 407.

³ - وليد الخالدي، "الصهيونية". نقلا عن الموقع التالي: <http://sera3.jeeran.com/arab/sohyoon.htm>، شوهد يوم :

2014/09/06م على الساعة 17:14.

⁴ - أحمد داود أوغلو، مرجع سابق الذكر، ص ص 422، 423.

كانت من جانب الاتحاد الأوروبي أو من حلف الشمال الأطلسي أو أي طرف آخر، المهم أن تكون إسرائيل طرفا فيها.

ما يستنتج من خلال هذه العناصر المرتبطة بإدراكات إسرائيل للفضاء المتوسطي هو أن الأمن يعتبر الهاجس الأساسي لها ودليل ذلك هو إدراكها لانكشافها الاستراتيجي خاصة من الناحية الجيوسياسية، وهذا ما توضحه المؤشرات التالية: عدد قليل من السكان وسط عدد كبير من العرب والمسلمين؛ مساحة محدودة لا تتجاوز 27,9 ألف/كم² مع وجود حدود طويلة نسبيا؛ تمركز معظم السكان والبنية التحتية والمراكز الصناعية الحيوية في السهل الأعلى الضيق والذي يشار إليه بـ"نقطة ضعف إسرائيل"؛ عدم وجود عمق استراتيجي، فمعظم الدول المتاخمة هي في صراع مع إسرائيل؛ الصراعات الداخلية المستمرة بين "الأشكيناز" و "السفرديم"، وبين المتدينين والعلمانيين. امكانيات اقتصادية تخضع للديون والنفقات العسكرية الكبيرة لبناء قوة منافسة على حساب الاقتصاد والخدمات؛ الصراع الداخلي الدائم مع الفلسطينيين خاصة مع تيار المقاومة¹.

أما فيما يتعلق باهتمامات إسرائيل بالجزائر يمكن إرجاعه إلى اعتبار هذه الأخيرة تدخل في نطاق العمق الاستراتيجي لدولة إسرائيل الموسعة، كما تنتظر إسرائيل للجزائر على أنها دولة عدوة لأن الجزائر لديها مواقف ثابتة ومعادية لإسرائيل من بينها عدم الاعتراف بالكيان الصهيوني ومواقفها المساندة للقضية الفلسطينية، وبذلك تسعى إسرائيل إلى الحد من قوة الجزائر ونفوذها خاصة في منطقة الساحل الصحراوي من جهة، ومن جهة أخرى تسعى لتطبيع العلاقات معها في إطار المبادرات المتوسطة على غرار مبادرة "الحوار مع حلف الشمال الأطلسي".

¹ - نظرية الأمن الإسرائيلي، نقلا من الموقع التالي:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/AmanIsrael/sec01.doc_cvt.htm

شاهد يوم 2014/09/06م، على الساعة 17:30.

المبحث الثالث:

مظاهر التنافس في استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط وانعكاساتها على الأمن الجزائري

يسعى هذا المبحث إلى تبيان مظاهر التنافس في استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة في الفضاء المتوسطي، ثم تحديد موقع الجزائر فيها، وبعدها تفسير وتحليل انعكاساتها على الأمن الجزائري، وهذا ما سيتم التطرق إليه في إطار الثلاث مطالب الآتية.

المطلب الأول:

مظاهر التنافس في استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط

أولا- التنافس على المستوى الجيوسياسي:

يبرز التنافس الجيوسياسي بين القوى الفاعلة في الفضاء المتوسطي انطلاقا من اشكالية هويته الإقليمية التي سبق التطرق إليها في إطار الفصل الأول، واعتمادا على مقاربة الجيوسياسية التي تركز على التحليل المكاني للظاهرة السياسية، أي دراسة الأبعاد المكانية للسياسات سيتم دراسة التنافس الجيوسياسي في الفضاء المتوسطي بالتركيز على فترة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001م، وهذا ما سيتم التطرق إليه فيما يلي:

قد شكلت أحداث 11 سبتمبر منعطفا أساسيا وتحولا جذريا لنوعية الخطاب والممارسة في السياسة الخارجية الأمريكية، وباعتبار هذه الأخيرة دولة عظمى وأهم قوة فاعلة في عالم ما بعد الحرب الباردة فمن المنصور أن مصالحها لا تنحصر في مجالها الإقليمي، بل تنتسج لباقي أرجاء العالم بما فيها المنطقة المتوسطية¹.

فما تنسم به الاستراتيجية الأمريكية التي سبق التطرق إليها فيما تقدم من البحث، هو كونها كونية لا تقتصر على قارة، أو إقليم أو منطقة بل تشمل العالم، غير أن هناك بعض المناطق تشكل لها مجالا

¹ - عبد الحق زغدار، مرجع سابق الذكر، ص 416.

حيويا أكثر من أخرى لما تتميز به من موقع استراتيجي أو ثروات حالية أو محتملة أو لما تشكله هذه المناطق حاليا أو مستقبلا من تهديد للأمن الأمريكي، ومنطقة حوض المتوسط تدخل في هذا الإطار¹.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية في فترة ما قبل الحرب الباردة تعتبر منطقة جنوب المتوسط هي منطقة نفوذ أوروبية خالصة، خاصة الشق الغربي منه وبالأساس منطقة المغرب العربي التي كانت منطقة نفوذ فرنسية بامتياز²، أما في إطار التوجه الجديد لأمريكا في هذه المنطقة في إطار سياستها الكونية لبسط هيمنتها وسيطرتها على العالم، أصبحت ترى أنه لتحقيق هذه الغاية يجب عليها أن تكون لها مناطق نفوذ بهذه المنطقة، وبذلك أصبحت تتنافس حلفائها الغربيين، بل أصبحت تطالبهم بعدم منازعتها ومزاحمتها بحكم المساعدات التي كانت قد قدمتها لهم على غرار حمايتهم بمظلتها الدفاعية من الخطر الشيوعي وتحملها لتكاليف وأعباء مواجهة هذا الخطر، وفي مقدمتها بناء أوروبا اقتصاديا (مشروع مارشال) وعسكريا (التغطية الدفاعية في إطار حلف الأطلسي)³.

إن أمام هذه المساعدات والتضحيات فإن أمريكا أصبحت تطالب بالمقابل بنصيبها من مناطق النفوذ، وهذا ما تجسد في الواقع من خلال المشاريع والسياسات التي أصبحت تنتهجها في المنطقة، كإعلانها لمشروع الشرق الأوسط الكبير في جوان 2004م، والتكثيف في نشاطاتها بالمتوسط في إطار "مبادرة الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي" التي تم إعلانها سنة 1994م، وتم التأكيد على جدواها فيما بعد، خاصة في المرحلة التي أعقبت 11 سبتمبر 2001م في إطار حرب الولايات المتحدة ، ضد ما تسميه بـ "الإرهاب الدولي" وهذا ما تجلّى في تفعيل مبادرة "المسعى النشط" * للحوار المتوسطي في أكتوبر 2001م مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر كرد مباشر على هذه العمليات⁴.

كما تجلّت محاولات النفوذ الجيوسياسي الأمريكي في المنطقة المتوسطية في الضغط على الدول

¹ - أسماء رسولي، "مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، فرع دبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة الحاج لخضر -باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011م، ص73.

² - Yahia Zoubir, « La politique étrangère américaine au Maghreb constances et adaptations ». Journal d'étude des relations internationales au Moyen-Orient, Vol.1, N° 1, Juillet 2006, p115.

³ - عبد الحق زغدار، مرجع سابق الذكر، ص 417.

* تعد هذه المبادرة بمثابة ما يمكن وصفه بـ : "الشق البحري" الخاص بمكافحة ظاهرة الارهاب في مياه حوض المتوسط.

⁴ - امير بوزيد ، مرجع سابق الذكر، ص 339.

العربية الجنوبية بتبني الديمقراطية واحترام حقوق الانسان، وانتهاجها للنظام الليبرالي، و إدخال إصلاحات اجتماعية تتعلق بالتعليم، المناهج التربوية، إصلاح الأسرة وتجسيد المجتمع المعرفي الغربي على النمط الأمريكي... هذا كله بهدف التغلب على ظاهرة الارهاب التي باتت تشكل تهديدا ملموسا لأمن المتوسط، وللمصالح الاستراتيجية الأمريكية بالدرجة الأولى¹.

أدركت الدول الأوروبية هذا الدور الذي تريد الولايات المتحدة الأمريكية أن تؤديه فأبدت بعض التحفظات على المشاريع الجيوسياسية الأمريكية في المنطقة، وهذا ما يتضح مثلا في عدم مشاركتها في إعداد مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يعتبر مشروعا منافسا للمشاريع الأوروبية متوسطة على غرار مشروع الشراكة الأوروبية متوسطة، مشروع 5+5، سياسة الجوار²... وهذا التنافس يتجلى أكثر في إطار الجانب الجيو اقتصادي.

ثانيا - التنافس على المستوى الجيو - إقتصادي:

إن التنافس الدولي الراهن يعتمد على المنافسة الاقتصادية بالأساس التي تسخر كل من الشراكة السياسية والأداة العسكرية لخدمتها، إذ بعد إعادة ترتيب عناصر القوة في العلاقات الدولية بتساعد عناصر القوة الاقتصادية مع إطلاق لآليات السوق في ظل تصاعد أهمية الجغرافية الاقتصادية على حساب الجغرافية السياسية، إذ قامت الدول الكبرى بإعادة ترتيب آليات بناء نفوذها باتجاه تركيزها على الاقتصاد و التجارة الدوليين، وما يدل على ذلك تصريح مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بقوله: " إن 40% من مهامنا الجديدة تتناول الاقتصاد الدولي"³، وهذا ما يظهر الأهمية المتزايدة التي بدى يحظى بها العامل الاقتصادي في سياسات واستراتيجيات الدول الكبرى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

يبرز التنافس الجيو اقتصادي في المنطقة المتوسطية بوضوح بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وحتى الصين.

¹ - حسين سنطوح، " الحوار الجزائري الأطلسي: من أين و إلى أين؟". العدد 02، في مجلة دراسات البصيرة للدراسات الاستراتيجية، الجزائر: مركز البصيرة للدراسات الاستراتيجية، جوان 2006م، ص 34.

² - عبد الحق زغدار، مرجع سابق الذكر، ص 420.

³ - علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري 2007م، ص 70.

يتمتع الاتحاد الأوروبي بمكانة اقتصادية مهمة سواء عالميا أو إقليميا، إذ يقدر نصيبه من الناتج الداخلي الخام العالمي 26%، و هو ثاني قوة فلاحية عالميا ولديه قاعدة صناعية ومالية قوية، وبحكم القرب الجغرافي والتاريخ الذي يربط بعض دوله بمنطقة جنوب المتوسط (فرنسا، ابريطانيا، إيطاليا، اسبانيا) وبالخصوص مع دول المغرب العربي، وانطلاقا من تبعيته الطاقوية لهذه المنطقة، أدركت الولايات المتحدة الأمريكية بأنها منطقة نفوذ أوروبية بامتياز، ولكن في إطار استراتيجيتها الكونية لبسط سيطرتها وهيمنتها الاقتصادية على المستوى العالمي بدأت تسعى لمزاحمة دول الاتحاد الأوروبي في هذه المنطقة خاصة في محاولة بسط هيمنتها على الموارد الأولية والطاقوية بالأساس، والبحث عن الأسواق، واليد العاملة الرخيصة التي تحتاجها شركاتها العالمية¹.

يعتبر المشروع الأمريكي الذي يحمل اسم كاتب الدولة المكلف بالخزينة العمومية السابق "ستوارت إيزنستات"، الذي يركز على التعاون الاقتصادي والمؤسس على التجارة والاستثمار الهادف لتسريع الإصلاحات البنوية في كل بلد متوسطي وبالخصوص في دول المغرب العربي، وتشجيع القطاع الخاص أحسن مثال عن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالجانب الاقتصادي في المتوسط عموما وبالمطقة المغاربية خصوصا.

تجدر الإشارة إلى أن الشراكة التي يقترحها هذا المشروع مرتبطة بشروط، منها تفكيك الحواجز الجمركية فيما بين الدول المغاربية لتأسيس سوق جهوي متكامل بالمغرب العربي للسماح لشركاتها الكبرى بتحقيق الامتيازات التي تمنحها "الاقتصادات كبيرة الحجم- **Economies d'échelle**"، إلا أن هذا الأمر صعب التحقيق بسبب النزاع حول الصحراء الغربية وكذلك لغياب الإرادة السياسية، وعليه تعتبر مبادرة "إيزنستات" بأنها غير واقعية وغير قابلة للتحقيق².

كذلك، في إطار دراسة حول الاتفاق الأمريكي المغربي المنعقد في 01 جانفي 2006م، حذر الوزير الفرنسي للتجارة "فرنسوا لوس- **François Los**" المغرب الأقصى من خلال قوله: "لا يمكنكم القول بأنكم تريدون شراكة وثيقة مع الاتحاد الأوروبي وفي نفس الوقت تمضون على عقد التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية. يجب الاختيار"³ ليعاكسه بطريقة غير مباشرة كاتب الدولة الأمريكي

¹ - Aomar Baghzouz, « La compétition transatlantique face à l'enjeu maghrébin », OP cit

² - Ibid.

³ - Ibid.

للتجارة "روبرت زيليك - Robert Zoellick " بأنه قام بالمفاوضات لصالح بلده، وذكر بأن المغرب لم تعد مستعمرة فرنسية، والقادة الأمريكيون لا يغفلون عن تذكير الأوروبيين بأن المملكة العلوية كانت البلد الأول الذي اعترف باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1777م وبينهم معاهدة صداقة تجمعهما منذ سنة 1787م، أما المسؤولين المغاربة من جهتهم يكدون ليبينوا بأن الاتفاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية أو مع الاتحاد الأوروبي ليست متناقضة.

أما فيما يخص الاهتمام الاقتصادي للصين بالمنطقة المتوسطية فيرجع لحاجياتها الماسة إلى مصادر النفط، إذ أن النمو الاقتصادي الصيني يعتمد على توفير مصادر الطاقة الخارجية، ومن ثم ورغم إدراك الصين لمخاطر منطقة المتوسط ، خاصة في شقها الشرقي من حيث عدم الاستقرار والحروب والتنافس الدولي عليها، فإنها مجبرة على الاستثمار فيها¹.

هذا وفيما يتعلق بالتجارة بين الصين ودول الضفة الجنوبية للمتوسط هي في تزايد مستمر بدليل أن المبلغ الإجمالي للتجارة بينها وهذه الدول كان يقدر بـ 36,7 مليار دولار سنة 2004م ليرتفع إلى 268,9 مليار دولار سنة 2011م بزيادة تقدر بـ 36,5%، ولتفعيل التجارة بين الصين وهذه الدول أقامت العديد من الملتقيات والمننديات مثل منتدى التعاون الصيني العربي الذي تم انشائه سنة 2004م، قمة بيكين التي تم عقدها في نوفمبر 2006م والتي وصفها الرئيس بوتفليقة بـ "باندونغ القرن الواحد والعشرين"، قمة طنجة بالمغرب الأقصى التي جمعت الصين والدول العربية في 04 ماي 2010م².

تنتهج الصين بالمنطقة المتوسطية في التعامل مع الدول الشريكة وحتى المنافسة سياسة "الصعود السلمي"، مما يجنبها عدم الدخول في مواجهة مع القوى الغربية المنافسة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبرها "منافسا استراتيجيا وليس شريكا استراتيجيا"، وبذلك تتجنب الصين الدخول معها في صراع يؤدي إلى تعطيل الإقلاع والتنمية الاقتصادية الصينية. فبينما تعتمد سياسة المواجهة الهادئة

¹ - تنافس صيني أمريكي وشرق أوسط مضطرب، ترجمة عمرو فرحات، واشنطن: المركز الدولي للدراسات الدولية والاستراتيجية، 2010/07/17م. نقلا عن:

نجيم حذفاني ، "العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون - فترة ما بعد الحرب الباردة -". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات آسيوية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جوان 2011م، ص 69.

² - Bastien Alex et autres, Op cit, p46.

على تفاعلي المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية تقوم في الوقت نفسه ببناء علاقات تعاونية وثيقة مع كل دول المنطقة¹.

تجدر الإشارة إلى أن لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية رؤية استراتيجية للمنطقة المتوسطية، فإذا كانت الاستراتيجية الصينية تركز على التعاون الاقتصادي والتجاري وتقديم المساعدات المالية والقروض دون شروط سياسية مسبقة، ودون التدخل في الشؤون الداخلية للدول المتوسطية، فإن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تركز بالأساس على البعد الجيوستراتيجي كخيار لتكريس وتحقيق السيطرة الاقتصادية والتجارية على المنطقة من جهة والتقليل من تنامي النفوذ الصيني وغيرها من القوى الدولية الأخرى من جهة أخرى².

ثالثا - التنافس على المستوى الجيوستراتيجي:

يلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تهيمن و إلى حد بعيد، وبشكل منفرد على كافة المعطيات وأبعاد المحور الجيوستراتيجي بمنطقة المتوسط (نشاطا، وحضورا ومبادرات ونقاشا...)، فلا أوروبا تزامنها في ذلك كمزاحمة كل منهما للآخر اقتصاديا بهذه المنطقة، ولا غيرها أيضا، سيما في مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001م أين عرفت منطقة المتوسط نشاطا أمنيا أمريكيا مكثفا، عن طريق حضورها الأمني على أرض الواقع، وهذا ما يتجلى من خلال كثافة المبادرات والمشاريع الأمنية التي طرحتها باعتبارها أدوات لها في تكريس و فرض هيمنتها ونفوذها الأمنيين بتلك المنطقة: الحلف الأطلسي، الحوار المتوسطي، بان الساحل، المبادرة العابرة للصحراء لمكافحة الإرهاب، المسعى النشط...

فضلا عن المبادرات الأمنية الأخرى غير الموجهة لهذه المنطقة بشكل خاص، لكنها تستفيد منها بحكم كونها متضمنة فيها: كبرنامج المساعدة المضادة للإرهاب، وبرنامج خطر الإرهاب، إلى جانب مشروع "أفريكوم" الذي يتوقع أن يكون وبعد أن تحولت منطقتي المغرب العربي وغرب المتوسط عموما إلى نقطة اهتمام مركزية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بمثابة خاتمة جامعة تمتص وتستوعب من خلالها كافة المبادرات، بآلياتها وأبعادها وأهدافها، واقع غابت عنه أوروبا كعنصر فاعل، ومبادر ومؤثر، لا فقط من خلال غياب الحضور الأمني لها في بعده السياسي، بل ومن خلال أدواتها التي تحمل أبعادا

¹ - نجيم حذفاني ، مرجع سابق الذكر، ص88.

² - نفس المرجع، ص 89.

أمنية أيضا: الشراكة المتوسطية، مجموعة 5+5...والتي لا ترقى لمنافسة الانفراد أو التفرد الأمني الأمريكي بالمنطقة¹.

إلا أن ما تجدر الإشارة إليه هو أن محاربة ظاهرة الإرهاب بالمنطقة تعبر عن نموذجاً للمواجهة المشتركة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في إطار من التضامن والتضافر، والذي حقيقته التبعية والتكامل. تبعية يفرضها تباين في مستويات القوة (قوة المواجهة)، وتكامل يفرضه التحدي المشترك الذي تمثله هذه الظاهرة باعتبارها تهديد آت من ثقافة مختلفة. يرى على أنه خطراً على الحضارة والقيم الغربية ككل، يستوجب معه التعاون والتلاحم. تعاون تعززه التبعية، ويؤطره التكامل ولا تضره المنافسة².

إن اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية وتغليبها لأساليب وأدوات "القوة الصلبة" في مواجهة هذه الظاهرة على حساب آليات "القوة الناعمة" والتي تلقى، وعلى عكس أمريكا تفضيلاً لدى الطرف الأوروبي في تعامله مع هذه الظاهرة، يعكس بوضوح هذا التوجه، وهو توجه لا يتعارض كما لا يتناقض مع واقع التبعية المشار إليها، وإنما يعكس وجه "التكامل" الذي يطبع السلوك الغربي في عمومته في تعامله مع تلك الظاهرة، بالرغم مما قد يظهر أحياناً من خلاف بين الطرفين في تقييم قضاياها وأحداثها ومعطياتها، بحسب هذه المنطقة أو تلك، وبحسب هذه الدولة أو تلك، لتلتقي بعد ذلك وتتصهر في بوتقة "الوحدة الحضارية-الثقافية" التي تجمعهما.

بل إن مقارنة مبدئية بين "الإعلان من أجل مكافحة الإرهاب" الذي تبناه الاتحاد الأوروبي في مارس 2004م و"الاستراتيجية من أجل مكافحة الإرهاب" التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية في فيفري 2003م، تؤكد أن المقاربتين على توافق كبير، ويدل عليه أيضاً أن الطرفين معا نشرا، وفي أعقاب قمة "درومولاند كاستل - Dromoland Castel" التي جمعتهما بإيرلندا في 26 جوان 2004م إعلاناً تحت إسم: "إعلان عابر الأطلسي من أجل مكافحة الإرهاب" وهو الإعلان الذي أثمر بعده مجموعة من التدابير ومن إجراءات التعاون المشترك: ترحيل المشتبه بهم، تقاسم وتبادل المعلومات، التعاون القضائي والتعاون في المجال البوليسي³...

¹ - امير بوزيد ، مرجع سابق الذكر، ص 349.

² - نفس المرجع، ص 325.

³ - نفس المرجع، ص 333.

قد تبين بعد تحليل واقع التفاعل بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بأنهما تجمعهما علاقة متنافرة، قطبيها المنافسة والتبعية، الأولى تخص المجالات الاقتصادية والثانية المجالات الجيوستراتيجية (المجالات الأمنية - العسكرية).

عموما ما يمكن قوله عن التنافس بين استراتيجيات نفوذ القوى الفاعلة في المنطقة المتوسطية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، هو أن هذه المنطقة لا تزال محلا للاهتمام من قبل هذه القوى وهذا ما تبرزه وتؤكد المبادرات العديدة والمتنوعة التي كانت محلها من جهة، وما يظهره الاستقطاب والمنافسة القوية فيما بين تلك القوى والتي تجلت بتكريس تبعية الطرف الأضعف للطرف الأقوى من جهة أخرى.

المطلب الثاني:

موقع الجزائر في تنافس استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط

أولا- التنافس حول التموقع والسيطرة على الصحراء الجزائرية:

انطلاقا من المقولة الأمريكية التي تقول: " من يتموضع في الصحراء الجزائرية يسيطر استراتيجيا على منطقة الساحل بل و على غرب إفريقيا"¹، تتضح الأهمية الجيوستراتيجية للصحراء الجزائرية في مناظير القوى الكبرى، كذلك إن الثروات الباطنية المعدنية والطاقوية التي تزخر بها جعلت طموحات هذه القوى حولها في تزايد مستمر، وما يدل على ذلك هو إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على إقامة قيادة الأفريكوم في الصحراء الجزائرية.

من الواضح أنه توجد علاقة بين نشاط شركات النفط الأمريكية والنشاط العسكري والأمني الأمريكي الملازم لهذه الشركات، وكانت هذه العلاقة دوما تبادلية بين شركات النفط الأمريكية ودوائر صنع القرار، حيث تنطلق من مبدأ أمريكي قائم على ربط أمن مصادر الطاقة ضمن المصالح الأمريكية العليا، مما يستوجب إقامة قواعد عسكرية وجعل مناطق الانتاج تحت هيمنتها. على هذا الأساس تطمح وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية لوضع يدها على إدارة الصحراء، مما يمكنها من إقامة مجال حيوي نفطي في منطقة شمال وغرب إفريقيا، وبذلك تصبح الصحراء الجزائرية كقاعدة خلفية للولايات المتحدة تمكنها من السيطرة على موارد الطاقة.

¹ - مبروك بشايبنة، مرجع سابق الذكر، ص 72.

بالمقابل إن أوروبا هي الامتداد الجغرافي لشمال الجزائر عبر البحر الأبيض المتوسط، كما أنها هي الأخرى لديها طموحات لكي تكون الصحراء الجزائرية تحت سيطرتها وذلك لعدة أسباب أهمها¹:

الأهمية الجيوستراتيجية والجيواقتصادية للصحراء الجزائرية؛ النسبة الكبيرة من الطاقة الجزائرية التي تسوق لأوروبا وبمشاريع مستقبلية مصدرها حقول النفط الجزائرية المتواجدة بالصحراء؛ البحث عن تأمين موارد الطاقة التي تحويها الجزائر في إطار المنافسة الأمريكية الحادة؛ الصحراء الجزائرية بوابة لمنطقة الساحل الصحراوي.

لقد ازداد الاهتمام الغربي عموما والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا بالصحراء الجزائرية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، حيث أصبحت ترى هذه الأخيرة بأن ظاهرة الإرهاب التي تعيشها الجزائر ومنطقة الساحل الصحراوي، تشكل تهديدا حقيقيا لمصالحها بالمنطقة والتي على رأسها الموارد الطاقوية، مع العلم بأن الجزائر تضمن للولايات المتحدة 05% من حاجياتها من الغاز المميع، إذ تحتل الجزائر المرتبة الثانية عالميا من حيث تصديرها هذا النوع من الغاز الذي أخذ الطلب عليه يتزايد بنسب مرتفعة كل عام، كذلك يعرف التعاون الجزائري-الأمريكي في مجال الطاقة كثافة واضحة، وبشكل خاص في مجال التنقيب وإنتاج النفط، كما يشهد على ذلك الوجود المكثف لشركات نفط أمريكية بالجنوب الجزائري، والتي بلغت استثماراتها في هذا القطاع أكثر من 05مليار دولار عام 2006م، وهذا بعدما لم تكن تتجاوز 2,7 مليار دولار عام 2004م، لتصبح بذلك الجزائر ثاني أكبر جاذب للاستثمارات الأمريكية النفطية الخارجية بعد السعودية².

كذلك، فإن شركات نفط أمريكية كثيرة تمكنت من كسب موقعا لها قوي بحقول النفط الجزائري، منها : أميراداهاس، أناداركو، بيرلينغتون...وهي الشركات التي كان لها تأثير واضح في الرفع من إنتاج الجزائر من النفط من 832 ألف برميل/يوميا مطلع عام 2000م إلى 1,5 مليون برميل/يوميا عام 2006م، وبالتوازي ارتفعت صادرات الجزائر من النفط لأمريكا من 340 ألف برميل/يوميا عام 2000م إلى 700 ألف برميل/يوميا عام 2005م، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية المستثمر رقم واحد في مجال الطاقة بالجزائر.

¹ - نفس المرجع، ص73.

² - حفيظ. ص، "واشنطن أول مستورد للنفط الجزائري". جريدة الخبر، 09/03/2006م، الجزائر، ص 06.

ومن بين ما يغذي اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على الصحراء الجزائرية هو مشروع انشاء أنبوب نقل الغاز الذي يربط بين أبوجا النيجيرية وميناء بني صاف بالجزائر، يمتد طوله حوالي 4000 كم، مع العلم بأن نيجيريا هو خامس مصدر للبترول إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة تصل إلى 10%، أي حوالي 1.740.000 برميل يوميا¹، وبالتالي أصبحت مسألة النفاذ بلا عوائق لمصادر الطاقة وتأمين طرق المواصلات عسكريا من بين أولويات السياسة الخارجية الأمريكية.

هذا ما يفسره رغبة هذه الأخيرة من بسط وجودها بمنطقة الصحراء الجزائرية وكذلك بمنطقة الساحل الصحراوي، وفي هذا الإطار نظمت قيادة القوات الأمريكية في أوروبا اجتماعا في مارس 2004م جمع مسؤولي القوات المسلحة المغربية ما عدا ليبيا (الجزائر، موريتانيا، المغرب وتونس) وكذلك بلدان الساحل (التشاد، مالي، النيجر والسنغال). أين كان موضوع هذا الاجتماع تتساقط مكافحة الإرهاب ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية اقناع هذه البلدان بضرورة إقامة قاعدة عسكرية أمريكية بالمنطقة، تحمي بواسطتها مصالحها المتمثلة أساسا في السيطرة على موارد الطاقة؛ تأمين خطوط المواصلات، مراقبة الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، وكذا الزحف الصيني على المنطقة²...

و عليه يغدو التوضع في الصحراء الجزائرية والسيطرة عليها من أفضل السبل لتحقيق هذه المصالح، كما يعد بمثابة مفتاح لربح رهان التنافس الجيوستراتيجي والجيواقتصادي على الفضاءات الجيوسياسية للجزائر.

ثانيا - التنافس الجيوستراتيجي والجيواقتصادي على الفضاءات الجيوسياسية للجزائر:

لما كانت الجغرافية المحدد للكثير من العلاقات السياسية والاقتصادية بانعكاسها وتأثيرها على طبيعة العلاقات القائمة، فإن الجزائر بموقعها وعلاقاتها بما تتواجد فيه من امتدادات، إنما توجد في قلب فضاءات تشهد تنافسا كبيرا بين كبرى قوى العالم. وهذه الفضاءات هي كل من الفضاء المتوسطي العربي، والذي يندرج ضمنه الفضاء المغاربي، وأخيرا الإفريقي وبالأساس فضاء الساحل الصحراوي³.

¹ - عبد الحكيم رويبة، "الاستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب وانعكاساتها على الدول المغاربية ودول الساحل". مجلة المدرسة العليا الحربية، العدد الرابع، الجزائر: جوان 2011م، ص 64.

² - نفس المرجع، ص 65.

³ - منصور لخضاري، استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011م. مرجع سابق الذكر، ص 198.

يمكن تحديد القوى الفاعلة في رسم هندسة الخريطة السياسية والاقتصادية للمحيط الجيوسياسي للجزائر في ثلاث قوى جيوسراتيجية هي¹:

1- الفاعل الأوروبي: كثيرا ما يعتبر بعض امتدادات الجزائر فضائه الطبيعي للاستثمار بالثروات والتأثير حتى في القرار السياسي والاقتصادي بها، لسابق العلاقة الاستعمارية التي تجمعها بعدد الدول الإفريقية، ومن بين المشاريع التي يسعى من خلالها لتحقيق هذه الأهداف يمكن الإشارة إلى المشاريع الأوروبية كمشروع الاتحاد من أجل المتوسط، الأطروحات الجديدة لموضوع الأمن من خلال الحوار الأمني 5+5...

2- الفاعل الأمريكي: لم يخف منطق البراغماتي وتوجهه القائم على تحقيق مصلحته وفرض هيمنته في أي رقعة تظهر فيها بؤادر الغنى بالثروات الطاقوية والمواقع الاستراتيجية للعبور والتجارة، سيما بعدما استقرت بالقوة في العالم وبات أكبر القوى الاقتصادية وصاحب أعنى الترسانات العسكرية، ومن بين المشاريع التي يعتمد عليها لبلوغ أهدافه يمكن ذكر: الشرق الأوسط الكبير؛ القاعدة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم)، الحوار الأطلسي المتوسطي، مبادرة عبر الساحل، مبادرة محاربة الإرهاب عبر الصحراء...

3- ما بات يعرف بـ القوى الصاعدة: حققت معدلات مرتفعة ونسب نمو عالية، والتي ما كان لها أن تتجاهل الفضاءات الجيوسياسية للجزائر الغنية بالثروات الطبيعية والمصادر الطاقوية الأساسية والضرورية، كونها تشكل عصب التقدم وشرط تحقيق التنمية والمحافظة على مسار تطورها، ومن بين هذه القوى المنافسة يمكن الإشارة إلى الفاعل الروسي واهتماماته الجيوسياسية من خلال مشروع منظمة البلدان المصدرة للغاز "أوبيب" وكذا الشراكة العسكرية، بالإضافة إلى الفاعل الصيني وحضوره الاقتصادي اللافت خاصة في الامتداد الإفريقي للجزائر عبر مشروع "المدن الصينية - China Town" أو التمدد الصيني الناعم بالصناعات النسيجية ولعب الأطفال والصناعات التكنولوجية.

بناء على ما تقدم فإن السمة المشتركة التي تجمع هذه القوى الفاعلة في إطار التنافس حول الفضاءات الجيوسياسية للجزائر هو تحقيق المصلحة و إن اختلفت الوسائل والأدوات، ولعل أحسن مثال

¹ - مبروك بشاينة، مرجع سابق الذكر، ص 73.

لتبرير هذا الأمر هو فهم دوافع التحرك الفرنسي باعتباره فاعلا أوروبا أساسيا بالمنطقة لمواجهة تنامي النفوذ الأمريكي حول الجزائر.

ثالثا - التحرك الفرنسي لمواجهة تنامي النفوذ الأمريكي حول الجزائر:

إن التطور السريع في العلاقات مع الجزائر والتموقع الأمريكي الجديد في المغرب العربي ومنطقة الساحل وما وراءها أثار توجس فرنسا خاصة وأنه يستهدف دولا فرنكوفونية واقعة تحت نفوذها، وعليه فتطبيع ثم تعزيز العلاقات الفرنسية- الجزائرية خلال السنوات الأخيرة، يأتي من "المنظار الفرنسي" كرد فعل على الانتشار الجيوسياسي الأمريكي في المنطقة، ويعبر عن زيادة حدة التنافس بين باريس وواشنطن حول الجزائر وحول هذا الجزء من القارة، خاصة وأن الاتصالات بين باريس والجزائر، المتزايدة الحجم أخذت أبعادا عسكرية¹.

هذا ما توضحه زيارة وزيرة الدفاع الفرنسية "ميشال أليوجاري" للجزائر في جويلية 2004م، الأولى من نوعها منذ استقلال البلاد، حيث اتفق الجانبان الجزائري والفرنسي على إرساء قواعد "شراكة في مجال الدفاع"، وتشاور حول تطوير الشراكة والتعاون في الميدان العسكري وفي مجال التكوين والتجهيز، المخابرات وتبادل المعلومات ومكافحة الإرهاب. هذه الشراكة التي بدأت بالتوقيع على اتفاقين للتعاون العسكري الأمني، تشمل تزويد الجزائر أسلحة فرنسية. إنها قطيعة كاملة مع سنوات الفتور الماضية.

هكذا تأخذ العلاقات الجزائرية-الفرنسية منحى مغايرا تماما لما كانت عليه، سيما في مجال الحظر على الأسلحة الذي كان بالأمس القريب، لما كانت فرنسا ترفض تزويد الجزائر بالذخيرة حتى تلك الموجهة للصيد التي يستعملها الحرس البلدي، كما صرح ذلك محمد العماري قائد أركان الجيش الجزائري سابقا، في حوار مع أسبوعية "لوبوان" الفرنسية وهذا رغم التعاون بين البلدين في مجال المخابرات.

كذلك إن فرنسا التي تحركت مغاربيا، سيما من خلال مجموعة 5+5، يبدو أنها تريد إبقاء الدول المغاربية الثلاث (تونس، الجزائر والمغرب) تحت نفوذها التقليدي. تعي باريس عدم قدرتها على مواجهة النفوذ الأمريكي في كل المنطقة لذا تركز على دول معينة تتمتع فيها بتقل هائل، كما أنه تسعى للعمل

¹ - عبد النور بين عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. مرجع سابق الذكر، ص ص 76، 77.

معها في المجال الأمني، فهي فهمت أن هذه الدول تطالب بمثل هذا التعاون ولذا اقترحت هذا الإطار الأمني الجديد (المجموعة المصغرة)¹.

وفي إطار الرغبة في انجاح مبادرة الاتحاد المتوسطي وتقوية النفوذ الفرنسي في الجزائر قام الرئيس الفرنسي السابق "نيكولا ساركوزي - Nicolas Sarkozy" في ديسمبر 2007م بزيارة دولة إلى الجزائر. هذا النشاط الدبلوماسي يشهد بوضوح على الاهتمام الفرنسي بالجزائر، وأثناء هذه الزيارة دعا فيها الرئيس الفرنسي نظيره الجزائري عبد العزيز بوتفليقة لأن تكون الصداقة الفرنسية-الجزائرية المحرك لبناء الاتحاد المتوسطي مثلما كانت الصداقة الفرنسية - الألمانية محركا لبناء الاتحاد الأوروبي².

إلا أن هذا الحراك الدبلوماسي لم يؤتى أكله، وهذا ما تبين مع نهاية سنة 2007م، فمن جهة الرئيس الفرنسي لا يمكنه أن يقود لوحده أوروبا في الموافقة على صياغة هندسة مؤسسية محددة للاتحاد المتوسطي، ومن جهة أخرى الجزائر لم تكن متحمسة لهذا العرض الفرنسي نظرا لغياب الثقة بين البلدين. وبالتالي إن الرغبة الفرنسية في بناء الاتحاد المتوسطي على محور باريس-الجزائر لم تتحقق لتتحول بعدها قيادة هذه المبادرة لكل من مصر وإسبانيا، وبذلك الزوج الجزائري - الفرنسي لم يفلح في استغلال فرصة أن يكونا محركا لإعادة بناء الفضاء المتوسطي.

إن من بين المشاكل التي تقف حجر عثرة أمام التقارب في العلاقات الجزائرية الفرنسية، والتي لها آثار سلبية على العلاقات الأورومتوسطية عموما التنازع حول مسألة الذاكرة. بلغت ذروة هذا التنازع مع اقتراح الجزائر لمشروع قانون في 13 جانفي 2010م يهدف إلى تجريم الاستعمار الفرنسي، هذا القانون ورغم تأخره جاء كرد فعل على القانون الفرنسي لـ 23 فيفري 2005م حول الجوانب الإيجابية للاستعمار (هذه المادة لقت اعتراضا كبيرا وتم إلغاؤها من قبل المجلس الدستوري الفرنسي).

اقترح مشروع القانون الجزائري في صيغته الأولى مطالبة المستعمر الفرنسي أن يعتذر ويعترف بجرائمه التي ارتكبها، وتعويضات مالية، ووقوف المسؤولين عن جرائم الحرب أمام المحاكم الجزائرية المختصة. فمثلا ألمانيا قبلت بمنح تعويضات مالية معتبرة لإسرائيل بحجة جرائم النازية التي ارتكبتها في حقهم، وإيطاليا كذلك وتحت قيادة رئيس حكومتها "سيلفيو برلسكوني - Silvio Berlusconi" قامت

¹ - نفس المرجع، ص77.

² - Aomar Baghzouz, « La relation algéro-française, exemple d'une détérioration du partenariat nor-sud en Méditerranée ». Rayonnement du CNRS, N°55, Décembre 2010, p33.

في 2008م بتقديم اعتذارات إلى ليبيا على الاستعمار الإيطالي لمدة تزيد عن ثلاثين سنة (1911-1943م) وأمضت معها اتفاق صداقة وتعاون كما وعدتها بمنحها مساعدات مالية تقدر بـ 05ملايير دولار موزعة على مدة 25 سنة¹، والسؤال الذي يطرح لماذا هذه الدول سلكت هذا السلوك وفرنسا تأبى ذلك؟

ومن بين المسائل التي عرقلت التقارب الفرنسي الجزائري هو اقدام فرنسا على تسجيل الجزائر في قائمة البلدان التي تشكل خطرا على الأمن الداخلي الفرنسي في 2010م وهذا ما اعتبرته السلطات الجزائرية إهانة للجزائر. "فكيف يمكن للجزائر أن تكون من بين الدول التي تحارب ظاهرة الإرهاب وفي نفس الوقت توضع على قائمة البلدان التي رعاياها يخضعون لإجراءات مراقبة خاصة". هذا ما أكده رئيس البرلمان الجزائري عبد العزيز زيارى. بالمقابل صرح الناطق الرسمي في وزارة الخارجية الفرنسية بأن بلده "لا تتجاهل المعركة المؤلمة التي قامت بها الجزائر ضد الإرهاب، ولكن العلاقات بين البلدين يمكن أن تكون طبيعية إذا الجزائر قبلت أن يتعامل معها على أساس أنها شريكا ومهددا في نفس الوقت"، فبالنسبة للمسؤولين الفرنسيين يرون بأنه يجب التفرقة بين التعاون فيما بين الدول والبعد الانساني، وهذا ما ترفضه الجزائر إذ تعتبر أن هذا الأمر لا يمكن فصله عن بعضه البعض².

رغم هذه الخلافات بين الجزائر وفرنسا هناك مصلحة مشتركة تجمعهما لا يمكن تجاهلها يتقدمها البعد الانساني، الطاقوي، الاقتصادي والقرب الجغرافي... هذه المصلحة هي التي تدفع فرنسا لمواجهة نفوذ أي قوى في المنطقة والتي على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

بناء على ما تقدم يتبين بأن القوى الفاعلة في الفضاء المتوسطي لديها اهتمامات بالجزائر، وهذا ما يوضحه تنافس هذه القوى على الصحراء الجزائرية وفضاءاتها الجيوسياسية، ويؤكد التحرك الفرنسي لمواجهة النفوذ الأمريكي، إلا أن هذا التنافس سيكون له انعكاسات على الأمن الجزائري وهذا ما سيتم التطرق إليه في المطلب الموالي.

¹ - Ibid, pp 30,31.

² - Ibid, p 34.

المطلب الثالث:

انعكاسات استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط على الأمن الجزائري

أولا - على الأمن العسكري - السياسي:

تجدر الإشارة في البداية بأن هناك علاقة ارتباط وثيقة بين البعدين العسكري والسياسي لأمن أي دولة، فالأمن السياسي يركز على الأمن العسكري المعبر عنه بالدفاع الوطني، ولا يمكن الحديث عن دولة ذات سيادة إذا كان أمنها العسكري منكشفا ونظامها السياسي تابعا. إن إدراك انعكاسات استراتيجيات نفوذ القوى الفاعلة في الفضاء المتوسطي على الأمن الجزائري في شقه العسكري -السياسي يقتضي معرفة رهانات هذا الأخير، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية¹: حرمة الإقليم؛ الحفاظ على التواجد الاستراتيجي والوحدة الوطنية؛ صيانة السيادة الوطنية؛ الدفاع عن المصالح الوطنية.

على هذا الأساس يمكن تحديد ثلاث تهديدات للأمن العسكري الجزائري ومنه السياسي وهي²:

- 1- تهديد عسكري تماثلي أت من وحدة سياسية حدودية بحجة المطالبة بإعادة رسم الحدود الحالية.
 - 2- تهديد عسكري دون تماثلي يحيه فاعل غير دولاتي مدعم من الداخل أو من الخارج.
 - 3- تهديد عسكري فوق تماثلي تقوم به دولة أو اتحاد دول غريبة.
- انطلاقا من هذه التهديدات يمكن بناء ثلاث سيناريوهات لتبيان كيف يمكن أن تستغلها القوى الفاعلة لبسط نفوذها على الجزائر:

- 1- يفترض السيناريو الأول أن أحد من الدول الحدودية تريد أن تعيد رسم الحدود الموروثة عن الاستعمار، ولتحقيق ذلك يمكن أن تستخدم آلتها العسكرية للتعدي على حرمة الإقليم الجزائري مساندة من قبل أحد أو مجموعة من القوى الفاعلة في المتوسط، التي يمكن في يوم من الأيام أن تتعارض مصالحها مع الجزائر، وللانتقام منها تقبل على فعل المساندة.
- كما يمكن افتراض أن البوليزاريو نفذ صبرها من التأجيلات المتتالية لتنظيم الاستفتاء فتحمل السلاح من جديد للنضال من أجل الاستقلال، وأن المغرب وحلفائه الغربيين يعتبرون كفاح

¹ - Smail Djouhri, **Quelle politique de défense en Algérie ?**. Algérie : Institut National d'Etudes de Stratégie Globale, Département de Relations Internationales et de Défense, Juillet 2012, p19.

² - Ibid, p37.

الصحراويين إرهاباً، وفي هذه الحالة قد يستفيد المغرب من دعم أجنبي في إطار الحملة الدولية على الإرهاب لقمع الصحراويين مما قد يكون لهذا انعكاسات على الأمن الجزائري، خاصة إذا ادعى المغرب أن "عناصر إرهابية صحراوية" فرت إلى الجزائر ويطالب بحق مطاردتها بالتراب الجزائري بموجب مبادئ هذه الحملة الدولية¹.

2- يمكن لبعض القوى الفاعلة الخارجية أن تسعى إلى خلق الفوضى داخل الجزائر بهدف الإخلال بالنظام العام وذلك عن طريق توجيه بعض الجماهير الناقمين على الوضع القائم²، كما يمكن لهذه القوى أن تدعي فرار إرهابيين من منطقة الساحل باعتبارها منطقة هشة ومرتع للإرهابيين إلى التراب الجزائري، كما يمكنها أن تقوم بأعمال إرهابية في الجزائر لإثبات بأن هذه الأخيرة غير قادرة على تأمين إقليمها الشاسع، وبذلك تضغط على الجزائر لفرض تواجدها العسكري فوق التراب الجزائري بحجة حماية مصالحها من أعمال الإرهابيين، كذلك يمكن لهذه القوى أن تضغط على الجزائر بدفعها للتدخل في البلدان الجارة التي تعيش في فوضى وغياب الأمن (ليبيا، مالي)، بدعوى ارجاع واستتباب الأمن وبعدها تقوم هذه القوى بتدعيم القوى المعارضة للجزائر مما يدخل الجزائر في حرب استنزاف تنهك فيها قواها.

3- يمكن لمجموعة من الدول الخارجية أن تتحالف فيما بينها، وباستنادها على مجموعة من المعطيات أو الذرائع تسعى للتدخل في شؤون الجزائر، سواء بالتقليص من سيادتها في اتخاذ القرارات وإمكانية تهديد وحدتها الترابية، ومن هذه المعطيات أو الذرائع يمكن ذكر: واجب أو حق التدخل العسكري- الانساني، حماية الأقليات، نشر المبادئ السياسية المعيارية كالديمقراطية، التعددية السياسية، تنظيم انتخابات حرة وشفافة، حماية حقوق الانسان، تأمين مناطق انتاج الطاقة، دعم الإرهاب، خرق اتفاقات منع انتشار أسلحة الدمار الشامل والتي تستند على الصور الساليتية التي تتحكم فيها هذه القوى وتوظفها كيفما تشاء³...

ثانيا - على الأمن الاقتصادي:

يمكن فهم انعكاسات استراتيجيات نفوذ القوى الفاعلة في الفضاء المتوسطي على الأمن الجزائري في بعده الاقتصادي انطلاقاً من توظيف أفكار مقارنة التبعية وأفكار مقارنة الهيمنة الامبريالية اللتان

¹ - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. مرجع سابق الذكر، ص224.

² - Ibid, p40.

³ - Ibid, p 41.

اهتمتا بتحليل تفاعل العلاقات غير المتكافئة بين الدول وبتفسير السلوك الامبريالي للقوى الكبرى (قوى المركز)، وكيفية تأثيره على دول المحيط بالتركيز على البعد الاقتصادي.

تركز هاتين المقاربتين على الهيمنة الاقتصادية كأداة امبريالية تستخدمها دول المركز ضمن شبكة من الآليات الاقتصادية والمالية للحفاظ على مكانة محورية في الاقتصاديات الوطنية لدول المحيط مثل التبعية التجارية، الديون والتبعية التكنولوجية وسيطرتها بفضل شركاتها على القطاعات الانتاجية الاستراتيجية. ومن بين الآليات التي تستخدمها هذه الدول يمكن ذكر¹:

1- الاستثمار الخارجي كأداة للهيمنة: يؤكد "سزيمانسكي" أن مستوى نشاط الشركات العالمية في دول المحيط يؤكد درجة تغلغلها الاقتصادي وتأثيرها السياسي، فالجزائر تعرف وكما سبق التطرق إليه سابقا زيادة ملحوظة في حجم الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الاستراتيجية والأكثر حساسية (الاستثمارات الأمريكية في مجال الطاقة مثلا)، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع قدراتها القرارية مما يزيد احتمالات توجيهها للخيارات الاقتصادية وحتى السياسية للجزائر.

2- التجارة كأداة الهيمنة الامبريالية: إن ما يضعف المناعة الاقتصادية للجزائر في تعاملاتها التجارية مع القوى الفاعلة في الفضاء المتوسطي هو تمحور اقتصادها حول عدد قليل من الموارد الطاقوية، المعدنية والزراعية وبنائها لعلاقاتها التجارية حول الدولة المستعمرة السابقة (فرنسا)، وهذا ما يؤدي إلى زيادة مستوى التمركز المادي والمعاملاتي مما يزيد من احتمالات التبعية الهيكلية لفرنسا.

3- التدخل الأجنبي كآلية للهيمنة الامبريالية: يرى "سزيمانسكي" أن أحسن أداة تقليدية للحفاظ على مجال سياسي-اجتماعي مساعد ومشجع للاستثمارات التابعة للمركز في المحيط هو استخدام القوة العسكرية، وهذا ما تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقه في الجزائر عن طريق إقامة قاعدة "أفريكوم" في الصحراء الجزائرية.

4- المساعدات العسكرية كأداة للهيمنة الامبريالية: إن من بين الأساليب الفعالة المستخدمة من قبل دول المركز لتغذية هذه الهيمنة -التبعية هو التمويل العسكري والتأطير التقني، كما أن المشاركة في تدريب الإطارات السامية في الجيوش بالأكاديميات العسكرية لدول المركز سوف يساعد على تكوين نخب

¹ - سالم برقوق، مرجع سابق الذكر، ص ص 13-40.

عسكرية "خادمة" في النهاية لمصالح دول المركز، وهذا ما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية والغرب من جهة وروسيا من جهة أخرى لتحقيقه في علاقاتها العسكرية مع الجزائر.

5- الآليات الأيدولوجية والهيمنة الامبريالية: تعد هذه الآليات في نظر "سزيمانسكي" من أكثر الأدوات نجاعة وفعالية للتحكم الامبريالي في دول المحيط، فدول المركز لضمان استمرار تحكمها في الدول التابعة، تقدم "المساعدة" في تكوين النخب محليا أو باستقبالهم في الدولة المركز ذاتها، كما أنها تسعى إلى توجيه طريقة التفكير والتخطيط بغرس فلسفة الانتماء الثقافي بجعل لغة المستعمر لغة فعلية وهذا هو حال السياسة التي تنتهجها فرنسا في مستعمراتها المغاربية السابقة والتي في مقدمتها الجزائر¹.

بناء على ما سبق يتبين بأن الامبريالية/ التبعية الاقتصادية تنتج عن حركية العلاقة غير المتكافئة بين الفواعل (المحيط/المركز) والتي تتخذ مجموعة من الآليات سواء على المستوى الاقتصادي أو على المستويات الأخرى التي لديها تأثيرات غير مباشرة على الجوانب الاقتصادية. وما تجدر الإشارة إليه هو أن كلا المقاربتين: الإمبريالية/التبعية قد قدمت تحليلًا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وفهم استراتيجيات نفوذ القوى الفاعلة في الفضاء المتوسطي خاصة في شقه الاقتصادي وكيف تنعكس هذه الاستراتيجيات (دول المركز) على دول المحيط، وهذا ما تم اسقاطه على حالة البعد الاقتصادي للأمن الجزائري.

ثالثا - على الأمن الاجتماعي - الثقافي:

يمكن إبراز انعكاسات استراتيجيات نفوذ القوى الفاعلة في الفضاء المتوسطي على الأمن الجزائري في شقه الاجتماعي -الثقافي في النقاط التالية:

1- الهوية الوطنية أمام هاجس تحقيق الهوية المتوسطية: تكمن انعكاسات طرح مسألة الهوية المتوسطية على الأمن الاجتماعي-الثقافي الجزائري في الضغوطات التي ظل يتعرض إليها هذا البلد مثله مثل باقي دول جنوب المتوسط، للالتزام بالمبادئ والقواعد والاجراءات الأوروبية خاصة تلك المتعلقة بعملية نقل المعايير في مجال العدالة والشؤون الداخلية، هذه العملية التي لا زالت تنحصر في نقل الأفكار في البنى القانونية والشؤون الداخلية بعيدا عن نقل الأفكار العلمية أو الفنية أو ما يسمى بمأسسة التعاون السياسي والقانوني مع شركاء أوروبا المتوسطيين والتي منهم الجزائر².

¹- نفس المرجع، ص ص 13-40.

²- صالح زياتي وأمين حجيج، مرجع سابق الذكر، ص ص 87، 86.

2- الضغوطات الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م وانعكاسات فرض القيم الغربية على الأمن الاجتماعي-الثقافي الجزائري: لقد تم استغلال أحداث 11 سبتمبر لممارسة مزيد من الضغط على الدول الإسلامية بما فيها الجزائر لإحداث تغييرات عميقة في منظومتها التربوية ابتداء بتغيير برامج التعليم، ففي الجزائر تم إلغاء بكالوريا العلوم الإسلامية في ديسمبر 2004م، مما أثار استياء في الرأي العام الجزائري سيما جمهور الإسلاميين وكذا الكثير من البرلمانيين والكثير من الأكاديميين أيضا¹.

3- انعكاسات السياسة الاجتماعية والثقافية الفرنسية: تعد القيم والمعايير الثقافية الفرنسية من الثوابت البنيوية والعضوية المعرفة لفلسفة السياسة الخارجية والعالمية الفرنسية، خاصة مع إيمان الحكومات الفرنسية المتتالية بضرورة حفاظها على مكانة وموقع ثقافي ولغوي متميز عالميا، وبالأخص على مستوى مجال نفوذها التاريخي في المغرب العربي (الجزائر، المغرب وتونس)، مما سوف يعزز "رسالتها الكونية - **Le message universel de la France**"، والمرتبطة بضرورة نشر نمط الحياة والتنظيم الذي أرسنه فرنسا لنفسها، والقائم على اللائكية، الدولة الحقوقية وحقوق المواطنة².

إن إصرار فرنسا للحفاظ على الآليات التربوية، كحق من الحقوق الإمتيازية التي تحصلت عليها تعاقديا بعد استقلال الدول التي كانت قابضة تحت استعمارها، يشكل أحد الأبعاد الأساسية المكونة لاستراتيجية واعية لتقزيم وإضعاف دور هذه الأخيرة، كما يقول "فرانسوا بيرو - **François Perroux**" في مقال حول "فرنسا كرافد إمبريالي - **France Relais de l'Impérialisme**" هذه الأطر التربوية والثقافية تمنح لفرنسا ليس فقط أدوات نقل معرفية أو ثقافية، بل إنها تؤسس أولا وقبل كل شيء لهيمنة هيكلية بعيدة المدى على هذه الدول وفي هذا الصدد يقول "تیبو - **Thibau**": " سوف تقوم سياسة التعاون الثقافية الفرنسية على ضمان استمرار عمليات الهيمنة الفرنسية على المغرب العربي، لأن هذه السياسة سوف تخلق بنية فوقية (نظام سياسي)، خادمة للإمبريالية الفرنسية، خاصة بعمل النخب الحاكمة في المغرب العربي على تشكيل الشعور الجماعي بما يتماشى ومنطق "ترويض واستعباد الإيرادات - **Le laminage ou la colonisation des âmes**"³.

كما صاحب رغبة فرنسا في الحفاظ على تحكمها في الأنساق التربوية المغاربية، إلحاحها أيضا

¹ - نفس المرجع، ص ص 88، 89.

² - سالم برقوق، مرجع سابق الذكر، ص 114.

³ - Thibau (J), « **La France colonisée** ».Paris : Flammarion, p56.

نقلا عن: سالم برقوق، مرجع سابق الذكر، ص 115.

على الإبقاء على اللغة الفرنسية كلغة علم، إدارة وسياسة وفي أسوء الحالات تطوير ازدواجية لغوية مع صدارة وظيفية وفعلية للفرنسية، وهذا حتى تتمكن فرنسا من إبقاء دول المغرب العربي وعلى رأسها الجزائر تسير في فلکها. ومن بين الانعكاسات التي يمكن أن تفرزها هذه السياسة على الأمن الاجتماعي -الثقافي الجزائري يمكن ذكر¹:

- اغتراب ثقافي للنخب في ظل غياب المشروع المجتمعي الجزائري قد يخلق شروخات ثقافية، اجتماعية و إيديولوجية خطيرة قد تؤدي لإنفصامات مرضية مزمنة في الهوية، وهذه أحد الانعكاسات الأكثر خطورة التي يمكن أن تمس التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري.

- القابلية للتبعية سوف تخلق ميولات استهلاكية للمنتوجات والقيم والأطر التنظيمية الفرنسية مما سيعمق من التبعية البنيوية للجزائر اتجاه فرنسا.

- الفشل في بناء الأمة، أي التبعية للآخر تحد من بناء شخصية وطنية تجمع بين الأصالة والمعاصرة...

بناء على ما سبق يمكن التأكيد على أن غياب مشروع مجتمعي جزائري، يجعل من الأمن الجزائري في بعده الاجتماعي -الثقافي محل انكشاف خاصة في زمن العولمة ، لكن هذا لا يعني بأن الجزائر يجب أن تغلق على نفسها للحد من هذا الانكشاف، بل يجب أن تعمق إدراكها لهويتها الثقافية وتزيد من سعة اطلاعها على انتمائها الحضاري، كما يجب أن تفتح نوافذها لكي تهب عليها رياح كل الثقافات بشرط ألا تقتلعها من جذورها.

¹ - سالم برقوق، مرجع سابق الذكر، ص 120.

استنتاجات الفصل الثاني:

1- يستنتج من خلال دراسة عوامل قوة وضعف الدولة الجزائرية في منطقة حوض المتوسط، أن هذه الأخيرة تمتلك مقومات القوة (أهمية الموقع الجيوسياسي، المكانة الطاقوية...)، إلا أنها لم تستطع من تحويل هذه القوة الكامنة إلى قدرة تتجاوز بواسطتها عوامل ضعفها (هشاشة اقتصادها وتبعيته، تخلفها التكنولوجي...)، وهذا ما يجعلها تحتل المراتب الأخيرة في ترتيب سلم القوى المتوسطي مثلها مثل باقي دول الضفة الجنوبية مما يضعف طموحها في أداء أدوار إقليمية بالمعنى المتوسط، وبالتالي ستصبح الجزائر موضوعا لاستراتيجيات القوى الفاعلة الساعية لبسط نفوذها في المنطقة.

2- يمكن إيجاز العوامل الدافعة للقوى الفاعلة بالمعنى المتوسط في بسط نفوذها على الجزائر فيما يلي:

- السيطرة على الصحراء الجزائرية لأهميتها الجيواقتصادية (حقول النفط والغاز المتواجدة بها بالإضافة إلى الثروات المعدنية الأخرى على غرار الحديد، الذهب، اليورانيوم...)، والجيواستراتيجية (فمن يتموضع في الصحراء الجزائرية سيسيّر استراتيجيا على منطقة الساحل الصحراوي بل وعلى غرب إفريقيا).
- كسب ولاء النظام السياسي و إقامة علاقات زبونية مع النخبة الحاكمة بما يخدم مصالح الغرب والحد من وصول نظام أصولي متشدد معادي له يؤثر سلبا على مصالحه بالمنطقة.
- الاستفادة من الخبرة الجزائرية في مجال محاربة الإرهاب، ومحاولة توظيف الجزائر تحت شعار "دولة محورية"، كآلية لتسيير الأزمات التي يعيشها جوارها بما يخدم المصالح الغربية وفق منطق تحقيق المنافع بأقل التكاليف، وكحاجز لإيقاف التهديدات الأمنية الآتية من الجنوب والتي يمكن أن تضر بدول الشمال (الإرهاب ، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة...) .
- الاستفادة من السوق الجزائرية لبيع البضائع والمنتجات.
- مراقبة قوة الجزائر العسكرية خاصة فيما يتعلق بمسألة إمكانية امتلاكها للسلاح النووي، أو لصواريخ بعيدة المدى يمكن أن تهدد دول الضفة الشمالية أو إسرائيل باعتبارها دولة عدوة للجزائر وترفض هذه الأخيرة كل أشكال التطبيع معها.

3- ترتيب القوى الفاعلة في مستوى القوة بالمعنى المتوسط هو الذي يحدد مدى تأثير استراتيجية نفوذها بالمنطقة، فكلما كان الفاعل قويا كلما زاد احتمال نجاعة استراتيجية نفوذه، وهذا ما ينطبق على

استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب الدولي التي أعلنتها مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م والتي لاقت قبول معظم الدول المتوسطية، والجزائر بدورها سارعت للوقوف إلى جانب أمريكا، مع العلم بأن هذه الأخيرة كانت قد تحفظت عن مساعدة الجزائر في حربها ضد الإرهاب التي دامت طيلة عشرية كاملة، فالجزائر لم تستطيع إقناع الغرب بمساعدتها في مواجهتها للإرهاب خاصة في السنوات الأولى (بداية التسعينات)، في حين الولايات المتحدة الأمريكية بمجرد إعلانها الحرب ضد الإرهاب لاقت تأييد معظم الدول بما فيها المتوسطية؟

4- إن التنافس بين استراتيجيات القوى الفاعلة في المتوسط وحول بسط النفوذ على الجزائر يهدد أمن هذه الأخيرة، ففي بعده العسكري والسياسي يعرضه لخطر التعدي على حرمة الإقليم وتهديد الوحدة الوطنية والانقاص من السيادة، أما في بعده الاقتصادي فهو يكرس الامبريالية/التبعية الاقتصادية باعتبار أن العلاقات الاقتصادية بين الجزائر (دولة محيط) والقوى الفاعلة (دول المركز) غير متكافئة، وأخيرا في بعده الاجتماعي-الثقافي فالخطر يكمن في تهديد الهوية الوطنية عن طريق تكريس اغتراب ثقافي للنخب وبالتالي يخلق قابليتها للتبعية، مما يؤدي إلى فشل بناء الأمة أو اعتماد مشروع مجتمعي جزائري يحمي الوحدة الوطنية وتماسك المجتمع.

الفصل الثالث:

تفاعل الدولة الجزائرية مع استراتيجيات
النفوذ للقوى الفاعلة في المتوسط: ما مدى
خدمته للأمن الجزائري؟

المبحث الأول:

المقاربة الأمنية الجزائرية في إطار العلاقات الأورو-متوسطية

يتطلب فهم، شرح وتحليل هذه المقاربة دراستها في إطار المبادرات الأمنية للاتحاد الأوروبي، وكذلك في إطار الحوارات والترتيبات الأمنية الأوروبية المقترحة خارج هذا الاتحاد، لتأتي بعدها مرحلة تقييمها حول مدى خدمتها للأمن الجزائري، وهذا ما سيتم التطرق إليه في الثلاث مطالب التالية.

المطلب الأول:

المقاربة الأمنية الجزائرية في إطار المبادرات الأمنية للاتحاد الأوروبي

أولا- محددات المقاربة الجزائرية لمسألة الأمن في المتوسط

جاء في تقرير الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة حول مسألة تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط شرحا للمقاربة الأمنية الجزائرية في هذه المنطقة، إذ تؤيد الجزائر تأييدا تاما الأهداف والإجراءات المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة 38/55 المعنون بـ "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط" المؤرخ في نوفمبر 2000م؛ كما أن الجزائر تتعاون على الدوام وتشارك في جميع المشاريع والمبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار والعمل المنسق والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، إذ أنه يتعلق بخيار استراتيجي تعترم الاضطلاع به بالكامل. وبشهاد هذا الموقف على اقتناعها الراسخ بأن الشراكة الحقيقية هي وحدها التي تسهم في جعل هذه المنطقة، منطقة استقرار وأمن ومنطقة للتمتع بالأمن المشترك والرخاء¹.

وترى الجزائر أن السلام والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط شرطان جوهريان للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأي تدبير "لبناء الثقة" يرمي إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار في المنطقة يقتضي إيجاد حلول عادلة ودائمة للمنازعات واحترام مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، واتخاذ تدابير عملية فعالة لنزع السلاح تتضمن، على وجه الخصوص،

¹ - الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، "تقرير حول تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط". الجمعية العامة :

A/56/153 ، 03جويلية 2001م. ص02.

انضمام جميع دول المنطقة إلى الاتفاقات المتعددة الأطراف التي تحظر الأسلحة النووية، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، فضلا عن إخضاع جميع مرافقها النووية للرصد الدولي من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. مع تسليم الجزائر بأهمية هذه الأهداف، فإنها تقر أن السيادة القومية وحقوق الدول في كفالة أمنها والتمتع بأمن غير منقوص، مسائل هامة أيضا، وينبغي استخدام الشفافية بطريقة متفق عليها وغير قائمة على التمييز بكامله، كما ترى الجزائر بأن الأمن والاستقرار في البحر المتوسط يتوقف أيضا على الحد من التجارة غير المشروعة في الأسلحة الخفيفة، التي تؤدي إلى تفاقم الصراعات وتشجيع الإرهاب والجريمة الدوليين.

ترى الجزائر كذلك بأنه ينبغي أن تقوم الشراكة السياسية والأمنية على الإرادة السياسية المشتركة للدول الواقعة على ساحلي البحر الأبيض المتوسط بالتصدي للتحديات المشتركة، بروح من التضامن من خلال احترام المبادئ المنصوص عليها في القانون الدولي، وبخاصة مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وعدم استخدام القوة والتهديد باستخدامها واحترام السيادة، وتؤكد على أن التعاون القائم على شراكة حقيقية، والمستند إلى احترام سيادة الدول، وحقوق كل دولة في اختيار نظام أمنها القومي، أمر لا غنى عنه للتوصل إلى القضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة.

وفيما يتعلق بالشراكة الاقتصادية والمالية، تؤكد الجزائر على ضرورة تقليل أوجه التفاوت الإنمائي بين جانبي البحر الأبيض المتوسط، وتدعو في هذا الصدد إلى تعزيز البرنامج المالي للتعاون الأوروبي- المتوسطي. وتدعو أيضا إلى تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعها توزيعا عادلا ومنصفا بين بلدان المنطقة، وتدعو أيضا إلى استعراض مسألة الديون، بغرض إلغائها أو تخفيفها، بما في ذلك بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط فضلا عن إمكانية تحويلها إلى مشاركة رأسمالية. وفيما يخص الشراكة في الشؤون الاجتماعية والثقافية والانسانية، ترى الجزائر أنه لا يمكن إقامة منطقة للتجارة الحرة يفترض فيها تدفق السلع والخدمات دون عائق، ما لم تؤخذ في الاعتبار مسألة مهمة أخرى هي مسألة تنقل الأشخاص، فلا بد في هذا الصدد من تبسيط وتحسين الإجراءات الإدارية بإصدار التأشيرات تشجيعا لحركة التنقل ذهابا وإيابا عبر البحر الأبيض المتوسط¹.

¹ - نفس المرجع، ص ص 3-5.

ثانيا - مشروع الشراكة الأمنية الأورو-متوسطية و مغزى اتفاق الشراكة الأورو-جزائري

بضغط وتأثير مورسا داخل الاتحاد الأوروبي ومؤسساته من قبل دول جنوب أوروبا، وبالأخص من قبل فرنسا، إسبانيا و إيطاليا، أطلق مسار برشلونة كامتداد في واقع الأمر لسياسات المجموعة الاقتصادية الأوروبية (CEE) حيال المتوسط.

ففي ديسمبر 1994م وفي الدورة التي عقدها بمدينة "إيسن الألمانية" صادق المجلس الأوروبي على الأسس الكبرى التي ينبغي أن تقوم عليها الشراكة الجديدة المزمع إبرامها مع الدول المتوسطية الثالثة، التي عبر فيها لأول مرة عن وجود استراتيجية طويلة المدى لأوروبا في حوض المتوسط، والتي تقوم على رؤيتين هامتين: أولا البحر المتوسط عنصر أساسي في استتباب الأمن داخل أوروبا؛ ثانيا البحر المتوسط عمق استراتيجي في خطة أوروبا الكبرى¹.

هذا ما تم تأكيده بمدينة "كان" الفرنسية في جوان 1995م حين صادق المجلس الأوروبي على اقتراحات المفوضية الأوروبية المتعلقة ببناء شراكة أوروبية-متوسطية، ليأتي في الأخير المؤتمر الأوروبي - المتوسطي المنعقد في 29،30 نوفمبر ببرشلونة الإسبانية، واضعا أسسا لمجموعة إقليمية جديدة. وما يبين بأن المسائل الأمنية تحتل مكانة هامة في اهتمامات الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين، هو إدراج هذه المسائل في السلة الأولى لندوة برشلونة؛ سلة الحوار السياسي والأمني الذي تهدف فيها إلى إقامة "منطقة أمن واستقرار" في المتوسط عبر التعاون والحوار.

تجدر الإشارة بأن المميز لهذه المقاربة الأمنية هو أن مبناها تم على فرضية أن التنمية الاقتصادية هي عامل أساسي لإرساء الأمن، وبالتالي فإن مقاربة الشراكة الأورو-متوسطية للأمن تقوم على تلازم الأمن والاستقرار والتنمية، وربما هذه الميزة فرضتها طبيعة الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية وغلبة الجوانب الاقتصادية على الأمنية في تطلعات دول الضفة الجنوبية²، كما يصنف إعلان برشلونة بمقاربتة الأمنية الشاملة والمتعددة الأبعاد المحتواة في فصوله الثلاثة، كاتفاق مؤسس لشراكة أمنية إقليمية في المتوسط، سيما بمحاولته وضع ميكانيزمات و إجراءات عملية لبناء الثقة والأمن التعاوني في المتوسط، وهذا ما يؤكد كل من الاتفاق على إنشاء "عقد أمن واستقرار في المتوسط" ثم فيما بعد "الميثاق

¹ - بونوار بن صايم ، "تطور المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط". جريدة الشعب، العدد 04، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، جوان 2008م، ص 21.

² - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. مرجع سابق الذكر، ص193.

المتوسطي للاستقرار والأمن". وبناء على هذا العرض الموجز لما تضمنه الشق الأمني لمسار برشلونة السؤال الذي يطرح هو ما موقف ودور الجزائر في إطار هذا المسار؟

أكدت الجزائر انخراطها في مسار برشلونة وذلك بمشاركتها في الندوات والاجتماعات التي أصبحت تعقد فيما بعد في إطاره، أو حتى في إطار البنى الأخرى المكمل له، وهذا ما مرده إلى قناعة الجزائر بأن وحدها شراكة حقيقية بين دول المتوسط كفيلة بالمساهمة في إقامة منطقة استقرار وأمن في حوض المتوسط، وتشجيع إقامة فضاء مشترك للتنمية والرخاء. فمنذ 1995م، تشارك الجزائر في الاجتماعات الوزارية الأورو - متوسطة وكذا اجتماعات الخبراء وكبار الموظفين، و إن لم تكن قد احتضنت أي ندوة أورو - متوسطة فإن ذلك راجع إلى عدم اعترافها بإسرائيل ورفضها نزول أي ممثل لها على أراضيها.

أما تأثيرها في خطة برشلونة في سلتها السياسية - الأمنية، فيمكن القول أنه كان غير مباشر لأن الظرف الذي أطلق خلاله مسار برشلونة كانت فيه أزمة الجزائر الأمنية، في مرحلة اشتداد بسبب تنامي الظاهرة الأصولية الإسلامية، وانتشار الحركات والجماعات الإرهابية، واحتمال سقوط النظام السياسي الجزائري الذي كان واردا بقوة آنذاك، وهي عوامل أثرت على مضمون إعلان برشلونة، وهذا ما يؤكد النقاش الذي فتح داخل البرلمان الإيطالي في تلك الحقبة حول "التدهور الخطير في التوترات الوطنية الاثنائية والتطرف الديني" التي اعتبرها "التحديات الأكثر حقيقة لإيطاليا" في إشارة ضمنية للجزائر، كذلك تأثير أحداث الجزائر و خطابات أمننة الهجرة على صياغة إعلان برشلونة عندما أكد أن أخطار اللأمن في المتوسط تؤثر أكثر على المجتمعات الأوروبية، لأنها تتحمل أكثر من غيرها عبء التناقضات الديمغرافية، الاقتصادية وصعود التيارات السياسية الراديكالية، وبالتحديد الإسلامية، مما يؤكد أن ما كانت تعانيه الجزائر على الصعيد الأمني كان عاملا رئيسيا، من بين عوامل أخرى، مؤثرا على محتوى إعلان برشلونة¹.

لقد ترسم دور الجزائر الأمني في إطار مسار الشراكة الأورو -متوسطية أكثر بتوقيعها "بفالنسيا" في 22 أبريل 2002م على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي صودق عليه في 2004م، ودخل حيز التنفيذ بدءا من 01 سبتمبر 2005م. وقد كان مغزى الجزائر من خلال هذا الاتفاق التأكيد على الطبيعة الاستراتيجية لخيار المتوسطية في سياستها الخارجية عموما والأمنية خصوصا. و إن كان هذا

¹ - حمزة حسام ، مرجع سابق الذكر، ص 140.

الاتفاق يعكس بجلاء الهواجس الأمنية للاتحاد الأوروبي التي اشتدت حدتها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، والتي انعكست بوضوح في استراتيجية الأمن الأوروبية¹ لسنة 2003م، السياسة الأوروبية للجوار لسنة 2004م، والاتحاد من أجل المتوسط لسنة 2008م¹.

ثالثا - موقف الجزائر من استراتيجية الأمن الأوروبية لسنة 2003م، السياسة الأوروبية للجوار والاتحاد من أجل المتوسط

1- موقف الجزائر من استراتيجية الأمن الأوروبية لسنة 2003م: تندرج استراتيجية الأمن الأوروبية لسنة 2003م في إطار المبادرة الأوروبية "للتمييز الأمني والعسكري". حيث لخصت وثيقة استراتيجية الاتحاد الأوروبي التهديدات الأمنية التي تواجهه في كل من الإرهاب الدولي، انتشار أسلحة الدمار الشامل، الدول الفاشلة، الصراعات الإقليمية، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية. وتجدر الإشارة إلى أن التقدير الأوروبي لهذه التهديدات لم يتبلور بشكل فعال إلا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م².

إن التغيرات التي طرأت على المنطقة المتوسطية، خاصة من جانب طبيعة التهديدات (التهديدات اللاتماثلية العابرة للأوطان/ الانتقال من التهديدات في إطار الصراع شرق-غرب إلى شمال-جنوب)، ومن ثم آليات مواجهتها من قبل الاتحاد الأوروبي (مقاربة موسعة للأمن - الصلب واللين -)، قد بلورت موقف الجزائر من المبادرة الأوروبية للتمييز الأمني والعسكري، خاصة مع إعلان الاتحاد الأوروبي عن تشكيل قوة التدخل السريع "أوروفور" أي بصيغة التدخل، الأمر الذي أثار حفيظة الدول العربية في الجهة المحاذية، بما فيها الجزائر اتجاه هذه القوة وعن نشاطاتها المحتملة في المتوسط، وفي هذا الإطار اعتبر وزير الخارجية الجزائري السابق "أحمد عطاف" "أن الجزائر ستطلب توضيحات حول هذه القوة". ومن هذا الموقف يتبين بأن الجزائر تحاول التكيف مع المستجدات الحاصلة على مستوى ترتيبات الأمن والتغيرات التي لحقت بطبيعة التهديدات، وهذا ما يجعل رد فعلها يقتصر على مجرد بناء مواقف لا أكثر³.

2- موقف الجزائر من السياسة الأوروبية للجوار: قام الاتحاد الأوروبي في 2003م بالإعلان عن سياسة جديدة هي السياسة الأوروبية للجوار (PEV)، التي تندرج في امتداد مسار برشلونة. هذه السياسة

¹ - نفس المرجع، ص 142.

² - عبد الرفيق كشوط، "مقاربة الاتحاد الأوروبي للأمن والدفاع وموقف الجزائر منها". جريدة الشعب، العدد 04، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، جوان 2008م، ص 30.

³ - نفس المرجع، ص 31.

أثارت تساؤلات وتحفظات الحكومة الجزائرية عن جدواها، إذ لم يمر سوى وقت قصير عن توقيعها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والآن يطلب منها التوقيع على اتفاق جديد، وفي هذا الإطار قد صرح الرئيس السابق للدبلوماسية الجزائرية والحكومة "عبد العزيز بلخادم"، أن: "السياسة الأوروبية الجديدة للجوار لا تعبر عن رؤية مشتركة للمستقبل بين دول الاتحاد الأوروبي وبلدان الضفة الجنوبية (...). نأسف أن نكون مجرد جيران جدد".¹

ما أثار شكوك الجزائر مثلها مثل باقي دول المغرب العربي هو عدم إشراكها في هذه المبادرة الموجهة لبلدان شرق أوروبا بالأساس. كذلك إن إلغاء آلية "ميدا" و تعويضها بآلية مالية مشتركة في إطار سياسة الجوار لا يخدم الجزائر. وفي هذا الإطار وفي رسالة تقدم بها الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" لقمة برشلونة في نوفمبر 2005م، صرح فيها بأن: "زوال آلية ميدا-Meda وتعويضها بآلية مشتركة مع شركاء أوروبا الجدد التي تغطي 400 مليون نسمة و17 بلدا، بما فيها روسيا، لا تكون، في اعتقادنا، الوسيلة الملائمة لمنطقتنا". كما أن السياسة الأوروبية للجوار تجسد منطقا يتعارض مع التكامل المغربي وحركية المتوسط الغربي الذي تفضل العمل في إطاره أعضاء الحوار 5+5 بما فيها الجزائر.²

3- موقف الجزائر من الاتحاد من أجل المتوسط (UPM): يمكن فهم الموقف الرسمي الجزائري اتجاه مشروع الاتحاد من أجل المتوسط في إطار الأربع عناصر التالية: النزاعات في المتوسط؛ حركة الأشخاص؛ مكانة الجزائر في هذا المشروع وأخيرا مسألة الذاكرة مع فرنسا.³

3-1- تسوية النزاعات في المتوسط أولا: ترى الجزائر بأن تسوية القضية الفلسطينية يعتبر شرطا أساسيا لإنجاح أي مشروع إقليمي في المتوسط، وفي هذا الصدد وعلى إثر الهجمات العسكرية الاسرائيلية على قطاع غزة التي بدأت في 27 ديسمبر 2008م ودامت حتى 18 جانفي 2009م والتي

¹ - Aomar Baghzouz, « Du Processus de Barcelone à l'Union pour la Méditerranée : une vision d'Algérie ». Outre-Terre, N°23, 2009/3, p142.(Article disponible en ligne à l'adresse : <http://www.cairn.info/revue-outre-terre-2009-3-page-139.htm>).

*آلية ميدا هي آلية مالية اعتمدها الاتحاد الأوروبي في إطار مشروع برشلونة بهدف تقديم مساعدات مالية لدول الضفة الجنوبية للمتوسط.

² - Ibid, p142.

³ - Ibid, p 143.

تسببت في مقتل ما يقارب 1400 فلسطيني، وفي هذا الإطار قد صرح الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" بأنه: "من العبث تصور متوسط يسوده السلم دون إقامة حد لمأساة الشعب الفلسطيني التي تستمر منذ أكثر من نصف قرن"¹. كذلك ترى الجزائر بأن تسوية نزاع الصحراء الغربية هو الآخر يعد شرطاً أساسياً لتفعيل عملية التكامل على المستوى المغاربي ومنه المتوسطي.

3-2- حركة تنقل الأشخاص: ترى الجزائر بأن بناء اتحاد متوسطي لا يتم من دون معالجة ملف تنقل الأشخاص، وفي هذا الإطار صرح السفير الجزائري بفرنسا "ميسوم صبيح" في إطار محاضرة ألقاها حول الاتحاد من أجل المتوسط بباريس بأن: "الجزائر تطالب باتحاد أورو-متوسطي مؤسس على مبادئ حرية تنقل الأشخاص، كهدف مستقبلي يفضي إلى تشكيل مواطنة متوسطية"²، وبالتالي فإن إقامة تأشيرة متوسطية موحدة (Schengen Méditerranéen) وأفضلية أورو-متوسطية (Préférence Euro-méditerranéenne) يعتبر من بين الشروط الأولية لتحقيق هذا الهدف، كما أن الجزائر ترفض سياسة الهجرة الانتقائية التي أعلنها الرئيس الفرنسي السابق "ساركوزي"، و ترى بأن معالجة ملف الهجرة غير الشرعية لا يجب أن يقتصر على مقارنة أمنية محضة بل الأمر يتم وفق مقارنة شاملة.

3-3- الاتحاد من أجل المتوسط في إطار العلاقات الجزائرية- الفرنسية (ملف الذاكرة): يبرز الخلاف الجزائري الفرنسي أساساً في مسألة الذاكرة خاصة، لأن فرنسا لا تريد الاعتراف بجرائمها التي ارتكبتها في حق الجزائريين إبان الفترة الاستعمارية، كذلك تتأثر العلاقات الجزائرية- الفرنسية بطبيعة الأحداث، فمثلاً قضية اغتيال الرهبان الفرنسيين بـ "تبجيرين" قرب مدينة "مدية" سنة 1996م أثرت سلباً على العلاقات بين البلدين، والأمر نفسه عندما تحفظت فرنسا عن مساندة الجزائر في حربها ضد الإرهاب.

3-4- مكانة الجزائر في مشروع الاتحاد من أجل المتوسط: كان من المقرر أن يتم بناء هذا الاتحاد على محور باريس- الجزائر، وهذا ما أبداه الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" إبان زيارته الرسمية للجزائر عندما دعا نظيره الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" إلى بناء الاتحاد من أجل المتوسط على أساس الصداقة الجزائرية-الفرنسية، رغم الخلافات التاريخية التي بينهما، ففرنسا كانت ترى بأن تحقيق طموحاتها المتوسطية والإفريقية تكون بالاستناد على الجزائر، وهذا ما يؤكد تصريح السفير الفرنسي في الجزائر

¹ - Toast de Bouteflika à l'occasion du déjeuner offert en l'honneur de Sarkozy le 4 décembre 2007. Cité par Aomar Baghzouze, op cit, p 143.

² - Compte rendu d'un cycle de conférences « UPM : pour quoi faire et comment ? », EL Watan du 30 mars 2008. Cité par Aomar Baghzouze, op cit, p 145.

السابق "برنار باجولي - Bernard Bajolet " عند استقباله في 14 جويلية 2014م بأن: "فرنسا ترى في الجزائر شريكا مهما وبوابة نحو المتوسط وإفريقيا"¹، أما الجزائر فكانت ترغب بأن يتم هذا الاتحاد على شاكلة قاعدة 5+5، ولكن المعطيات تغيرت، إذ تحولت قيادة هذا المشروع لكل من اسبانيا و مصر، وهذا الاختيار هدفه تجنب الحساسيات ضد مشاركة اسرائيل في هذا الاتحاد، وبذلك أصبح دور الجزائر فيه لا يتعدى تسمية العضو.

المطلب الثاني:

المقاربة الأمنية الجزائرية في إطار الحوارات والترتيبات الأمنية الأوروبية المقترحة خارج الاتحاد الأوروبي

أولا - موقف ودور الجزائر ضمن مبادرة 5+5:

اقترح الرئيس الفرنسي "ميتران" خلال زيارته للرباط سنة 1983م مبادرة إنشاء مجلس الأمن والتعاون لغرب المتوسط على أن يضم المغرب، الجزائر، تونس، إيطاليا، فرنسا واسبانيا، إلا أن بعض الدول المغاربية مثل الجزائر عارضت هذه المبادرة لاستبعادها بعض البلدان مثل مالطا وليبيا، ولتجاهلها الصراع العربي الاسرائيلي، لكن هذه المبادرة أعيد إحيائها في نهاية الثمانينات لتتوج بعقد اجتماع في روما في أكتوبر 1990م شاركت فيه كل من إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال والدول المغاربية الخمس إلى جانب مالطا كعضو مراقب، وخلال هذا الاجتماع تم الإعلان عن تشكيل مجموعة "5+4" التي أصبحت مجموعة "5+5" بانضمام مالطا إليها².

قد عقدت المجموعة اجتماعها الوزاري الثاني في العاصمة الجزائرية في أكتوبر 1991م، والذي تمخض عنه "إعلان الجزائر " الذي تنص نقطته السابعة على تمسك الدول المشاركة بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك عدم اللجوء إلى القوة واعتماد الحل السلمي للخلافات واحترام السيادة الوطنية والوحدة الجغرافية للدول المعنية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. جاء التأكيد على هذه المبادئ في سياق الأحداث الداخلية التي كانت تعيشها الجزائر وحرص هذه الأخيرة على عدم التدخل الإقليمي في

¹ - Liberté, 16 juillet 2007. Cité par Aomar Baghzouze, op cit, p148.

² - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. مرجع سابق الذكر، ص 99.

شؤونها الداخلية، لكن سرعان ما توقفت هذه المبادرة بسبب أزمة لوكربي بين الدول الغربية وليبيا وألغي الاجتماع المزمع عقده في تونس في العام الموالي، وتم التخلي عن هذه المجموعة في خضم عملية برشلونة، إلا أنه في مجال الأمن الداخلي لم يفقد إطار غرب المتوسط معناه، حيث أنشأ مجلس وزراء داخلية دول غرب المتوسط (باستثناء ليبيا)¹.

تعطل الحوار داخل هذه المجموعة لعدة سنوات ولم يعد بعثه رسميا إلا في جانفي 2001م بلشبونة في اجتماع لوزراء خارجية الدول الأعضاء، والقمة الأولى لهذه المجموعة قد تمت بفرنسا في ديسمبر 2003م محاولة لإعادة إحياء التعاون في مجال الأمن والدفاع، إعطاء نفس جديد لمسار برشلونة ضمن هذين المجالين، وتنشيط الدور الأوروبي في مجال الأمن والاستقرار الإقليميين عبر نشاطات عملية للتعاون الأمني والعسكري موضوعها المتوسط الغربي فقط². ومن بين الأسباب التي سرعت في إعادة تنشيط هذا الحوار يمكن ذكر: الخيبة حيال عملية برشلونة، تداعيات أحداث 11 سبتمبر، خوف الدول المغاربية من أن يدير لها الاتحاد الأوروبي ظهره بعد توسيعه شرقا، التنافس الأوروبي الأمريكي، وتوقف عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية³.

كانت الجزائر حاضرة في اجتماع بعث حوار 5+5 بلشبونة 2001م ثم بتونس 2003م، كما شاركت في كل النشاطات العسكرية والأمنية في إطار مجموعة " 5+5 دفاع" منذ تأسيسها على غرار التدريبات التي جرت على المستوى الثنائي، من أبرز هذه التمارين التدريبية يمكن ذكر: "الرئيس حميدو" بين القوات البحرية الجزائرية والقوات البحرية الفرنسية؛ "ميداكس - Medex I" بين القوات البحرية الجزائرية والقوات البحرية الإيطالية؛ "ميداكس - Medex E" بين القوات البحرية الجزائرية والقوات البحرية الإسبانية. تدخل هذه التمارين في إطار تعزيز الشراكة العسكرية في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، وخاصة في مجال نشاط الدولة في البحر، كما تهدف إلى تعزيز الشراكة العملية بين القوات في مجال المراقبة والأمن البحري، تحقيق التقارب العملي، تبادل الخبرات والتجارب والمعارف

¹ - نفس المرجع، ص ص 99، 100.

² - Fatima Zohra Filali, op cit, p 46.

³ - عبد النورين عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. مرجع سابق الذكر، ص 100.

من أجل الوصول إلى درجة كبيرة من الانسجام والتوافق أثناء تنفيذ العمليات المشتركة¹.

أما فيما يخص التدريبات البحرية المشتركة المتعددة الأطراف التي تمت في إطار مبادرة 5+5 يمكن ذكر: تمرين "Canal"، تمرين "El-med 08"، تمارين مع القوة البحرية الأوروبية "Euromarfor" التي شاركت فيها دول الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط. تهدف هذه التدريبات إلى: تعزيز التعاون والتوافق بين القوات البحرية للدول المشاركة، تدريب قادة الوحدات البحرية والجوية على الاستعمال السليم والصحيح لتقنيات البحث والانقاذ في البحر، تدريب فرق خاصة للتفتيش البحري، تطوير التعاون بين القوات المشاركة في العمليات البحرية على تنفيذ القوانين والقواعد البحرية من أجل مجابهة النشاطات غير الشرعية في البحر، وضع آليات أوتوماتيكية مشتركة لإعداد خطة اتصال موحدة بين القادة من أجل السيطرة ومراقبة العمليات في البحر، كاستعمال وسائل المركز الافتراضي الجهوي لمراقبة المواصلات البحرية "RMTC-V" من أجل التتبع والمراقبة عن كثب لحركة المواصلات البحرية، كما تركز هذه التمارين على تعزيز التعاون في مجال الأمن في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، والمشاركة في تعريف وتطوير مجالات التوافق بتعزيز الفهم للمناهج التكتيكية العملية². وأكثر من هذا فقد احتضنت الجزائر وقادت لأول مرة في أكتوبر 2008م مناورات "آل ماد - El Med"، وهي مناورات بحرية تكتيكية تركزت بالأساس على الاتصالات، التموين في عرض البحر وجر السفن، بغرض توافق عملياتي بين القوات البحرية لدول المجموعة³.

بناء على ما تقدم يتبين بأن الجزائر قانعة بالعمل في إطار هذه المجموعة، لأنها تدرك بأن أمن واستقرار حوض البحر الأبيض المتوسط بصفة عامة والحوض الغربي منه بصفة خاصة يستوجب في ظل التهديدات الجديدة والمتعددة البحث عن صيغ للتقارب بين ضفتيه، وبذلك مبادرة 5+5 وباعتبار طبيعتها غير الرسمية، ونظرا للقرب الجغرافي والعلاقات التاريخية وكثافة المصالح التي تجمعها بهذه البلدان، وعدم مشاركة إسرائيل فيها، تعتبر كمبادرة واقعية وعقلانية في تفعيل التعاون البيني الذي يفضي إلى تبادل الخبرات والمهارات بين دول الضفتين بما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة.

¹ - اسماعيل سباع، "التدريبات البحرية المشتركة مع دول الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط". مجلة المدرسة العليا الحربية، العدد الرابع، الجزائر، جوان 2011م، ص82.

² - نفس المرجع، ص82.

³ - Malika Ait-Amirat, « Initiative 5+5. Des avancées concrètes ». Revue El Djeich, n°522, Algérie, Janvier 2007, p 24.

ثانيا - موقف ودور الجزائر ضمن المنتدى المتوسطي:

يعد المنتدى المتوسطي فكرة فرنسية تهدف إلى جمع في إطار غير حكومي، مسؤولين و إداريين ورجال السياسة والأوساط السوسيو مهنية، جامعيين، وخبراء من الدول الأوروبية والمغربية التي تنتمي للجزء الغربي من حوض المتوسط، من أجل تطوير التعاون والمبادلات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يهدف هذا المنتدى إلى المساهمة في تسهيل وترقية الحوار والتعاون المتوسطي. هذه الفكرة تبناها الرئيس المصري السابق "حسني مبارك" بعد إحساس مصر بالتهميش خاصة في عدم إشراكها في حوار 5+5، واقترح إنشاء منتدى متوسطي غير رسمي يكون فضاء للحوار وتبادل الآراء والأفكار، وبعدها جاء اجتماع الاسكندرية في 03-04 جويلية 1994م ليجمع وزراء خارجية 10 دول متوسطية هي إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، اليونان من جهة، والجزائر، مصر، المغرب، تونس وتركيا من جهة أخرى، وتقرر خلال هذا الاجتماع إنشاء ثلاثة فرق عمل حول الحوار السياسي، الثقافات والحضارات، التعاون الاقتصادي والاجتماعي، وتم التأكيد على الطابع والأهداف الخاصة للمنتدى كإطار مفضل ومرن وغير رسمي للحوار البناء لإنضاج الأفكار والمشاورات بين الدول¹.

إذن، المنتدى هو عبارة عن إطار حكومي، غير مؤسس وغير رسمي، للحوار والتعاون يهدف إلى جعل المتوسط منطقة تفاهم متبادل، تنمية ورخاء، وتسامح و إقامة شراكة بين الدول المشاطئة للمتوسط تترأسه الدول الأعضاء بالتناوب سنويا بعد كل اجتماع وزاري. لكن اجتماعات وزارية استثنائية تعقد إن اقتضت الضرورة لذلك (مثلا اجتماع المغرب عقب عمليات الحادي عشر سبتمبر)، إلى جانب الاجتماعات الوزارية السنوية، هناك اجتماعات لكبار الموظفين تنظم عدة مرات في السنة واجتماعات على مستوى الخبراء حول قضايا مختلفة مثل الإرهاب. أما عن شروط العضوية في هذا المنتدى فهناك شرطين أساسيين هما: الانتماء الجغرافي للمتوسط والاجماع حول قبول أو رفض الدولة الطالبة للعضوية².

ولمعرفة موقف الجزائر من هذا المنتدى سيتم الإجابة على السؤال التالي: كيف تنظر الجزائر إلى هذا المنتدى؟ إن الجزائر مقتنعة بأهمية منتدى المتوسط الذي يشكل إطارا للتشاور والحوار الضروري،

¹ - مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف. الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006م، ص ص 90، 91.

² - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. مرجع سابق الذكر، ص ص 106، 107.

وترى أن الطبيعة غير الرسمية لهذه الآلية يمكن أن تساهم بشكل كبير في تدعيم المبادرات الأخرى خاصة مسار برشلونة، فالمنتدى يسمح للدول المتوسطية بتدارس المشاكل السياسية والأمنية والرهانات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية في المنطقة، وهناك قناعة راسخة لدى الجزائر بأن شراكة حقيقية وحدها كفيلة بأن تساهم في إقامة منطقة استقرار وأمن في حوض المتوسط، وتشجيع إقامة فضاء مشترك للتنمية والرخاء، ولهذا انخرطت في هذه العملية التي هدفها إقامة شراكة جديدة¹.

ثالثا - موقف ودور الجزائر ضمن الشراكة من أجل التعاون المتوسطي لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبية

يرجع التأصيل للشراكة من أجل التعاون المتوسطي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إلى مؤتمر "هلسنكي" المنعقد سنة 1975م والذي أكد في ميثاقه بأن: "الأمن في أوروبا مرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن في المنطقة المتوسطية ككل". كما أن هذا الميثاق ذهب إلى أبعد من الإقرار بهذا الترابط، بالحديث عن إمكانية توسيع وتعميق الاتصالات والحوار مع الدول المتوسطية في سبيل "المساهمة في السلم، تخفيض القوات المسلحة في المنطقة وتدعيم الأمن"².

هذا البرنامج الطموح للمتوسط لم يتحقق لأسباب عدة منها : مناخ الحرب الباردة؛ الصراع العربي الاسرائيلي؛ انقسامات خاصة بالصفة الجنوبية...، ولم يتسنى إحيائه إلا في منتصف التسعينات مع منح منظمة الأمن والتعاون في أوروبا صفة "الشركاء المتوسطيين من أجل التعاون" لكل من الجزائر، مصر، إسرائيل، المغرب وتونس ثم الأردن. ومنذ إقامة هذه الشراكة أصبح يتم دعوة هذه الدول لحضور مختلف اجتماعات المنظمة، بما فيها اجتماعات مجلس الوزراء لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك، وأصبحت تنظم ندوات متوسطة سنويا بهدف بناء إجراءات الثقة بين دول الضفتين (شفافية النشاطات العسكرية والقوات المسلحة والقدرات العسكرية، أنظمة التسليح...)، ومناقشة القضايا الأمنية في المنطقة والمساهمة في تدعيم وتطوير الحوار بين المنظمة وشركائها، أكدت المنظمة مجددا في قمة إسطنبول سنة 1999م على أن تدعيم الأمن والتعاون في المتوسط يشكل أهمية بالغة بالنسبة لاستقرار في فضاء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كما أخذت المنظمة تشجع شركائها المتوسطيين على الاستفادة من

¹ - الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، "تقرير حول تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط". مرجع سابق الذكر، ص ص 02، 03.

² - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. مرجع سابق الذكر، ص 183.

خبرتها في مجال إجراءات بناء الثقة، لإقامة بنى وآليات إنذار مبكر واعتماد الدبلوماسية الوقائية والوقاية من النزاعات¹.

بالنسبة للجزائر، فهي تشارك في الحوار الأمني لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا منذ انطلاقه سنة 1995م بواسطة مندوبيتها التي تمثلها في المنتديات التي تعقدها المنظمة، وبواسطة خبرائها الذين يمثلون في الورشات والاجتماعات التحضيرية التي تسبق انعقاد المنتديات، وتستغل الجزائر هذه المنتديات (التي تخصص كل سنة لمجال محدد) كي تعبر عن رؤاها وتصوراتها حول مختلف قضايا الاهتمام والانشغال في المتوسط بما فيها الأمنية، وتأتي مشاركة الجزائر هذه تأكيداً منها على تعلقها بالنظام متعدد الأطراف ودور المنظمات الإقليمية في الحفاظ على السلم الدولي، والتي تعتبر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أبرزها لتمييزها بمقاربتها الشاملة واللا تجزئية للأمن في المتوسط².

وحسب موقف الجزائر الرسمي الذي عبرت عنه السيدة "طاوس فروخي" (رئيسة البعثة الجزائرية وممثلتها الدائمة لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا) في الندوة الوزارية 15 لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المنعقدة بمديرد في نوفمبر 2011م، والذي أكدت عليه بأثينا أمام المجلس الوزاري السابع عشر، وتبني الجزائر المقاربة الأمنية للمنظمة التي تقوم على: شمولية الأمن في المتوسط وعدم قابليته للتجزئة؛ طبيعته متعددة الأبعاد والاعتماد الأمني المتبادل بين ضفتي المتوسط³.

على هذا الأساس، ترفع الجزائر عبر منتديات المنظمة من أجل تعزيز التعاون بين دول ضفتي المتوسط من أجل مواجهة مشتركة لمختلف مهددات أمن واستقرار الإقليم المتوسطي، والتي حصرتها ممثلة الجزائر لدى المنظمة في مداخلتها سنة 2007م في الإرهاب، الجريمة المنظمة، تجارة الأسلحة، الهجرة، تجارة واستغلال البشر والظواهر المؤثرة على البيئة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تستحسن الجزائر أيضا جهود المنظمة في تعزيز الحوار بين الحضارات الساعي إلى تحسين المعرفة بالتعدد الثقافي والديني لتحقيق التقاهم المتبادل، سيما في سياق الأزمة التي تميز العلاقة بين الغرب والعالم الإسلامي التي تأجبت بفعل ربط خاطئ بين الإسلام والإرهاب.

¹ - نفس المرجع، ص ص 185، 186.

² - حمزة حسام ، مرجع سابق الذكر، ص 161.

³ - Taous Feroukhi, « Intervention devant le 15^e Conseil Ministériel de l'Organisation pour la Sécurité et la Coopération en Europe ». Madrid, 30/12/2007.

نقلا عن: حمزة حسام ، ص 161.

تشجع الجزائر في السياق نفسه، جهود المنظمة في المجال التربوي والتعليمي وسعيها لتطوير استراتيجيات تؤصل للتسامح والتفاهم المتبادل بين شعوب المتوسط القائم على التعدد الثقافي والديني.

طالبت الجزائر في سنة 2009م، أثناء مداخلتها أمام المجلس الوزاري السابع عشر للمنظمة، بتوسيع حوار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ليشمل السلطة الفلسطينية التي طلبت الانضمام منذ عام 2005م، معتبرة ذلك شرطا لدعم مصداقية المنظمة كمندى دولي فاعل في حل النزاعات والوقاية منها. لكن البارز في مداخلة الجزائر سنة 2009م، هو طلب دعم المنظمة لجهودها الرامية إلى تطوير وثيقة قانونية دولية تجرم دفع الفدية للإرهابيين¹.

المطلب الثالث:

تقييم المقاربة الأمنية الجزائرية في إطار العلاقات الأورو-متوسطية

أولا- الإيجابيات: يمكن إعدادها في العناصر التالية:

1- على المستوى السياسي:

1-1- إن مشاركة الجزائر في مختلف المبادرات الأمنية الأورو-متوسطية تمكنها من إعطاء بعد دولي لمكافحتها للإرهاب* واستثمار تجربتها الداخلية في استعادة مكانتها السياسية الإقليمية والدولية وفك عزلتها التي عانت منها خلال التسعينات، كما تمكنها من التعبير عن انشغالاتها والدفاع عن عقيدتها الأمنية.

1-2- إن كثافة المبادرات الأورو-متوسطية التي أطلقت ووجهت نحو التخوم الجنوبي لأوروبا والتي أدرجت الجزائر في خانة الدول المعنية بها؛ لم يكن أمام الجزائر خيار سوى التجاوب والانخراط في تلك

¹ - Taous Feroukhi, « Intervention devant le 17^e Conseil Ministériel de l'Organisation pour la Sécurité et la Coopération en Europe ». Athènes, 02/12/2009.

نقلا عن: حمزة حسام ، نفس المرجع، ص ص 161، 162.

* يبدو جليا من فحوى البند 90 من اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر أن هذه الأخيرة قد نجحت في إعطاء بعدا دوليا لجهودها في مكافحة الإرهاب بعدما تمكنت من اقناع الاتحاد الأوروبي بضرورة الاستجابة لنداءاتها الداعية إلى إقامة تعاون فعال فيما يتعلق بالمسائل الأمنية عموما ومكافحة الإرهاب خصوصا بما يكفل تحقيق مصلحتهما المشتركة.

المبادرات، خاصة وأنه كان يحتمل أن تقود إلى عسكرة المتوسط وبالتالي إلى مخاطر تدخل في الجنوب، في وقت كانت الجزائر ترى في نفسها مستهدفة بسبب موجة العنف الداخلي الشديدة التي كانت تواجهها¹.

1-2- توجه الدبلوماسية الجزائرية نحو أوروبا هو أمر جد طبيعي نظرا للقرب الجغرافي، التاريخي والانساني²، وكذلك للمصلحة الاقتصادية والتجارية التي تجمعها بأوروبا، فهذه الأخيرة تمثل شريكا اقتصاديا وتجاريا مهما للجزائر (38% من النفط الجزائري يصدر إلى أوروبا، والجزائر من جهتها زبون مهم للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالمنتجات الغذائية والمصنعة وحتى في مجال شراء الأسلحة)³.

1-3- إن مشاركة الجزائر في المبادرات الأورو-متوسطية يؤكد قناعتها من لا فائدة "سياسة المقعد الشاغر" في بنية متعددة الأطراف تخص فضاء يتضح جليا ثقلها ودورها الجيوسياسيين فيه، كما تؤكد أن تعلقها بالنظام متعدد الأطراف والأمن التعاوني ودور الدبلوماسية الوقائية والحوار السياسي والمنظمات الإقليمية، كأدوات مهمة في الحفاظ على الأمن والسلم الإقليميين و الدوليين، و تؤكد كذلك أن "تجسير الهوة" بين الصفتين يتم عن طريق تعميق الحوار، التفاهم والقناعة بوجود اعتماد متبادل بينهما⁴.

2- على المستوى العسكري:

2-1- المساهمة في الهندسة الأمنية والجيوسراتيجية للمتوسط و إفادة الجيش الوطني الشعبي وقواته المسلحة نظريا وعمليا، (التعاون الفني العسكري، تبادل خبرات التدريب القتالي، المساهمة المتبادلة في تحضير الإطار العسكرية...) عبر الاحتكاك بالقوى الأوروبية على غرار قوى مجموعة 5+5 دفاع⁵.

2-2- إن مراهنة الجزائر على البعدين الإقليمي ومتعدد الأبعاد يعتبر الحل الأمثل للتعامل مع التهديدات الأمنية الجديدة العابرة للأوطان على غرار الإرهاب، الجريمة المنظمة، تجارة واستغلال البشر...

¹ - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. مرجع سابق الذكر، ص 53.

² - Interview de Bedjaoui à l'APS, El-Moudjahid, 20 mars 2006. Cité par Aomar Baghzouz, « Du processus de Barcelone à l'union pour la Méditerranée : une vision d'Algérie ». Op cit, p151.

³ - Martina Lagatta et autres, « L'Algérie : un potentiel sous- exploité pour la coopération en matière de sécurité dans la région du Sahel ».Union européenne : Direction Générale des Politiques Externes, Département Thématique, juin 2013, p 20.

⁴ - حمزة حسام ، مرجع سابق الذكر، ص 156.

⁵ - اسماعيل سباع، مرجع سابق الذكر، ص ص 78، 79.

2-3- استطاعت الجزائر أن تحافظ على عقيدة مستقلة لأمنها القومي ولم توقع على اتفاقيات دفاع مع قوى أجنبية في فترة الحرب الباردة وفي غمرة أزمتها الداخلية، ويمكن أن يدرج هذا التصور الجزائري في خانة الإجراء الوقائي الموجه بالأساس إلى دول الاتحاد الأوروبي التي أرادت الجزائر منها أن تفهم أن انخراطها في مسار شراكة أمنية متوسطة، أو في حوارات أمنية أخرى، لا يعني مطلقاً أنها ستسمح لطرف أجنبي بالتدخل في شؤونها الداخلية، وأن الصلاحية الكاملة في إعادة إحلال الأمن داخل الإقليم الجزائري تبقى مهمة خالصة للسلطة الجزائرية¹.

3- على المستوى الاقتصادي:

3-1- إن انضمام الجزائر إلى اتفاق الشراكة الأورو-متوسطة من شأنه أن يغير نظرة العالم الخارجي للجزائر، إذ سيعيد ذلك بمثابة تأمين وضمان يقلص من خطر الدولة ويشكل ضماناً للاستقرار والأمن في الجزائر بالنسبة للمستثمرين الأجانب عموماً والأوروبيين بشكل خاص، مما يشجع على المديين المتوسط والطويل على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر.

3-2- انكشاف المؤسسات الجزائرية أمام المنافسة الأجنبية وتعريضها من كل حماية من شأنه أن يحثها على تحسين أدائها والاستفادة من الشراكة في مجالات تمويل الاستثمارات، والتسيير والتسويق والتحكم في التكنولوجيا، وتشجيع الاستثمار في مجال البحث والتطوير، وتثمين الموارد البشرية وجعلها العامل الحاسم في خلق المزايا التنافسية.

3-3- إمكانية إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في المديين المتوسط والطويل من خلال: تأهيل المؤسسات التي لم يطلها الإفلاس، والعمل لحصولها على شهادة المطابقة للمواصفات الدولية "ISO" وحثها على تطبيق إدارة الجودة الشاملة، الشراكة مع المؤسسات الأوروبية، والاستفادة من خبرات في مختلف المجالات التسييرية والتكنولوجية والتسويقية، تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وكل هذا من شأنه أن يؤدي إلى: خلق مناصب شغل جديدة وتحسين مستوى المعيشة من خلال إتاحة مداخيل إضافية للسكان، تفعيل مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها الخدمات، بعث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يسمح بإعادة بناء النسيج الاقتصادي وتنويعه، التحكم في فنون التسيير والتسويق بما في ذلك النفاذ إلى

¹ - حمزة حسام ، مرجع سابق الذكر، ص178.

الأسواق الخارجية واستيعاب التكنولوجيا المتطورة وتمثيلها وتطويرها، والوصول في نهاية المطاف إلى تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية¹.

ثانيا - السلبات:

1- على المستوى السياسي:

1-1- لا تمتلك الجزائر استراتيجية سياسية بعيدة المدى في تعاملها مع الاتحاد الأوروبي، ولعل من بين الأمثلة التي توضح ذلك هو تراجعها عن موقفها الرافض لتجريم الهجرة غير شرعية وإنشاء مراكز لحجز المهاجرين غير الشرعيين، إذ بعد ضغوطات مورست من قبل الاتحاد الأوروبي في إطار سياسته للجوار قبلت الجزائر الطلب الأوروبي في التعامل مع المهاجرين، وفي 2008م أصدرت قانون يجرم دخول المهاجرين غير الشرعيين للتراب الجزائري وشددت في فرض عقوبات جنائية عليهم، وهذا ما يعبر عن نجاح الاتحاد الأوروبي في "أوربنة" الترسانة القانونية الجزائرية في هذا المجال، وهذا ما لقي رفض بعض الأحزاب المعارضة، بعض مؤسسات المجتمع المدني وكذلك بعض الشخصيات الحقوقية... لأن حسبهم هذا القانون لا يعالج هذه المسألة، وإنما المعالجة الملائمة لهذه الظاهرة تتم بخلق مناصب الشغل ومعالجة المشاكل السوسيو-اقتصادية والتنمية التي تعاني منها بلدان المهاجرين. كما اعتبروا بأن إصدار هذا القانون ما هو إلا تكريس لأن تصبح الجزائر مركزا متقدما لمحاربة الهجرة غير الشرعية الآتية من إفريقيا، وهذا ما يخدم أوروبا بالأساس التي تريد أن تجعل من الجزائر كحاجز أمني يمنع مرور مثل هذه التهديدات نحوها².

1-2- عكس اتفاقات الشراكة المبرمة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان المغرب العربي الأخرى، الاتفاق الجزائري مع هذا الاتحاد يتميز بتركيزه الكبير على البعد الأمني، وعوضا من تأسيس شراكة حول مكافحة الإرهاب، الاتفاق أنشأ ما يمكن تسميته بـ "الحرب بوكالة - War by proxy" تقوم بها الجزائر لفائدة الاتحاد الأوروبي أو بالأحرى هي "المنافسة الأمنية" التي تخدم أوروبا بالأساس بدلا من الجزائر، مع

¹ - عبد الحميد زعباط ، "الشراكة الأورو-متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، الجزائر، 2003م، ص ص 64-66.

² - Abdenmour Benantar, « UE-Algérie : la puissance normative à l'épreuve des impératifs stratégiques ». in Europe et Maghreb, voisinage immédiat, distanciation stratégique, Algérie : CREAD, 2010, pp 321-330.

العلم بأن هذه الأخيرة دخلت في هذه المناولة دون أن تستفيد من مساعدات مالية من قبل أوروبا على عكس بلدان المغرب العربي الأخرى، وما يلاحظ كذلك هو أن المسائل المتعلقة بحرية تنقل الأشخاص (المادة 83)، الديمقراطية وحقوق الانسان لم تحظى بنفس المعالجة التي حظيت بها المسائل الأمنية (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير شرعية...) أو الاقتصادية (التعاون، التجارة...)، إذ المسائل الأولى تم صياغتها بشكل فضفاض دون اتخاذ اجراءات عملية لمعالجتها عكس الثانية¹؛

1-3- الثابت المستمر في مواقف الجزائر من المبادرات الجهوية الأوروبية (الشراكة الأورو-متوسطية، السياسة الأوروبية للجوار، الاتحاد من أجل المتوسط) هو أنها تقتصر على رد الفعل عوضا من الفعل، تتلقى الاستراتيجيات والسياسات ولا تتدخل إلا نادرا للتعبير عن قبولها أو رفضها اتجاهها؛ كذلك إن الجزائر وقعت في خطأ دبلوماسي يتمثل في تبيان نفسها على أنها أمة مرتع للإرهاب والفوضى ومصدرا أساسيا لهذه الآفات نحو أوروبا، وهذا ما يعطي الحجة لهذه الأخيرة من إبداء تخوفها وتوجسها اتجاهها ويعطيها الفرصة للضغط عليها في إطار سياستها المتوسطة².

1-4- إن غياب استراتيجية أمنية مغربية تركز عليها الجزائر في علاقتها الأمنية مع الاتحاد الأوروبي يكرس التعامل المنفرد للجزائر مع هذا الاتحاد³، مما يؤدي إلى تعميق الاختلال في المعادلة التي تبنى عليها العلاقات الجزائرية الأوروبية، فكيف يمكن تصور تحقيق نتائج من نمط "رابح- رابح" بين فاعل أوروبي قوي موحد ومتجانس يضم 27 دولة والجزائر كدولة متخلفة ومنفردة، وبالتالي فمعادلة "1+27" غير متكافئة لا كميا ولا نوعيا، وعليه الجزائر تخسر أكثر مما تريح في هذا النوع من العلاقات.

2- على المستوى العسكري:

2-1- إن دخول الجزائر منفردة في تعاون عسكري مستقطب مع الاتحاد الأوروبي (الطرف القوي في المعادلة) يجعلها مجرد متلقي ومنفذ لسياسته في هذا المجال، وهذا ما يهدد استقلالية منظومتها الدفاعية بجعلها تابعة لمنظومة دول الاتحاد الأوروبي، مما يعني إمكانية استغلال هذه الأخيرة للقدرات العسكرية الجزائرية وتوظيفها في خدمة مصالحها وأهدافها الأمنية (الحرب بوكالة)⁴.

¹ - Ibid, p322.

² - Ahmed Kateb et Mohamed Sibachir, op cit, p 309.

³ - Ibid, p 303.

⁴ - Yahia.A, « L'initiative des 5+5 ». journal Liberté, N°5730, Algérie , mercredi 24 juin 2009, p09.

2-2- إن انخراط الجزائر في مبادرات أمنية أوروبية تهدف إلى عسكرة المتوسط لا يخدم أمنها اعتبارا لضعفها البنيوي في هذا المجال مقارنة بالدول الأوروبية، فإذا كانت أوروبا تقول بأن المشاكل الأمنية في المتوسط هي من قبيل الأمن غير العسكري، وهذا طبعا صحيح لأنه لا توجد أية دولة في الضفة الجنوبية قادرة على تهديد جاراتها الشمالية عسكريا، إلا أنه وفي نفس الوقت تحشد قواتها العسكرية في المتوسط وتسعى للتفوق المطلق، ألا يتناقض هذا الواقع مع موقفها المعلن¹ !

2-3- إن استسلام الجزائر للضغوطات الأوروبية تحت ذريعة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، يكرس منطق احتكار التهديد ونزع التسليح الأحادي الجانب لصالح إسرائيل والغرب، كما يكرس سياسة "الكيل بمكيالين" التي تعرض الأمن الجزائري للانكشاف، لأن الدول الأولى تزداد قوة والجزائر تبقى ضعيفة، وهذا ما يكرس منطق مركز ومحيط/فاعل ومتلقي في مجال المبادرات الأمنية بالمتوسط، والأخطر من ذلك أن هذا الواقع يضعف قدرة الجزائر في التعامل مع التهديدات الأمنية التي تواجهها².

3- على المستوى الاقتصادي:

3-1- إن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يتم بين طرفين غير متكافئين في القوة الاقتصادية ، مكون من 15 دولة صناعية (زائد 12 من دول أوروبا الوسطى والشرقية)، مستوى دخل الفرد فيها مرتفع ؛ وسوق كبير ونتاج وفير، متنوع وذو جودة عالية وقدرة تنافسية كبيرة ، تطبق سياسة زراعية مشتركة تتمتع بحماية كبيرة. وبلد متخلف يعتمد على إنتاج وتصدير منتج وحيد هو المحروقات (حوالي 97% من إجمالي الصادرات) ، بلد ليس له بعد اقتصادي مغاربي أو عربي يشكل عمقه الاقتصادي وقوته التفاوضية الخ. إذ عدم التكافؤ هذا يجعل العلاقات البينية بين الطرفين تميل إلى التبعية أكثر منها إلى الشراكة³.

3-2- على الصعيد الكلي للاقتصاد الجزائري، فإن التفكير التدريجي للحقوق الجمركية المتضمن في اتفاق الشراكة سيحرم الخزينة العمومية الجزائرية من مبالغ ضخمة، فحسب بعض التقديرات التي أعدها وزارة المالية سنة 2005م حول الآثار المرتقبة لاتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية ومنطقة التبادل الحر، أن

¹ - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. مرجع سابق الذكر، ص138.

² - نفس المرجع، ص ص 142-153.

³ - نفس المرجع، ص 62.

نقص القيمة النهائية لموارد الدولة الجزائرية من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة على الواردات في غضون سنة 2018م ستكون في حدود 3% من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً¹.

3-3- إن تزايد المنتجات الأجنبية ومنافستها للمنتجات الجزائرية من شأنه أن يقلص الطلب على هذه الأخيرة، ويؤدي إلى إفلاس العديد من المؤسسات الجزائرية مما يعني نقشي البطالة، وحرمان مئات العائلات الجزائرية من قوت يومها.

3-4- فشلت الجزائر في كسب مساندة الاتحاد الأوروبي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، على الرغم من أن هذا الأخير كان قد وعداها في إطار المفاوضات التي دارت بينهما حول اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية بمساعدتها للانضمام لهذه المنظمة ، ولكن عكس ذلك ما حصل، إذ هو من أصبح يشدد على الجزائر من خلال الأسئلة التي يطرحها عليها في إطار المفاوضات للانضمام لهذه المنظمة². كما أن انضمام الجزائر إلى اتفاق الشراكة لن يؤدي إلى تحسين القدرة التفاوضية للجزائر أثناء المفاوضات المتعددة الأطراف التي تجريها، وستجربها مستقبلاً لعدم اندماجها في الاتحاد الأوروبي³.

ثالثاً - المقاربة الأمنية الجزائرية والعلاقات الأورو-متوسطية: نحو تعظيم الإيجابيات والتقليل من السلبيات

يمكن للجزائر تعظيم الإيجابيات والتقليل من السلبيات في إطار علاقاتها الأورو-متوسطية بالاستناد على ست عوامل أساسية⁴: الثلاث الأولى منها مرتبطة بالسياق الخاص بالجزائر في حد ذاته وهي: اعتماد سياسة تنويع الشركاء؛ التحكم في ظاهرة الإرهاب (استغلال الخبرة الجزائرية)؛ واستغلال الرخاء المالي الذي تعيشه الجزائر في الفترة الأخيرة، أما العوامل الثلاث الأخرى ترتبط بالسياق الأوروبي في حد ذاته وهي: المساعدة الأوروبية الضئيلة للجزائر؛ الأسبقية البنيوية للاعتبارات الاستراتيجية الأوروبية (الحاجة إلى الأمن، بما فيه البعد الاجتماعي، الهجرة، الإرهاب، الجريمة المنظمة، انتشار الأسلحة ...)

¹ - سمينة عزيزة، "الشراكة الأورو - جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة". مجلة الباحث ، العدد 09، الجزائر، 2011م، ص 155.

² - Ahmed Kateb et Mohamed Sibachir, op cit, p 295.

³ - عبد الحميد زعباط ، مرجع سابق الذكر، ص ص 63، 64.

⁴ - Abdenmour Benantar, « UE-Algérie : la puissance normative à l'épreuve des impératifs stratégiques ». Op cit, p335.

وأخيرا التبعية الطاقوية. و إن فعالية استغلال هذه العوامل ترتبط بقدرة الدولة الجزائرية على اختيار الأسلوب و التوقيت المناسبين للمزج فيما بينها، بما يخدم المصالح الأمنية الوطنية المتمثلة أساسا في: تأمين الإقليم والحفاظ على الوحدة الترابية، حماية المواطن، الاستقلالية الاستراتيجية، الحفاظ على السيادة الوطنية، المساهمة في بناء نظام أمني إقليمي متوسطي يخدم الأمن الجزائري: يقوي التماسك الاجتماعي، الدفاع المدني والاقتصادي¹، إلا أن تحقيق هذه المصالح تواجهها ثلاث تهديدات أمنية أساسية هي²:
أولا- التهديدات التماثلية: إمكانية أن تهدد دولة جارة الجزائر (التدخل المغربي مثلا لاحتلال جزء من الاقليم الجزائري)، ومواجهة مثل هذا التهديد يكون عبر اقناع المغرب حتى يتراجع عن مطالبه الترابية في الجزائر وأفضل طريق لذلك هو تفعيل اتحاد المغرب العربي.

ثانيا - التهديدات اللاتماثلية: على غرار الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير شرعية، انتشار الأسلحة ... وأحسن وسيلة لمواجهة هذا النوع من التهديدات، اعتماد مقارنة أمنية شاملة تعالج أسباب هذه الظواهر، واعتماد مبادئ الأمن التعاوني مع الدول المتوسطية لأن من طبيعتها عبورها للأوطان.

ثالثا - التهديدات ما فوق تماثلية: إمكانية تهديد دولة غربية أو اتحاد دول غربية للجزائر عبر التدخل العسكري مثلا، ولتجنب ومواجهة هذه التهديدات يمكن اعتماد وسيلتين أساسيتين: الأولى إمكانية امتلاك الجزائر للسلاح النووي*، والثانية توطيد أواصر العلاقة "جيش - أمة/ شعب - قيادة"، إذ في حالة تمكن هذه الدول من التدخل في الجزائر لا تجنح هذه الأخيرة للاستسلام مثل النموذج العراقي و إنما المقاومة تصبح الوسيلة المفضلة لإخراج العدو، كما أن هاتين الوسيلتين بإمكانهما في مرحلة أولى أن تردعا أي معتدي محتمل ضد الجزائر .

¹ - Smail Djouhri, op cit, pp 19-35.

² - Ibid, pp 98-101.

* رغم جد صعوبة الأمر يمكن للجزائر أن تشرع في التحكم في النووي السلمي لتجنب الضغوطات الغربية، ولما يحين الوقت المناسب ستجد نفسها قادرة على امتلاك السلاح النووي العسكري لأنه لا يوجد فارق نوعي بين النووي السلمي والعسكري و إنما الفارق هو كمي فقط.

المبحث الثاني:

المقاربة الأمنية الجزائرية في إطار العلاقات مع حلف شمال الأطلسي

يدرس هذا المبحث المقاربة الأمنية الأطلسية المتوسطية أولاً، ليليها البحث في كيفية تعامل الجزائر معها، عبر التطرق إلى دراسة مقاربتها الأمنية اتجاهها، وفي الأخير تأتي مرحلة التقييم من خلال معرفة ما مدى خدمة هذه الأخيرة للأمن الجزائري وهذا ما سيتطرق إليه في الثلاث مطالب التالية.

المطلب الأول:

المقاربة الأمنية الأطلسية المتوسطية من الحوار إلى الشراكة

أولاً - الحوار الأطلسي المتوسطي بين الدوافع والأهداف:

بعد تفكك المعسكر الشيوعي، ووفقاً للقاعدة العامة في العلاقات الدولية التي تؤكد بأن الأحلاف ذات الطابع العسكري، تزول بمجرد زوال التهديد التي قامت من أجله أو الأسباب التي دفعت إلى انشائه (حلف وارسو مثلاً)، فإنه من المفترض أن حلف الناتو سيزول بزوال الخطر الشيوعي الذي قام من أجله، إلا أن هذا لم يحدث، وعليه السؤال الذي يطرح هو: لماذا لم يزل هذا الحلف وما هي دوافع وأهداف توجهه نحو المتوسط؟

أحسن إجابة عن هذا السؤال تبدأ بعرض موقف كل من الانفصاليين والاندماجين¹. الاتجاه الأول تنزعه فرنسا وتشاطره في ذلك ألمانيا، وينطلق من أن البيئة الأمنية الجديدة توجب أن يكون لأوروبا سياسة أمن ودفاع مستقلة عن المظلة الأمريكية وحلف الناتو، وعليه ينبغي إنهاء الحلف وتفككه، ويستند أصحاب هذا الاتجاه على مجموعة من الحجج منها: الخطر الشيوعي لم يعد يهدد أوروبا الغربية؛ التحديات التي تواجه الأمن الأوروبي اليوم ليست متأنية من دول كبرى مثل الاتحاد السوفياتي السابق؛ إذا كان هناك توافق في المصالح والمدرجات الأمنية بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب

¹ - عبد القادر رزق المخادمي، الحلف الأطلسي من الحرب الباردة... إلى حروب الهيمنة؟! الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، مارس 2014 م، ص 181.

الباردة فإن هذه الفرضية لم تعد اليوم مقبولة، لأن العلاقات الأوروبية الأمريكية تشهد تنافسا اقتصاديا وتجاريا متزايدا...

أما الاتجاه الثاني الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية وتتناصره دول عديدة مثل بريطانيا وهولندا، يدعو إلى الإبقاء على العلاقات الأمنية الدفاعية بين أوروبا وواشنطن من خلال وجود آلية تتمثل بوجود قيادة أمنية وعسكرية أوروبية داخل الحلف نفسه، ومن بين حججهم ما يلي: الترابط العضوي بين الأمن الأوروبي والأمن الأمريكي، الذي تعود جذوره إلى نهاية الحرب العالمية الثانية وهو ترابط لا يقوم على اعتبارات عسكرية حتمتها طبيعة المواجهة مع السوفييت فحسب، وإنما يقوم أيضا على وشائج اقتصادية وحضارية جسدها الحلف ونص عليها في المعاهدة المنشئة له؛ إن غياب حلف شمال الأطلسي عن أوروبا وخلوها من إطار أمني معين قد يدفع دولها إلى تطوير قواتها العسكرية الذاتية، ولا يستبعد ذلك حصول سباق تسلح بينها، وعندئذ ستحدث اختلالات في توازن القوى الأوروبية؛ إن غياب حلف شمال الأطلسي يعني غياب الدور القيادي الأمريكي في أوروبا، وهذه مسألة قد تضر الأوروبيين أكثر مما تنفعهم، لأنهم سيخسرون أكبر شريك تجاري لهم في العالم، كما يصعب عليهم سد الفراغ الأمني في منطقة المتوسط وأوروبا، فضلا عن عدم قدرتهم على بناء سياسة أمن ودفاع من دون واشنطن، التي تمتلك القدرات القتالية والوسائل اللوجستية المتطورة¹...

تجدر الإشارة إلى أن عجز الأوروبيين عن فرض حل سلمي للحرب اليوغسلافية سنة 1992م، دفعهم إلى اللجوء للولايات المتحدة الأمريكية والحلف الأطلسي لحسم الحرب، وهو ما تم عندما قامت طائرات حلف الأطلسي بقصف المواقع الصربية في البوسنة والهرسك وفرض معاهدة "دايتون" للسلام عام 1995م. ومما لا شك فيه أن دور الحلف في هذه الحرب قد لطف الجدل حوله وهو ما بدا جليا مع إقرار جميع أعضائه في قمة بروكسل عام 1994م بأهمية بقاءه وتطويره وتوسيع مهامه²، وبعد اقتناع الدول الأوروبية ببقاء الحلف الأطلسي شرعت دول أوروبا الجنوبية، وبالتحديد إيطاليا وإسبانيا بإطلاق المبادرة المتوسطية للحلف، باقتراح الدخول في حوار مع دول الضفة الجنوبية. ودافعت إيطاليا، إسبانيا والبرتغال عن شراكة من أجل السلام في المتوسط، بما فيها التمارين العسكرية المشتركة، ونجحت في إقناع الحلف بإطلاق الحوار الأطلسي المتوسطي، إلا أن الخطة الأولية تم خفضها لحد أدنى بعد نقاشات أطلسية

¹ - نفس المرجع، ص ص 181-184.

² - نفس المرجع، 185.

داخلية، حيث أقصى التعاون العسكري الحقيقي من البرنامج ، كما استبعدت الجزائر من الحوار، رغم سعي اسبانيا وإيطاليا لإشراكها، وهكذا فإن الاقتراح البرتغالي بإقامة برنامج مشابه للشراكة من أجل السلام للحلف يخصص للمغرب العربي، استبعد هو الآخر¹.

هكذا شرع الحلف الأطلسي، الذي يؤكد في كل اجتماعاته منذ نهاية الحرب الباردة على أهمية المتوسط للأمن الأوروبي وضرورة الحوار مع دول الضفة الجنوبية. وفي نهاية 1994م بدأت المشاورات مع الدول المتوسطية لإرساء قواعد حوار أمني في المتوسط، وفي فيفري من العام الموالي بدأ في الحوار مع مصر، اسرائيل، المغرب وتونس، ثم انضمت إليه الأردن وفيما بعد موريتانيا، وهي الدول المنخرطة في الحوار الأمني الأطلسي المتوسطي؛ أما الجزائر فقد تغيبت وغيبت عن هذا الحوار لعدة أسباب منها: أولاً، الأزمة الداخلية للبلاد ورغبة الحكومة آنذاك تفادي مشاورات مع الحلف الأطلسي لأنها قد تفسر داخليا كالتدخل في شؤون البلاد. ثانياً، لم يكن الحلف يرغب في إجراء اتصالات علنية مع الجزائر ما دامت أمورها السياسية لم تتضح بعد. ثالثاً، وربما أهمها، الخلاف بين دول الحلف حول تقويم الأزمة الجزائرية، مما حال دون انتهاج سياسة موحدة إزاء هذا البلد².

أما فيما يخص أهداف الحوار المتوسطي حسب وثائق الحلف الأطلسي، تتجلى أساسا في السعي إلى إقامة علاقات جيدة وتعزيز الثقة في مجمل حوض المتوسط بتشجيع ودعم الأمن والاستقرار وعلاقات حسن الجوار والتفاهم المتبادل في المنطقة، وتبديد الأفكار الخاطئة حول أهداف وسياسة الحلف³.

إلا أن غياب الإجماع داخل الحلف والاختلافات في إدراك الحلفاء للحوار ومواقفهم تحددتها مصالحهم الخاصة، ولعل الخلاف الكبير يتمثل في الصراع العربي الاسرائيلي، فكيف يمكن الحديث عن الدخول في ترتيبات أمنية إقليمية قبل تحقيق السلام الشامل في المنطقة، وفي هذا الإطار هناك من يرى أن هذا الحوار صمم أساسا في إطار قضية التطبيع العربي الاسرائيلي، لذلك يبقى رهينا لعملية السلام العربية-الاسرائيلية وتطوراتها، وبذلك كاد الحوار الأطلسي المتوسطي أن يعاني من الشلل لولا تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001م التي ساهمت في إضفاء طابع التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، فكان

¹ - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. مرجع سابق الذكر، ص 166.

² - نفس المرجع، ص 167.

³ - نفس المرجع، ص 168.

توظيف هذه الأحداث لتفعيل الحوار، و إعطاء دفع جديد للتعاون في منطقة المتوسط. وهذا ما تجسد مع قمة براغ الأطلسية سنة 2002م¹.

ثانيا - قمة براغ الأطلسية وتعزيز الحوار المتوسطي:

مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، وبالضبط سنة 2002م، عقد حلف شمال الأطلسي قمة له بمدينة "براغ-Brage" بجمهورية التشيك، يتمحور جدول أعمالها، حول إعادة الوظيفة السياسية لهذه المنظمة العسكرية و إعادة انتشار قواتها، ورغم أن هذه القمة كانت موعدا عاديا في عمل الحلف، إلا أنها من ناحية أخرى شكلت أهمية خاصة في وقت بدأت فيه أصابع الاتهام توجه إلى الحلف الذي فقد مبرر وجوده بزوال الخطر الشيوعي، وفي ظل ظروف عالمية تشهد مرحلة ضعف للحلف وعدم قدرته الواضحة في التكيف مع النوع الجديد للحروب والمواجهات (اعتداءات أحداث 11 سبتمبر 2001م كنوع جديد من التهديدات الأمنية)، وصف البعض هذه القمة بأنها التوجه الحاسم في تاريخ الحلف، في حين وصفها البعض الآخر بأنها فرصة أمام الحلف لتصحيح مواقفه وتدعيم شرعية وجوده².

قد طرحت في قمة براغ نوايا التحول والتغير، تمحورت في ثلاث نقاط أساسية: أولا، توسيع الحلف، من خلال إعداد "برنامج النشاط من أجل العضوية - Membership Action Plan(MAP)"، تم خلالها دعوة 07 دول من أوروبا الشرقية للانضمام إليه. ثانيا، تطوير قدرات دفاع جديدة، وذلك بالاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، وتزويد الحلف بالتقنيات العالية التي تلائم مستويات التهديد الجديدة، ثالثا إرساء علاقات جديدة، بتوسيع نطاق الفاعلين المتدخلين.

قد عرف الحوار المتوسطي في هذه القمة نقلة نوعية، بعد أن قرر الحلفاء تدعيم الأبعاد السياسية والعملية للحوار وتقوية التعاون العملي، خاصة في المجالات ذات الاهتمام المشترك والتي على رأسها "مكافحة الإرهاب" بعد تبني وثيقة بعنوان: " تعزيز الحوار المتوسطي مع بيان مجالات التعاون الممكنة"، وتتدرج هذه الوثيقة ضمن سياق ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، أين تم إشراك الدول المتوسطية في

¹ - وهيبه تباري ، "الأمن المتوسطي في استراتيجية حلف الأطلسي، دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغربية في التعاون والأمن، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 08/06/2014م، ص 140.

² - Lionnel Crochard, « Le sommet de l'OTAN Prague 2002 ». Défense nationale et sécurité nationale, N°04, Avril 2003, p 113.

خطة التزود بالمعلومات لتسهيل مراقبة الحدود، وتحليل صور الأقمار الصناعية، وقد استفادت الجزائر من التعاون في هذا المجال حيث زودتها الولايات المتحدة الأمريكية بصور للأقمار الصناعية لتعقب تحرك الجماعات الإرهابية في الجنوب الجزائري¹.

عموما، تم الخروج من اتفاقية براغ بنتيجة مفادها أن تعزيز الحوار السياسي والتعاون الأمني وبعدها الانتقال إلى شراكة عسكرية مع دول الحوار، قائمة على المسؤولية المشتركة في حفظ الأمن والاستقرار في دول حوض المتوسط والساحل الإفريقي.

تفعيلا لقرارات هذه القمة قرر الحلف الأطلسي، رفع الحوار إلى مستوى اتفاقية شراكة عسكرية بينه وبين الدول السبعة في الحوار، وبالتالي تترجم هذه الاتفاقية رؤية الحلف أن الأمن والاستقرار في أوروبا، مرتبط بشكل أساسي بأمن دول الضفة الجنوبية من المتوسط، كما تترجم رؤية الولايات المتحدة الأمريكية، كون المنطقة المتوسطية تدخل في مناطق نفوذها الاستراتيجي، لفترة ما بعد الحرب الباردة، ولتحقيق أهدافها لابد من إعادة انتشار قوات الحلف الأطلسي في المنطقة، ودمج جيوش دولها في استراتيجيته العسكرية، من خلال اتفاقية شراكة على المدى البعيد².

في ديسمبر 2003م وفي إطار الاجتماع الوزاري الأطلسي ببروكسل، أكد الحلفاء مجددا سعيهم للذهاب قدما بالحوار لتحقيق أهداف قمة براغ، خاصة في ثلاثة ميادين رئيسية: إصلاح الدفاع؛ احترام الجيوش؛ مسألة عمل وتحرك قوات من دول الحوار مع القوات الأطلسية في عمليات يقودها الحلف، والتحكم الديمقراطي في القوات المسلحة؛ وهذا لتطوير إطار أكثر طموحا وأوسع للحوار، في انتظار قمة اسطنبول التي ستعطيها نقلة نوعية³.

ثالثا - قمة اسطنبول الأطلسية ورفع الحوار إلى شراكة:

ركز اجتماع قادة دول التحالف في اسطنبول على تقوية التعاون العسكري في المتوسط، تعميق الحوار مع بلدان الضفة الجنوبية و إقامة شراكة سياسية واستراتيجية مع بعض دول المنطقة⁴، كما تبنا وثيقة بعنوان " أجندة أكثر طموحا وتوسيعا للحوار المتوسطي " ، ورد فيها أن الحلفاء قرروا " رفع الحوار

¹ - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. مرجع سابق الذكر، ص 171.

² - الحوار المتمدن، "اتفاقية الشراكة بين الحلف الأطلسي وبلدان جنوب المتوسط". العدد 1865، دراسات وأبحاث قانونية. شهود على الموقع التالي: www.alhewar.org/debat يوم 2011/09/09م.

³ - نفس المرجع، ص172.

⁴ - Fatma Zohra Fillali, op cit, p39.

إلى شراكة حقيقية¹. إن الجديد في قمة اسطنبول هو تقرير الحلفاء إطلاق "مبادرة اسطنبول للتعاون" التي تتجلى فكرتها الأساسية في المساهمة في بناء الشروط الملائمة للاستقرار والسلم في الفضاء المتوسطي؛ أما فيما يخص المنهجية المتبعة فهي إيجاد إطار للحوار والتعاون - في ظل مجموع دول غير متجانسة - من أجل مواجهة التهديدات المشتركة².

تجدر الإشارة بأن هذه المبادرة هي عبارة عن شراكة أمنية يعرضها الحلف الأطلسي على بلدان شرق أوسطية بالأساس، هي كل من "العربية السعودية، قطر، الإمارات العربية المتحدة، الكويت وسلطنة عمان" لتتكامل مع مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي التي تضم سبع دول هي كل من : الجزائر، مصر، الأردن، المغرب، موريتانيا، تونس وإسرائيل، لمواجهة تحديات القرن العشرين بفاعلية، كما جاء في إعلان المبادرة، ومن بين خصائص هذين البرنامجين يمكن ذكر: التطورية عمليا ونظريا؛ عقد اجتماعات ثنائية الأطراف (NATO+01) أو تعددية الأطراف (NATO+07)؛ اعتماد قاعدة عدم التمييز الذاتي بين الدول المشاركة في الحوار؛ روح التكامل بين مختلف مبادرات التعاون في المنطقة لتجنب التداخل في المهام، وأخيرا قاعدة التمويل الذاتي³.

شهد الحوار المتوسطي بعد قمة اسطنبول، وبالضبط في قمة "ريغا" بليتونيا سنة 2007م إطلاق "مبادرة منظمة حلف شمال الأطلسي للتعاون التدريبي"، تهدف إلى تكملة نشاطات التعاون الموجودة والمطورة في إطار الحوار المتوسطي عبر تأسيس "فصل منظمة حلف شمال الأطلسي للتعاون الإقليمي" في معهد الدفاع التابع للحلف بروما، يتكون من عشرة أسابيع من الدروس التي تركز على تحديات الأمن الراهنة في الشرق الأوسط⁴.

وفي قمة بوخارست 2008م تم الاقرار على وجوب تعاون الحلف مع فواعل المجتمع الدولي في إطار مقارنة أمنية شاملة ومنفتحة، أما في قمة ستراسبورغ سنة 2009م (الموافقة للذكرى الستين لتأسيس الحلف)، جدد أعضاء الحلف تأكيدهم على أهمية التعاون عبر الأطلسي لحماية شعوب دوله والدفاع عن

¹ - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. مرجع سابق الذكر، ص 173.

² - Brahim Saidy, « Le rôle de l'OTAN en Méditerranée et au Moyen-Orient ». Revue internationale et stratégique, N°73, Dalloz : I.R.I.S, 2009/1, p 46.

³ - Ibid, p46.

⁴ - Malika Ait- Amirat, « OTAN : quel scénario pour l'après-sommet de Riga ». El Djeich, N° 522, Algérie, janvier 2007, p28.

قيمه وضرورة مواجهة التهديدات والتحديات المشتركة مهما كان مصدرها. كما جاء المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف في قمة لشبونة الأطلسية في 2010م، ليؤكد على أنه سيواجه حتى 2020م تحديات كبيرة منها زيادة طموحات المنظمات الإرهابية، أسلحة الدمار الشامل، ولذلك يرى بضرورة تكثيف التعاون و إقامة شراكة أمنية مع دول المنطقة لمواجهة هذه التحديات¹.

بناء على ما تقدم يتبين بأن حلف شمال الأطلسي أعطى أهمية أمنية كبيرة لمنطقة المتوسط، باعتباره أن أمن أعضائه يرتبط بأمن المنطقة، وتجسد هذا الارتباط واقعا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م عندما أعلنت الدولة الأولى في الحلف (الولايات المتحدة الأمريكية) حربها الدولية ضد الإرهاب، وصنفت منطقة المتوسط من بين المناطق التي تعيش فيها هذه الآفة، وبذلك أصبحت دول الحلف تحاول الاستفادة من خبرات الدول التي تكافح ضد هذه الظاهرة والتي في مقدمتها الجزائر.

المطلب الثاني:

المقاربة الأمنية الجزائرية في إطار الحوار الأطلسي - المتوسطي

أولا - التقارب في العلاقات الجزائرية الأطلسية من التهديد إلى الشراكة الأمنية:

تجدر الإشارة بداية، بأن السبب الرئيسي في تقارب العلاقات الجزائرية - الأطلسية يرجع إلى تحسن علاقاتها مع الدولة الأولى في الحلف والتي هي الولايات المتحدة الأمريكية. هذه العلاقة التي تميزت طوال عشرية التسعينات بالبرودة على الصعيد السياسي بسبب تظافر مجموعة من العوامل، والتي يمكن إيجازها فيما يلي: موروث الحرب الباردة والاختلاف الإيديولوجي بين البلدين والذي لم يكن قد تبدد بعد تماما؛ تداعيات حرب الخليج الثانية؛ موقف الولايات المتحدة الأمريكية مما كان يدور في الجزائر حين اعتبرت سلوكات الجماعات المسلحة "عنفا سياسيا" و "رد فعل راديكالي" عن عنف النظام السياسي الجزائري الذي أوقف العملية الانتخابية سنة 1992م؛ اتهام الولايات المتحدة لأولئك الذين اعتبروا سلوكات الجماعات المسلحة إرهابا بممارسة المحاباة اتجاه النظام الجزائري².

¹ - وهيبه تباري، مرجع سابق الذكر، ص ص165، 166.

² - حمزة حسام ، مرجع سابق الذكر، ص 169.

كان لهذا النمط من العلاقة دور في استبعاد الجزائر من الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي عند الشروع فيه سنة 1994م، أين تحاشت الولايات المتحدة الأمريكية إشراك نظام مشكوك في أحقيته بالحكم في الحوار كي لا يعتبر أن مثل ذلك السلوك إقرار منها بشرعيته، ويتخذ حجة لممارسة قمع أكبر. وما يؤكد ذلك هو أن بعض الدول الأوروبية في الحلف (كإسبانيا و إيطاليا)، سعت إلى إشراك الجزائر في الحوار، لكن الرفض الأمريكي حال دون ذلك؛ كذلك إن انضمام الجزائر إلى الحوار المتوسطي سنة 2000م والتزامها الأطلسي يندرجان ضمن التقارب الشامل مع الولايات المتحدة الأمريكية الناتج عن ازدهار العلاقات الجزائرية - الأمريكية في كافة الميادين منذ أواخر التسعينات، وهو ما يؤكد أن الاتفاق الأمني الجزائري - الأطلسي كان تتويجا لتحسن العلاقة مع القوة الأولى داخل الحلف¹، وبالتالي كانت هذه العلاقة محددًا رئيسيًا لعضوية الجزائر في الحوار الأطلسي المتوسطي، وبذلك تحولت النظرة الأمريكية اتجاه الجزائر من مهدد إلى شريك أمني في الحوار، وهذا ما تأكد أكثر فيما بعد، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م*.

بيد أن غياب الجزائر عن الحوار في بدايته لا يوعز إلى الأسباب السابقة فقط، بل هناك أسباب أخرى لها علاقة بالموقف الجزائري آنذاك، يمكن إجمالها فيما يلي: النظرة الجزائرية التي كانت ترى بأن إطلاق الحوار المتوسطي سنة 1994م، ما هو إلا رغبة من الحلف الأطلسي في البحث عن عدو جديد في الجنوب يعوض التهديد السابق (الاتحاد السوفياتي) ؛ الموقف الجزائري التقليدي الذي يقر بأن "المتوسط للمتوسطيين - **La Méditerranée est aux Méditerranéens**"²؛ تجنب العمل مع الحلف الذي كان من المحتمل أن يفسر داخليا على أنه سماح له بالتدخل في الشأن الداخلي للجزائر؛ انشغال الجزائر بأزماتها الداخلية وتكريس جهود قواتها المسلحة في تلك الفترة لمواجهة تصاعد العمليات الإرهابية ، وبالتالي لم تول اهتماما بالحوار المتوسطي الذي كان من المحتمل أن يؤدي إلى تشتيت جهود

¹ - عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**. مرجع سابق الذكر، ص 166.

* تجلى هذا التحسن، في الزيارات المتبادلة والمكثفة لمسؤولين أمريكيين في الحلف للجزائر، منها زيارة الأميرال "جوزيف لوباز" القائد العام للقوات البحرية الأمريكية في أوروبا وقائد أركان قيادة الحلف في الجنوب (أوت 1998م)، وهي أول زيارة لمسؤول أطلسي للجزائر. وقد فتح هذا اللقاء بين (لوباز وكبار المسؤولين في الجيش والحكومة) الباب أمام الجزائر للحوار الأطلسي - المتوسطي. وفي هذا السياق دعيت الجزائر للمشاركة في ندوة أطلسية -متوسطية في لشبونة في سبتمبر من نفس السنة خصصت لمعالجة "التحديات البحرية"، وهي المرة الأولى التي تشارك فيها في اجتماع أطلسي. نقلا عن عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**. مرجع سابق الذكر، ص 214.

² - Brahim Saidy, **Quel rôle pour l'OTAN dans la prévention et la gestion des crises en Méditerranée et au Moyen-Orient ?** op cit, p p 41,42.

جيشها، خاصة وأنه يركز في شق كبير منه على أعمال ذات بعد عسكري-عملياتي. هذه العوامل أبعدت الحوار المتوسطي مع الحلف عن دائرة الاهتمام الجزائري¹.

رغم ذلك فإنه بعد التطورات التي حصلت أواخر عشرية التسعينات على الصعيد الأمني الداخلي، سعت الجزائر إلى تحسين صورتها واستعادة مكانتها الدولية وفك عزلتها التي عانت منها بسبب أزمتها الداخلية، وبذلك أقامت اتصالات مع حلف الأطلسي للانخراط في مبادرته للحوار المتوسطي في مارس 2000م، بعدما أصبحت تقيم سياستها الخارجية على نهج أكثر برغماتية وواقعية، بالإضافة إلى مراجعتها لمفهوم الأمن والدفاع الوطنيين الذين كيفا مع التهديدات الجديدة (وبالأخص الإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة السرية)، فكل هذه التهديدات لا يمكن حلها قطريا لأنها ظواهر عابرة للحدود وشديدة الارتباط بعضها ببعض ولا يمكن معالجتها بشكل فعال إلا إقليميا، ومن هنا كان الرهان الجزائري على الحوار المتوسطي كوسيلة لتحقيق نجاعة أكبر في مواجهة التهديدات الجديدة.

ثانيا - مغازي ومقاصد انضمام الجزائر للحوار الأطلسي المتوسطي:

إن انضمام الجزائر، في مارس 2000م للحوار الأطلسي المتوسطي عدة مغازي: أولا الإقرار بمصادقية الأطروحات الجزائرية القائلة بضرورة التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب كظاهرة معولمة ليست أية دولة في العالم في مأمن منها، وبالتالي تبدد كل الاعتراضات الأطلسية لانخراطها في هذا الحوار؛ ثانيا تحسن الوضع الأمني الداخلي وخروج البلاد تدريجيا من الأزمة مما أفقد التردد السياسي للحلفاء (إزاء انضمامها للحوار) مبرره؛ ثالثا، إرادة الجزائر وسعيها للتموقع في الوضع العالمي الجديد؛ رابعا إثبات التوجه الأطلسي في إطار مقاربتة الجديدة، بعد الحرب الباردة، نحو تعاون مع دول جناحه الجنوبي لإقامة روابط مهمة معها، وكذلك نحو عملية "تسويق سياسي" ليشرح للمتوسطيين أن انتشاره في المنطقة لا يتم على حساب أمنهم².

قد أشار في هذا الإطار الجنرال الجزائري " محمد نجيب عمارة" بأن الحوار الأطلسي-المتوسطي سيسمح للجزائر ب: كسب مساعدة الحلف السياسية في إطار مرحلة التحول الديمقراطي والاقتصادي التي تعيشها البلاد؛ تشجيع التكامل المغاربي، لأن كل البلدان المغاربية باستثناء ليبيا (في تلك الفترة)، كانت قد

¹ - حمزة حسام ، مرجع سابق الذكر، ص 159.

² - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. مرجع سابق الذكر، ص 213.

شاركت في الحوار المتوسطي؛ إمكانية الدفاع عن المواقف والمبادئ الجزائرية حول النزاعات في المنطقة (نزاع الصحراء الغربية، نزاعات الشرق الأوسط)؛ تقوية موقف الجزائر في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي؛ وأخيرا فإن انضمام الجزائر للحوار الأطلسي-المتوسطي يسمح لها بتقوية مكانتها كقوة إقليمية¹.

أما وزير الخارجية الجزائري الأسبق السيد "محمد بجاوي" فقد اعتبر أن انخراط الجزائر في الحوار المتوسطي هو: "التطلع في المقام الأول للمشاركة وتقديم مساهمتها في حوار هادئ مسؤول وبناء بغرض تعزيز السلم والأمن في الفضاء المتوسطي"، مؤكدا أن هذا الخيار يرتكز على ثلاثة مبادئ تبني عليها الجزائر سياستها للتعاون في مجال الدفاع والأمن الجهوي هي: وحدة الأمن وعدم قابليته للتجزئة؛ مقارنة شاملة وعادلة للأمن والحوار والتشاور لتشجيع التقارب بين الشعوب؛ وأخيرا إحلال السلم والاستقرار الجهوي². إن خطاب وزير خارجية الجزائر آنذاك يبرهن عن رغبة الجزائر في الانضمام إلى الحوار الأطلسي المتوسطي.

بناء على ما تقدم يتبين بأن مقاصد الجزائر من الحوار الأطلسي المتوسطي، تتجلى في سعي هذه الأخيرة لأن تكون طرفا مهما في الحوار الاستراتيجي للحلف، وأن تساهم في إعادة بناء الوجه الاستراتيجي للفضاء الأورو - متوسطي والاستفادة من خبرة ومهارة الحلف العسكرية والعملياتية، وهو ما لم تستطع تحقيقه من خلال مسار برشلونة ، فتعثر الأخير حتم تطوير مثل هذا النوع من العلاقات مع الحلف. وقد اعترف وزير الخارجية السابق "محمد بجاوي" بهذا حين قال : "أن الجزائر بانخراطها في الحوار المتوسطي للحلف تسعى إلى ملء فراغ فيما يتعلق بالتعاون السياسي-العسكري في إطار مسار برشلونة". إذن فالجزائر ترغب بتحديث جيشها و إصلاح دفاعها والرفع من مستواه، بالإضافة إلى مواصلة حريها ضد التهديدات الجديدة - وفي مقدمتها الإرهاب - ضمن فضاء أرحب وبالتعاون مع فواعل أكثر وأقوى³.

¹ - Mohamed Nadjib Amara, « Les options stratégiques de l'Algérie à travers la perception de sa sécurité en Méditerranée ».Rome : Naton Defense College (séries monographie), 2003, p06.

² - Mohamed Bedjaoui, « La coopération entre l'Algérie et l'OTAN : évaluation et perspective ». OTAN : l'Institut National d'Etudes de Stratégie Globale et la Division Publique de l' OTAN, 2005, p10.

³ - حمزة حسام ، مرجع سابق الذكر ، ص 172.

ثالثا - مجالات التعاون بين الجزائر ومنظمة حلف شمال الأطلسي:

يتجلى التعاون الجزائري-الأطلسي في شقين أساسيين هما: المواجهة المشتركة للتهديدات الأمنية الجديدة العابرة للأوطان و إصلاح الجيش ورفع مستواه ليصل إلى مصاف مستوى جيوش الدول الأخرى في الحلف¹.

1- المواجهة المشتركة للتهديدات الأمنية العابرة للأوطان: تتجلى هذه التهديدات أساسا في كل من: الجريمة المنظمة بما فيها تجارة المخدرات والتهريب؛ الهجرة غير الشرعية وانتشار الأسلحة الخفيفة وأسلحة الدمار الشامل وأخيرا الإرهاب. هذه التهديدات لا يمكن مواجهتها على الصعيد الوطني فقط، نظرا لطابعها المتجاوز للحدود والأوطان، كما أنها متداخلة مع بعضها البعض (تحالف الإرهاب والجريمة المنظمة مثلا)، وبالتالي أفضل معالجة لها تكون بتنسيق وتوحيد الجهود على المستوى الإقليمي، وانتهاج مقاربة الأمن التعاوني.

على هذا الأساس أعادت الجزائر مراجعة مقاربتها للأمن والدفاع الوطنيين لمواجهة هذه التهديدات، وبذلك أخذت تتسق مع حلف شمال الأطلسي في عدة مجالات تعاونية منها: الاستعلامات وتبادل المعلومات الأمنية؛ الاستفادة من الأسلحة المتطورة والملائمة من أجل تحسين فعالية قواتها العملياتية؛ تبادل الخبرات والمعارف من أجل الوصول إلى درجة كبيرة من الانسجام والتوافق أثناء تنفيذ العمليات المشتركة؛ التدريبات العسكرية المشتركة، خاصة في عرض البحر الأبيض المتوسط...

في هذا الإطار قررت الولايات المتحدة الأمريكية مد الجزائر بتجهيزات متطورة ضد حرب العصابات، وخصوصا تلك التي تهدف إلى الكشف عن الجماعات الإرهابية، ومن بين مظاهر التعاون بين الطرفين، أنه في ماي 2000م، رست ست سفن تابعة للحلف الأطلسي بالموانئ الجزائرية بهدف تنظيم تدريبات مع القوى البحرية الجزائرية، كما تم فتح أبواب مفتوحة أمام إدارات الدولة الجزائرية للتطلع عن قرب على الفرص التي يمنحها حلف شمال الأطلسي للدول المنضمة للحوار والتي من بينها الجزائر².

¹ - Fatima Zohra Filali, op cit, p 52.

² - Bernard Ravenel, « L'Algérie s'intègre dans l'Empire ». Confluences Méditerranée, N°45, printemps 2003, p121.

يريد حلف شمال الأطلسي من جهته الاستفادة من الخبرة الجزائرية في مكافحة الإرهاب بالإضافة إلى استفادته من تجربتها في تسوية وإدارة النزاعات (الدور الأساسي الذي لعبته الجزائر في تسوية النزاع الايتوبي - الاريتيري مثلا)¹.

تجدر الإشارة بأن التعاون الجزائري مع حلف شمال الأطلسي يشمل كذلك القضايا ذات الطابع المدني، كتلك المتعلقة بالتعاون في مجال البحث العلمي والحماية المدنية والبيئية وحماية المعلومات، وفي هذا الإطار فقد صادقت الجزائر على بروتوكول متعلق بحماية المعلومات من خلال استخدام نظام "Prime" لتسيير معطيات التعاون، بالإضافة إلى أن الجزائر تشارك في المحادثات المتعلقة ببرنامج الاستعجالات المدنية والتي تهدف أولا إلى الحفاظ على حياة طبيعية في حالات الطوارئ مثل الحروب، الأزمات والكوارث الطبيعية أو حتى تلك التي يتسبب فيها الانسان².

2- إصلاح المنظومة الدفاعية والتكوين: الجيش الجزائري مثله مثل باقي الجيوش الكلاسيكية لم يتم تكوينه على مواجهة التهديدات الأمنية "اللاتمائية - **Asymétriques**" العابرة للحدود، إذ في فترة التسعينات كان قد تعرض لضربات موجعة من قبل العصابات المسلحة التي من بين مميزاتها سرعة الحركة والتنقل والسرعة في تقديم الضربات والعودة إلى المعقل، وبعدها عندما انخرط الجيش الجزائري في حربه ضد الإرهاب وجد نفسه بحاجة إلى تكوين، للتأقلم مع هذا المعطى الجديد، وما عقد هذا الواقع هو تحالف التهديد الإرهابي مع المهددات الأخرى للأمن الجزائري، بعد تحالفه مع شبكات الاجرام الدولية وهذا ما صعب الأمر أمام الجيش الوطني الشعبي في مواجهة هذه التحديات، وبذلك برزت مسألة احترافيته بإصلاح المنظومة الدفاعية الوطنية عن طريق التكوين الجيد لأفرادها، وتزويدهم بالعتاد العسكري الملائم رهانا أساسيا لمواجهة هذه التحديات. لكسب هذا الرهان وجد الجيش الوطني الشعبي في حلف شمال الأطلسي الشريك المناسب، وهذا ما يتجلى في انخراط الجزائر في برامج التعاون مع الحلف التي خصص جزء كبير منها للتكوين، وبذلك شرع ضباط جزائريون في المشاركة في دورات تكوينية متخصصة بمدارس الحلف حول مواضيع كحفظ السلم، التحكم في الأسلحة والتقنيات الجديدة في محاربة الإرهاب الحضري ، مسؤولية القوى المسلحة في حماية البيئة³...

¹ - Fatima Zohra Filali, op cit, p 57.

² - Ibid, p 53.

³ - Ibid, p 54.

بناء على ما تقدم السؤال الذي يطرح هو ما إذا كان انخراط الجزائر في الحوار الأطلسي المتوسطي يخدم الأمن الجزائري أم لا؟ وهذا ما سيحاول الإجابة عنه في إطار المطلب التالي.

المطلب الثالث:

تقييم المقاربة الأمنية الجزائرية في إطار الحوار الأطلسي-المتوسطي

أولا - الإيجابيات:

العلاقة بين الجزائر و الحلف الأطلسي لديها فوائد، يمكن أن تنعكس إيجابا على الأمن الجزائري، فهي تسمح لها بالمشاركة في التفكير الاستراتيجي في المتوسط والمساهمة في إعادة تشكيل المشهد الاستراتيجي الإقليمي، فعلى الجزائر ألا تقصي نفسها أو أن تقصى من النقاش الاستراتيجي لأنه لا يتحمل سياسة المقعد الشاغر. إن هذه العلاقة وسيلة لها لتخرج من عزلتها وتفتح على محيطها الشمالي، حتى و إن كان هذا الانفتاح قد شرع فيه منذ سنوات في إطار الحوار الأمني مع أوروبا الغربية¹. إن حلف شمال الأطلسي من جهته، وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، أدرك واقتنع بأن الخبرة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب تعتبر مهارة عالمية ينبغي أن يتم تقاسمها في سبيل قمع هذا التهديد العابر للقوميات، ومن جهة أخرى، هذا الاقتناع سيمكن الجزائر من شرح مقاربتها في فضاء أرحب بما يخدم الأمن الوطني والإقليمي للجزائر².

سعت الجزائر في هذا الإطار إلى تعزيز مكانتها إقليميا وداخل الحوار المتوسطي للحلف عبر دمج استراتيجيتها في مكافحة الإرهاب في إطار الحرب الشاملة التي شنتها الإدارة الأمريكية، مرتكزة على الاتفاق الذي حصل بينها وبين دول الحلف، حول قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب الدولي، سيما القرار 1373 الذي يعتبر نقطة التقاء بين الطرفين ارتكز عليها تعاونهما في مجال مكافحة الإرهاب في شقه العملي، كذلك إن من علامات استغلال الجزائر لتلك الفرصة استنادها في علاقاتها مع الحلف إلى تجربتها في مكافحة الإرهاب معتبرة نفسها - وفق رئيس اللجنة الوطنية الجزائرية لمتابعة التعاون مع

¹ - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. مرجع سابق الذكر، ص 216.

² - محند برقوق، "التعاون الأمني الجزائري-الأمريكي والحرب على الإرهاب". بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (مركز كارنيغي للشرق الأوسط)، 16 جوان 2009م، ص 03.

الحلف الأطلسي - "دولة محورية في مكافحة الإرهاب"، (...) وبلدا رائدا في كفاح المجموعة الدولية ضد هذه الظاهرة"¹. كذلك إن العلاقة مع حلف شمال الأطلسي ستسمح للجيش الوطني الشعبي بالتعود على البيئة العسكرية للحلف ومعرفة عقيدته عن قرب، وخاصة الاستفادة من خبرته للشروع في ظروف جيدة، في تحديث القوات المسلحة الجزائرية، وربما مستقبلا احترافيتها، يمكنه أن يستفيد أيضا من هذه العلاقة في مجال التكوين وتقنيات القتال للاستجابة للتهديدات الجديدة، كتدعيم تدريب وحدات الجيش الخاصة المكلفة بعمليات محددة لمكافحة الإرهاب. الجيش يمكنه أيضا أن يستفيد من علاقاته مع الحلف للشروع في هيكلة قواته وتزويدها بأسلحة حديثة و إنهاء الحظر الغربي المفروض عليه في مجال التسليح. يتعلق الأمر هنا بحاجة ملحة نظرا للنقائص في قدرات الجزائر الدفاعية باعتبارها تابعة في مجال العتاد العسكري للخارج².

ينبغي على الجيش الجزائري أن يحترف، يتحكم ويمتلك تكنولوجيا أفضل و يعطي لبناء مرونة أكبر كي يستجيب لتحديات الحاضر. ضمن هذا السياق، يمكن أن يعود برنامج التعاون الجزائري- الأطلسي بالفائدة على الجيش الجزائري لأن جزءا واسعا منه يكرس للتكوين، وهو ما من شأنه المساهمة في تحسين أدائه سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي في حال إدماجه في عمليات إنسانية أو لحفظ السلم والنظام مع قوات أجنبية في أقاليم لا تدخل ضمن نطاق صلاحيته. و إن الاشتراك في عمليات من النوع الأخير يحتم على الجيش الجزائري عصريته وتكييف بنائه بما يتناسب مع متطلبات الأمن الجماعي، والمعايير والدرجة العالية من التقانة المعمول بها في الحلف ودوله³. بصفة عامة، قد تساعد هذه العلاقة مع الحلف في إصلاح الجيش الوطني الشعبي، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بما يسميه الحلف الأطلسي التحكم الديمقراطي في القوات المسلحة. وهو من المبادئ التي طبقها في دول أوروبا الشرقية ويسعى لتوسيعها للبلدان المتوسطية المنخرطة في الحوار معه، كما أنه سيمكن الجزائر من تأمين محيطها

¹ - Dieter Ose and Loup Borgomano, **Managing Change : evolution in the global arena and mediterranean security**. 5th Mediterranean Dialogue International Research Seminar, Rome : NATO Defense College, 2003, p23.

نقلا عن: حمزة حسام، مرجع سابق الذكر، ص 174.

² - عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**. مرجع سابق الذكر، ص 217.

³ - Fatima Zohra Fillali, op cit, p 54.

الإقليمي ووضع حد لفتوات تغذية و إعادة تشكل الشبكات الإرهابية التي تنشط في الجزائر انطلاقا من أوروبا، بمعنى تأمين الداخل بعد تأمين محيطها الإقليمي¹.

ثانيا - السلبات:

تجدر الإشارة في البداية بأن مبادرة الحوار الأطلسي - المتوسطي قد أطلقت بشكل انفرادي بعد دراسات واقتراحات تمت في مخابر تفكير الحلف ودوله ووفق ما يتماشى مع مدركاتها وأهدافها، وبالتالي هذا الحوار لا يحيد عن قاعدة التعامل مع الجزائر - وكل دول الجنوب - كمجرد مناول أمني لسياسة الحلف، سيما بعد حصر أكبر جزء من دورها في مكافحة الإرهاب التي وضعها الأمريكيون في قمة هرم أولويات الحلف وشركائه المتوسطيين منذ 2001م، وهذا طبعا يندرج ضمن الاستراتيجية الأمريكية الشاملة التي بنيت على الحرب ضد الإرهاب². السؤال الذي يطرح هنا هو إذا تم وضع مكافحة الإرهاب جانبا، ماذا سيكون إسهام هذا الحوار بالنسبة للأمن القومي الجزائري؟ هذا السؤال يفتح المجال لطرح أسئلة أخرى، فهل سيفصح الحلف الأطلسي للجزائر عن معلومات حول صواريخ إسرائيلية قادرة على الوصول إلى التراب الجزائري وقصف المنشآت النووية المدنية الجزائرية؟ هل سيطبق قاعدة التبليغ المبكر (التي يريد تطبيقها مع دول الحوار في إطار إجراءات بناء الثقة) لإبلاغ الجزائر بتجريب إسرائيل لصاروخ في عرض البحر الأبيض المتوسط على مقربة من مياهها الإقليمية (خاصة وأن هناك سبقا استراتيجيا في هذا الخصوص: تجريب إسرائيل لصاروخ في المتوسط سقط في المنطقة المتاخمة للمياه الإقليمية الليبية)؟ هل سيعلم الحلف الجزائر بأي خلل في ميزان القوى الاستراتيجي في المغرب العربي الذي قد ينجم عن تسليح مفرط نوعيا للمغرب³؟

الحقيقة أنه لو تم وضع مكافحة الإرهاب جانبا -رغم أهميتها القصوى للجزائر - فإن كل شيء ينهار والعلاقة تصبح جد عادية، وهذا ما يطرح مخاطر تأسيس العلاقات الجديدة مع الغرب بصفة عامة على مكافحة الإرهاب فقط لأن هذه الأخيرة جزء من مصالح الجزائر الشاملة. فثمة حاجة كبيرة في تحديد مصالح البلاد على المدى البعيد، فالتعاون مع القوى الغربية في مجال مكافحة الإرهاب ضروري بيد أنه

¹ - عبد النور بن عنتر، نفس المرجع، ص ص 217-222.

² - حمزة حسام ، مرجع سابق الذكر، ص 174.

³ - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. مرجع سابق الذكر ، ص 219.

ليس علاجاً ملائماً لبذور الإرهاب المحلية من بأس وبأس، وتخلّف تربيوي وغياب قيم التسامح والعدالة الاجتماعية والحرية... والتي تشكل كلها تربة خصبة لهذه الآفة.

بناءً لما تقدم، على الجزائر ألا تخضع ضروريات أمنها الشامل لمتطلبات مكافحة الإرهاب كما حددتها أمريكا التي تستغل الحشد الدولي لتحقيق مآرب أخرى، كما أن هذه السياسة تجعل من الممكن التدخل تقريباً في أي مكان في العالم بموجب هذه الذريعة مما يهدد الجزائر فيما تسعى إلى الحفاظ عليه من استقلالية في عقيدتها الأمنية، كما أن الدعم الجزائري غير المشروط للحملة الدولية ضد الإرهاب التي لا تفرق بينه وبين المقاومة، والتي بوشرت فوراً بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والغرب سيفضي بالجزائر في نهاية المطاف إلى محاربة "منظومتها القيمية" أو "محاربة نفسها"¹ تحت وهم مخاطر الأصولية الإسلامية².

كذلك لا يجب على الجزائر أن تغتر لا بالتحسن في العلاقات مع الدولة الأولى في الحلف (الولايات المتحدة الأمريكية)، الذي مهما بلغت درجته فإنه لن يرقى إلى التحالف الاستراتيجي الذي يجمع واشنطن بإسرائيل أو المغرب الأقصى مثلاً، ولا بخاصية الدولة المحورية التي وسمتها بها علب التفكير الأمريكية لأنها توظف لخدمة مصلحة واشنطن³، فدولة محورية حقيقية يجب أن تمارس تأثيرها سواء في الحوار السياسي أو الاستراتيجي للأمن الذي يقام في منطقة جوارها، وأن لا تكون داعم للأهداف الاستراتيجية للقوى الكبرى ومناولاً لمشاريعها كما هو حال الجزائر في سياق الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي، الذي تسطر أجندته بما يخدم مصلحة الطرف المبادر أولاً وقبل كل شيء، حتى وإن كانت برامج العمل الفردية توضع وفق قاعدة التمايز الذاتي* وحاجات كل طرف. وهذا التحليل لديه سند في الواقع، فنمط التعاون العملياتي والعسكري في إطار الحوار مع الحلف الأطلسي يسير بالجزائر نحو أن تكون مناولاً لسياسته وداعمة لأهدافه.

¹ -Yahia Zoubir and Karima Benabdallah-Gambier, « The United States and the North African imbroglio : Balancing interests in Algeria, Morocco, and the Western Sahara ».Mediterranean Politics, Vol 10, N°02, July 2005, p191.

² - عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق الذكر، ص258.

³ - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. مرجع سابق الذكر، ص63.

*قاعدة التمايز الذاتي تعني بأن لكل بلد الحرية في تحديد حاجياته وأولوياته في التعامل مع الحلف، وهذا ما يمكن الحلف بأن يتعامل مع دول الحول فرادى لتحديد برامج تستجيب لتطلعاتها ، وهنا السؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو كيف يمكن تشكيل بنية أمنية إقليمية في المتوسط على أساس مسارات ثنائية (1+26)؟

صحيح أن الجيش والقوات المسلحة الجزائريين عبر تعاونهما مع بنى الحلف يمكن أن يستفيدا من تحديث وتطوير يخدم مسار احترافيتهما في المستقبل، صحيح كذلك أن الجزائر ستستفيد من خبرة الحلف، مهارته العسكرية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة وتسيير الحروب اللاتناظرية، لكن ما عدا هذا فإن الفائدة التي ستجنيها الجزائر مع أطراف الحوار ضئيلة جدا، سيما في مجال الدفاع الوطني ومواجهة التهديدات الصلبة. وللإجابة على السؤال التالي تبين مدى صحة هذا التحليل: أي الطرفين سيستفيد من مناورات بحرية للتدرب على عمليات حفظ السلم، الإنقاذ والإغاثة، تأمين الحركة البحرية وغيرها من التمارين العسكرية؟ منطقيا أن الحلف هو الطرف المستفيد أكثر، لأن أغلب السفن التي تمر في البحر المتوسط هي سفن مدنية، تجارية أو عسكرية تابعة لدوله، وعليه يجب على الجزائر تفادي إخضاع مسألة تحديث قواتها المسلحة لمقايضات في العلاقة مع الحلف، إن أرادت أن تحافظ على انعقادها الاستراتيجي وفق عقيدة أمنية مستقلة¹. كذلك إن اهتمام الحلف بقضايا حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية القادرة على حمل رؤوس نووية في مضامين برامج الحوار، مع تغاضيه في المقابل عن الأسلحة النووية الإسرائيلية، لدليل على أن هذا الحظر موجه بالأساس للدول العربية، وهي صيغة لمراقبة وكبح تسليحها بما يبقيا ضعيفة مقارنة بإسرائيل، وهذا ما يعرض الأمن الجزائري للانكشاف².

ومن بين المسائل السلبية التي لا تخدم الوحدة المغاربية ومنه الأمن الجزائري، هو أن صيغة العمل الثنائية المتبعة في الحوار مع الحلف لا يتماشى والخيار الاستراتيجي الذي رفعته الجزائر المتمثل في الاستعداد للمضي بعيدا في بناء اتحاد المغرب العربي³، لأن هذه الصيغة تضرب العمق الاستراتيجي المغربي للجزائر وتتركها بعيدة عن بناء الإقليمية، إذ منذ الشروع في الحوار مع الحلف إلى غاية اليوم لم يتحقق أي تقدم يذكر في العلاقات الجزائرية-المغربية ولا في قضية الصحراء الغربية، مما يؤكد أن الرهان على القوى الغربية في تحقيق وحدة إقليمية مغاربية، مثلما تطمح إليه الجزائر ودول المغرب العربي، ضعيف إن لم يكن خاطئا، بل الأدهى من هذا أنه يهدد الجزائر بالذوبان في فضاءات جيوسياسية أوسع تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما لن يتماشى مع التوجهات الاستقلالية لعقيدة الجزائر الأمنية التي تسعى إلى الحفاظ عليها⁴.

¹ - نفس المرجع، ص 220.

² - نفس المرجع، ص 219.

³ - Dieter Ose and Laure Borgomano, op cit, p24.

⁴ - حمزة حسام، مرجع سابق الذكر، ص 176.

في الأخير، ومن بين السلبيات التي يمكن أن تتجر عن الحوار الأطلسي - المتوسطي والتي تضر بالأمن الجزائري الشامل، هو إمكانية الدخول في مقايضات سياسية تخدم مصالح طائفة معينة في النظام بدلا من المصلحة العامة للدولة¹.

ثالثا - الخيارات المتاحة للجزائر من مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي*:

1- خيار تأطلس الجزائر: أي أن تقبل الجزائر كل الشروط التوسعية الأطلسية في المتوسط من سياسية وعسكرية واقتصادية دون مقاومة وبذلك تحل فكرة تعزيز الارتباط السياسي، العسكري و الاقتصادي مع حلف شمال الأطلسي محل فكرة، تحقيق التكامل والاندماج المغربي و العربي، وبذلك تصبح الحماية الأمنية الأطلسية أهم بكثير من أي استراتيجية مغربية أو عربية موحدة في مجال الدفاع والأمن، و بعد ذلك تسمو العولمة القيمية والثقافة الغربية على القيم والعادات والثقافة الوطنية، ويقبل الكيان الصهيوني ليس كعدو ولكن كقاعدة أطلسية لحماية الأمن المتوسطي ومنه الجزائري، و مع الوقت ستجد الجزائر نفسها في محاربة قيمها، ثقافتها، عاداتها وتقاليدها تحت ذريعة ربط الإرهاب بالإسلام، وهذا ما سيعرض فيما بعد أمنها الهوياتي للانكشاف، مما ينعكس سلبا على منظومتها الأمنية الشاملة.

2- خيار تصلب الجزائر: بمعنى أن ترفض الجزائر السياسة التوسعية لحلف شمال الأطلسي في المتوسط كأمر واقع (وفق مبدأ المتوسط للمتوسطين)، إذا رأت بأن من غاياتها وأهدافها الهيمنة والسيطرة على الجزائر ونهب خيراتها وثرواتها، وجعلها مجرد مناوئ لسياسات الحلف وحاجز أمنيا لمنع التهديدات الآتية من الجنوب للوصول إلى الضفة الشمالية. باختصار يمكن للجزائر أن ترفض هذه السياسة إذا رأت بأن مصالحها الأولية معرضة للخطر. لكن لا يعني ذلك الانغلاق المطلق أو عدم توقيع اتفاقات دفاعية وأمنية مع قوى غربية، بل يمكن الإقبال على ذلك شريطة أن تخدم هذه الاتفاقات مصالح الجزائر الأمنية وأن لا تمس باستقلالية قرارها السياسي والعسكري. إذن فمن الأهمية بمكان التأكيد على اليقظة الاستراتيجية في العلاقة مع الحلف، لأن هذا الأخير يخدم أيضا مصالح أمريكية لا تتوافق كثيرا والمصالح الجزائرية، فأمريكا توظفه كمنبر للحوار لمحاولة تمرير مشاريع هي من جوهر استراتيجيتها

¹ - Bernard Ravenel, op cit, p122.

* هذه الخيارات تم صياغتها بمحاكاة الخيارات التي صاغها الباحث عبد القادر رزيق المخادمي (الخيارات المتاحة للعرب من توسع حلف شمال الأطلسي) في كتابه : الحلف الأطلسي من الحرب الباردة... إلى حروب الهيمنة؟! مرجع سابق الذكر، ص ص 258-261.

العالمية مثل ما يسمى بـ "الحرب الوقائية" و"الاستباقية" أو مشاريعها الإقليمية (مشروع الشرق الأوسط مثلا).¹

3- خيار تأقلم الجزائر: يقر هذا الخيار بأن تدرك الجزائر بأن الأطلسية في القرن الواحد والعشرين قوة سياسية-عسكرية كبرى لا مفر من التأثير بشروطها والانفتاح عليها بشكل لا تجعل مصالحها الأولية تتعرض للخطر، وأحسن سبيل يمكن أن تتبعه الجزائر في تحقيق أكبر المكاسب في علاقاتها مع الحلف أو أي قوى غربية أخرى، هو تخليها عن نهج التعامل المنفرد مع مثل هذه القوى الذي يضعف قوتها التفاوضية فيما يخص القضايا الأمنية والعسكرية في المتوسط، ويغدو بذلك إنعاش وتفعيل الاتحاد المغاربي من التحديات والرهانات الاستراتيجية التي يجب على الجزائر أن ترفعها، لأن تحقيق وحدة مغربية أمر ضروري في عالم العولمة الذي لا مكان فيه للدول أمام التكتلات الإقليمية والدولية.

المبحث الثالث:

تحديات ورهانات الأمن الجزائري في إطار استراتيجيات النفوذ للقوى

الفاعلة بالمتوسط

يمكن دراسة هذه التحديات والرهانات بالتركيز على ضرورة استقلالية العقيدة الأمنية وحماية السيادة الوطنية، الأمر الذي يمكن الجزائر من تأمين عمقها الاستراتيجي والمساهمة في بناء أمن إقليمي متوسطي يخدم أمنها الوطني، وهذا ما سيتم معالجته في إطار الثلاث مطالب التالية.

المطلب الأول:

استقلالية العقيدة الأمنية وحماية السيادة الوطنية

أولا - تقوية واحترافية منظومة الدفاع الوطني:

تعد العملية الدفاعية ضرورة تقتضيها الحاجة لبقاء الدولة وديمومتها، باعتماد الأسلوب الذي يمكنها من الحفاظ على مكتسباتها ووحدتها ضد التهديدات والأطماع الخارجية، ويتم الدفاع عن طريق الوسائل والتنظيمات المدنية والعسكرية التي تضمن الدفاع عن الإقليم والمؤسسات والسكان مع احترام الالتزامات الدولية. أما فيما يخص إعداد الدولة للدفاع فهي عملية متكاملة، إذ ليست مسؤولية جهة

¹ - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. مرجع سابق الذكر، ص220.

أو جهاز واحد في الدولة، بل هي مسؤولية مؤسساتها وأجهزتها جميعا، وتتم وفق خطة شاملة ومدرسة بعمق وموضوعية، على أسس علمية سليمة تتوافق مع واقع الدولة نفسها وطبيعتها ومع طبيعة الحروب والتهديدات التي سوف تخوضها وتواجهها¹.

بالعودة للواقع الجزائري فإن تقوية واحترافية منظومة الدفاع الوطني، هي من بين التحديات والرهانات الأساسية التي يجب على الدولة الجزائرية أن ترفعها للتعامل مع السياق الاستراتيجي الذي تعيش فيه، خاصة فيما يتعلق بفضائها المتوسطي الذي يعتبر بمثابة الحاضن لكل الفضاءات الأخرى (المغاربي، العربي، والساحلي الإفريقي)، وذلك ما يتطلب أولا إعداد مشروعا دفاعيا يتمحور حول الأربع أسئلة البنيوية التالية: ما الذي يجب الدفاع عنه؟ ضد من؟ كيف؟ وبأي وسائل و إمكانيات؟².

عموما وبالنظر للسياق الاستراتيجي المتوسطي الذي تعيش فيه الجزائر يمكن إعداد ثلاث

أنواع من المخاطر التي تهدد الأمن الجزائري: أولا؛ "التهديدات التماثلية - **Menaces**

symétriques" (من دولة متقاربة في القوة مع الجزائر، المغرب الأقصى مثلا)؛ ثانيا "التهديدات

اللاتماثلية - **Menaces asymétriques**" (مثل التهديدات العابرة للأوطان كالإرهاب، الجريمة

المنظمة، الهجرة غير شرعية...)؛ ثالثا "التهديدات ما فوة تماثلية - **Menaces dissymétriques**"

(إمكانية تهديد دولة غربية متفوقة بكثير عن الجزائر من حيث القوة، أو إمكانية تهديد تحالف مجموعة من الدول).

بالنظر للإمكانيات الدفاعية التي تمتلكها الجزائر، يمكن القول بأنها قادرة إلى حد كبير على

مواجهة النوعين الأولين من التهديدات، وهذا ما تجلّى واقعا في نجاحها في حربها ضد الإرهاب ومنع

المغرب الأقصى من الاعتداء على حرمة إقليمها. أما التهديد الثالث فإن الجزائر ليست لها القدرة على

مواجهته حاليا، ولكن بإمكانها مواجهته مستقبلا (باستثناء الانحناء الاستراتيجي) في حالتين اثنتين هما:

الحالة الأولى صعبة المنال، إن لم تكن شبه مستحيلة على المستوى القصير والمتوسط، أما الحالة الثانية

فبالإمكان بلوغها إذا توفرت الإرادة الكافية³.

1- امتلاك الرعب النووي: إن سعي الجزائر لامتلاك السلاح النووي هو فرصة وخطر في نفس الوقت،

فرصة لأنه سيكون من ردع أي عدو محتمل ما فوق تمانلي، ولكنه خطرا أيضا لاستقرار الجزائر خاصة

¹ - عبد الغني بشينة، "إعداد الدولة للدفاع". مجلة الجيش الوطني الشعبي، العدد 587، جوان 2012م، ص26.

² - Smail Djouhri, op cit, p 103.

³ - Ibid, pp 104,105.

في السياق الاستراتيجي الحالي المتميز بعدم تسامح المجتمع الدولي عموماً، والغرب خصوصاً، اتجاه أي برنامج نووي نو طابع عسكري، خاصة إذا كان الساعي لامتلاكه بلد هش مثل الجزائر. هناك عاملين أساسيين يجعل شبه مستحيلاً على المستوى القصير والمتوسط امتلاك هذا السلاح: أولاً سياق خارجي غير متساهل يمنع امتلاكه عن طريق الدعاية السياسية، التشريعات القانونية الدولية (اتفاقيات حظر انتشار السلاح النووي)، أو عن طريق الفيروسات التكنولوجية، وفي حالة لم تفلح هذه الطرق، يصبح اللجوء إلى التدخل العسكري أمراً وشيك الوقوع ولا يمكن رده. ثانياً عدم القدرة التقنية للجزائر وتبعيتها التكنولوجية البنيوية للخارج سيظل جدوى امتلاك أي برنامج نووي لأهداف عسكرية. على هذا الأساس يصبح من المفيد الاستثمار في النووي السلمي (المشروع)، الذي سيسمح بتراكم المعارف والخبرات في هذا المجال، وهذا ما سيسمح للجزائر فيما بعد التحكم في النووي العسكري عندما يصبح السياق ملائماً. فالأمر إذن يتعلق بتقليص تدريجي للمسافة الفاصلة بين الذرة ذات الطابع العسكري ونظيرتها ذات الطابع السلمي، لأن الفارق بين النووي السلمي والعسكري هو فارق كمي وليس نوعي (طبعاً هذا الأمر يبقى في سرية تامة حتى لا يدرك الآخرون وعلى رأسهم الغرب بذلك). بالموازات على الجزائر أن تسعى إلى امتلاك صواريخ ناقلة لهذا السلاح لإعطائه قيمة عسكرية وعملية.

أخيراً، بما أن امتلاك الرعب النووي أمر صعب المنال، من المفيد للجزائر أن تسعى إلى امتلاك ترسانة عسكرية غير تقليدية (الأسلحة الكيميائية، البيولوجية)، ويتزاجها مع قدرات باليستية ملائمة ستسمح لها بامتلاك سلطة التصرف بكل سيادة، وكذلك يمكنها تجنب أي تهديد ما فوق تماثلي مهما كانت قوته. فبناء على ما تقدم، إن امتلاك مثل هذا السلاح (النووي وغير التقليدي) لا يعني أوتوماتيكياً استعماله، ولكنه مفيد لحماية مصالح الجزائر العليا (الاستقلال والوحدة الترابية مثلاً) لما يوفره من ردع.

2- تقوية أواصر العلاقة بين الشعب وقيادته: توثيق أواصر هذه العلاقة هي صيغة أخرى لردع أي عدو محتمل مهما كانت درجة قوته، فذلك يجعل من المستحيل إعادة إنتاج مثل السيناريو العراقي أو الليبي، لأن النجاحات الاستراتيجية للغرب المعتدي ضد الدول تتم عبر ثلاث مراحل: أولاً التدخل العسكري. ثانياً استقرار الوضع. ثالثاً وأخيراً التطبيع. وعليه إذا كان انصهار الشعب وقيادته لا يستطيع مواجهة المرحلة الأولى، فأكد أنه يستطيع مواجهة المرحلتين المتبقيتين، وهذا ما سيمنع من تحقيق الهدف الاستراتيجي للمعتدي¹.

¹ -Ibid, p105.

أما فيما يخص مسألة الاحترافية، فتقتضي إعادة تصحيح العلاقات المدنية-العسكرية بردها إلى الأطر المحددة لها في الدستور وغيره من القوانين النازمة لعلاقات الجيش الوطني الشعبي مع غيره من المؤسسات السياسية منها والاجتماعية. إذ لا يكفي السهر على تعزيز الجيش بتركيبة بشرية مهنية ذات تكوين علمي جيد ونوعي رفيع، وتحديثه بالمعدات الحربية والأسلحة المتطورة للقول بوصله إلى درجة الجيوش المحترفة، ما لم يرافق ذلك إعادة النظر في ما كان له من أدوار سياسية، جعلت منه محور عديد التجاذبات والجدالات كلما حلت بالجزائر محطة سياسية أو موعد انتخابي ذو بعد وطني على درجة من الأهمية في مسار البلاد، مع التأكيد بأنه من غير المعقول الدعوة إلى انتفاء كل دور سياسي للجيش، ذلك أن الجيوش تبقى من أهم المؤسسات الرسمية السيدة للدولة ومشاورتها والأخذ برأيها في بعض السياسات، سيما تلك المتعلقة بالجوانب الأمنية و الدفاعية منها أمر أكثر من مهم¹.

إن السير في مجال الاحترافية قد أقرته القيادة الجزائرية وهذا ما تجلّى في تصريحات الرئيس بوتفليقة الذي قال في إحدى خطابه: "...إننا بصدد بناء تدريجي لجيش احترافي، يتحلّى بروح المواطنة، جيش في تمام الانسجام مع أمته أكثر من أي وقت مضى"². من خلال هذا الخطاب يتبين رغبة القيادة في جعل الاحترافية مقرونة بالأمّة، وهنا إشارة إلى الحفاظ على الخدمة الوطنية كرابط أساسي للجيش بشعبه.

ثانيا - تقوية وتأمين التماسك الوطني (الحمّة الوطنية):

أفرز الواقع السوسيو- ثقافي للجزائر تنوعا وتمايزا بين أفراد المجتمع الجزائري ، هذا التنوع والتمايز يعتبر سلاح ذي حدين، فكما قد يكون مثيرا للشخصية الوطنية قد يكون محطما لها ومغذيا للتلاشي والتفكك، ما يدفع إلى ضرورة إبراز هذه التمايزات واعتبارها تحديات ورهانات وجبت ضرورات تأمين التماسك الوطني إيلائها الأهمية التي تستحق. ويمكن إيجازها فيما يلي: **التنوع اللغوي؛ الخصوصية الميزابية؛ وأخيرا الإشكالية التارقية***. وبما أن المقام لا يمكن من تحليل هذه التمايزات بالتفصيل، فسيتم التطرق مباشرة إلى تشخيص أهم التهديدات التي أصبحت تضعف التماسك الوطني، بالتركيز على تلك التهديدات الناتجة عن تفاعل الدولة الجزائرية مع بيئتها المتوسطة، ليتم فيما بعد

¹ - منصور لخضاري، استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011م. مرجع سابق الذكر، ص ص 284، 285.

² - خطاب رئيس الجمهورية في جويلية 2007م أمام الجيش الوطني الشعبي. مجلة الجيش (سلسلة خاصة)، العدد الثاني، نوفمبر 2012م، ص 09.

* للاطلاع حول شرح وافي عن هذه التمايزات أنظر في المرجع التالي: منصور لخضاري، نفس المرجع، ص ص، 356-368.

الإشارة إلى المقاربة الجزائرية في التعامل معها، و إلى آفاق تقوية وتأمين هذا التماسك بما يخدم الأمن الجزائري.

من بين التهديدات الداخلية الأساسية التي تضعف التماسك الوطني ما يسمى بأزمة عناصر الهوية في المشروع المجتمعي الجزائري، حيث أن العناصر الأساسية للهوية في الجزائر وهي اللغة والدين، وعند ارتباطهما بالمشروع المجتمعي تطرح معضلة حقيقية في البلاد. فمشروع تعريب المجتمع والإدارة لم يلقى لا القبول ولا الدعم الكافي بعد. أما الدين فرغم أن دساتير الدولة الجزائرية اعتبرت الدين الإسلامي من الثوابت الوطنية التي لا تقبل التبديل باعتباره الدين الوحيد للأمة، إلا أن مفارقات الجدل بينه وبين السياسة جعلت البلاد والشعب الجزائري يشهدان عشية سوداء لا زالت أثارها حاضرة لحد الساعة، كما أن المسألة الأمازيغية لم يتم حلها بعد، مادام لم يتم ترسيم اللغة الأمازيغية مثلها مثل اللغة العربية، كما أن مشكلة الهجرة، خاصة إلى الضفة الشمالية وارتباطها بغياب المشروع المجتمعي والفشل في بناء الأمة وتحديث المجتمع، تؤثر بشكل كبير في استمرار عدم استقرار الأمن القومي الثقافي والاجتماعي في الجزائر، مما يؤثر سلبا على التماسك الوطني¹.

في مقابل التهديدات والتحديات الداخلية، هناك العديد من التهديدات الخارجية التي تؤثر على الأمن الثقافي والاجتماعي الجزائري ومنه على التماسك الوطني ومن بينها: السياسة الأوروبية للاحتواء الجوهري الشامل؛ عملية نقل معايير الاتحاد الأوروبي في مجال العدالة والشؤون الداخلية؛ إشكالية انعكاس السعي لتحقيق هوية متوسطة على حماية وتقوية الهوية الوطنية؛ العولمة وزيادة الضغوط الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر وتداعيات فرض القيم الغربية في الجزائر²...

فيما يخص المقاربة الجزائرية في التعامل مع هذه التحديات التي تواجه التماسك الوطني يمكن استقراءها في نقطتين: أولا سياسة قديمة مقابل مخاطر جديدة تفتقر لرؤية استراتيجية: يعبر قانون الأسرة مثلا عن التذبذب في السياسة الأمنية العامة في الجزائر، فرغم مقاومتها وتحفظها على الضغوطات الغربية لإجراء تعديلات بشأنه، ها هي تتبنى بنوده المستوحاة من روح القانون الفرنسي دون الوقوف عن أهم الرؤى الاستراتيجية التي ينبغي أن تقوم بها. ثانيا أسبقية أمن السلطة على أمن الفرد والمجتمع: لقد ظل الصراع في الجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم، وفي جزء كبير منه يدور بين من يحكم. ولعل هذا ما أدى إلى الأزمات التي عرفت الجزائر خاصة بعد أحداث أكتوبر 1988م التي كرست مزيدا

¹ - صالح زباني وأمال حبيج، مرجع سابق الذكر، ص ص76، 77.

² - نفس المرجع، ص ص 84-88.

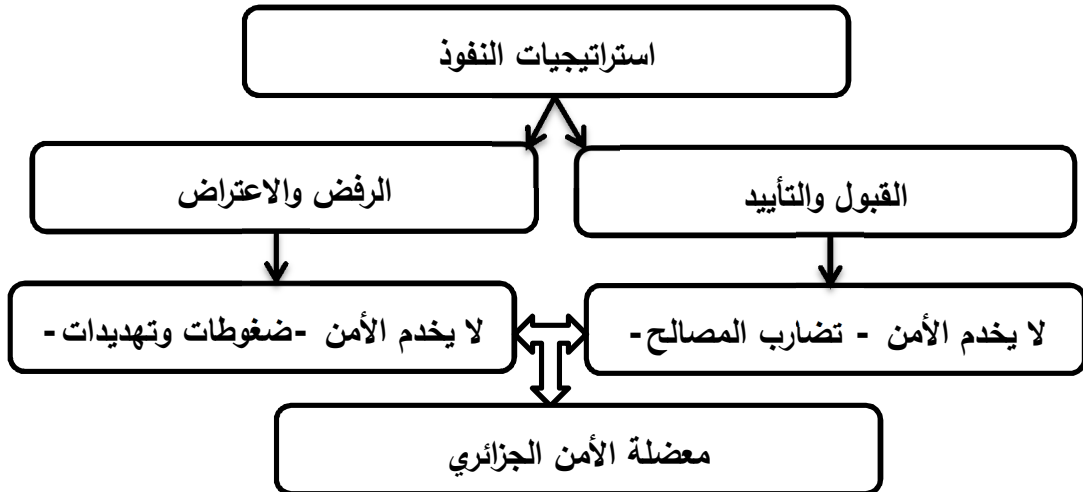
من الانفصال بين الدولة والمجتمع، كما توالى عن مثل هذه الأزمات تنامي ظاهرة اغتصاب المواطن الجزائري وأنه غير مدين بالكثير لهذا الوطن¹ ولعل ظاهرة "Elharaga" لخير دليل على ذلك.

بعد فحص حجم التحدي وأثر المخاطر المحدقة بالتماسك الوطني يمكن طرح مجموعة من البدائل والآليات تكون بمثابة رهانات يمكن بلوغها لصيانة وتقوية اللحمة الوطنية: أولا البديل المؤسساتي مقابل التغيير السياسي: إحداث مشروع مجتمعي تشارك فيه كل طوائف المجتمع المدني إلى جانب الفواعل السياسية. ثانيا حماية ولاءات المواطنين: عن طريق تفعيل أطر التنشئة الاجتماعية والسياسية وجمع الجزائريين حول ما يجمعهم. ثالثا التحول المرن: نزع الطابع التسلطي عن الممارسة السياسية ببناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني. رابعا الاهتمام بالمسألة الثقافية: تصفية عادات وحياة الأفراد بصفة عامة مما يشوبها من عوامل الانحطاط وتغذية المناهج التربوية بالروح النقدية التي تحث على الاجتهاد وليس الاستكانة، وأخيرا بناء الذات والثقة بمعتقداتها وشخصيتها وهويتها وقيمها وتاريخها، مما يمكنها من التفاعل الإيجابي مع الآخر في تشكيل قيم عالمية².

ثالثا - تقوية الدور الدبلوماسي و التحلي باليقظة الاستراتيجية:

تجدر الإشارة في البداية بأن تباين استراتيجيات نفوذ القوى الفاعلة في الفضاء المتوسطي وسعيها للحفاظ، حماية وتحقيق مصالحها حتى ولو كانت تتعارض مع المصالح الوطنية للدول الأخرى تنشئ ما يسميه "جون هرز - John Herze" بالمعضلة الأمنية أو المأزق الأمني - "Security Dilemma".

الشكل رقم (03): معضلة الأمن الجزائري الناشئة عن استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة في المتوسط



المصدر: إعداد الطالب

¹ - نفس المرجع، ص ص 89-92.

² - Smail Djouhri, opcit, p 34.

بما أن قبول وتأيد أو رفض واعتراض الدولة الجزائرية لاستراتيجيات نفوذ القوى الفاعلة بالمتوسط لن يخدم أمنها، فإن هذا ما ينشئ معضلة الأمن الجزائري. ويمكن الاستدلال في هذا الإطار ببعض الأمثلة الواقعية التي تبين حقيقة المعضلة الأمنية التي تعيشها الجزائر في محيطها المتوسطي.

1- إن رفض الجزائر لاقتراح جامعة الدول العربية بفرض حظر جوي على ليبيا لحماية المدنيين والثوار بدعوى ضرورة أن يفصل في الأمر مجلس الأمن باعتباره الجهاز الوحيد المخول له ذلك، ما كان في حقيقة الأمر إلى رهان الجزائر على موقفا كل من روسيا والصين بإمكانية معارضتهما للتدخل الأجنبي في ليبيا (الموقف الضمني للجزائر)، ولكن هذا الأمر لم يحصل بعد تصويت مجلس الأمن على لائحة رقم 1973، التي تمخض عنها قرار يسمح بإقامة منطقة للحظر الجوي على ليبيا والقيام بضربات ضد مواقع القوى العسكرية التابعة لنظام القذافي¹. والسؤال الذي يطرح هنا، هو لماذا تقبل الجزائر من مجلس الأمن ما ترفضه لمنظمة جامعة الدول العربية؟ ما يمكن قوله هو أن هذا الموقف يدل على غياب رؤية ويقتطع استراتيجيتين للجزائر في تعاملها مع هذه المسألة، كما يدل على وجود تناقض واضح في السياسة الأمنية الجزائرية اتجاه جوارها واتجاه القوى الكبرى، ولعل ما يؤكد هذا الطرح هو أن مبدأ عدم التدخل الذي تستند عليه في سياستها الأمنية لا يتماشى في كثير من الأحيان مع مبدأ الشرعية الدولية الذي هو كذلك من المبادئ التي تستند عليها الجزائر في سياستها. وسبب ذلك هو أن الشرعية الدولية، في حقيقة الأمر ما هي إلا مخرجات قرارات الدول الكبرى في مجلس الأمن التي تخدم مصالحها وتصوراتها بالأساس.

2- دائما فيما يخص الأزمة الليبية، عندما رفضت الجزائر استغلال دول الحلفاء لمجالها الجوي من أجل التدخل في ليبيا لضرب نظام القذافي من الجنوب، جاء رد الفعل الأمريكي مباشرة وبصفة علنية للرد عن هذا الرفض بإعلان الولايات المتحدة الأمريكية مساندة الاقتراح المغربي، لحل مسألة الصحراء الغربية على حساب الاقتراح الجزائري².

3- كذلك، من بين الأمثلة الواقعية التي تبين معضلة الأمن الجزائر اتجاه القوى الكبرى، هو فتح مجالها الجوي أمام القوات الفرنسية لضرب الجماعات الإرهابية في شمال مالي، والسؤال الذي يطرح هنا هو لماذا

¹ - Abdenmour Benantar, « **La démocratisation des Etats Arabes redéfinira le dialogue de sécurité en Méditerranée** ». CIDOB(Barcelona Centre for International Affairs) : Notes internationales, avril 2011, p p 1,2.

² - Ibid,p 2.

رفضت الجزائر من جهة، التدخل في شمال مالي و من جهة أخرى تسمح لفرنسا باستغلال فضائها الجوي للقيام بالتدخل ؟ !

بناء على ما تقدم يمكن القول بأن التخفيف من حدة هذه المعضلة الأمنية على المدى القريب، أو الخروج منها على المديين المتوسط والبعيد (إمكانية تحقق فرضية أن تصبح الجزائر قوة إقليمية في المتوسط) يرتبط بمدى قدرة الجزائر على توظيف دبلوماسيتها وبمدى يقظتها الاستراتيجية في تعاملها مع استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة في المتوسط.

المطلب الثاني:

تأمين العمق الاستراتيجي للأمن الجزائري

أولا - أولوية مواجهة تعقيدات الأزميتين الليبية والمالية:

1- تداعيات الأزمة الليبية: إن غياب جيش ليبي موحد سيؤدي إلى لا أمن الدولة الليبية، كما يؤدي إلى تسرب الأسلحة التي كانت تابعة للدولة إلى خارج الإقليم الليبي، مما سيسهل على كل من الجماعات الإرهابية و الإجرامية أن تتحصل على جزء كبير منها واستغلالها في أداء مهامها الإرهابية والإجرامية، ولعل من بين الأسباب التي أدت إلى نشوب الأزمة المالية هو تسرب السلاح الليبي إليها بعد انهيار نظام القذافي؛ كذلك إن التدخل الأجنبي في ليبيا يمكن أن يؤدي إلى نشوب حرب أهلية داخل ليبيا، وبذلك تصبح هذه الأخيرة ملتجئا للإرهاب، باعتبار أن هذا الأخير عادة ما يختار المناطق غير المستقرة أو التي تشهد تدخلا أجنبيا لجعلها مراكز انطلاق في تنفيذ عملياته (أفغانستان، العراق بعد الغزو مثلا)، وذلك ما سيؤدي إلى هجرة مكثفة للاجئين الليبيين نحو التراب الجزائري، مما سيخلق مشاكل أمنية للجزائر. كما أن التواجد العسكري الأجنبي في ليبيا وحتى مجرد مراقبة مجالها الجوي يمثل تهديدا أمنيا للجزائر، لأن القوى الغربية المتدخلة ستجد سهولة في التجسس والاستعلامات حول القدرات العسكرية الجزائرية¹.

2- تداعيات الأزمة المالية: إن تداعيات هذه الأخيرة لا تختلف كثيرا عن نظيرتها الليبية، إذ أن فشل الدولة المالية وهشاشتها المؤسسية (الانقلاب العسكري ضد الرئيس أمادو توري)، فسح المجال أمام انتشار فوضى السلاح (عودة عدد كبير من العناصر الترقية إلى مالي مدججة بالأسلحة المتطورة بعد

¹ -Ibid, pp 2,3.

نشوب النزاع المسلح في ليبيا والتدخل الأجنبي فيها)، كما سمح بانتشار خطير للجماعات الإرهابية التي تتغذى من الفكر الراديكالي المتطرف، وهذا ما أدى إلى تقاطع هذه الأخيرة مع شبكات الإجرام المنظم العابر للحدود والمتعدد الأشكال الذي ينشط في مجالات إجرامية مختلفة (المخدرات، الأسلحة، الرق، الهجرة...)، هذه العوامل وأخرى كانت ذريعة للتدخل العسكري الفرنسي في المنطقة، وهذا ما يمكن أن يدخل المنطقة في دوامة من العنف شبيهة بالعراق وأفغانستان، كما يطرح خطر تعميق التقاطع الإجرامي والإرهابي الشامل لمنطقة الساحل وامتداده إلى بقية القارة خاصة شمالها (تطور أشكال التنسيق بين الجماعات الإرهابية الناشطة في منطقة مالي ومثيلتها الناشطة في مناطق أخرى: القاعدة في المغرب الإسلامي مثلا)، كما يطرح خطر حدوث كارثة انسانية واسعة النطاق مع تزايد اللاجئين¹.

تجدر الإشارة بأن تداعيات الأزميتين تصبح تضر أكثر الأمن الجزائري إذا لم تلقى مواجهة صارمة من قبل الدولة الجزائرية، وهذا ما هو حاصل ميدانيا. فعامل عدم قدرة الدولة على ممارسة مسؤولياتها وصلاحياتها على إقليمها الجنوبي، بالإضافة إلى عدم قدرتها على اختراق المجتمع وتنظيمه، واحتكارها الشرعي لاستخدام القوة، كلها عوامل تسهل انتقال التهديدات الأمنية من هذه المنطقة نحو الإقليم الجزائري. فقد أصبحت في السنوات الأخيرة الحدود الجغرافية في نظر المهريين، بتمنراست وعين قزام وعين صالح، وهمية لاعتبارات تاريخية، كالقربة الناجمة عن المصاهرة وتداخل مصالح السكان عبر الحدود، وكذلك لاعتبارات تتعلق بضعف الإحساس بالانتماء للدولة الناجم عن حرمان المنطقة وضعفها اجتماعيا واقتصاديا. فأغلب مناطق التهريب تقع على حافة الشريط الحدودي وأغلبية ساكنيها من البدو الرحل، وحياة الكثير منهم تغيرت بتغير النشاط الاقتصادي في المنطقة: فلم يعد يهم الكثير منهم رعي الإبل ولا الماشية ولا الفلاحة. إذ وفرت خبرة أولئك بمسالك المنطقة الصحراوية ومنعرجاتها مصدر دخل لهم جد مهم: فقدرتهم على تحديد المواقع والإفلات من مراقبة حرس الحدود، بل أيضا تتبّع المسارات عن طريق النجوم، تجعلهم أفضل خبراء يستعان بهم لعبور الممرات الوعرة دون التيه بين كثبان الرمال. هذا وبنفس تمدد شبكات التهريب، تنتشر شبكات الإرهاب، وغالبا ما تعمل هذه الأخيرة على توفير الحماية لمافيا التهريب العابر للحدود طالما أن هناك تزاوجا للمصالح بينهما. وتجدر الإشارة هنا بأن أغلب أعضاء هذه الجماعات هم من أبناء هذه المناطق، وهذا ما يدل على أن غالبا ما لعبت

¹ - مخلوف ساحل، "إشكالية الأزمة المعقدة في الساحل الصحراوي". المؤتمر المغاربي الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة: الرهانات-التحديات. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، يومي الأربعاء والخميس 27، 28 فيفري 2013م، ص ص 107-111.

علاقات القرابة والمصاهرة دورا في إيجاد ملاذ آمنة وحاميا للتنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل، استنساخا لتجربة القاعدة في المناطق الحدودية الباكستانية-الأفغانية التي كانت خاضعة لحكم طالبان آنذاك، وهو ما يوفر سهولة المرور للمهربين وسهولة التخفي والحماية للإرهابيين¹.

انطلاقا من هذا الواقع، تأتي المخاوف الغربية في الآونة الأخيرة من احتمالية قيام التنظيمات الجهادية في المنطقة باستهداف إمدادات الطاقة، خاصة مع تصعيد تنظيم القاعدة من لهجته بقطع هذه الإمدادات². و بالتالي فإن استقرار منطقة الساحل الصحراوي بصفة عامة يعني استقرار مصالح هذه القوى وهذا ما ينطبق على المصالح الفرنسية والأوروبية بالمنطقة، والمتمثلة في مصادر الطاقة واليورانيوم، حيث تمثل موريتانيا مخزونا هاما من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا، وتحتل النيجر المرتبة الرابعة عالميا في انتاج اليورانيوم بنسبة 8,7 % من الانتاج العالمي، وتغطي ما نسبته 12% من احتياجات الاتحاد الأوروبي، كما تشير الدراسات إلى أن باطن (التشاد، موريتانيا، والنيجر)، يمثل ثروة بترولية هامة³. وفي إطار التنافس بين القوى الكبرى على التمرکز والنفوذ في هذه المنطقة، تسارع فرنسا في إطار الاتحاد الأوروبي إلى ضمان مصالحها وحماية المصالح المتواجدة في مواجهة كبريات الشركات الدولية في المنطقة (الاستثمارات الصينية في التنقيب على البترول في مالي وموريتانيا والنيجر؛ شركة غاز بروم الروسية التي وجدت نفوذ لها في المنطقة من خلال التنقيب على البترول في الجزائر وفي نيجيريا، وفي سنة 2011م عقدت اتفاق مع النيجر من أجل البحث واستغلال اليورانيوم؛ الاستثمارات الأمريكية في التنقيب عن النفط في الجزائر ومشاريعها الأمنية في منطقة الساحل لتأمين علاقاتها الطاقوية مع شركائها في الشرق الأوسط عبر شمال إفريقيا ومنطقة إفريقيا السوداء).

هذه الرهانات المصلحية إذن، هي التي دفعت بالدول الغربية بانتهاج مقاربة أمنية-عسكرية لحل الأزمة في منطقة الساحل الصحراوي، وهذا ما سيؤدي إلى تحول المنطقة إلى قاعدة عسكرية فرنسية،

¹- نسيم بلهول، "الأبعاد الاستراتيجية والجيوستراتيجية للأمن المغربي: في ممرات الرعب...خطوط تقاطع القبلية والإرهاب ومآلات جغرافية المنطقة". المؤتمر المغربي الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغربية في ضوء التطورات الراهنة: الرهانات-التحديات. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، يومي الأربعاء والخميس 27، 28 فيفري 2013م. صص 164-166.

²- نفس المرجع.

³- شمسة بوشنافة، "استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل: الرهانات والقيود". المؤتمر المغربي الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغربية في ضوء التطورات الراهنة: الرهانات-التحديات. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، يومي الأربعاء والخميس 27، 28 فيفري 2013م. صص 19-28.

أمريكية... وهو في حد ذاته يهدد الأمن الجزائري وأمن كل الدول المغاربية، لأنه سيضعاف الضغوطات عليها ويقوض أيضا التعاون المغربي في كل المجالات. وفي هذا الإطار ترى الجزائر بأن مقارنة التدخل الأجنبي وعسكرة المنطقة ليس هو الحل للقضاء على الإرهاب في منطقة الساحل الصحراوي، وإنما الحل يكون عن طريق اتباع مقارنة أمنية شاملة تركز على ضرورة التنمية الشاملة والمستدامة للمنطقة¹.

ثانيا - أولوية التفاعل الإيجابي مع الجار المغربي ومع الحراك العربي:

عادة ما يتصل الحديث عن العلاقات الجزائرية-المغربية بشتى الأوصاف المعبرة عن حالات التردّي والتوتر والتأزم... تبعا لحدة الوضع المتراوح بين اشتداد وانفراج بين البلدين الجارين "الشقيقتين"، فقد دفعت الجزائر ثمنا غاليا لتأمين سلامة ترابها من اعتداء الجار المغربي، ووجود عشرات الآلاف من الجنود الجزائريين في إقليم تندوف منذ حرب الرمال، ونزاع الصحراء الغربية خير دليل على ذلك. كذلك إن العقيدة الاستراتيجية التي تدرس لمختلف الرتب العسكرية والأمنية تركز على أن خطر الهجوم يأتي من المغرب². والسؤال الذي يطرح هنا هو ما هي دوافع ذلك؟ يمكن القول بأن هناك دافعين أساسيين هما: المطالب الترابية المغربية في الإقليم الجزائري* و قضية الصحراء الغربية. وبدون الخوض في خلفيات هذين الدافعين -لأن المقام لا يتسع لذلك- اللذان يمنعان من تطبيع العلاقات الجزائرية-المغربية، السؤال الذي يطرح هو كيف يمكن للجزائر أن تتفاعل إيجابيا مع الجار المغربي بما يخدم الأمن الجزائري؟

يمكن الإجابة على هذا السؤال برصد آراء المختصين التي تدور حول اتجاهين أساسيين: الاتجاه الأول هو من أنصار المقاربة الواقعية الذي يرى بأن على الجزائر أن ترغم المغرب على قبول مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار، وربما مساندته في تحرير مدنه المتبقية من أيدي الاحتلال الإسباني بكافة الوسائل السلمية (تعذر استخدام القوة الصلبة ضد إسبانيا لتفوق هذه الأخيرة في ميزان القوى)، و إقناعه أو إجباره بقبول تنظيم الاستفتاء الأممي الرامي إلى حل نزاع الصحراء الغربية. إذن هذا الاتجاه يرى من الضروري التمسك بأهبة استعداد دفاع ردهي ذو مصداقية لإيقاف المغرب عن نواياه وطموحاته التوسعية على حساب المصالح القومية الحيوية الجزائرية. أما الاتجاه الثاني يمثله أنصار المقاربة التكاملية الذي يرى بأن اعتماد المنهج الوظيفي المبني على المصالح سيؤدي تدريجيا إلى نشوء

¹ - نفس المرجع.

² - تقرير الشرق الأوسط، "الصحراء الغربية: تكاليف النزاع". تقرير رقم 65-11، حزيران (جوان) 2007، ص 17.

* - للاطلاع على الأراض الجزائرية التي طالبت "المملكة المغربية" بضمها غداة استقلال الجزائر، أنظر الملحق رقم: (04)

حالة اعتماد متبادل بين الجزائر والمغرب، ومنه مع كل دول اتحاد المغرب العربي مما يؤدي إلى تفعيل هذا الاتحاد، وبذلك يمكن حل المعضلة الأمنية الجزائرية -المغربية عن طريق مقاربة الأمن التعاوني، التي تؤكد على أن بناء السلم في القرن الواحد والعشرين لا يتم على حساب الجار وإنما بالتعاون معه¹.

أما فيما يخص تفاعل الجزائر مع الحراك العربي، فقد قاد هذا الأخير إلى تأكيد مسلمة أن الجزائر قطعة لا تقبل التجزئة من البلاد العربية تؤثر وتتأثر بما يحدث فيها وعليها من أحداث وقضايا، فقد تأثرت الجزائر من موجات هذا الحراك وإن لم يؤدي فيها إلى ما أحدثه في غيرها من البلدان العربية... فكيف كان وقع الحراك العربي على الجزائر؟ وكيف تم التعامل معه انطلاقا من كونه أنتج مهددات أمنية أثبتت القدرة على الإطاحة بالأنظمة وتهديد السيادة والسلامة الوطنية للدول؟²

1- الحركات الاحتجاجية المصاحبة للحراك العربي: استقبلت الجزائر مطلع سنة 2011م بموجة من الاحتجاجات منها احتجاجات ما يسمى "بالزيت والسكر" التي انطلقت بتاريخ 05 جانفي 2011م من حي "باب الواد" بالعاصمة، قبل أن تنتشر لتعم ربوع الوطن. وكذلك احتجاجات ما يسمى بيوم "السبت" (السبت 22 جانفي 2011م، السبت 29 جانفي 2011م، السبت 12 فيفري 2011م، السبت 19 فيفري 2011م، السبت 5 مارس 2011م، السبت 26 مارس 2011م)*.

2- مبادرة السلطة للإصلاحات السياسية: في 15 أفريل توجه الرئيس بوتفليقة بخطاب للأمة أعلن فيه عن نيته في بعث برنامج إصلاحات سياسية وهذا ما جاء في قوله: "فبعد استعادة السلم والأمن (...). قررت استكمال هذا المسعى ببرنامج إصلاحات سياسية الغاية منه تعميق المسار الديمقراطي، وتمكين المواطنين من مساهمة أوسع في اتخاذ القرارات التي يتوقف عليها مستقبلهم ومستقبل أبنائهم"³. وهو الخطاب الذي اعتمد كورقة طريق لرسم الخطوط العريضة لفصول الإصلاحات.

3- التداعيات الأمنية لهذا الحراك على الجزائر: يمكن إيجازها في نقطتين: أولا إن التغيير عن طريق العنف يطرح خطر التدويل والتدخل الأجنبي بحجة حماية المدنيين (التدخل في ليبيا مثلا)؛ ثانيا آثار

¹ - Smail Djouhri, op cit, 83.

² - منصور لخضاري، استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر: 2006-2011م. مرجع سابق الذكر، ص403.

* - للاطلاع على المناطق التي جرت فيها هذه الاحتجاجات ودرجة حدتها، أنظر الملحق رقم: (05)

³ - "ص خطاب رئيس الجمهورية (عبد العزيز بوتفليقة) للأمة بتاريخ 15 أفريل 2011م". نقلا من:

<http://www.elmouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm>.

الأزمات والاستقرار¹.

4- هل صنعت الجزائر الاستثناء العربي؟: القول بأن الجزائر حققت الاستثناء العربي يبقى على درجة من النسبية، خاصة على المديين المتوسط والبعيد. نظرا لهشاشة الدولة الجزائرية (مؤشر اعتماد اقتصادها على الريع النفطي في جزئه الأكبر مثلا). وبالتالي فرهان الجزائر لتفادي مثل هذه الهزات هو القضاء على هذه الهشاشة أو بالأحرى التخفيف من حدتها في مختلف المجالات.

ثالثا - أولوية تفعيل واندماج اتحاد المغرب العربي:

إن مشروع اتحاد المغرب العربي أصبح يمثل حتمية و ضرورة لا يمكن تجاهلها أو الاستغناء عنها، لكل الأطراف بما فيها الجزائر على الأقل لأربع اعتبارات أساسية: يتمثل الأول في كون مسار التكامل الحقيقي في المغرب يعد المخرج الأساسي لأهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول المنطقة؛ ويدور الثاني حول إجماع التراكم الفكري والعملية في ميدان التكامل والاندماج على أساس أن الحل الأنسب لجل النزاعات والخلافات التي تميز العلاقات بين الدول، يتمثل في التحول من التوجه والنزعة القطرية إلى المقاربة والفلسفة التعاونية والتكاملية؛ أما الاعتبار الثالث فإنه مرتبط بما أفرزته تحولات ما بعد الحرب الباردة التي بدأت تركز نمطا من العلاقات الدولية، أساسه التكتلات الإقليمية الكبرى كإطار أكثر ملائمة وفعالية لمواجهة الظواهر والتحديات الجديدة؛ وأخيرا فإن منطقة المغرب العربي تتميز عن غيرها من المناطق الجغرافية، بوجود مجموعة من عوامل التجانس والتشابه بين شعوبها، كافية لبناء سياسة مغربية يمكن أن تعوض المغاربة عن كل الإخفاقات التي خلفتها وأفرزتها الممارسات والسياسات المرتبطة بمشروع الدولة القطرية².

للاستدلال عن تكلفة عدم تفعيل اتحاد المغرب العربي وانعكاساتها على الدول المغربية، يمكن تبيانها في بعض الأمثلة الواقعية: العديد من الدراسات التي حاولت تقييم تكلفة اللامغرب، بينت خسارة اقتصاد كل بلد مغربي بسبب غياب تكامل اقتصادي جهوي في المغرب. حسب دراسة قام بها البنك العالمي سنة 2006م أثبتت أن في حالة تعميق هذا الاتحاد، بالأخذ في الحسبان تحرير الخدمات و إصلاح مناخ الاستثمار، ستزيد نسبة الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الفترة الممتدة من 2005م إلى 2015م ب 34% بالنسبة للجزائر؛ 27% بالنسبة للمغرب؛ وأخيرا 24% بالنسبة لتونس. كما توقع البنك بأن الصادرات المغربية خارج قطاع المحروقات ستزيد قيمتها في نفس الفترة ب 138,1% بالنسبة

¹ - منصور لخضاري، استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر: 2006-2011م. مرجع سابق الذكر، ص412.

² - حسين بوقارة، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي. الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2010م، ص116.

للجزائر؛ 85،8% بالنسبة للمغرب؛ و أخيرا 85،7% بالنسبة لتونس. هناك دراسة أخرى قامت بها مديرية الدراسات والتوقعات المالية المغربية سنة 2008م، بينت أن ما تخسره الدول المغربية جراء عدم التبادل فيما بينها يقدر بـ 980 مليون دولار سنويا، دون حساب قطاع المحروقات¹. وفي نفس السياق قد صرح وزير الخارجية التونسي خلال المنتدى الأوروبي-مغاربي الذي نظم بالعاصمة التونسية في بداية 2009م، بأن الانسداد القائم على مستوى مسار الاندماج الاقتصادي المغاربي يمثل خسارة تتراوح بين 1 و 2% من نسب النمو لكل دولة من دول المنطقة².

تطرح إشكالية عدم وجود اتحاد مغاربي بحدّة في علاقات دوله بدول الضفة الشمالية، فكيف يمكن لطرف مغاربي غير موحد، تعتمد دوله على صيغة العمل الانفرادي في علاقاتها الخارجية، أن يحقق علاقات من نمط كاسب-كاسب مع طرف أوروبي موحد (الاتحاد الأوروبي) يتعامل ككتلة اقتصادية وسياسية واحدة؟ ! بل أكثر من ذلك، تجد دول المغرب العربي نفسها تتنافس فيما بينها في علاقتها مع الاتحاد الأوروبي، فمثلا أكثر من 70% من صادرات تونس والمغرب نحو هذا الاتحاد متشابهة، وهذه الوضعية توجد البلدين في منافسة بعضهما³، والأمر نفسه فيما يخص القضايا الأمنية والسياسية، وهذا ما يبرز جليا في علاقات دول المغرب العربي في إطار الحوار الأطلسي المتوسطي لحلف شمال الأطلسي (اعتماد الصيغة الثنائية في الحوار)... مثل هذه العلاقات تدفع بالدول المغربية إلى منافسة عكسية، فبدلا من أن تتحد لتنافس الطرف الأجنبي تتحالف مع هذا الأخير لمنافسة الجار "الشقيق".

السؤال المهم الذي يطرح هنا هو كيف يؤثر هذا الواقع على الأمن الجزائري؟ سبق الإشارة فيما تقدم من البحث بأن الجزائر تنكبد خسائر باهظة جراء نزاعها مع الجار المغربي، والأمر نفسه في تأمين حدودها مع الجار الليبي والتونسي. ناهيك عن الخسائر الاقتصادية التي تشترك فيها مع الدول المغربية الأخرى. وما يعقد المشكلة أكثر هو التدخل الأجنبي في هذه المنطقة (التدخل الأطلسي في ليبيا) أو بالأحرى تقديم ولاء بعض هذه الدول للطرف الخارجي على الولاء المغاربي (التحالف الاستراتيجي المغربي مع الغرب)، بالإضافة إلى المنافسة العكسية بين الدول المغربية.

¹ - Kamal Oukaci et Hamid Kherbach, « **Integration des économies maghrébines et partenariat euro-méditerranéen : état des lieux** ». In Abdennour Benantar, Europe et Maghreb : voisinage immédiat, distanciation stratégique. OP cit, p 83.

² - جريدة الخبر، العدد 5631، 09 ماي 2009م، نقلا عن حسين بوقارة، مرجع سابق الذكر، ص 112.

³ - Ibid, p82.

السؤال الثاني المهم الذي يمكن طرحه هنا هو ما هي أسباب فشل اتحاد المغرب العربي وكيف يمكن تفعيله ؟ يرى المختصون في قضايا التكامل والاندماج بأن سبب فشل التجربة التكاملية العربية عموما والمغربية خصوصا هو عدم توفر الشروط الإعدادية المناسبة: غياب القطاع الحيوي المشترك الذي يمكن أن يكون القاطرة التي تجر بقية القطاعات الأخرى ، بالإضافة إلى عدم توفر الإرادة السياسية التي بقيت منحصرة في النظرة القطرية الضيقة، وأصبحت مرتبطة بفواعل خارجية بعيدة عن أي عمل وحدوي عربي أو مغربي مشترك. كذلك اعتماد النهج الدستوري في انشاء التجارب التكاملية العربية عموما والتجربة المغربية خصوصا، لم يؤدي إلى انشاء مصالح مشتركة يمكن أن ترهن سياسات هذه الدول لصالح العمل العربي/المغربي المشترك. ينصح المختصون في هذا الإطار بإمكانية استفادة التجربة التكاملية العربية/المغربية بالتجربة الأوروبية الناجحة باتباع المنهج الوظيفي، بناء المؤسسات الفعالة والمرحلية في العمل مع الحرص على الاستمرارية¹...

المطلب الثالث:

نحو بناء أمن إقليمي متوسطي يخدم الأمن الجزائري

أولا - معوقات بناء أمن إقليمي في المتوسط: نحو صياغة حقيقية للتهديدات

يمكن إعداد التهديدات الأمنية في المتوسط، إذا تم استثناء التهديدات العسكرية، في النقاط التالية: الفقر، النمو الديمغرافي وضغط الهجرة، الإرهاب، الإجرام بكل أنواعه، الراديكالية/التطرف السياسي و/أو الديني ، التدهور البيئي، النزاعات (النزاعين الأساسيين: النزاع العربي الإسرائيلي والنزاع حول الصحراء الغربية)، الخلاف المغربي الإسباني حول بعض الجزر (سبتة ومليلية ...). من بين مصادر الاستقرار هذه، واحدة فقط ذات بعد عمودي: الخلاف بين المغرب وإسبانيا. أما فيما يخص النزاع العربي الإسرائيلي هو ذو بعد دولي أكثر منه مجرد نزاع متوسطي².

¹ - حسين نافعة، مرجع سابق الذكر، ص588.

² - Abdenmour Benantar, « Méditerranée occidentale : un espace de sécurité Euro-Maghreb ». in Europe et Maghreb : voisinage immédiat, distanciation stratégique. Op cit, p178.

فيما يخص التهديدات المشتركة بين الضفتين يمكن إجمالها فيما يلي: الإرهاب، الإجرام بمختلف أنواعه والتدهور البيئي. هذه التهديدات عابرة للأوطان يتطلب حلها الاعتماد في الأساس على مقارنة الأمن التعاوني. يبقى التهديد الذي تمثله انتشار أسلحة الدمار الشامل محل تعارض بين دول الضفتين. الدول العربية تريد منع تام لهذا الانتشار في حين الدول الأوروبية تعمل بانتقائية مع هذا الملف بغضها الطرف عن النووي الاسرائيلي مقابل مراقبتها الشديدة لتسلح الدول العربية. باستثناء هذه الثلاث تهديدات وانتشار أسلحة الدمار الشامل والنزاع العربي الإسرائيلي، التهديدات المتبقية هي خاصة بصفة أو بأخرى: فبالنسبة للأوروبيين مثلا التهديدات الآتية من الجنوب هي كل من: الهجرة (غير شرعية وحتى الشرعية)، النمو الديمغرافي، الفقر، الإسلاموية (الراديكالية بالنسبة للبعض، وحتى المعتدلة بالنسبة للبعض الآخر)، اللااستقرار السياسي. الثلاث الأولى مترابطة باعتبار أن النمو الديمغرافي يؤدي إلى الفقر وهذا الأخير يؤدي إلى الهجرة¹.

يستنتج مما تقدم بأنه ما عدا انتشار أسلحة الدمار الشامل، كل التهديدات الأخرى هي ذو طابع غير عسكري، رغم أن مكافحة الإرهاب تستلزم في بعض الأحيان الاستناد إلى الأداة العسكرية، لكن الوسائل المدنية هي الأكثر طلبا في معالجة هذه الظاهرة. هذا و بعد الإعداد بصفة عامة لأهم التهديدات الأمنية في المتوسط، سيحاول فيما يلي شرح وتحليل النقاط الخلافية بين الجزائر والقوى الأوروبية وأطلسية في التصورات و في معالجة المسائل الأمنية المهمة في هذا الفضاء.

1- مسألة التدخل الدولي: إذا كانت سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول هي من بين الثوابت في السياسة الجزائرية، فالأمر ليس نفسه عند الغرب لأن هذه السياسة ليست هي القاعدة التي تحكم تعاملاته الدولية (رغم كونها مبدأ مهم من مبادئ الشرعية الدولية)، و إنما سياسته تتم وفق هندسة متغيرة تتلاءم ومتطلبات مصالحه الآتية والمستقبلية. وهذا ما يثير خلاف بين الجزائر وهذه القوى، فالجزائر منذ نهاية الحرب الباردة لم تدعم أي من التدخلات العسكرية الغربية في العديد من الدول (العراق، أفغانستان، ليبيا...) ².

2- الإرهاب فيما يخص هذه الظاهرة ، الخلاف الحاصل ليس في ضرورة مواجهتها، ولكن في تعريفها. إذن هو خلاف منهجي أكثر منه سياسي. والسؤال الذي يطرح هنا هو كيف يمكن التعاون لمواجهة ظاهرة

¹ -Ibid, pp 178,179.

² -Abdenmour Benantar, « La démocratisation des Etats Arabes redéfinira le dialogue de sécurité en Méditerranée ». Op cit, p4.

لا يرغب و/أو لا يمكن تعريفها؟ ومن بين نقاط الخلاف في مواجهة هذه الآفة هي أن الغرب يفضل المعالجة الأمنية الصلبة "hard" عوض المعالجة الشاملة التي تنتهجها الجزائر. كذلك إن اعتبار الغرب كل حركة اسلامية هي إرهابية لا يخدم الجزائر، لأن هناك قوة سياسية إسلامية في الجزائر تنشط في إطار شرعي¹.

3- منع انتشار أسلحة الدمار الشامل (ADM): تثير مسألة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة المتوسطية بين الدول العربية وعلى رأسها الجزائر والقوى الأوروأطلسية إشكالية خلافية بين الطرفين. لأن الطرف الأخير يمارس سياسة انتقائية في هذا المجال، إذ يعترف بحق إسرائيل بامتلاك مثل هذا النوع من الأسلحة في حين يرفض نفس الحق للبلدان العربية. ومن أجل تبرير موقفهم هذا يستندون على أربعة حجج: أولا إسرائيل لم توقع على معاهدة منع الانتشار، وعليه سلاحها النووي لا يمثل خرقا لهذه المعاهدة. ثانيا النووي الإسرائيلي لا يشكل تهديدا. ثالثا ليس هناك خطر لانتشار هذا النوع من الأسلحة نحو الدول المجرمة، أو غير محبذة (الدول المارقة) أو نحو مجموعات أو منظمات إرهابية. رابعا وأخيرا، إسرائيل دولة ديمقراطية بنظر الغرب. يستنتج من خلال هذه المواقف أن أمن منقوص للعرب يخدم إسرائيل وهذا بدوره يخدم الغرب²، فالجزائر مثلا قد استهدفت فيما يخص مشروع المفاعل النووي "السلام" بذريعة أنها، آنذاك لم تكن قد انضمت لمعاهدة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل؟ (انضمت الجزائر إلى هذه المعاهدة سنة 1995م)، والتناقض هنا هو كيف تسمح لإسرائيل بامتلاك هذا السلاح بحجة أنها غير معنية باتفاقية منع الانتشار في حين تفرض ضغوطات على الجزائر بحجة أنها لم تكن قد انضمت إلى هذه المعاهدة بعد (رغم أن برنامج الجزائر ذو طابع سلمي على عكس إسرائيل)³. تربط القوى الأوروأطلسية كذلك مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل بالأسلحة طويلة المدى التي حسبها تهدد أوروبا. فهي بذلك تعمل على احتكار التهديد وتضخيم المخاوف الأمنية الآتية من العرب رغم أن الفارق في القوة بين الغرب والعرب هو جد شاسع لصالح الطرف الأول.

¹ - Ibid.

² - Abdenmour Benantar, « Révoltes démocratiques arabes .Impact sur le(s) dialogue (s) de sécurité en Méditerranée ».CIDOB : SEDMED, 13 juin 2011, p04.(WWW.sedmed.org)

³ - Abdenmour Benantar, « La démocratisation des Etats Arabes redéfinira le dialogue de sécurité en Méditerranée ». Op cit, p04 .

4- النزاعات التي لم يتم حلها بعد: ترى الجزائر بأن بناء إجراءات الثقة وتقوية علاقات حقيقية في المتوسط يبقى مشروط بإنهاء الاحتلال الاسرائيلي، بعبارة أخرى أي تحول في البعد السياسي للمشاركة يشترط تقدم جوهري في حل الملف العربي الاسرائيلي، وكذلك الأمر بالنسبة لنزاع الصحراء الغربية.

5- نزع تسليح أحادي الجانب وغياب الديمقراطية: وجد نزع التسليح أحادي الجانب أول تطبيق له في الحالة الليبية بسبب أساسي هو غياب الديمقراطية، من أجل ضمان أمن واستمرار النظام، أمضى القذافي (الرئيس الليبي السابق الذي تم اغتياله بعد التدخل العسكري في ليبيا) اتفاق مع القوى الغربية وبشكل خاص مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حول الأسلحة ذات التدمير الشامل. شرع بموجبه القذافي بتدمير كل الصواريخ الباليستية التي كانت تمتلكها ليبيا، ذات مدى يفوق 300 كم. ولكن هذا الأخير وقع في الفخ الذي نصبه لنفسه، وهذا ما تجلى واقعا من خلال التدخل العسكري الذي قام به حلفائه السابقين الذين اتفق معهم بشأن قضية التسليح الليبية، وبذلك فإن التراجع عن تسليح بلده من أجل انقاذ نظامه لم تفلح أمام نيران حلفائه القدامى، الذين استغلوا أول فرصة منحت لهم من أجل إسقاط النظام الليبي. هذه هي نهاية الأنظمة الديكتاتورية التي تضحي بالأمن الوطني في سبيل بقاء نظامها.

يمكن القول في الأخير أن الغرب عموما يتعامل مع جيرانه العرب على أنهم مصدرا للتهديد، وبذلك فإن صياغة التهديدات التي يتم طرحها في المبادرات الأمنية للتعاون من أجل مواجهتها تخدم في الأساس دول الضفة الشمالية بدلا من دول الضفة الجنوبية، إلا أن ديمقراطية أنظمة دول الضفة الجنوبية بما فيها النظام الجزائري يمكن أن تؤدي إلى تغليب الدفاع عن القضايا التي تخص الأمن الوطني عوض أمن الأنظمة، ومنه يمكن المطالبة ببناء أمن إقليمي متوسطي يخدم كل المتوسطيين دون استثناء.¹

ثانيا - التفاعل الإيجابي مع المبادرات الأمنية في المتوسط:

يتطلب التفاعل الإيجابي للجزائر مع المبادرات الأمنية في المتوسط التحليل والتدقيق في كل الخيارات الاستراتيجية المتاحة خدمة لمصالحها، وأن يعبر سلوكها على نضج استراتيجي. ومن الضروري ألا تتم علاقاتها النوعية الجديدة مع الحلف الأطلسي على حساب علاقاتها مع القوى الأخرى مثل روسيا، الصين، تركيا... بل عليها أن تتنوع من الشراكات الاستراتيجية لأنها خير حامي لمصالحها وخير درع لسد الضغوطات الأجنبية. على الجزائر ألا تعطي الانطباع للاتحاد الأوروبي، شريكها الاقتصادي الأول والذي أبرمت معه اتفاق شراكة، بأنها تولي أولوية لعلاقاتها مع الحلف، بل لابد أن تسخر الخيارين

¹ - Ibid, 05.

الأطلسي والأوروبي في نفس الوقت خدمة لمصالحها. كما يجب عليها ألا تخضع مصالحها الاقتصادية لاعتبارات استراتيجية محضة وآنية، وألا تتساق وراء حسابات خاطئة تحت وقع تداعيات الحادي عشر من سبتمبر 2001م غير المتحكم فيها. عليها أن تحدد استراتيجيتها حيال كل الخيارات المتاحة وفق هدفين أساسيين: مصالحها القومية ومبادئها وقيمتها بعيدا عن أي اعتبار إيديولوجي¹.

يتعين على الجزائر لمواكبة التحولات الاستراتيجية على الضفة الشمالية للمتوسط تلبية دعوة الاتحاد الأوروبي ودوله، و كذلك حلف شمال الأطلسي لحضور الاجتماعات، والمشاركة كلما سمحت الفرصة بمراقبين في المناورات العسكرية الغربية في المتوسط، لأن هذا يسمح لها بالاطلاع عن كثب على ما يجري في الضفة الشمالية وتبادل وجهات النظر وطرح المخاوف والانشغالات والتصورات الأمنية الجزائرية. فالأمن يبقى قضية نسبية والأمن المطلق لطرف يعني لا أمن للطرف الآخر، وهذا ما يجب إيصاله للأوروبيين، كما أن حضور مثل هذه العمليات سيكون له فوائد عملية باعتبارها يتيح الاطلاع على مناهج العمل العسكرية في البحر المتوسط. كما يجب تكثيف المناورات العسكرية المشتركة مع أوروبا والأطلسي، خاصة تلك التي لا تتسحب حصرا على الإغاثة الإنسانية.

إن إمكانيات الجزائر والدول العربية/المغربية بصفة عامة محدودة وليس بوسعهم الشروع في برامج عسكرية مهمة، وبالتالي فإن الوسيلة الأنجع لخدمة أمنها هي إرساء قواعد الحوار والتشاور وإجراءات بناء الثقة في المتوسط، وإقناع أوروبا بأن المنطقة بحاجة لمؤسسات اقتصادية فاعلة وفعالة وليس لأساطيل عسكرية مكلفة ومهددة للأمن الإقليمي. على الجزائر أن تسعى دائما لاستغلال التفاوت في وجهات النظر داخل الاتحاد الأوروبي وداخل الحلف الأطلسي وبينهما لخدمة مصالحها².

ثالثا - أي دور يمكن أن تؤديه الجزائر في بناء الأمن الإقليمي المتوسطي؟

يتحدد إدراك "الدور" كمعطى استراتيجي في العلاقات الدولية بعناصر الصراع والاستقرار التي تمثل عنصر القوة والتأثير في العمق الاستراتيجي، وهو معطى مهم في علم الجغرافيا السياسية³. ويعرف الدور بأنه أحد مكونات السياسة الخارجية، ويتحدد في الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، كما يعرف بأنه مفهوم صانعي السياسة الخارجية لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولتهم، والوظائف التي

¹ - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. مرجع سابق الذكر، ص 240.

² - نفس المرجع، ص 241.

³ - Mehdi Taje, « Introduction à la géopolitique ». Tunis : université virtuelle, 2008, p07.

يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية، ومن هذا المنطلق لا ينشئ الدور الإقليمي إلا عندما تسعى الدولة إلى القيام به وصياغته صياغة واعية ومدرسة¹.

تجدر الإشارة بداية بأن هناك مجموعة من المعطيات تتحكم في الدور الأمني الذي يمكن أن تؤديه الجزائر في الفضاء المتوسطي. تتعلق المعطيات الأولى بعناصر القوة التي تمتلكها الجزائر، وهنا السؤال الذي يطرح: هل الجزائر قادرة على تأدية دور إقليمي في المتوسط يخدم الأمن الجزائري؟ تبقى الإجابة على هذا السؤال مرهونة بمدى قدرة الدولة الجزائرية على تبني مرجعيات محددة لمفهوم التهديد واعتماد مقارنة أمنية وطنية شاملة تقنع من خلالها الطرف الشمالي بصحة طروحاتها، أما المعطيات الثانية فتتعلق بالسياق الاستراتيجي الذي يميز الفضاء المتوسطي في حد ذاته.

تجدر الإشارة هنا أيضا بأنه لا توجد بنية أمنية شاملة وذات هوية استراتيجية محددة في المتوسط. ففي الشمال توجد عدة منظمات فعالة مثل اتحاد أوروبا الغربية، الاتحاد الأوروبي، الحلف الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بينما يفتقر الجنوب إلى أي هندسة إقليمية في مجال الأمن. وبالتالي لا يمكن الحديث عن الأمن في المتوسط بصيغة المفرد (الأمن المتوسطي) وإنما الأقرب للواقع هو إمكانية الحديث عن الأمن في المتوسط بصيغة الجمع (أمن الاتحاد الأوروبي + أمن الحلف الأطلسي + أمن دول الضفة الجنوبية...=أمون وليس الأمن المتوسطي). من بين أهم العوائق التي تمنع التأسيس لبنية أمنية شاملة في المتوسط يمكن ذكر: الصراع العربي الإسرائيلي؛ انقسامات الضفة الجنوبية سيما الخلافات العربية -العربية؛ طغيان البعد الثنائي (شمال-جنوب) على العمل المتعدد الأطراف (شمال-جنوب وجنوب-جنوب)، فالدول المغاربية مثلا تناقش إجراءات بناء الثقة مع الحلف الأطلسي بينما الريبة شبه المطلقة تطبع علاقاتها البيئية²... ومن بين المسائل التي تتعارض مع المواقف الجزائرية حول الأمن والتعاون في المتوسط يمكن ذكر مسألة الشفافية في مجال التسلح. حسب الجزائر إن بناء الأمن الإقليمي في المتوسط لا يمكن له أن ينجح إذا لم يتم معالجة هذه المسألة بما يتوافق ومبادئ الشرعية الدولية: احترام السيادة الوطنية، حق الدول في أمن غير منقوص، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، عدم اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستعمالها³...

¹ - قوي بوحنية، "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي". مركز الجزيرة للدراسات: تقارير، 29 جانفي 2014م، ص03.

² - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. مرجع سابق الذكر، صص 234، 235.

³ - Abdenmour Benantar, « La démocratisation des Etats Arabes redéfinira le dialogue de sécurité en Méditerranée ». Op cit, p3.

أما فيما يخص محاولة الجزائر التأسيس لدورها في بناء الأمن الإقليمي المتوسطي على مكافحة الإرهاب بالأساس، أمر لا يخدم المصالح الاستراتيجية الشاملة للدولة الجزائرية، خاصة إذا كان الإرهاب الدولي بالتحديد رهان سلطة على المستوى العالمي، وفي هذا الرهان يطرح التفوق الغربي وعلى رأسه الأمريكي بحدة. إذ أن سياسة محاربة الإرهاب كما حددها الأمريكيون وبعض حلفائهم الغربيين، تجعل من الممكن حاليا التدخل في أي مكان في العالم تحت هذه الذريعة. على هذا الأساس يتعين على الجزائر توخي الحذر من مخاطر تأسيس العلاقات الجديدة مع الغرب بصفة عامة على مكافحة الإرهاب (إلى حد كبير) لأن هذه الأخيرة جزء فقط من مصالح الجزائر الشاملة، كما يتعين عليها صياغة سياسة دفاعية وأمنية تحدد من خلالها حاجياتها الأمنية وتقييم تهديدات أمنها القومي، وهذا وفق تصور شامل وبعيد المدى لتفادي إمكانية أن تستغل الجزائر في عملية آنية أو ظرفية أو أن تستخدم لحسابات وقتية خدمة للمصالح الغربية¹.

¹ - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. مرجع سابق الذكر، صص 216-219.

استنتاجات الفصل الثالث:

1- يستنتج مما تقدم من البحث بأن استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة في الفضاء المتوسطي أوجدت الجزائر أمام "معضلة أمنية"، سببها تباين استراتيجيات هذه القوى من جهة، و سعيها للحفاظ وتحقيق مصالحها بالمنطقة المتوسطية حتى ولو كانت تتعارض مع المصالح الوطنية من جهة أخرى، وهذا ما يعني أن قبول وتأيد الجزائر لهذه الاستراتيجيات لا يخدم الأمن الجزائري، اعتبارا لتضارب المصالح بين الطرفين، والأمر نفسه في حالة الرفض والاعتراض، نظرا للضغوطات والتهديدات التي قد تتعرض لها الجزائر من قبل هذه القوى، خاصة وأن ميزان القوى هو لصالح هذه الأخيرة.

جاء شرح وتحليل هذه المعضلة فيما تقدم من البحث، من خلال إعطاء بعض الأمثلة التي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي: أولا تبني الجزائر لقانون تجريم الهجرة سنة 2008م بعدما كانت ترفضه رفضا قاطعا وباتا، جاء نتيجة للضغوطات التي مورست عليها من قبل السياسة الأوروبية لنقل المعايير في مجال العدالة والشؤون الاجتماعية. ثانيا مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الذي تستند عليه الجزائر في سياستها الخارجية والأمنية لم يصمد أمام سياسات القوى الفاعلة في الفضاء المتوسطي، التي تقدم مصالحها على التمسك بمبادئ الشرعية الدولية، وهذا ما تجلى في إخفاق الجزائر بمنع الغرب من التدخل في ليبيا (الموقف الذي تبنته ولو ضمنا في بداية الأزمة الليبية) ثالثا عندما رفضت الجزائر السماح لدول الحلفاء من أن تستغل مجالها الجوي للتدخل في ليبيا واسقاط نظام القذافي من الجنوب، قابلته الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة بإعلانها مساندة الموقف المغربي اتجاه نزاع الصحراء الغربية؛ رابعا وأخيرا، كيف يمكن تفسير رفض الجزائر التدخل في شمال مالي في حين تسمح لفرنسا باستغلال فضائها الجوي للقيام بالتدخل؟ ! هذه التناقضات في السياسة الأمنية الجزائرية تبين حقيقة المعضلة الأمنية التي تعيشها الجزائر، والتي لها علاقة مباشرة مع استراتيجيات نفوذ القوى الفاعلة في الفضاء المتوسطي.

2- يقود الاستنتاج الأول إلى استنتاج ثاني يتمحور حول الإجابة عن السؤال التالي: إلى أي مدى يمكن اعتبار أن تفاعل الدولة الجزائرية مع هذه الاستراتيجيات يخدم الأمن الجزائري؟ بناء على ما جاء في البحث، وبعد تقييم تفاعل المقاربة الأمنية الجزائرية في إطار العلاقات الأورو - متوسطية من جهة، وفي إطار علاقتها مع حلف شمال الأطلسي من جهة أخرى، يتضح بأن هناك إيجابيات يجب تثمينها

وتعظيمها وسلبيات يجب معالجتها والتقليل منها خدمة للأمن الجزائري. وقد يكون ذلك باتباع سياسة تنويع الشركاء؛ التحكم في ظاهرة الارهاب واستغلال الخبرة الجزائرية في هذا المجال، استغلال الرخاء المالي الذي تعيشه الجزائر في جلب الاستثمار الأجنبي وفي تحريك عجلة الاقتصاد الوطني؛ استغلال مواطن ضعف القوى الفاعلة لخدمة المصالح الوطنية (تبعيتها الطاقوية، انكشافها الأمني ضد التهديدات الأمنية اللاتماثلية، ابراز والتنديد بتناقضات وعيوب سياستها خاصة فيما لا يتوافق ومبادئ الشرعية الدولية...).

3- أخيرا قد تفرض استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة في الفضاء المتوسطي على الأمن الجزائري مجموعة من التحديات والرهانات والتي تتمثل أساسا في: الحفاظ على استقلالية العقيدة الأمنية وحماية السيادة الوطنية ؛ تأمين العمق الاستراتيجي والسعي لبناء نظام أمن إقليمي متوسطي يخدم الأمن الجزائري. يبقى مواجهة هذه التحديات و كسب هذه الرهانات مرتبط بمدى قدرة الدولة الجزائرية في تعظيم وزيادة التفاعل الإيجابي مع هذه الاستراتيجيات.

خاتمة

يمكن التوصل في خاتمة هذا البحث إلى مجموعة من النتائج، تبين إلى أي مدى يخدم تفاعل الدولة الجزائرية مع استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة في الفضاء المتوسطي الأمن الجزائري.

أولاً: قد استلزم إدراك تفاعل الأمن الجزائري مع استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة في الفضاء المتوسطي فهم البعد المتوسطي للأمن الجزائري، وذلك ما اقتضى ضرورة المرور بمجموعة من المراحل الأساسية.

المرحلة الأولى - دراسة في مفهوم الأمن: تبين بعد محاولة فحص الأمن ابستمولوجيا بأنه مفهوم مثير للجدل، إذ في شقه الاصطلاحي مثلاً، لا يوجد تعريف موحد متفق عليه من قبل جل الباحثين، وذلك ما استوجب مناقشة مجموعة من التعاريف بالإضافة إلى تتبع تاريخ تطور الأفكار حوله. والأمر نفسه يتضح عند دراسة هذا المفهوم من مناهير مقاربات العلاقات الدولية، إذ أنصار الاتجاه التقليدي يحصرونه في الدولة كمرجع وكوحدة تحليل أساسية، ويدرسون الواقع الأمني كشيء معطى وثابت لا يمكن تغييره، إنما الرهان يكمن فقط في كيفية تفسيره والتعامل معه. بالمقابل، أنصار الاتجاه المعاصر يركزون في دراساتهم الأمنية على الإنسان كوحدة تحليل أساسية، كموضوع وكهدف، وينكرون عن الطرح الأول فكرة أن الواقع الأمني هو معطى وشيء ثابت، بل يؤكدون على إمكانية تغييره وإعادة بنائه.

المرحلة الثانية - محاولة فهم الأمن الجزائري: اتضح من خلال البحث صعوبة تحديد وضبط مفهوم الأمن الجزائري، مما استوجب تركيز الجهد على تبيان محدداته ومناقشة وتحليل أهم المواد القانونية المدونة في الدستور التي لها صلة بالأمن، ليتم فيما بعد استخلاص بأن الأمن الجزائري تتحكم فيه كل من الجغرافيا والتاريخ، ويرسم الدستور أهم معالمه باعتباره القانون الأسمى في الدولة. فهو يعني حماية القيم المركزية من التهديد: الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، السيادة الوطنية، الاقتصاد الوطني...، كما يعني غياب الخوف في المجتمع. تبين كذلك بعد محاولة إسقاط أفكار المقاربات النظرية التي حاولت تعريف الأمن على واقع الأمن الجزائري، بأن هذا الأخير واسع وشامل ومتعدد الأبعاد ولا ينحصر في أمن النظام أو أي طائفة معينة، أو في الجوانب العسكرية فقط، بل ينحو لأن يكون من قبل الأمن اللين لولا وجود ثلاث بؤر توتر في المنطقة: نزاع الصحراء الغربية ولازمته (المطالب الترابية للمغرب)؛ الصراع العربي الاسرائيلي، وأخيراً النهج الأورو-أطلسي في المتوسط القاضي بنزع تسليح أحادي الجانب.

المرحلة الثالثة - محاولة فهم البعد المتوسطي للأمن الجزائري: بعد مناقشة إشكالية الهوية الإقليمية للفضاء المتوسطي و إبراز أهميته الاستراتيجية، تم دراسة علاقة الدائرة الجيوسياسية المتوسطية بالأمن الجزائري أين تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات تتمثل أساسا في:

1- المتوسط جبهة انكشاف أمني للجزائر عبر التاريخ(الاستعمار)، إلا أنه قد كان ميدانا لاستعراض وسيادة القوة البحرية الجزائرية إبان فترة الحكم العثماني.

2- تشكل الدائرة الجيوسياسية المتوسطية للأمن الجزائري محورا استراتيجيا بالنسبة للجزائر لعدة أسباب: يبقى البعد الاقتصادي و الطاقوي للأمن الجزائري مرهونا اليوم بالاستقرار في المتوسط اعتبارا بأن أغلب إن لم تكن كل المبادلات التجارية الجزائرية مع العالم الخارجي، تتم عبر هذا الحوض (97% من الميزانية السنوية للجزائر مصدره الصادرات النفطية التي تمر عبر البحر الأبيض المتوسط، كما تستورد الجزائر سنويا ما يقدر بـ 60% من احتياجاتها من الحبوب، و 85% من الأدوية... من خارج المتوسط)؛ يتمركز جل سكان الجزائر في شمال البلاد على الشريط الساحلي أو في تخومه مما يجعل أمن البلاد منكشفا من الجهة الشمالية؛ التواجد الكبير للجالية الجزائرية بدول الضفة الشمالية للمتوسط، يطرح مسألة ضمان حمايتها من الاعتداءات التي يمكن أن تتعرض لها داخل هذه الدول...

3- تزايد الاهتمام الأمني الجزائري التدريجي بالدائرة الجيوسياسية المتوسطية مع نهاية التسعينات، خاصة عندما تغيرت نظرة الفواعل الشمالية نحو الجزائر من حالة المهدد إلى صفة المتعاون، ثم الشريك الأمني، وبذلك أصبحت الجزائر تشارك في كل المبادرات والترتيبات الأمنية في الفضاء المتوسطي. وتعززت مكانتها في هذا الفضاء أكثر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م عندما أصبحت خبرتها ومهارتها في مكافحة الإرهاب جد مطلوبة من قبل الغرب.

4- تتعدد الفواعل الأمنية في الدائرة الجيوسياسية للأمن الجزائري بين فواعل دولاتية و ما فوق دولاتية (الاتحاد الأوروبي، منظمة حلف شمال الأطلسي، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا واتحاد أوروبا الغربية)، أما تهديداتها فتتراوح بين التهديدات ذات الطبيعة الصلبة واللينة. يمكن في هذا السياق حصر التهديدات الأمنية الجزائرية متوسطة المصدر في ثلاث: أولا التهديدات التماثلية: يمكن أن تأتي من قبل دولة متقاربة في القوة مع الجزائر (المغرب الأقصى مثلا). ثانيا التهديدات ما فوق تماثلية: إمكانية تهديد دولة غربية متفوقة على الجزائر بكثير من حيث القوة، أو إمكانية تهديد تحالف مجموعة من القوى. ثالثا

وأخيرا التهديدات اللاتماثلية: تتميز بطابعها العابر للأوطان (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية...). تجدر الإشارة بأن هذا النوع الأخير من التهديد يشكل اهتماما ورهانا متوسطيا مشتركا يتطلب مواجهته التضامن، التعاون والتنسيق بين كل الدول المتوسطية.

5- يستنتج من خلال دراسة عوامل قوة وضعف الدولة الجزائرية في المنطقة المتوسطية أن هذه الأخيرة تمتلك مقومات القوة (أهمية الموقع الجيوسياسي، المكانة الطاقوية...)، إلا أنها لم تفلح في تحويل هذه القوة الكامنة إلى قدرة تتجاوز بواسطتها عوامل ضعفها (تبعيتها في مجال التسليح، هشاشة اقتصادها، تخلفها التكنولوجي...)، وهذا ما يجعلها تحتل المراتب الأخيرة في مستويات القوة بالفضاء المتوسطي مثلها مثل باقي دول الضفة الجنوبية، مما يضعف طموحها في أداء أدوار إقليمية في المتوسط، وبالتالي ستصبح الجزائر موضوعا لاستراتيجيات القوى الفاعلة الساعية لبسط نفوذها في المنطقة.

ثانيا: ترتيب القوى الفاعلة في مستوى القوة بالفضاء المتوسطي هو الذي يحدد مدى تأثير استراتيجية نفوذها بالمنطقة، فكلما كان الفاعل قويا كلما ازداد احتمال نجاعة استراتيجية نفوذه بهذا الفضاء. وهذا ما ينطبق على استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد ما أسمته "بالإرهاب الدولي" التي أعلنتها مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م والتي لاقت قبول معظم الدول المتوسطية، بما فيها الجزائر التي سارعت إلى تأييد أمريكا والوقوف إلى جانبها (تعاضد دور الجزائر في مبادرة الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي ومشاركتها في عملية "المسعى النشط- Active Endeavour")، مع العلم بأن هذه الأخيرة قد تحفظت عن مساعدة الجزائر في حربها التي كانت تقودها ضد الإرهاب طيلة عشرية كاملة (فترة التسعينات)، في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية بمجرد إعلانها الحرب ضده لاقت تأييد معظم الدول بما فيها المتوسطية؟ !

يتضح كذلك من خلال البحث بأن من المؤشرات التي تؤكد التلازم الموجود بين القوة والنفوذ في المتوسط، هو أن هندسة جل المبادرات الأمنية في هذا الفضاء مصدرها الغرب، أي الطرف القوي في المعادلة (مبادرة برشلونة، الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي، السياسة الأوروبية للجوار، منتدى 5+5، الاتحاد من أجل المتوسط...). في حين الطرف الأضعف المتلقي (دول الضفة الجنوبية) فإن دوره غالبا ما ينحصر في قبول شروطها وفي تنفيذ مضامينها.

يتبين بناء على ما تقدم من البحث بأن اهتمامات استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالفضاء المتوسطي، يرجع بصفة عامة إلى أهمية هذه المنطقة (الجيوسياسية، الجيواقتصادية، الجيوستراتيجية...)، أما عن اهتماماتها بالجزائر خاصة، يمكن تلخيصها في النقاط الأساسية التالية:

1- السيطرة على الصحراء الجزائرية لأهميتها الجيواقتصادية (حقول النفط والغاز المتواجدة بها بالإضافة إلى الثروات المعدنية الأخرى على غرار الحديد، الذهب، اليورانيوم...)، والجيوستراتيجية (فمن يتموضع في الصحراء الجزائرية سيسيطر استراتيجيا على منطقة الساحل الصحراوي بل وعلى غرب إفريقيا).

2- الاستفادة من الخبرة والمهارة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب، ومحاولة توظيف الجزائر تحت شعار "دولة محورية" كآلية لتسيير الأزمات التي يعيشها جوارها بما يخدم المصالح الغربية وفق منطق تحقيق المنافع بأقل التكاليف، وكحاجز لإيقاف التهديدات الأمنية الآتية من الجنوب والتي يمكن أن تضر بدول الشمال (الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة...).

3- مراقبة قوة الجزائر العسكرية خاصة فيما يتعلق بمسألة إمكانية امتلاكها للسلاح النووي، أو لصواريخ بعيدة المدى يمكن أن تهدد دول الضفة الشمالية أو إسرائيل، باعتبارها دولة صديقة للغرب وعدوة للجزائر وترفض هذه الأخيرة كل أشكال التطبيع معها.

4- الاستفادة من السوق الجزائرية لبيع البضائع والمنتجات، و كسب ولاء النظام السياسي بإقامة علاقات زبونية مع النخبة الحاكمة بما يخدم مصالح الغرب، والحد من وصول نظام أصولي متشدد معادي له يؤثر سلبا على مصالحه بالمنطقة (خاصة الطاقوية منها).

أما فيما يخص انعكاسات هذه الاستراتيجيات على الأمن الجزائري، فيمكن القول أنه في بعده العسكري والسياسي يعرضه لخطر التعدي على حرمة الإقليم وتهديد الوحدة الوطنية والانقاص من السيادة، أما في بعده الاقتصادي فهو يكرس الامبريالية/التبعية الاقتصادية باعتبار أن العلاقات الاقتصادية بين الجزائر (دولة محيط) والقوى الفاعلة (دول المركز) غير متكافئة، و أخيرا في بعده الاجتماعي-الثقافي، فالخطر يكمن في تهديد الهوية الوطنية عن طريق تكريس اغتراب ثقافي للنخب وبالتالي يخلق قابليتها للتبعية، مما يؤدي إلى فشل بناء الأمة أو اعتماد مشروع مجتمعي جزائري يحمي الوحدة الوطنية وتماسك المجتمع.

تجدر الإشارة في هذا السياق بأن استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة في الفضاء المتوسطي أوجدت الجزائر أمام "معضلة أمنية"، سببها تباين استراتيجيات هذه القوى من جهة، و سعيها للحفاظ وتحقيق مصالحها بالمنطقة المتوسطية حتى ولو كانت تتعارض مع المصالح الوطنية من جهة أخرى، وهذا ما يعني أن قبول وتأييد الجزائر لهذه الاستراتيجيات لا يخدم الأمن الجزائري، اعتبارا لتضارب المصالح بين الطرفين، والأمر نفسه في حالة الرفض والاعتراض، نظرا للضغوطات والتهديدات التي قد تتعرض لها الجزائر من قبل هذه القوى، خاصة وأن ميزان القوى هو لصالح هذه الأخيرة. والسؤال المهم الذي يطرح هنا هو إلى أي مدى يمكن اعتبار أن تفاعل الدولة الجزائرية مع هذه الاستراتيجيات يخدم الأمن الجزائري؟

ثالثا: بناء على ما جاء في البحث، وبعد تقييم تفاعل المقاربة الأمنية الجزائرية مع استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط في إطار العلاقات الأورو - متوسطية من جهة، وفي إطار علاقتها مع الحلف الأطلسي من جهة أخرى، يتضح بأن هناك إيجابيات يجب تثمينها وتعظيمها، وسلبيات يجب معالجتها والتقليل منها لخدمة للأمن الجزائري.

1- الإيجابيات: من أهمها يمكن ذكر: استغلال وتوظيف الجزائر لخبرتها ومهارتها في مجال مكافحة الإرهاب لاستعادة مكانتها الإقليمية والدولية، وفك عزلتها التي عاشتها خلال فترة التسعينات؛ المساهمة أو بالأحرى التطلع عن قرب على الهندسة الأمنية والجيواستراتيجية في المتوسط (تجنب سياسة المقعد الشاغر)؛ الاستفادة من الخبرات، المعارف و التكنولوجيا الغربية بهدف تقوية و احترافية منظومة الدفاع الوطني من جهة، وتوظيفها في تحديث وعصرنة الاقتصاد الوطني من جهة أخرى؛ لا يمكن للجزائر أن تواجه الأخطار الأمنية الجديدة ذات الطابع اللاتماثلي في المتوسط إلا في إطار مقارنة الأمن التعاوني، ولا يمكنها أن تأمن التهديدات ما فوق تماثلية إلا بنوع من الانحاء الاستراتيجي الضروري، خاصة بالنظر إلى الاختلالات البنيوية والهيكلية في ميزان القوى المتوسطي الذي هو ليس في صالحها

2- السلبيات: يمكن إعداد أخطرها فيما يلي: لا تمتلك الجزائر استراتيجية شاملة بعيدة المدى في تعاملها مع هذه القوى الفاعلة؛ تركيز الجزائر شراكاتها الأمنية مع دول الضفة الشمالية على الحرب ضد الإرهاب (الجزائر دولة محورية في مكافحة الإرهاب) يجعلها تؤدي "حربا بوكالة" لصالح هذه الدول ومناولا لسياستها الأمنية؛ استسلام الجزائر لضغوطات دول الضفة الشمالية تحت ذريعة حظر انتشار أسلحة

الدمار الشامل لا يخدم الأمن الجزائري، لأنه يكرس منطق احتكار التهديد ونزع التسلح الأحادي الجانب لصالح إسرائيل والغرب، كما يكرس كل من سياسة الكيل بمكيالين، ومنطق مركز ومحيط/فاعل ومتلقي في مجال هندسة المبادرات الأمنية في المتوسط؛ التعامل المنفرد للجزائر مع مبادرات الضفة الشمالية في ظل غياب استراتيجية مغاربية/عربية تركز عليها في علاقاتها في إطار هذه المبادرات، سيزيد من حدة الاختلال البنيوي والهيكل في مستوى القوة بين الطرفين، وهذا ما يكرس منطق التعاون المستقطب، التبعية، الهيمنة والسيطرة لصالح الغرب على حساب الجزائر وباقي الدول المغاربية/العربية الأخرى.

أخيرا، قد تفرض استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة في الفضاء المتوسطي على الأمن الجزائري مجموعة من التحديات والرهانات، التي يمكن أن تؤدي قدرة الدولة الجزائرية على مواجهتها وكسبها في تعظيم وزيادة التفاعل الإيجابي مع استراتيجيات هذه القوى بما يخدم الأمن الوطني. يتمثل أول تحدي ورهان في الحفاظ على استقلالية العقيدة الأمنية وحماية السيادة الوطنية، ويتم ذلك عن طريق تقوية واحترافية منظومة الدفاع، وتقوية وتأمين التماسك الوطني (اللحمة الوطنية)، وكذلك تفعيل الدور الدبلوماسي والتحلي باليقظة الاستراتيجية، أما فيما يخص تأمين العمق الاستراتيجي للأمن الجزائري هو الآخر يطرح كتحدٍ ورهان أمام الدولة الجزائرية، خاصة في إطار الأولويات التي يفرضها السياق الاستراتيجي الحالي، والتي تتمثل في كل من: أولوية مواجهة تعقيدات الأزميتين الليبية والمالية؛ أولوية التفاعل الإيجابي مع الجار المغربي ومع الحراك العربي؛ وأخيرا أولوية تفعيل و انعاش اتحاد المغرب العربي. أما فيما يتعلق بمسألة بناء أمن إقليمي متوسطي يخدم الأمن الجزائري، هو أمر صعب المنال خاصة في إطار المعوقات التي تفرضها البيئة المتوسطية، والتي لم تسمح بتشكيل بنية أمنية شاملة في الفضاء المتوسطي، وهذا الواقع يفرض على الدولة الجزائرية صياغة مقاربة أمنية استراتيجية شاملة للتعامل مع هذه البيئة المعقدة حتى لا ينعكس ذلك سلبا على أمنها.

الملاحق

الملحق رقم (01): خريطة توضح كيفية توزيع القواعد الاستراتيجية ونقاط المراقبة الأمريكية (والبريطانية) في منطقة المتوسط.



المصدر: La documentation française, **Bases stratégiques et points de contrôle en méditerranée**. Documentation photographique n°8039, 2004.

الملاحق

الملحق رقم(02): جدول يوضح قيمة المبادلات التجارية بين الصين وبعض دول جنوب وشرق المتوسط لسنتي 2007-2008م.

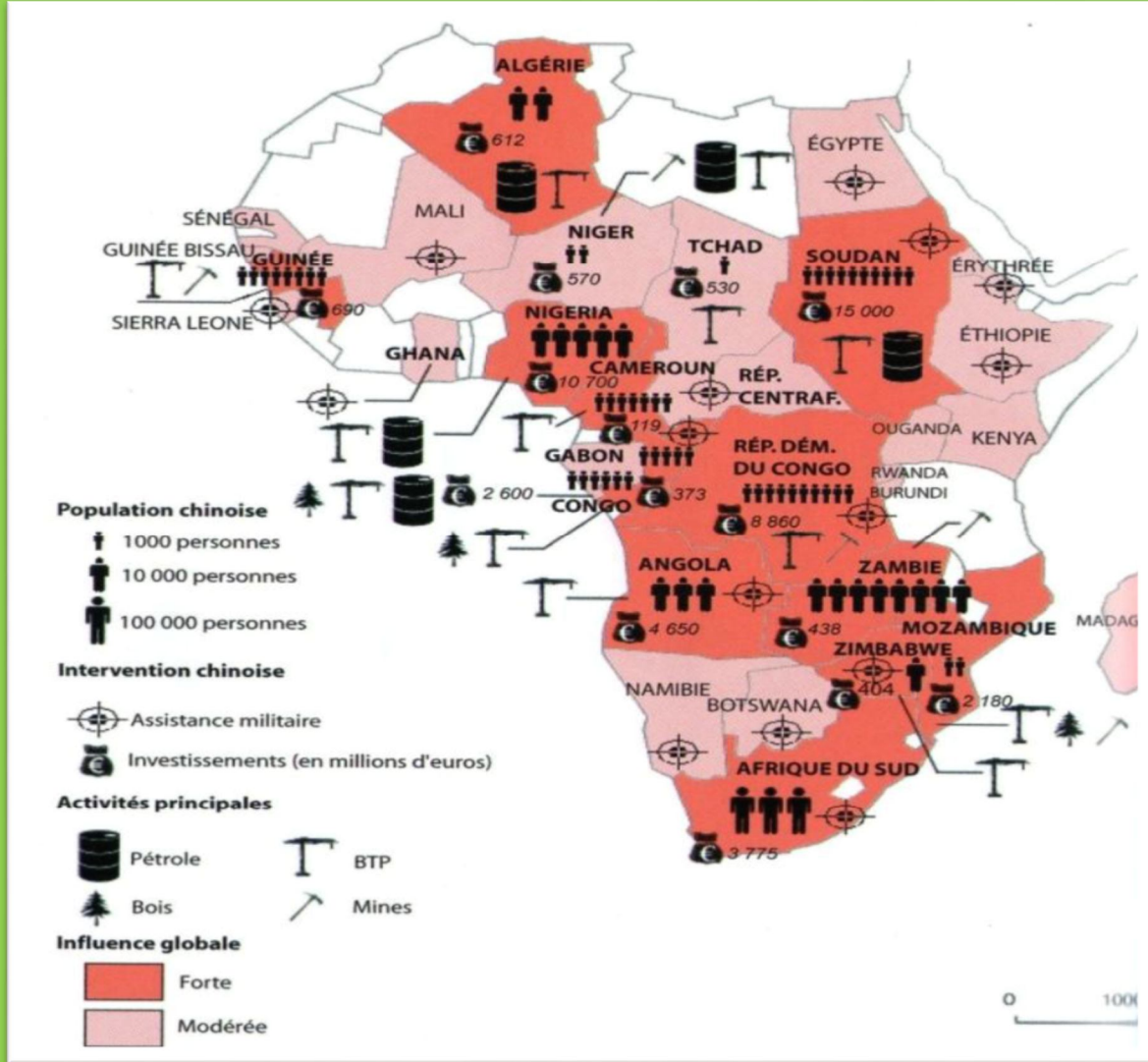
الوحدة: مليون دولار

السنة	2007م	2007م	2008م	2008م
الدول	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات
الجزائر	2700	1160	3751	849
مصر	4432	239	5874	428
ليبيا	862	1457	1640	2588
المغرب	2700	1160	3751	849
تونس	481	30	696	90
لبنان	698	18	1083	13
سوريا	1868	08	10	2293
تركيا	10472	1292	10606	1962
اسرائيل	3650	1653	4257	1792

المصدر: National office of Statistics Of China.2009.

الملاحق

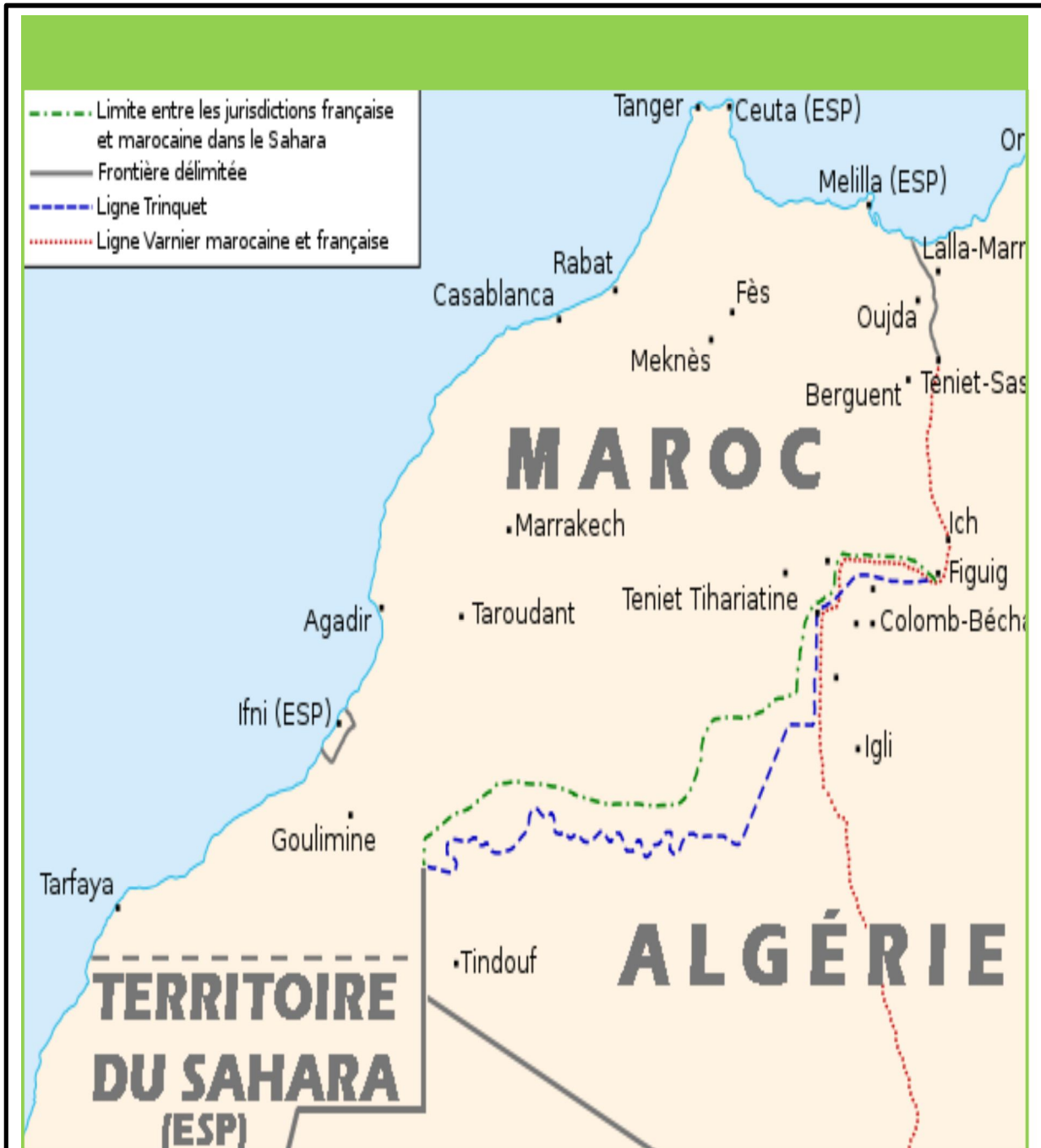
الملحق رقم (03): خريطة توضح حجم الاستثمارات الصينية في الجزائر و في كل قارة إفريقيا لسنة 2008م



المصدر: Pascal Boniface, L'année stratégique 2009: Analyse des enjeux internationaux.

France: Dalloz-IRIS, 2008, P 384.

الملحق رقم (04): خريطة توضح الأراضي الجزائرية التي طالبت "المملكة المغربية" بضمها غداة استقلال الجزائر



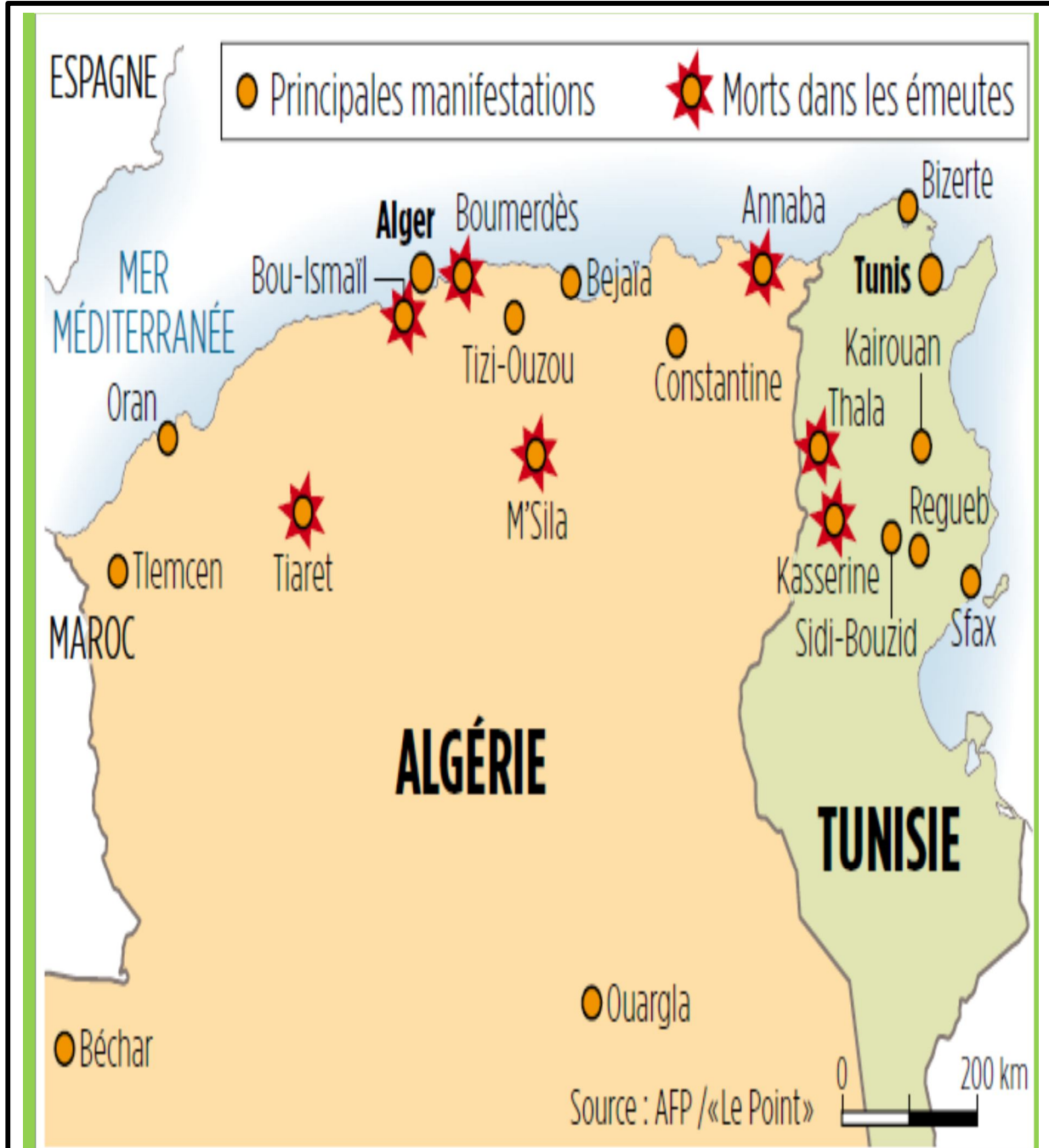
المصدر: Frontière entre le Maroc et l'Algérie en 1963.

http://ar.wikipedia.org/wiki/الحدود_الجزائرية_المغربية

الملاحق

الملحق رقم (05): خريطة توضح أهم الحركات الاحتجاجية في الجزائر المصاحبة

لأحداث الحراك العربي



المصدر: Yves Cornu, Malek Sohbi, « Les révoltes du Maghreb ». Le point, N°2000,13, janvier 2011,42.

شرح المختصرات

GSPC : Groupe salafiste pour la prédication et le combat
GICM : Groupe islamique combattant en Maghreb
GICL : Groupe islamique combattant en Libye
GIT : Groupe islamiste tunisien
GMPJ : Groupe mauritanien pour la prédication et le jihad
RASD : République Arabe Sahraoui Démocratique
UMA : L'Union du Maghreb Arabe
OCI : Organisation of the islamic conference
LA : La Ligue arabe
UA : L'Union africaine
NEPAD : Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique
NATO : North Atlantic treaty organisation
ONU : Organisation des Nations Unies
OPEP : Organisation des pays exportateurs de pétrole
MNA : Mouvement des pays non -alignés
G8 : Groupe des huit
NOAE : Nato's operation active endeavor
TSCTI :Trans Sahara counter terrorism initiative
PSI : Pan- Sahel initiative
PTM : Pays tiers méditerranéens
AFRICOM : United States Africa Command
CEE : La Communauté économique européenne
PEV : Politique européenne de voisinage
UPM : L'Union pour la Méditerranée
Euromarfor : La Force maritime européenne

RMTC-V :- Virtual- Maritime Traffic Center

ISO : Organisation internationale de normalisation

OMC : Organisation mondiale de commerce

ADM : Armes de destruction massive

PIB : Produit intérieur brut

قائمة المصادر و المراجع

أولاً - باللغة العربية:

أ - قرآن كريم

ب - الوثائق الرسمية:

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996م. المعدل سنتي: 2002م (بموجب القانون رقم 03-02 المؤرخ في 27 محرم عام 1423هـ الموافق لـ 10 أبريل سنة 2002م، والمتضمن تعديل الدستور: ج.ر. 25 مؤرخة في 14 أبريل سنة 2002م) و 2008م (بموجب القانون رقم 08-19 المؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1429هـ الموافق لـ 15 نوفمبر سنة 2008م، والمتضمن تعديل الدستور: ج.ر. 63 مؤرخة في 16 نوفمبر سنة 2008م).

ج - الموسوعات والقواميس:

- 5- ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ، لسان العرب. المجلد الأول، الطبعة السابعة، بيروت: دار صادر، 2011م.
- 6- السامرائي محمد أحمد ، موسوعة المصطلحات العلمية في الجغرافيا السياسية والجيوپوليتيك. ط1، بغداد: الذاكرة للنشر والتوزيع، 2012م.
- 7- دي موريال تيري و كلين جان ، موسوعة الإستراتيجية. ترجمة مقلد علي محمود ، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 2001م.
- 8- سعد الله عمر ، معجم في القانون الدولي المعاصر. ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
- 9- فوق العادة سموي ، المعجم الدبلوماسي والشؤون الدولية. بيروت: المكتبة اللبنانية للنشر والتوزيع، 2007.
- 10- مصباح عامر ، معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. ط1، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009.

د - الكتب:

- 11- جمال عبد الملك، السياسة والاستراتيجية في الحربين العالميتين الأولى والثانية. بيروت: دار الجبل للنشر والتوزيع، 1988م.
- 12- الإمارة لمي مضر ، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009م.
- 13- الحاج علي ، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري 2007م.
- 14- المخادمي عبد القادر رزيق ، الحلف الأطلسي من الحرب الباردة...إلى حروب الهيمنة؟! الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، مارس 2014 م.

- 15- أوغلو أحمد داود ، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية. ترجمة محمد جابر تلجي وطارق عبد الجليل، ط2، بيروت: مطابع الدار العربية للعلوم، 2011م.
- 16- بخوش مصطفى ، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف. الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006م.
- 17- برقوق سالم ، الاستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي. الجزائر: طاكسيج. كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2009م.
- 18- بشة عبد القادر ، الاستمولوجيا. ط1، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، أيلول 1995م.
- 19- بن عنتر عبد النور ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة و النشر والتوزيع، 2005م.
- 20- بوقارة حسين ، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي. الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2010م.
- 21- حقي توفيق سعد ، مبادئ العلاقات الدولية. ط 3 ، عمان: دار وائل للنشر، 2006.
- 22- جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية. ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث والنشر، 2004م.
- 23- حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004م.
- 24- ديدان مولود ، نصوص القانون الدستوري الجزائري. الجزائر: دار بلقيس، 2008.
- 25- سيبيل لوبيز فيليب ، جيوبوليتيك البترول. ترجمة نيوف صالح ، باريس: أرماند كولا، 2006م.
- 26- شلبي محمد ، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقتربات، والأدوات. ط4، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2002م.
- 27- فركوس صالح ، المختصر في تاريخ الجزائر. الجزء الأول، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999م.
- 28- فوكوياما فرانسيس ، نهاية التاريخ وخاتم البشر. ترجمة أحمد أمين حسين ، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993م.
- 29- فونتانال جاك ، العولمة الاقتصادية والأمن الدولي: مدخل إلى الجيواقتصاد. ترجمة براهيم محمود ، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009م.
- 30- مارتيناز لويس ، الحرب الأهلية في الجزائر. ترجمة يحياتن محمد ، الجزائر: منشورات مرسى، 2000م.
- 31- ماكنمارا روبرت ، جوهر الأمن. ترجمة شاهين يونس ، مصر: الهيئة المصرية العامة للتأليف و النشر، 1970م.
- 32- محمد فهمي عبد القادر ، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية . الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006م.
- 33- محمود مسعود عبد الله ، علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي: مقارنة نظرية تطبيقية. ط1، ليبيا: دار الكتب الوطنية، 2006م.
- 34- مصباح عامر ، نظريات التحليل الاستراتيجي و الأمني للعلاقات الدولية. ط1، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010م.
- 35- هنتغتون صامويل ، صدام الحضارات: إعادة صنع للنظام العالمي. ترجمة الشايب طلعت ، ط2، PDF Books.net/vb، 1999م.

36- ولد أباه السيد ، عالم ما بعد 11سبتمبر 2001م، الاشكالات الفكرية والاستراتيجية. ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004م.

هـ - التقارير:

37- الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، "تقرير حول تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط". الجمعية العامة : A/56/153 ، 03جويلية 2001م.

38- بن عنتر عبد النور ، "الاتحاد الأوروبي: غلبة هموم الداخل على هموم الخارج". مركز الجزيرة للدراسات: تقارير، 04 مارس 2013م.

39- بوحنية قوي ، "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي". مركز الجزيرة للدراسات: تقارير، 29 جانفي 2014م.

40- تقرير الشرق الأوسط، "الصحراء الغربية: تكاليف النزاع". تقرير رقم 65-11، حزيران (جوان) 2007.

و - الدوريات والمجلات:

41- الخوري رياض ، " تقويم اتفاقيات التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من جهة وبعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من الجهة الأخرى". أوراق كارنيغي، العدد 8، لبنان: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، جوان 2007.

42- ب. بوعلام ، "الحرب الوقائية". مجلة الجيش الوطني الشعبي، العدد 438، أكتوبر 2003م.

43- بشانية مبروك ، "معضلة الأمن الوطني الجزائري في ظل استراتيجية النفوذ للقوى العظمى". مجلة المدرسة العليا الحربية، العدد الرابع، الجزائر، جوان 2011م.

44- ج. سماعيل ، "العلاقات الدولية أمام رهان جديد: التحكم في الطرق البحرية وحمايتها". مجلة الجيش الوطني الشعبي، العدد 55 ، جوان 2009م.

45- خطاب رئيس الجمهورية في جويلية 2007م أمام الجيش الوطني الشعبي. مجلة الجيش الوطني الشعبي (سلسلة خاصة)، العدد الثاني، نوفمبر 2012م.

46- روبنة عبد الحكيم ، "الاستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب وانعكاساتها على الدول المغاربية ودول الساحل". مجلة المدرسة العليا الحربية، العدد الرابع، الجزائر، جوان 2011م.

47- زعباط عبد الحميد، "الشراكة الأورو-متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، الجزائر، 2003م.

48- زقاغ عادل ، "المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمانة و صناعة السياسة العامة". المجلة الجزائرية للسياسة العامة، العدد الأول، سبتمبر 2011م.

49- زياني صالح ، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة". مجلة المفكر الجزائرية، العدد الخامس ، 2010م.

- 50- زياني صالح و حبيح أمال ، "الأمن الثقافي والاجتماعي الجزائري: التهديدات، السياسات والآفاق". المجلة الجزائرية للاتصال: تصدر عن جامعة الجزائر 3، العدد 21، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم علوم الإعلام والاتصال، السادس الأول، 2011م.
- 51- سباع اسماعيل ، "التدريبات البحرية المشتركة مع دول الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط". مجلة المدرسة العليا الحربية، العدد الرابع، الجزائر، جوان 2011م.
- 52- سمينة عزيزة، "الشراكة الأورو - جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة". مجلة الباحث ، العدد 09، الجزائر، 2011م.
- 53- سنطوح حسين ، " الحوار الجزائري الأطلسي: من أين و إلى أين؟". في مجلة دراسات البصيرة للدراسات الاستراتيجية، العدد 02 ، الجزائر: مركز البصيرة للدراسات الاستراتيجية، جوان 2006م.
- 54- عبد الغني بشينة، "إعداد الدولة للدفاع". مجلة الجيش الوطني الشعبي، العدد 587، جوان 2012م.
- 55- لخضاري منصور ، "الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر". مجلة شؤون الأوسط: فصيلة متخصصة محكمة تعنى بالاستراتيجيات الإقليمية، العدد 143، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، خريف 2012م.

ز - الجرائد:

- 56- بن صايم بونوار، "تطور المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط". جريدة الشعب، العدد 04، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، جوان 2008م.
- 57- جدو فؤاد، "الهجرة السرية: الأسباب واستراتيجيات مواجهتها". جريدة الشعب، العدد 04، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، جوان 2008م.
- 58- حمدوش رياض، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية. جريدة الشعب، العدد 04، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية ، جوان 2008م.
- 59- ص. حفيظ، "واشنطن أول مستورد للنفط الجزائري". جريدة الخبر، الجزائر، 09/03/2006م.
- 60- قدارة عاطف ، "وزراء حوض المتوسط يوافقون على تجريم دفع الفدية". جريدة الشروق ، العدد 258، الجزائر، جانفي 2010م.
- 61- كشوط عبد الرفيق ، " مقارنة الاتحاد الأوروبي للأمن والدفاع وموقف الجزائر منها". جريدة الشعب، العدد 04، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، 04 جوان 2008م.
- 62- لجمال محمد أمين ، "مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الأبعاد الأمنية الجديدة للمتوسط". جريدة الشعب، العدد 04، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، جوان 2008م.

ح- المذكرات، الدراسات والأطروحات الجامعية:

- 63- برقوق محند ، "التعاون الأمني الجزائري-الأمريكي والحرب على الإرهاب". بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (مركز كارنيغي للشرق الأوسط)، 16 جوان 2009م.
- 64- بوزيد امير ، "البعد المتوسطي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي": تنافس في إطار التكامل". مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2010م.
- 65- تباري وهيب، "الأمن المتوسطي في استراتيجية حلف الأطلسي، دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغربية في التعاون والأمن ، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014/06/08م.
- 66- حذفاني نجيم، "العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون - فترة ما بعد الحرب الباردة-". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات آسيوية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جوان 2011م.
- 67- حسام حمزة، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011/2010م.
- 68- حلواني أحمد ، "إشكالية الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط". دمشق: المركز العربي للدراسات المستقبلية، 2008م.
- 69- رسولي أسماء ، "مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، فرع دبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة الحاج لخضر -باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011م.
- 70- زغار عبد الحق ، "إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط". أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010م.
- 71- عباس شافعة، "الظاهرة الإرهابية بين القانون الدولي والمنظور الديني". أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم القانون، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص قانون دولي وعلاقات دولية، 2010-2011م.
- 72- قوجيلي سيد أحمد ، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي (دراسة استراتيجية). العدد 169، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1994م.

73- كاتب أحمد ، "خلفيات الشراكة الأوروبية -المتوسطة". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع علاقات دولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2001م.

74- لخضاري منصور ، "استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011م". أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013م.

ط - الندوات والملتقيات العلمية:

75- بلهول نسيم ، "الأبعاد الاستراتيجية والجيوسياسية للأمن المغربي: في ممرات الرعب...خطوط تقاطع القبليّة والإرهاب ومآلات جغرافية المنطقة". المؤتمر المغربي الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغربية في ضوء التطورات الراهنة: الرهانات-التحديات. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، يومي الأربعاء والخميس 27، 28 فيفري 2013م.

76- بن مشيرح محمد، " نظرية صناعة العدو وانعكاساتها على مستقبل العلاقات الدولية". مداخلة أقيمت في إطار الملتقى الوطني حول " استعمال القوة في العلاقات الدولية بين قوة القانون وهيمنة القوة"، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 19، 20 ماي 2013م.

77- بوشنافة شمسة ، "استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل: الرهانات والقيود". المؤتمر المغربي الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغربية في ضوء التطورات الراهنة: الرهانات-التحديات. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، يومي الأربعاء والخميس 27، 28 فيفري 2013م.

78- ساحل مخلوف ، "إشكالية الأزمة المعقدة في الساحل الصحراوي". المؤتمر المغربي الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغربية في ضوء التطورات الراهنة: الرهانات-التحديات. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، يومي الأربعاء والخميس 27، 28 فيفري 2013م.

79- سي بشير محمد ، "إشكالية الأمن والقوة في العلاقات الدولية، دراسة حالة المبادرات الأمنية في غرب المتوسط وسلم القوى بين ضفتي المتوسط". مداخلة أقيمت في إطار الملتقى الوطني حول "استعمال القوة في العلاقات الدولية بين قوة القانون وهيمنة القوة"، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 19 ماي 2013م.

80- ولد أحمد سالم سيدي أحمد ، فعاليات حلقة نقاشية: التحولات السياسية في الجزائر في سياق ترشح بوتفليقة لولاية رابعة. مركز الجزيرة للدراسات، 23 مارس 2014م.

ي - المراجع الإلكترونية:

81- وليد الخالدي، "الصهيونية". نقلا من الموقع التالي: <http://sera3.jeeran.com/arab/sohyoon.htm>، شوهد يوم 2014/09/06م، على الساعة 17:15.

82- نظرية الأمن الاسرائيلي، نقلا من الموقع التالي:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/AmanIsrael/sec01.doc_cvt.htm

شاهد يوم 2014/09/06، على الساعة 17:30.

- 83- الحوار المتمدن، "اتفاقية الشراكة بين الحلف الأطلسي وبلدان جنوب المتوسط". العدد 1865، دراسات وأبحاث قانونية. نقلا من الموقع التالي: www.alhewar.org/debat: شاهد يوم 2011/09/09م.
- 84- "تص خطاب رئيس الجمهورية (عبد العزيز بوتفليقة) للأمة بتاريخ 15 أفريل 2011م". نقلا من الموقع التالي: <http://www.elmouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm>. شاهد يوم 2011/09/09م.

2- باللغات الأجنبية:

A- Encyclopédies et dictionnaires :

- 85- Krieger Joel, **The Oxford companion to politics of the world**. Second ed, Oxford : University Press, 2001.
- 86- Le nouveau Petit Robert, **Dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française**. Paris : Paul Robert, 2009.

B- Ouvrages :

- 87- Arezki Dalila, **Méthodologie de la recherche graduée et post-graduée**. Tizi-Ouzou : Editions l'Odyssée, 2008.
- 88- Battistella Dario, **Théories des relations internationales**. 3^e éd, Paris : Presses des Sciences Po, 2009.
- 89- Benantar Abdenmour et autres, **Europe et Maghreb : voisinage immédiat, distanciation stratégique**. Algérie : Centre de recherches en économie appliquée pour le développement (CREAD), Septembre 2010.
- 90- Benantar Abdenmour et autres, **Les Etats Unies et le Maghreb : regain d'intérêts**. Algérie : CREAD, 2007.
- 91- Boniface Pascal et autres, **L'année stratégique 2013 : analyse des enjeux internationaux**. Paris : Armand Colin (Institut de Relations Internationales et Stratégiques), 2013.
- 92- Booth Ken, **Theory of world security**. Cambridge : University Press, 2007.
- 93- Burchill Scott and others, **Theories of international relations**. Third ed, New York : Palgrave Macmillan, 2005.
- 94- Buzan Barry, **People, states and fear : an agenda for international studies in the post cold war era**, 2^e ed, Boulder : Lynne Rienner Publishers, 1991.

- 95- Buzan Barry and Weaver Ole, **Regions and power: The structure of international relations**. UK : Cambridge University Press, 2003.
- 96- Célérier Pierre, **Géopolitique et Géostratégie**. 3^{ème} éd, Paris : presses universitaires de France, 1969.
- 97- Chomsky Noam et autres, **l'empire en guerre : le monde après le 11 septembre**. EPO : le temps des cerises, Novembre 2001.
- 98- Crouzatier Jean Marie, **Géopolitique de la méditerranée**. Paris : centre régional des lettres de Midi-Pyrénées, 1988.
- 99- Daguzan Jean Francois, **les Etats Unis et la méditerranée**. Paris : publisud, 2000.
- 100- David Charles-Philippe et Roche Jean-Jacques, **Théories de la sécurité : définitions, approches et concepts de la sécurité internationale**, Paris : Edition Montchrestien, 2002.
- 101- Lacoste Yves, **Géopolitique de la méditerranée**. Paris : Armand Colin, 2006.
- 102- Lorot Pascal et Thual François , **La géopolitique**. 2^{ème} éd, Paris : Montchrestien, 2002.
- 103- Marc Hessin, **Les nouvelles menaces : les relations nord-sud des années 1980 à nos jours**. Paris : éd Karthala, 2001.
- 104- Pace Michelle, **The politics of regional identity: meddling with mediterranean**. London & New York : Routledge, 2006.
- 105- Roche Jean-Jacques, **théories des relations internationales**. 5^e éd, Paris : Edition Montchrestien, 2004.
- 106- Sophie Chautard, **Géopolitique du XXème siècle**. France : Groupe Studyrama, 2007.
- 107- Tuathail Gearoid and others, **Geopolitics reader**. second ed, New york : Taylor & Francis Group, 2003.
- 108- Viotti Paul. R & Kauppi Mark V, **International relations theory: realism, pluralism, and globalism and beyond**. USA, Boston: Allynand Bacon, 1997.
- 109- Williams Paul. D, **Security studies : an introduction**. London and New York : Taylor & Francis Group, 2008.

C- Rapports :

110- Alex Bastien et autres, « **Ambitions stratégiques américaines, britanniques et russes en Méditerranée** ». Rapport final N°52, Paris : Institut de Relations Internationales et Stratégiques (IRIS), 2013.

111- United Nations Development Programme, **Human development report**. New York: Oxford University Press, 1992.

D- Revues et périodiques :

112- Ait- Amirat Malika, « **OTAN : quel scénario pour l'après-sommet de Riga** ». Revue El Djeich, (Algérie), N° 522, janvier 2007.

113- Ait-Amirat Malika, « **Initiative 5+5. Des avancées concrètes** ». Revue El Djeich, n°522, Algérie, Janvier 2007.

114- Amara Mohamed Nadjib, « **Les options stratégiques de l'Algérie à travers la perception de sa sécurité en Méditerranée** ». Rome : Naton Defense College (séries monographie), 2003.

115- Baghzouz Aomar, « **Du Processus de Barcelone à l'Union pour la Méditerranée : une vision d'Algérie** ». Outre-Terre, N°23, 2009/3.(Article disponible en ligne à l'adresse : <http://www.cairn.info/revue-outre-terre-2009-3-page-139.htm>).

116- Baghzouz Aomar, « **La relation algéro-française, exemple d'une détérioration du partenariat nord-sud en Méditerranée** ». Rayonnement du CNRS, N°55, Décembre 2010.

117- Belkaid Akram, « **la diplomatie algérienne à la recherche de son âge d'or** ». Revue de la politique étrangère, France, 2009.(<http://www.cairn.info>).

118- Ben Chiba Lakhdar, « **Les mutations du terrorisme algérienne** ». revue de la politique étrangère, Algérie, 2009.

119- Bernard Victor et autres, « **Russie : quelle stratégie de puissance ?** ». France : base de connaissance (bdc), Décembre 2006.

120- Crochard Lionnel, « **Le sommet de l'OTAN Prague 2002** ». Défense nationale et sécurité nationale, N°04, Avril 2003.

121- Davutoglu Ahmet, « **les principes phares de la politique étrangère Turque dans une région en mutation** ». Turquie : centre de recherche stratégique, N° 03, Juillet 2012 .

122- Filali Fatma Zohra, « **L'Algérie : quelles sécurité dans l'ensemble méditerranéen ?** ». Revue Algérienne de communication, N°21, (Editée par le Département des Sciences de l'Information et de la Communication ; Faculté des Sciences Politiques et de l'Information – Université d'Alger 3-), 1^{er} Semestre 2011.

- 123- Nouara Boukrif, « **Le gaz algérien dans l'équation de l'approvisionnement du marché Européen** ».Algérie : Recherches économiques et managériales, N°4, Décembre 2008.
- 124- Poulain Michel, « **Les flux migratoires dans le bassin méditerrané** ». Revue de la politique étrangère, France, 2004.
- 125- Ravenel Bernard, « **L'Algérie s'intègre dans l'Empire** ».Confluences Méditerranée, N°45, printemps 2003.
- 126- Saidy Brahim, « **Le rôle de l'OTAN en Méditerranée et au Moyen-Orient** ». Revue internationale et stratégique, N°73, Dalloz : I.R.I.S, 2009/1.
- 127- Zoubir Yahia, « **La politique étrangère américaine au Maghreb constances et adaptations** ». Journal d'étude des relations internationales au Moyen-Orient, Vol.1, N° 1, Juillet 2006.
- 128- Zoubir Yahia and Benabdallah-Gambier Karima, « **The United States and the North African imbroglio : balancing interests in Algeria, Morocco, and the Western Sahara** ».Mediterranean Politics, Vol 10, N°02, July 2005.

E- Journaux :

- 129- A .Yahia, « **L'initiative des 5+5** ». journal Liberté, N°5730, Algérie , mercredi 24 juin 2009.
- 130- B .Mounir, « **Le Sahel devenu une poudrière d'El Quaida : entre otage et cocaïne** ». Journal Liberté, N°5300, Algérie, 07/02/2010.
- 131- Cherif Mustapha , « **La théorie du chaos : l'avenir des relations internationales** ». Journal l'Expression, Algérie, 04-10-2007.
- 132- Kherroubi Habib, « **Frontière d'espoir de Mohamed VI** ». Le Quotidien, N° 4228, Algérie, 08 Novembre 2008.

F- Thèses et études scientifique :

- 133- Bedjaoui Mohamed, « **La coopération entre l'Algérie et l'OTAN : évaluation et perspective** ». OTAN : l'Institut National d'Etudes de Stratégie Globale et la Division Publique de l' OTAN, 2005.
- 134- Benantar Abdenmour, « **La démocratisation des Etats Arabes redéfinira le dialogue de sécurité en Méditerranée** ». CIDOB(Barcelona Centre for International Affairs) : Notes internationales, avril 2011.
- 135- Benantar Abdenmour, « **le rôle des Etats Unis en Méditerranée : quel rôle américain en Méditerranée ?** ». Med 2009.

- 136- Benantar Abdennour, « **Révoltes démocratiques arabes .Impact sur le(s) dialogue (s) de sécurité en Méditerranée** ».CIDOB : SEDMED, 13 juin 2011.(WWW.sedmed.org)
- 137- Berrached Lyes, « **Etude prospective de la demande d'énergie finale pour l'Algérie à l'horizon 2030** ». Mémoire présenté en vue de l'obtention du diplôme de Magister , option Management des projets énergétiques , université M'Hamed Bouguara- Boumerdes-, Faculté des sciences de l'Ingénieur, Ecole Doctorale en énergétique et développement durable,2010.
- 138- Djouhri Smail, « **Quelle politique de défense en Algérie ?** ». Algérie : Institut National d'Etudes de Stratégie Globale, Département de Relations Internationales et de Défense, Juillet 2012.
- 139- Dufourcq Jean et autres, « **le Maghreb stratégique** ». 1^{er} partie, Collège de Défense de l'OTAN : Research Branche, Rome, Juin 2005.(<http://WWW.onefd.edu.dz>)
- 140- Gokmen Semra Rana, **Geopolitics and the study of international relations**. A thesis submitted for the partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of philosophy, graduate schoole of social sciences of middle east technical university (Ankara), department of international relations, August 2010.
- 141- Kara Rezki, « **La conditionnalité démocratique dans les rapports euro-méditerranéens : entre la théorie et la pratique** ». Mémoire présenté en vue de l'obtention du diplôme de Magister en sciences politiques, Option : Organisations Politiques et Relations Internationales, Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, Faculté de droit et des Sciences Politiques, Département des Sciences Politiques et des Relations Internationales, Ecole Doctorale de droit fondamental et sciences politiques. 2012.
- 142- Lagatta Martina et autres, « **l'Algérie : un potentiel sous- exploité pour la coopération en matière de sécurité dans la région du Sahel** ».Union européenne : Direction Générale des Politiques Externes, Département Thématique, juin 2013.
- 143- Lieber Robert .J, **The American Era : power and strategy for the 21 ST Century**. Cambridge University Press.UK,2005.
- 144- Makki Sami, « **La stratégie américaine en méditerranée** ».Confluence Méditerranée-N°40, Hiver2001-2002.
- 145- Mesbah Mohammed Chafik, « **L'armée algérienne face au défi de la transition démocratique** ». CIDOB : Institut Espagnol des Etudes Stratégiques, 13 Juin 2011.
- 146- Mohsen- Finan Khadija, « **Les défis sécuritaires au Maghreb** ». France : IFRI, juin 2008.
- 147- Taje Mehdi, « **Introduction à la géopolitique** ». Tunis : université virtuelle, 2008.

H- Sources électroniques :

- 148- Baghzouz Aomar, «**Le Maghreb, le Sahara occidental et les nouveaux défis de sécurité**». L'Année du Maghreb [En ligne], 2007, mis en ligne le 07 juillet 2010, consulté le 05 juin 2014. <http://anneemaghreb.revues.org>.
- 149- Dris Aït Hamadouche Louisa et Dris Chérif, « **De la résilience des régimes autoritaires : la complexité algérienne** ». L'Année du Maghreb [En ligne], VIII | 2012, mis en ligne le 09 octobre 2012. consulté le 05 juin 2014. (<http://anneemaghreb.revues.org/1503>).

الفهارس

عنوان الفهرسرقم الصفحة

1- فهرس الأشكال:

الشكل رقم (01): ملخص مراحل تطور النقاش الفكري حول مفهوم الأمن حسب تصور الباحث "شارلز فيليب دافيد".....	24
الشكل رقم (02): مستويات وقطاعات تحليل الأمن.....	34
الشكل رقم (03): يوضح معضلة الأمن الجزائري الناشئة عن استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة في المتوسط.....	189

2- فهرس الرسوم البيانية:

الرسم البياني رقم (01): تطور الأعمال الإرهابية بالساحل الإفريقي ما بين سنوات 2001-2009م.....	77
الرسم البياني رقم (02): دائرة نسبية تمثل عدد الجند لكل من الجزائر ودول الجوار.....	94
الرسم البياني رقم (03): دائرة نسبية تمثل العتاد العسكري لكل من الجزائر ودول الجوار.....	94
الرسم البياني رقم (04): دائرة نسبية تمثل عدد الجند للجزائر وبعض دول الضفة الشمالية.....	100
الرسم البياني رقم (05): دائرة نسبية تمثل حجم العتاد العسكري لكل من الجزائر وبعض دول الضفة الشمالية.....	101

3- فهرس الخرائط:

الخريطة رقم (01): خريطة البحر الأبيض المتوسط.....	39
الخريطة رقم (02): الجزيرة العالمية التي تصورها ماكيندر.....	44
الخريطة رقم (03): خريطة الجزائر السياسية.....	64
الخريطة رقم (04): مناطق انتشار الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي.....	76
الخريطة رقم (05): أهم الموارد الطاقوية في الجزائر.....	88

4- فهرس الجداول:

الجدول رقم (01): مقارنة بين مقارنة الأمن الإنساني ومقاربة الأمن الشامل.....	37
---	----

الجدول رقم (02): مقارنة بين دول (5+5) من حيث أربع مؤشرات: عدد السكان، الناتج الداخلي الخام، توزيع الناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد، المساهمة في الناتج الداخلي الخام العالمي.....	47
الجدول رقم (03): يبين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين 1995 و 2010م.....	89
الجدول رقم (04): مقارنة القدرات العسكرية للجزائر ودول الجوار.....	93
الجدول رقم (05): يمثل التطور العددي للعصابات المسلحة في الجزائر.....	96
الجدول رقم (06): يمثل تطور القوة العددية للأسلاك النظامية وغير النظامية.....	97
الجدول رقم (07): مقارنة القدرات العسكرية بين الجزائر وبعض الدول من الضفة الشمالية.....	100

5- فهرس الملاحق:

الملحق رقم (01): خريطة توضح كيفية توزيع القواعد الاستراتيجية ونقاط المراقبة الأمريكية (والبريطانية) في منطقة المتوسط.....	215
الملحق رقم (02): جدول يوضح قيمة المبادلات التجارية بين الصين وبعض دول جنوب وشرق المتوسط لسنتي 2007-2008م.....	216
الملحق رقم (03): خريطة توضح حجم الاستثمارات الصينية في الجزائر وفي كل قارة إفريقيا لسنة 2008م.....	217
الملحق رقم (04): خريطة توضح الأراضي الجزائرية التي طالبت "المملكة المغربية" بضمها غداة استقلال الجزائر.....	218
الملحق رقم (05): خريطة توضح أهم الحركات الاحتجاجية في الجزائر المصاحبة لأحداث الحراك العربي.....	219

6- فهرس المحتويات:

II.....إهداء

III.....شكر وعرفان

05مقدمة

الفصل الأول: إطار مفاهيمي ونظري للبعد المتوسطي للأمن الجزائري

المبحث الأول: مفهوم الأمن من منظورات العلاقات الدولية.....

19

المطلب الأول: فحص ابستمولوجي لمفهوم الأمن.....	19
أولا - التعريف اللغوي للأمن.....	19
ثانيا - التعريف الاصطلاحي للأمن.....	20
ثالثا - التطور التاريخي لمفهوم الأمن.....	22
المطلب الثاني: مفهوم الأمن من المنظورات التقليدية.....	25
أولا - منظور المقاربة الواقعية.....	25
ثانيا - منظور المقاربة الليبرالية.....	28
ثالثا - منظور المقاربة المعيارية.....	29
المطلب الثالث: مفهوم الأمن من المنظورات الحديثة.....	30
أولا - منظور المقاربة البنائية.....	30
ثانيا - منظور المقاربة النقدية.....	32
ثالثا - منظور المقاربة التوسيعية.....	34
المبحث الثاني: التحليل الجيوسياسي للمتوسط.....	38
المطلب الأول: مفهوم المتوسط و إشكالية هويته الإقليمية.....	38
أولا - المعيار الجغرافي في تعريف المتوسط.....	38
ثانيا - المعيار الاستراتيجي في تعريف المتوسط.....	40
ثالثا - إشكالية الهوية الإقليمية للمتوسط.....	41
المطلب الثاني: أهمية المنطقة المتوسطية.....	43
أولا - الأهمية الجيوسياسية.....	43
ثانيا - الأهمية الاقتصادية.....	46
ثالثا - الأهمية الحضارية.....	48
المطلب الثالث: تحولات في السياسة الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م وعلاقتها بالمنطقة المتوسطية.....	50
أولا - طبيعة أحداث 11 سبتمبر 2001م.....	50
ثانيا - تحولات في السياسة الدولية.....	51

55..... ثالثا - علاقة التحولات الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م بالمنطقة المتوسطية.

59.....المبحث الثالث: مفهوم البعد المتوسطي للأمن الجزائري

59.....المطلب الأول: صعوبة تحديد مفهوم الأمن الجزائري

59..... أولا - محددات الأمن الجزائري

60..... ثانيا - المرجعية الدستورية للأمن الجزائر

62..... ثالثا - خلاصة واستنتاجات حول مفهوم الأمن الجزائري

64.....المطلب الثاني: موقع الدائرة المتوسطية بين الدوائر الجيوسياسية للأمن الجزائري

64..... أولا - الموقع الجيوسياسي للجزائر

66..... ثانيا - الامتدادات الجيوسياسية للجزائر

67..... ثالثا - الأهمية الاستراتيجية للدائرة المتوسطية بالنسبة للأمن الجزائري

71.....المطلب الثالث: مهددات الأمن الجزائري متوسطة المصدر

71..... أولا - الإرهاب

74..... ثانيا - الهجرة غير شرعية والجريمة المنظمة

76..... ثالثا - واقع منطقة الساحل الصحراوي

79.....استنتاجات

الفصل الثاني: الجزائر و استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة في المتوسط: أي

انعكاسات على الأمن الجزائري؟

82.....المبحث الأول: الجزائر المتوسطية بين عوامل القوة والضعف

82.....المطلب الأول: العوامل الجيوسياسية

82..... أولا - أهمية الموقع المتوسطي للجزائر

83..... ثانيا - المكانة الدبلوماسية المتوسطية للجزائر

85..... ثالثا - محدودية العوامل الجيوسياسية

88.....المطلب الثاني: العوامل الجيو -اقتصادية

88..... أولا - المكانة والأهمية الطاقوية للجزائر

89.....	ثانيا - أداء الاستثمار الأجنبي المباشر
90.....	ثالثا - محدودية العوامل الجيواقتصادية: نقمة الموارد الطبيعية
93.....	المطلب الثالث: العوامل الجيواستراتيجية
93.....	أولا - المكانة العسكرية للجزائر بين دول الجوار
95.....	ثانيا - التجربة الجزائرية في الحرب على الإرهاب
100.....	ثالثا - محدودية العوامل الجيوستراتيجية: الجزائر ودول الضفة الشمالية، ميزان قوى مختل
المبحث الثاني: موقع الجزائر في هندسة استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة	
102.....	بالمتوسط
102.....	المطلب الأول: موقع الجزائر في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية
102.....	أولا - مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في المتوسط
104.....	ثانيا - الاستراتيجية الأمريكية للنفوذ في المتوسط وآليات تنفيذها
107.....	ثالثا - اهتمام استراتيجية النفوذ الأمريكية بالجزائر: الجزائر دولة محورية؟
109.....	المطلب الثاني: موقع الجزائر في الاستراتيجية الأوروبية
109.....	أولا - مكانة الاتحاد الأوروبي في المتوسط
110.....	ثانيا - الاستراتيجية الأوروبية للنفوذ في المتوسط وآليات تنفيذها
113.....	ثالثا - الجزائر في اهتمامات استراتيجية النفوذ الأوروبية
116.....	المطلب الثالث: النفوذ في التصورات الاستراتيجية للقوى الصاعدة بالمتوسط وموقع الجزائر فيها
116.....	أولا - التصورات الروسية بين النظرة الأمنية والطموحات الاستراتيجية
118.....	ثانيا - الحضور الصيني والدور التركي
119.....	ثالثا - التصورات الإسرائيلية بين النظرة الأمنية والطموحات التوسعية
المبحث الثالث: مظاهر التنافس في استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط	
122.....	وانعكاساتها على الأمن الجزائري
122.....	المطلب الأول: مظاهر التنافس في استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط
122.....	أولا - على المستوى الجيوسياسي

ثانيا - على المستوى الجيو -إقتصادي.....	124
ثالثا - على المستوى الجيوستراتيجي.....	127
المطلب الثاني: موقع الجزائر في تنافس استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط.....	129
أولا - التنافس حول التوقع والسيطرة على الصحراء الجزائرية.....	129
ثانيا - التنافس الجيوستراتيجي والجيواقتصادي على الفضاءات الجيوسياسية للجزائر.....	131
ثالثا - التحرك الفرنسي لمواجهة تنامي النفوذ الأمريكي حول الجزائر.....	133
المطلب الثالث: انعكاسات استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط على الأمن الجزائري.....	136
أولا - على الأمن العسكري -السياسي.....	136
ثانيا - على الأمن الاقتصادي.....	137
ثالثا - على الأمن الاجتماعي - الثقافي.....	139
استنتاجات.....	142
الفصل الثالث: تفاعل الدولة الجزائرية مع استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط: ما مدى خدمته للأمن الجزائري؟	
المبحث الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية في إطار العلاقات الأورو -متوسطية.....	145
المطلب الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية في إطار المبادرات الأمنية للاتحاد الأوروبي.....	145
أولا - محددات المقاربة الجزائرية لمسألة الأمن في المتوسط.....	145
ثانيا - مشروع الشراكة الأمنية الأورو -متوسطية و مغزى اتفاق الشراكة الأورو -جزائري.....	147
ثالثا - موقف الجزائر من استراتيجية الأمن الأوروبية لسنة 2003م، السياسة الأوروبية للجوار والاتحاد من أجل المتوسط.....	149
المطلب الثاني: المقاربة الأمنية الجزائرية في إطار الحوارات والترتيبات الأمنية الأوروبية المقترحة خارج الاتحاد الأوروبي.....	152
أولا - موقف ودور الجزائر ضمن مبادرة 5+5.....	152

ثانيا - موقف ودور الجزائر ضمن المنتدى المتوسطي.....	155
ثالثا - موقف ودور الجزائر ضمن الشراكة من أجل التعاون المتوسطي لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبية.....	156
المطلب الثالث: تقييم المقاربة الأمنية الجزائرية في إطار العلاقات الأورو - متوسطة.....	158
أولا - الإيجابيات.....	158
ثانيا - السلبيات.....	161
ثالثا - المقاربة الأمنية الجزائرية والعلاقات الأورو-متوسطة: نحو تعظيم الإيجابيات والتقليل من السلبيات.....	164
المبحث الثاني: المقاربة الأمنية الجزائرية في إطار العلاقات مع حلف شمال الأطلسي.....	166
المطلب الأول: المقاربة الأمنية الأطلسية المتوسطية من الحوار إلى الشراكة.....	166
أولا - الحوار الأطلسي المتوسطي بين الدوافع والأهداف.....	166
ثانيا - قمة براغ الأطلسية وتعزيز الحوار المتوسطي.....	169
ثالثا - قمة اسطنبول الأطلسية ورفع الحوار إلى شراكة.....	170
المطلب الثاني: المقاربة الأمنية الجزائرية في إطار الحوار الأطلسي - المتوسطي.....	172
أولا - التقارب في العلاقات الجزائرية الأطلسية من التهديد إلى الشراكة الأمنية.....	172
ثانيا - مغازي ومقاصد انضمام الجزائر للحوار الأطلسي المتوسطي.....	174
ثالثا - مجالات التعاون بين الجزائر ومنظمة حلف شمال الأطلسي.....	176
المطلب الثالث: تقييم المقاربة الأمنية الجزائرية في إطار الحوار الأطلسي - المتوسطي.....	178
أولا - الإيجابيات.....	178
ثانيا - السلبيات.....	180
ثالثا - الخيارات المتاحة للجزائر من مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي.....	183
المبحث الثالث: تحديات ورهانات الأمن الجزائري في إطار استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط.....	184

المطلب الأول: استقلالية العقيدة الأمنية وحماية السيادة الوطنية.....	184
أولا - تقوية واحترافية منظومة الدفاع الوطني.....	184
ثانيا - تقوية وتأمين التماسك الوطني (اللحمة الوطنية).....	187
ثالثا - تقوية الدور الدبلوماسي و التحلي باليقظة الاستراتيجية.....	189
المطلب الثاني: تأمين العمق الاستراتيجي للأمن الجزائري.....	191
أولا - أولوية مواجهة تعقيدات الأزميتين الليبية والمالية.....	191
ثانيا - أولوية التفاعل الإيجابي مع الجار المغربي ومع الحراك العربي.....	194
ثالثا - أولوية تفعيل وانعاش اتحاد المغرب العربي.....	196
المطلب الثالث: نحو بناء أمن إقليمي متوسطي يخدم الأمن الجزائري.....	198
أولا - معوقات بناء أمن إقليمي في المتوسط: نحو صياغة حقيقية للتهديدات.....	198
ثانيا - التفاعل الإيجابي مع المبادرات الأمنية في المتوسط.....	201
ثالثا - أي دور يمكن أن تؤديه الجزائر في بناء الأمن الإقليمي المتوسطي؟.....	202
استنتاجات.....	205
خاتمة.....	208
الملاحق.....	215
شرح المختصرات.....	221
قائمة المصادر والمراجع.....	224
الفهارس.....	237
1- فهرس الأشكال.....	237
2- فهرس الرسوم البيانية.....	237
3- فهرس الخرائط.....	237
4- فهرس الجداول.....	237
5- فهرس الملاحق.....	238
6- فهرس المحتويات.....	238

الملخص:

يؤدي سعي القوى الفاعلة في تعظيم أمنها و في الحفاظ على مصالحها - حتى ولو كانت تتعارض مع أمن ومصالح الدول الأخرى - إلى هندسة استراتيجيات للنفوذ تعمل على اقناع وحتى ارغام الدول الأخرى على موافقة سياساتها وعدم معارضة مصالحها. وهذا ما يجعل دولة مثل الجزائر أمام "معضلة أمنية"، فإن هي قبلت وأيدت هذه الاستراتيجيات فذلك لن يخدم أمنها لتضارب المصالح بين الطرفين، و إن هي رفضت واعتضت فذلك أيضا لن يخدم أمنها بفعل الضغوطات والتهديدات التي يمكن أن تتلقاها من قبل هذه القوى.

تتجلى هذه المعضلة الأمنية التي تعيشها الجزائر بوضوح في إطار عمقها الاستراتيجي المتوسطي، والتي زادت حدتها أكثر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م بدخول فاعلين جدد في عملية التنافس الاستراتيجي حول النفوذ، لا ينتمون جغرافيا إلى الفضاء المتوسطي. على هذا الأساس الإشكالية التي يتم معالجتها في هذا البحث هي كالتالي: إلى أي مدى يخدم تفاعل الدولة الجزائرية مع استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة في الفضاء المتوسطي أمنها الوطني/القومي؟

Summary:

The actors sought to strengthen their security and to maintain their interests - even if they were in contrast to the security and interests of other States - lead to establish strategies for influence which aim to convince and/or force other States to accept their policies and not to be opposed to their interests. This is what makes a country like Algeria, in front of the "security dilemma" because neither accepting nor refusing these strategies is for his own security. (Contradiction of interest when accepting, pressure and threats by these actors in case of refusing.)

This security dilemma that Algeria is going through is evident in its Mediterranean strategic depth, which was intensified after the events of September 11, 2001 because the arrival of new actors, out of the Mediterranean area, in the strategic confrontation on the influence. According to these data, the issue raised in this memoir is: How far can the interaction of the Algerian state with influence strategies of power actors in the Mediterranean serve the national's security?

Résumé:

La démarche des acteurs à renforcer leur sécurité et à préserver leurs intérêts - même si ces derniers sont incompatibles avec ceux des autres pays - conduit à l'élaboration des stratégies d'influence pour persuader et/ou obliger les autres États à accepter leurs politiques et ne pas à s'opposer à leurs intérêts. C'est pourquoi un État comme l'Algérie se trouve face à un "dilemme de sécurité" dans la mesure où ni l'acceptation, ni le refus de ces stratégies ne favorise sa propre sécurité. (Contradiction des d'intérêts en cas d'accord, pressions et menaces par ces acteurs en cas de refus.)

Ce dilemme en matière de sécurité auquel fait face l'Algérie, se manifeste clairement dans le cadre de sa profondeur stratégique méditerranéenne. Il s'est accentué encore plus après les événements du 11 Septembre 2001 après l'entrée de nouveaux acteurs extra-méditerranéens dans la compétition stratégique d'influence. De ce qui précède, la problématique traitée dans le présent mémoire est la suivante:

Jusqu'à quel point, l'interaction de l'État algérien avec les stratégies d'influence des acteurs dans l'espace méditerranéen, peut-elle servir sa sécurité nationale ?